

تاريخ الحركة الوطنية

وجذور النضال المصري

دكتور مصطفى رمضان
رئيس قسم التاريخ والحضارة
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

في تاريخ نضال الشعب المصري صفحات نسيت أو تناسا المؤرخون ، هذه الصفحات هي عبارة عن أول يقظة لشعبنا في القرن الثامن عشر الميلادي (الثاني عشر الهجري) حين أخذت أحوال الدولة العثمانية تنتقل من سئ الى أسوأ نظرا للحرب التي خاضتها الدولة ضد بعض الدول الأوربية وبخاصة النمسا (في القرن ١٧) ، وروسيا (في القرن ١٨) ونتيجة لذلك بدأت قبضة الدولة العثمانية تضعف رويدا رويدا على ولاياتها في الخارج مما ترك للقوى المحلية حرية أوسع للعمل فتبدلت طبيعة الحكم في الولايات العثمانية ونشأت في كل من آسيا وأفريقيا فئات حاكمة شبه مستقلة كفئات المماليك في القاهرة وبغداد وصيدا ، وتمكنت هذه الفئات من إيقاف الأنكشارية عند حدها وحاولت أن تدافع عن كيائها مما اقتضى زيادة في الضرائب وبذلك كثرت الأعباء على كاهل الشعب وأصبحت حقوقه مهضومة وكثرت الصراعات على الساحة المصرية بين المماليك أنفسهم من ناحية وبين المماليك والسلطة العثمانية من ناحية أخرى وكثرت الضرائب بكثرة الصراع والمتصارعين .

ولم يكن يجد من سلطان هؤلاء المتصارعين سوى العلماء فقد غدا لهم نفوذ روحي كبير على الحكام والشعب وازداد هذا النفوذ وظهر جليا ابان القرن الثامن عشر وأرخ لنا الجبرتي هذه الحركة الشابة الناشئة على الساحة المصرية .

وقد بدأت امتنا بعد مجنتها في سنة ١٩٦٧ حين اعترتها فترة من فترات اليأس القاتل ، بدأت تبحث في صفحات تاريخها لكي تعي دروس ماضيها

وتتضح لها الرؤية على معالم الطريق وفي غضون ذلك عقدت الندوة الدولية لتاريخ القاهرة في ربيع عام ١٩٦٩ ، وبرز دور الأزهر في تاريخ امتنا خلال المناقشات التي أثّرت في تلك الندوة وخاصة دوره في القرن الثامن عشر وذلك عندما قدم استاذنا الدكتور عبد العزيز الشناوي بحثين قيمين عن دور الأزهر ابان الحكم العثماني وابان فترة الاحتلال الفرنسي فنبه الباحثين الى أهميته .

وقد كان لهذا الدور أهمية بالغة في تاريخ مصر القومي بوجه عام حيث كانت البلاد ابان هذه الفترة على مفترق الطرق ، تحوط بها الاطماع الخارجية وتعج بالفوضى الداخلية على أشلاء نظم منهارة ، ولا يدري الى أى سبيل سوف تتجه البلاد .

ومن ناحية أخرى فقد كان لهذا الدور أهمية كبرى في تاريخ الأزهر بوجه خاص ، وذلك لأن الأزهر شارك مشاركة فعالة في أحداث تلك العصور السياسية ففي خلال تلك الأحداث لعب الأزهريون دورا سياسيا ، أثبتوا خلاله أنهم ليسوا رجال دين فحسب ، وانما هم رجال دين ودنيا معا ، اذا دعا داعي الجهاد تركوا دروس العلم وأصبحوا جنودا في الميدان .

والشعب المصري لا يكاد يسمع له صوت في كتب التاريخ منذ عهد الفراعنة سواء في الحروب أو الزعامة أو القيادة ، وانما نراهم في العمانن الراقية والصناعات الدقيقة وفي تلك الخبرة الزراعية التي يمتاز بها سكان وادي النيل وفي التقدم الفكري الذي شهدته مصر بعد سقوط بغداد وابان القرن الثامن عشر بدأ هذا الشعب يظهر الى الساحة السياسية تحت زعامة شعبية منظمة تدافع عن حقوقه لأول مرة في تاريخها منذ عهد الفراعنة وقاد رجال الأزهر الحركات الشعبية ضد المماليك والعثمانيين على السواء وبدأت معارضة الشعب تظهر الى الوجود . وتقدمت حركة الشعب بزعامة العلماء بالكفاح في مجالين :

أولاً : حملوا لواء المعارضة في ديوان القاهرة فقد كانوا أعضاء فيه بحكم مركزهم المرموق .

ثانياً : قادوا الحركات الشعبية الثورية ونظموا كفاح الشعب المصري ضد حكامه الظالمين من العثمانيين والمماليك على السواء .

ففي مجال المعارضة بالديوان العثماني تركوا لنا وثيقة هامة ننشرها لأول مرة وهي بتاريخ ١١٤٨ هـ (١٧٣٥ م) وهي عبارة عن مذكرة رفعها علماء الأزهر الى السلطان العثماني يعارضون فيها قرارات السلطات المالية ، التي يأمر فيها بقطع بعض المرتبات الخيرية ، وذلك بعد أن عارضوها معارضة قوية في إحدى جلسات الديوان . وهذا مما يدحض الرأي القائل بأن مشايخ الأزهر لم يشتركوا في قضايا المجتمع ولم ينالوا مكانة الا بفضل الديوان الفرنسي الذي أنشأه بونابرت ابان فترة الاحتلال الفرنسي .

وفي مجال قيادة الحركات الثورية والحصول على حقوق الشعب تركوا لنا وثيقة مهمة هي أول وثيقة للحقوق في تاريخ نضال شعبنا أخذها علماء الأزهر على أمراء المماليك بعد الحركة الثورية التي قادها العلماء بزعامة الشيخ (عبد الله الشرقاوي) شيخ الجامع الأزهر في عام ١٢٠٩ هـ (١٧٩٥ م) ضد ظلم المماليك للشعب المصري ، وهي الوثيقة التي تحدث عن أهميتها المؤرخون دون علم بتفاصيلها ، ولم تنشر من قبل وها نحن ننشرها لأول مرة .

تلك حلقة مفقودة من تاريخ نضال شعبنا نسيها المؤرخون أو تناسوها حتى المؤرخ المصري الكبير عبد الرحمن الرافعي الذي أرخ تاريخ الحركة الوطنية في مصر ذكر أن العامل القومي في مصر " بدأ يظهر على مسرح الحوادث السياسية خلال الحملة الفرنسية حين نهضت الامة لمقاومة الاحتلال الفرنسي . . " ويقول : " فالحركة القومية المصرية يرجع ظهورها (الى فترة

الحملة الفرنسية) من ذلك الحين ولدت وظهرت ثم أخذت في النمو والتطور
شأن الكائن الحي " .

والواقع كان غير ذلك فالحركة الوطنية في مصر نشأت في القرن الثامن
عشر الميلادي كما ذكرنا وجاءت الحملة الفرنسية الى مصر فوجدت الشعب
المصري منظما بزعامه علمائه ، ذلك ما نود أن نوضحه في بداية كتابنا هذا
مستعرضين كل الحركات الثورية والشعبية التي قامت في مصر منذ القرن الثامن
عشر حتى وقتنا هذا .

فان النضال في مصر سلسلة متصلة الحلقات وقصة متكاملة يتمثل فيها
كفاح الشعب المصري في سبيل الحصول على حريته واستقلاله وكانت ثورة
يوليو مرحلة جديدة من مراحل كفاح شعبنا .

هذه محاولة متواضعة للكتابة في تاريخ نضال وطننا ، لعلها تفي بما له في
أعناقنا من فضل ، أرجو أن أكون قد وفقت فيها وان كانت الأخرى فحسبي
أنني اجتهدت وجل المنزه عن الخطأ ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

دكتور مصطفى محمد رمضان

في : ١/٨/١٩٩٨م

رئيس قسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

الفصل الأول

مصر ابان العصر العثماني

دخلت مصر في حوزة العثمانيين منذ أن فتحها السلطان سليم الأول العثماني عام ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م ومنذ ذلك التاريخ خضعت خضوعاً تاماً للحكم العثماني وأصبحت مصر في عهدهم نهبا مباحا للوالي العثماني وجنود الحامية العثمانية وبكوات المماليك .

وخضعت مصر خضوعاً تاماً للحكم العثماني ، وانفصمت عرى الوحدة بين مصر وبلاد الشام ، وسقطت تبعية الحجاز ، بعد أن تحول شريف مكة بولائه نحو الدولة العثمانية ، وانتقل مركز الخلافة من القاهرة الى اسلامبول وخسرت مصر زعامة العالم الإسلامي ، وهبطت من دولة مستقلة كاملة السيادة الى ولاية عثمانية (١) .

ولم يحاول العثمانيون عثمة الشعب المصري ، أي صبغه بالصبغة العثمانية ولم يحاولوا ربطه بالحضارة العثمانية ، واكتفوا بالوشيجة الدينية (٢) ، واهتموا بعزل مصر عن بقية العالم واتسم حكمهم بالاستعلاء وسوء الإدارة وانهار صرح الحركة الفكرية في مصر الإسلامية وامتد الظلام الى مرافق الحياة بها ، وأصاب الجامع الأزهر ما أصاب الحركة الفكرية كلها من الانحلال والتدهور فانكمشت حركة التعليم به لأهمال النفقة عليه ، غير أنه استطاع خلال هذه الحقبة الشاملة أن يصمد وأن يستبقي شيئاً من مكانته وهيئته القديمة ، واستطاع أن يسدي الى اللغة العربية وعلومها أجل الخدمات ابان العصر العثماني ، وبرز دوره في الحفاظ على الطابع العربي لمصر خلاله .

ويرى الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي ، أن هناك عدة عوامل ساعدت الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر كان في مقدمتها :

أولاً: عدم تدخل العثمانيين في شئون الأزهر ، حيث لم يجعلوا من التركية لغة للدراسة بالأزهر ولم يفرضوا عليه الدراسات التركية اللغوية والأدبية أو دراسة الحضارة التركية والفكر التركي والتزموا بتقاليدهم في حكم البلاد المفتوحة فلم يزوجوا بأنفسهم في شئون الأزهر .

ثانياً : كان الاستقلال المالي للأزهر في مقدمة العوامل التي أسهمت في نجاح الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر ، فقد كان الأزهر يتمتع باستقلال مالي عن الحكومة بفضل الأوقاف عليه من أهل الخير ، وفي ظل هذا الاستقلال عاش الأزهر بعيداً عن الخضوع للنفوذ العثماني وأصبح لعلمائه مركز مرموق .

ثالثاً : لم يكن في مصر معاهد تنافس الأزهر أو تدانيه في مجال الدراسات الإسلامية العليا لأن المدارس التي كانت تنافسه على عهد الأيوبيين والمماليك قد أصابها الاضطراب . وتلاشت مواردها وغدت آثاراً دارة ، وقد نجم عن هذا المركز الأنفرادي الممتاز الذي كان للأزهر في مجال نشر الثقافة الدينية أن أصبحت له القيادة العلمية في مصر وسائر العالم الإسلامي .

رابعاً : ان الالتحام كان قائماً على أشده بين علماء الأزهر وبين جماهير الشعب المصري ، فقد كانت عواطف المصريين مشدودة إليه لمركزه المرموق في مصر ، فشحصوا بأبصارهم إليه ، وبعثوا بأبنائهم لتلقي العلم في رحابه ، وبذلك تهيأ للأزهر مناخ صحي لتأدية رسالته (٣) .

خامساً : ومما ساعد على ذلك أيضاً ، قيام الزعامة الشعبية لعلماء الأزهر ، فقد كانت الغالبية العظمى لعلمائه على جانب كبير من الورع والتقوى والزهد والأينار والتواضع والترفع عن الصغائر ولم تؤثر فيهم عوامل الرغبة في الحكام والرهبة منهم . فتصدوا للحكام من أجل مصلحة الشعب وأسدوا لهم النصح

في غير تهيب ولا وجل ، وبذلك خرج الأزهر من النطاق الأكاديمي المغلق وشارك في الحياة العامة ، وكانت زعامة علمائه زعامة نظيفة عطوفة على الشعب فاستراح لها وتفيأ في ظلها الأمن والزاد الروحي والأرشاد والتوجيه الديني يتلقاه باللغة العربية •

سادسا : عدم تعيين العلماء العثمانيين في منصب شيخ الأزهر ، فقد تركت الدولة هذا المنصب يشغله العلماء المصريون دون أن يناقسه فيهم علماء عثمانيون وكان هذا مما أعان الأزهر على الحفاظ على اللغة العربية (٤) •

سابعا : أصبح الأزهر مركزا للاشعاع الثقافي العربي الإسلامي في وسط العالم العربي ، فقام بدور كبير في مجال دعم الترابط العربي واضحى بشكل رباطا قويا بين أجزاء الوطن العربي ويؤلف بين العرب جميعا في مشارق الأرض ومغاربها ، ووفد عليه العلماء والطلاب ينشدون العلم في حلقاته وأروقته ، ووجدوا في رحابه الأمن والملاذ والرعاية والزاد الروحي والتراث الفكري •

وكان لأبناء كل بلد من بلدان العالم العربي والإسلامي رواق في الأزهر فكان هناك رواق للمغاربة ، ورواق للشوام ، ورواق للأتراك يضم الترك والشراسة ، والداغستانيون ، والكرجيون ، والتتر ، والبولونيون ، والرومانيون والبلغاريون ، واليوغسلافيون ، والألبان ، والقوقاز ، وأهل التركستان الصيني والروسي ، ورواق الجبرت لأبناء الحيشة والصومال ورواق المكاوية لأبناء الحجاز ، ورواق السلিমانية (٥) وخصص لأبناء أفغانستان ورواق البغدادية ويقيم فيه أبناء العراق ، ورواق الهنود لأبناء الهند وباكستان ، ورواق الجاوه ويسمى الآن رواق أندونيسيا لأبناء جنوب شرق آسيا وغيرها من الأروقة الخاصة بالآفاقيين (الأجانب) (٦) •

وبجانب أروقة الأجانب كانت هناك أروقة خاصة بالمصريين مثل : رواق الصعايدة لأبناء الصعيد ، ورواق الشراقوه لأبناء الشرقية ورواق البحاروة لأبناء البحيرة ، ورواق القيمة لأبناء الفيوم ، ورواق القوه ، (٧) لأبناء مركز فوه بالبحيرة .

تطور نظام الحكم في مصر :

كان السلطان العثماني محور الدولة ولم يكن بإمكان الدولة أن تسير سيرا سليما ما لم تكن قيادتها فعالة . ومنذ بداية القرن السابع عشر كانت سلسلة السلاطين الأقوياء قد انتهت وتلاها عهد ضعفاء الخلقى والذكاء من السلاطين ونشأ بذلك صراع على النفوذ بين فئات موظفي الأمبراطورية العثمانية (٨) وفي نهاية القرن السابع عشر انتقل محور السلطة الى كبير الوزراء أو الصدر الأعظم ، وأصبحت داره (الباب العالي) مركز القرارات بدلا من غرفة السلطان ذات القباب في القصر السلطاني حيث كان ينعقد مجلس السلطان ، كما كانت الظروف الخارجية للأمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت تنتقل من سى الى أسوأ نظرا للحروب التي خاضتها الدولة ضد بعض الدول الأوربية وبخاصة الحروب النمساوية في القرن ١٧ والحروب الروسية في القرن الثامن عشر .

وفي هذا الجو من الاضطراب السياسى ، ارتفع مركز العلماء وأصبح لهم نفوذ اجتماعى وسياسى كبير ، وتمتعوا بفرص خاصة للحصول على مزيد من الثراء ، فكان رزقهم يأتيهم رغدا من عدة جهات ؛ فكانوا يعينون نظارا على الأوقاف الخيرية والأهلية ، وكانوا يصدرون فتاوى تقدم للمحاكم في القضايا المطروحة أمامها ، وكانوا يأخذون أراضي وقرى بطريق الالتزام طبقا لنظام الالتزام المعمول به في العصر العثماني ، وأخيرا كانوا يحصلون على أنصبتهم من الأوقاف التي أوقفها أهل البذل من الأثرياء المسلمين على طلاب وأساتذة

الأزهر ، وأصبحوا في مأمن نسبيا من تدابير المصادرة التي كان يتعرض لها الناس وذلك بسبب مركزهم الديني المرموق .

وبينما كان هذا التطور السياسي مستمرا كانت سلطة الحكومة المركزية في الولايات تضعف رويدا رويدا ، مما ترك للقوى المحلية حرية أوسع للعمل ، فتبدلت طبيعة الحكم في الولايات العثمانية ونشأت في كل من آسيا وأفريقيا فئات حاكمة شبه مستقلة كفئات المماليك في القاهرة وبغداد وصيدا ، وقد تمكنت هذه الفئات من إيقاف الانكشارية عند حدها . وأنشأت جيوشا خاصة بها واستطاعت أن تدافع عن الحدود ، مما اقتضى زيادة في الضرائب .

وقد اضطرت هذه الفئات الحاكمة بدورها أن تمنح نفوذا أوسع مجالا للقوى الوطنية فأصبح للأعيان والعلماء تأثيرا كبيرا على الحكومة المحلية (٩) . وأصبحت مصر في نهاية هذه الفترة نهبا مباحا بين الباشا التركي والحامية العثمانية وأمراء المماليك ، وكثرت الضرائب على كاهل الشعب ، وأصبحت حقوقه مهضومة ولم يكن يجد من سلطان هؤلاء الحكام غير العلماء ، فقد غدا لهم نفوذ روحي كبير على الحكام والشعب فهم رجال الدين وحمله الشريعة ، ولم يكن الحكام يخشون شيئا قدر خشيتهم لهذا النفوذ الروحي الذي يتمتع به علماء الأزهر ولم تكن هناك رابطة تربط بين هؤلاء الحكام وبين الشعب فهم غرباء عنه جنسا ولغة ومشاعر ، أما العلماء فهم مصريون مثله نشأوا في قلب الريف يحسون احساس أهلهم واخوانهم ، فاتجه الشعب اليهم يشكوهم ويطلب منهم الوقوف بجانبه ضد أطماع حاكميه ، وكان العلماء يسعون بهذه الشكوى الى الحكام ويقدمون لهم النصيحة وكان الحكام يسمعون غالبا لهذا النصيح ، ويستجيبون لوساطة العلماء ومن ثم عقد لهم نوع من الزعامة الاختيارية التي ارتضاها الحكام والحكومون على السواء .

وزاد من نفوذ العلماء توزيع سلطة الممالك في هذه الفترة بين عديد من المتنافسين وأصبح كل منهم في حاجة الى دعم جهائري ، فزاد تقربهم من العلماء وضاعفوا من هداياهم اليهم ، وأدرك العلماء بدورهم أن الممالك بحاجة اليهم بصفتهم وسطاء ومفاوضين ، وبذلك تضاعفت أهميتهم السياسية وزادت ثرواتهم حتى شغلوا مكانا عليا في المجتمع المصري (١٠) وعظمت قوة ارادة الشعب بهم .

وتقدمت حركة العلماء بالكفاح في مجالين :

أولا : حملوا لواء المعارضة في الديوان العثماني فقد كانوا أعضاء فيه بحكم مركزهم المرموق .

ثانيا : قادوا الحركات الثورية الشعبية ونظموا كفاح الشعب ضد الحكام العثمانيين والممالك .

أما في مجال المعارضة في الديوان العثماني :

ففي عام ١١٤٨ هـ (١٧٣٥ م) أرسل السلطان بإبطال بعض المرتبات الخيرية واجتمع أعضاء الديوان لتلقي ذلك الأمر فلما قرئ عليهم المرسوم السلطاني بادر القاضي العثماني فقال:أمر السلطان لا يخالف وتجب طاعته فانبرى له أحد الأعضاء الشيوخ وهو الشيخ (سليمان المنصوري) (١١) ، وقال له : يا شيخ الاسلام . . ان ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم للأمام في فعل ما يخالف الشرع ولا لئابه أيضا فسكت القاضي .

وقال الباشا : هذا يحتاج الى المراجعة (١٢) أي الرجوع الى السلطان .

وقد كلف الديوان الشيخ (عبد الله الشيراوي) (١٠٩٢ - ١١٧١ هـ)

شيخ الجامع الأزهر وقتئذ بوضع مذكرة (عرضحال) الى السلطان محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) على لسان العلماء فكتب الشيخ الشيراوي مذكرة

طويلة تلخص في شرح وجهة نظر علماء الشريعة في عدم جواز قطع هذه المرتبات ، لأنها اذا قطعت بطل الاشتغال بالعلم وتوقف حفظ القرآن وحصل خلل في تلك الرسوم وآل ذلك الى خراب هذا الأقليم العظيم وبطلان ما فيه من الخير وقد خوف العلماء السلطان من قيام الأهالي بثورة فقلوا : وربما قامت الرعية وهاجت واضطربت أحوالها وماجت لأن قطع المعاش والأرزاق يقضي الى قبيح الأفعال وسوء الأخلاق .

ثم ذكروا له ما فعله الحكام السابقون من بذل وسخاء في هذا الصدد وأفتى بذلك علماء الشريعة من السلف الصالح ، وطلب الشيخ الشراوي من السلطان بأسم العلماء أن يطلق هذه المرتبات وألا يضيق على الناس في حياتهم المعيشية ، وختم المذكرة بذكر بعض الأحاديث الشريفة التي تحض على بذل الخير ، وطلب للسلطان حسن الختام (١٣) .

من هنا نعلم أن أوامر السلطان لم تكن ترهب علماء الأزهر ولم تمنعهم من الاحتجاج والاعتراض ، وهل هناك حكم بعدم دستورية مرسوم سلطاني أوضح وأجرأ وأكثر دقة من هذا الحكم الذي أصدره الشيخ المنصوري فأسكت القاضي التركي وألزم الباشا التركي أيضا بأن يقول : ان هذا يحتاج الى المراجعة هذا المبدأ الخطير الذي يعلنه الشيخ المنصوري ببساطة في مواجهة نائب السلطان والذي يسقط الشرعية عن أي مرسوم سلطاني يخالف الشريعة الاسلامية ، يعلنه أحد كبار العلماء في سنة ١١٤٨ هـ (١٧٣٥ م) (١٤) وهذا مما يدحض ما يذهب اليه البعض من أن مشايخ الأزهر لم يشتركوا في قضايا المجتمع ولم ينالوا مكانه الا بفضل الديوان الذي اخترعه بونابرت بمصر ابان الحملة الفرنسية والذي يعتبر في نظرهم أول مجلس وزراء في تاريخ مصر (١٥) .

ويحدثنا الجبرتي عن شيخ آخر من شيوخ الأزهر هو الشيخ (محمد بن سالم الحفناوي) حمل لواء المعارضة في الديوان المصري إبان الحكم العثماني كان هذا الشيخ على جانب كبير من الزهد والورع وكان كريم النفس كثير البذل للفقراء واتخذ سبيل الدعوة إلى الخير على طريقة صوفية هي (الطريقة الخلوتية) وكان لا يخشى في الحق لومة لائم يدافع عن أهل مصر لدى المماليك والحكام ويعنفهم حتى قال عنه الجبرتي " أنه كان قطب رحى الديار المصرية ولا يتم أمر من أمور الدولة وغيرها إلا باطلاعه واذنه " (١٦) .

وكان نقده للحكام نقداً عالياً يقصد به تصوير المثل الأعلى للحكم ويدعو فيه إلى اقرار العدل ورفع الظلم عن كاهل الشعب وأداء الواجب ، وكان لا يتردد في ابداء نصحه هذا صريحاً قويا على الرغم من كراهية الحكام لرأيه وصراحته ، وكان الشيخ محمد الحفناوي عضواً في ديوان الحكومة يمثل الشعب المصري مع جماعة من أخوانه من علماء الأزهر تمثيلاً رائعا وكان (علي بك الكبير) على شدته وقوة ملكه لا يستطيع مقاومته ولا معاداته وكان في مناقشاته في الديوان لا يتردد أحيانا أن يهدد الحكام باسم الشعب إذ هم عمدوا إلى ما يسيئ إليه أو يضر بمصلحته .

وكان يعتقد أهل مصر أن في وجود الشيخ الحفناوي وغيره من الجرّاء في الحق حماية لأهل مصر من نزول بلاء الحاكم الظالم فيقول الجبرتي في ذلك : " وبعد وفاته (١١٨١ هـ = ١٧٦٧ م) ابتدأ اختلال أصول الديار المصرية وظهر مصداق قول القائل " أن وجوده أمان على أهل مصر من نزول البلاء " ويفسر الجبرتي هذا المعنى بقوله : " وذلك أنه إذا لم يكن في الناس من يصعد بالحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويقم الهدى فسد نظام العالم . وتنافرت القلوب ومعنى تنافرت القلوب نزل البلاء ومن المعلوم المقرر أن

صلاح الأمة بالعلماء والملوك وصلاح الملوك تابع لصلاح العلماء وفساد اللازم
بفساد الملوك " •

ويذكر الجبرتي أن الشيخ الحفناوي مات مسموما بسبب معارضته
للمماليك المسيطرين على القاهرة فقد عقدوا الديوان في شهر ربيع الأول سنة
١١٨١ هـ (١٧٦٧ م) لمناقشة مسألة ارسال حملة لاختضاع المماليك
المعتصمين بالصعيد بقيادة (علي بك الكبير) والخارجين على سلطان القاهرة
ودارت المناقشات واتفق رأيهم على ارسال حملة ، وارسال مثل هذه الحملات
يدفع الشعب ثمنها غالبا من قوته ، وكان الشيخ الحفناوي حاضرا هذا الاجتماع
فيذكر الجبرتي أنه " تكلم في ذلك المجلس وأفحمهم بالكلام " ولم يخش صولتهم
" ومانع في ذلك " وقال :

" أخريتم الأقاليم والبلاد في أي شئ هذا الحال ؟ وكل ساعة خصام
ونزاع وتجاريد ، علي بك هذا رجل أخوكم وخشداشكم (أي زميلكم) أي
شئ يحصل اذا أتى وقعد في بيته واصطلحتم مع بعضكم وأرحتم أنفسكم
والناس ؟ وحلف الشيخ عليهم على الا يرسلوا أي حملة الى الصعيد مطلقا
وهدهم أن فعلوا ذلك فلن يحصل لهم خير أبدا ، فقالوا له : أنه (أي علي بك
بالصعيد) هو الذي يحرك الشر ويريد الانفراد بنفسه ومماليكه ، وان لم نذهب
اليه أتى هو الينا وفعل مراده فينا فقال لهم الشيخ :

أنا أرسل اليه مكاتبه فلا تتحركوا بشئ حتى يأتي رد الجواب فلم يسعهم
الا الامتثال لرأيه ومشورته ، ثم كتب له الشيخ رسالة وبخه فيها وزجره ونصحه
ووعظه ، وارسلوها اليه •

ولم يلبث الشيخ الحفني بعد هذه الجلسة الحافلة بالمعارضة الصادقة الا أياما ، ومرض ورمي بالدم وتوفي كما يقول الجبرتي • ويضيف بأنهم أشغلوهم وسموهم ليتمكنوا من أغراضهم (١٧) •

وبعد القضاء على الشيخ الحفني نفذوا هدفهم وأعدوا حملة لارسالها الى الصعيد لاختضاع علي بك ومن معه واضطروهم الحال الى مصادرة التجار وفرض الضرائب على الشعب ليتمكنوا من تجهيز هذه الحملة وترك لنا الشيخ الحفناوي من طلبته الأفتاد : الشيخ علي الصعيدي والشيخ أحمد العدوي الشهير بالدردير •

وكان المملوك يوسف بك الكبير (١٨) يحقد على العلماء زعامتهم ويحاول أن يشنع عليهم مستغلا بعض المواقف فاستغل مرة سلوك بعض الدراويش للانتقام من المشايخ ، ذلك أن أحد المنتسبين الى المشايخ ويدعي الشيخ (صادومه) (١٩) كان له سلوك مذري بين الناس فقبض عليه يوسف بك وقتله ورماه في النيل •

وعلى الرغم من أن الشيخ المذكور لم يكن من العلماء الا أن الأمير استغل سلوكه ونسبه الى العلماء وكان يقول جلسائه : أنظروا أفاعيل المشايخ • وترى العلماء للمملوك يوسف بك وعزموا على تحديه في موقف آخر يتصل بهم مباشرة فاتفق أن الشيخ (عبد الباقي) طلق زوجة أحد المماليك في غيابه على يد الشيخ (حسن الجداوي المالكي) على قاعدة مذهبه وزوجها من آخر ، وحضر زوجها الأول من القيوم وذهب الى ذلك الأمير وشكا له فأرسل الأمير أعوانه الى الشيخ عبد الباقي فقبضوا عليه ووضعوا الحديد في رقبته ورجليه وحسوه مع المجرمين .

عند ذلك أدرك العلماء أن الأمير تجاوز حده وتدخل في الفقه وشئون المشايخ فركب الشيخ (علي الصعيدي العدوي) والشيخ (الجداوي) وغيرهما من العلماء وذهبوا اليه وخاطبه الشيخ (علي الصعيدي) وعنفه على تدخله في اختصاصات العلماء فقال له الأمير : " أفعالكم يا مشايخ أقبح فرد عليه الصعيدي بأن ما حدث من طلاق المرأة أمر معمول به في مذهب المالكية ونحن أعلم بالأحكام الشرعية فقال الأمير : " لو رأيت الشيخ الذي فسخ النكاح ؟ فقال الشيخ (الجداوي) : أنا الذي فسخ النكاح على قاعدة مذهبي فقام على أقدامه وصرخ وقال : والله أكسر رأسك ، فصرخ الشيخ الصعيدي وسبه وقال له : لعنك الله ولعن الياسرجي الذي جاء بك ومن اشترك وجعلك أميراً : (٢٠) •

وخاف الأمراء عاقبة الأمر ، وأحضروا الشيخ (عبد الباقي) من السجن فأخذته العلماء وخرجوا وهم يسيون الأمير وهو يسمعهم ، وهذا الموقف يدل على مدى ما وصلت اليه سلطة العلماء ومكانتهم في هذا العصر •

وكان الشيخ (علي الصعيدي) معاصراً لعلي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب فكان يأخذ شكاوي الناس ويذهب بها فلا يردان له طلباً • وقال الشيخ الصعيدي مرة لأبي الذهب " لاتضجر ولا تأسف على شيء يفوتك بغير حق في الدنيا فإن الدنيا فانية ، وكلنا نموت ، ويوم القيامة يسألنا الله على تأخرنا عن نصحك ، وها نحن قد نصحتك وخرجنا من العهدة وكان اذا امتنع الأمير عن اجابة طلبه صرخ فيه قائلاً : اتق النار وعذاب جهنم ، ثم يمسك يده ويقول له : أنا خائف على هذه اليد من النار •

وكان الشيخ الصعيدي (٢١) يمنع شرب الدخان في حضرته فكان اذا دخل على (علي بك الكبير) أخبروه قبل وصوله فيرفع " الشبك " من يده

ويخفيه من وجهه ، واذ دخل دار أحد الأمراء ورأى من يشرب الدخان شنع عليه وكسر آله ولو كانت في يد كبير الأمراء .

تعصب الأزهريين للمذهب الوطني :

عقب وفاة الشيخ الدمنهوري (٢٢) شيخ الأزهر سنة ١١٩٠ هـ — ١٧٧٦ م ظل منصب مشيخة الأزهر شاغرا حتى عام ١١٩٢ هـ وتدخل الأمير (ابراهيم بك) وعين الشيخ عبد الرحمن العريشي الحففي (٢٣) وكان هذا التعيين مخالفا لما جرت به العادة من تعيين أحد علماء الشافعية في هذا المنصب لأن المذهب الشافعي مذهب غالبية سكان القطر المصري وعليه غالبية علماء الأزهر المصريين .

وغضب لذلك علماء الشافعية وذهبوا الى الشيخ محمد الجوهري (٢٤) وكان من أكابر العلماء عرف بالزهد والامتناع عن مخالطة الناس وخاصة الأمراء والأعيان واختاروه شيخا للأزهر ، فأبى غير أنه وعدهم بالقيام لنصرتهم وتولية من يريدونه فاجتمعوا ببيت الشيخ البكري ، واختاروا الشيخ (أحمد العروسي) (٢٥) شيخا للأزهر وأرسلوا الى الأمراء مذكرة جاء فيها : " أن مشيخة الأزهر من مناصب علماء الشافعية وليس للحنيفة فيها قديم عهد وخصوصا اذا كان آفاقيا وليس من أهل البلدة وأنهم اتفقوا على تعيين الشيخ أحمد العروسي لذلك وختم العلماء عليها وأرسلوها الى ابراهيم بك ومراد بك فأبيا أن يوافقا على ذلك ، وقال ابراهيم بك : " أي شيء هذا الكلام ؟ أمر فعله الكبار يطله الصغار ؟ ولأي شيء لا يتقدم الحنيفة في المشيخة على الشافعية ؟ أليسوا مسلمين ؟ ومذهب النعمان أقدم المذاهب ، والأمراء حنفية والقاضي حنفي والوزير حنفي والسلطان حنفي " وثارت فيهم العصبية وتمسكوا برأيهم .

ربما كان رأي ابراهيم بك له وجاهته من ناحية اتاحة الفرصة أمام جميع العلماء من أي مذهب لتولي منصب المشيخة ، فلا يعقل أن يحرم من المشيخة علماء المذاهب الأخرى وخاصة المذهب الحنفي الذي ينتمي اليه السلطان ولكن القضية كانت في نظر العلماء قضية وطنية قوامها التعصب للمذهب الوطني (الشافعي) مذهب غالبية المصريين •

وتمسك العلماء برأيهم وقادهم الشيخ الجوهري واعتصموا بجامع الامام الشافعي وباتوا ليلة ، وحضر يوم الجمعة في اليوم التالي (مراد بك) وكلّم الشيخ الجوهري فقال لمراد : " البلد بلد الامام الشافعي وقد جئنا اليه وهو يأمر بك بذلك ، وان خالفت يخشى عليك " فما وسعه الا أنه أحضر فروة وألبسها للشيخ العروسي على مشيخة المذهب الشافعي وركب المشايخ ومعهم الشيخ العروسي وذهبوا الى ابراهيم بك ، وشربوا عنده القهوة وتابع العلماء سعيهم الذي استمر سبعة أشهر وفي النهاية خلع العريشي ، وعين مكانه العروسي في المشيخة وخرج العلماء منتصرين في معركتهم مع مراد وابراهيم ، ولم يسمحوا لهما بالتدخل في شئون الأزهر •

حركة شعبية يتزعمها الشيخ الشرقاوي وعلماء الأزهر :

حدثت هذه الحركة في شهر ذي الحجة ١٢٠٩ هـ (١٧٩٥ م) فقد وفد الى القاهرة فلاحون من قرية تتبع مركز بليس عاصمة الشرقية في ذلك الوقت ، وكانت للشيخ عبد الله الشرقاوي (شيخ الجامع الأزهر يومئذ) حصة من الأرض بهذه القرية وقدم الفلاحون شكواهم للشيخ الشرقاوي بأن ممالك (محمد بك الألفي) ظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه من الضرائب • اتصل الشيخ الشرقاوي في أول الأمر (بابراهيم بك ومراد بك) وطلب منهما وقف هذه المظالم ولكن الأميرين لم يبديا اهتماما وأهملتا وساطة الشيخ

فثارت ثائرتة ، وحضر الى الأزهر في اليوم الثاني وعقد اجتماعا في الأزهر فقررروا الاضراب العام وبدء الثورة وخرج المجاورون يأمرؤن الناس باغلاق الأسواق والخوانيت ، وتجمع الناس في ساحة الأزهر يتقدمهم الشيخ الشرقاوي يتبعه العلماء وتوجهوا الى منزل الشيخ (محمد أبو الأنوار السادات) والسذي كان مجاورا للمنزل (ابراهيم بك) ، ولهذا وقع اختيارهم له ولما للشيخ السادات من نفوذ كبير لدى جماهير الشعب ولتنزله لدى الأمراء .

رأى ابراهيم بك هذه الجموع الثائرة على مقربة من داره فأرسل رسولا من طرفه الى المشايخ وهو " أيوب بك الدفردار " فحضر اليهم وسألهم عن سبب تجمعهم فأجابوه الثوار نريد العدل ورفع الظلم واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها فرد عليهم الدفردار بأنه لا يمكن الأجابه الى هذا كله فاننا اذا فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات فرد عليه المجتمعون بأن هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الأكثر من النفقات وشراء الممالك و الأمير يكون أميرا بالإعطاء لا بالأخذ (٢٦) ، وقد كان هذا في الواقع حوارا جديدا وقد قال الرئيس محمد أنور السادات معلقا على هذا الحوار الذي دار بين الشعب ومثلي شيخ البلد الحاكم " أن الثورة الفرنسية كلها لتضائل أمام المغزى العميق لهذا الحوار فقد أسفرت الثورة الفرنسية عن مبادئ ثلاثة هي : الحرية والأخاء والمساواة ، ولم تلبث أن أصبحت فرنسا ذاتها وأثناء الثورة الفرنسية نفسها شعاعا للقتل والتلغيع بين الفرنسيين والثوار أنفسهم .

ثم ما لبثت هذه المبادئ أن صدرتها فرنسا الى الخارج على صورة استعمار خبيث يفتك بالشعوب البرية ويسلبها أرزاقها ، ويقتل النساء ويفتك بالأطفال ويغتصب الأرض ويجعل من الإنسان شيئا أخطر من الحيوان ، كل

هذا باسم الحرية والمساواة والأخاء (٢٧) " ، فوعدهم الدفتردار بعرض مطالبهم على ابراهيم بك ، وتطورت المسألة من مجرد المطالبة بوقف اعتداءات ممالك الألفي على أهالي قرية شرقية بلييس الى حركة شعبية تنادي بضرورة وضع حد للمظالم التي يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط المصروفات والحد من الاسراف في استيراد الممالك وتأمين الأفراد على أموالهم وأرواحهم .

(٢٨) •

ولم يرجع الدفتردار الى الثوار بجواب كما وعد : فعاد زعماء الشعب الى الجامع الأزهر وقضوا ليلتهم بالمسجد وصمموا على المضي في حركتهم لليوم الثالث على التوالي ، وبدأت بوادر النصر فقد أرسل اليهم (ابراهيم بك) يعضدهم ويقول لهم : أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي وأرسل الى (مراد بك) يخيفه عاقبة ذلك فتزلزلت أركان مراد بك وخاف من تفاقم الثورة ، فأرسل الى المشايخ يقول لهم : " أنه أقلع على ظلم الشعب " وطلب أربعة من المشايخ عندهم بأسمائهم فذهبوا اليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعي في أمر الصلح •

وفي اليوم الثالث للثورة نزل الباشا من القلعة الى منزل ابراهيم بك واجتمع الأمراء وأرسلوا الى العلماء بالحضور فحضر الشيخ (السادات) والسيد (عمر مكرم) نقيب الأشراف والشيخ (الشرقاوي) والشيخ (خليل البكري) والشيخ (محمد الأمير) وغيرهم من العلماء ، ومنعوا العامة من الذهاب معهم الى الاجتماع ، ودارت مناقشات حامية بين المجتمعين انتهت باصدار وثيقة متضمنة شروط العلماء واعلان توبة الأمراء عن الظلم والتزامهم بالعدل •

وقد ذكر الجبرتي مضمون هذه الوثيقة ولم يذكر نصبا الأصلي ، وقد
عثرنا على أصل هذه الوثيقة مسطرة في سجلات الديوان العالي (٢٩) ، وهذه
الوثيقة غاية في الأهمية ، لأنها تعطينا صورة عن ترتيب زعماء الشعب في نهاية
القرن الثامن عشر تبعا لمنزلتهم الشعبية وهم الذين آلت اليهم الزعامة الشعبية
قبل الحملة الفرنسية بسنوات قليلة ، وترتيبهم بألقابهم الرسمية كالآتي حسب
ورودهم بالوثيقة :

- ١- السيد الشريف الشيخ محمد أبو الأنوار بن وفا السادات ، شيخ السجادة
الوفوية .
- ٢- السيد الشريف الشيخ خليل البكري الصديقي شيخ سجادة بني الصديق .
- ٣- السيد الشريف عمر مكرم أفندي نقيب الأشراف .
- ٤- صفوة العلماء العاملين الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ مشايخ أهل الأفادة
والافتى والتدريس بالجامع الأزهر .
- ٥- الشيخ محمد الحريري الحنفي مفتي السادة الحنفية بمصر حالا .
- ٦- الشيخ مصطفى الصاوي من كبار علماء الشافعية بالأزهر .
- ٧- الشيخ محمد الأمير مفتي السادة المالكية بمصر حالا .
- ٨- الشيخ عبد المنعم العماوي من كبار علماء المالكية بالأزهر .
- ٩- الشيخ أحمد العريشي من كبار علماء الحنفية بالأزهر .
- ١٠- الشيخ ابراهيم السجيني من كبار علماء الشافعية بالأزهر .
- ١١- الشيخ زين الدين المنصوري من كبار علماء الحنفية بالجامع الأزهر .
- ١٢- الشيخ زين الدين سالم مسعود القوي شيخ رواق المغاربة بالأزهر .

وجاءت أسماء هؤلاء العلماء الأثنى عشر متقدمة على أسماء الأمراء

الماليك في الوثيقة وهم :

١- إبراهيم بك الكبير محمد (يعني تابع لمحمد بك أبو الذهب) قائم مقام بمصر
المخروسة سابقا وأمير الأمراء بها حالا .

٢- أيوب بك دفتردار مصر المخروسة حالا .

٣- أيوب بك الكبير أمير الحج المصري سابقا (محمد) .

٤- سليمان بك (محمد) حاكم ولاية جرجا سابقا .

ويلي الماليك رؤساء الأوجاقات السبعة العثمانية .

ولعل أول ما يلفت النظر في هذا الترتيب هو تقدم العلماء على من عداهم
من الحكام الماليك والأتراك هذا باستثناء قاضي القضاة بمصر الذي تقدم اسمه
الجميع وصدرت الوثيقة بحضوره وبين يديه .

ونصها في بدايتها :

" بين يدي سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام علامة الأنام قاموس البلاغة
ونبراس الأفهام أشرف السادة الموالى الأعالي الأعزة الكرام الناظر في الأحكام
الشرعية قاضي القضاة يومئذ بمصر الخمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه
أمين " ومع حضور الباشا والى مصر أبان هذه الحركة وهو (صالح باشا) إلا
أنه لم يرد له ذكر بتلك الوثيقة .

ويلاحظ أيضا تقدم أرباب السجاجيد من المشايخ على العلماء ، وذلك
راجع لنفوذهم بين طبقات الشعب وكثرة أتباعهم ، وقد كانت لهم المشورة في
جميع الأمور الهامة بالديوان الخصوصى بالقلعة ، ويلاحظ أيضا أن مفتي الحنفية
كانت له المكانة التالية بعد شيخ الأزهر نظرا لأن المذهب الحنفي هو مذهب
الدولة العثمانية الرسمي وتلاه في الذكر مفتي المالكية نظرا لأن عليه غالبية

الصعايدة ولهم مكانة مرموقة بالأزهر ويتمتع رواق الصعايدة بالأزهر بعصية قوية وكان شيخ رواقهم يخشاه الجميع ويطلق عليه الشعب أحيانا شيخ الإسلام .

وكانت أهم الشروط التي فرضها العلماء وأثبتوها بالوثيقة هي :

١- تنزيل جوامك (بدل تعيين أو بدل جرایة) المسلمين المطلوبة من المال الأميري .

٢- اجراء جرايات المستحقين وعلوفات الفقراء والمساكين .

٣- اجراء المقرر للجامع الأزهر وجراياته من وقفه الخاص به ولا يؤخذ منه شئ من المكوس والمظالم (يعني دعم ميزانية الجامع الأزهر) .

٤- اجراء أموال الحج ومتعلقاته حكم قديمها على ما هي عليه من زمن الملوك والسلاطين (يعني دعم ميزانية الحج) .

٥- منع التفاريد على البلاد والرعايا والفقراء (يعني منع الفردة الجديدة) .

٦- منع الكشاف الجائرة في بلاد الله التي عذبوها ونهبوها ودمروها .

٧- ازالة الفلتجية (بعض طوائف العسكر) من مصر القديمة لأيدائهم المسلمين .

٨- لا يزداد على دفتر المرحوم الأمير محمد بك أبو الذهب في رفع المظالم ويزال ما استحدث بعده (الغاء التشريعات الضريبية المستحدثة منذ عهد محمد بك أبو الذهب) .

٩- ترفع المكوس الجارية في البنادر والموارد وما جعل على الماكل والمشارب (يعني رفع الضرائب عن الموارد الغذائية) .

١٠- ازالة جميع الحوادث والمظالم من جميع الأقطار المصرية .

- ١١- لا يتعرض أحد منهم (من الممالك) للسادة الأشراف بجميع البلاد بأي وجه من الوجوه وينتهي أمرهم في حوادثهم الخاصة بهم الى أفنديهم ونقيبههم في سائر الأقطار والأزمان .
- ١٢- لا يتعرض أحد منهم لنواب الشريعة احمدية وينتهي أمرهم في حوادثهم الى أفنديهم قاضي عسكر أفندي .
- ١٣- أن يقوموا بعمارة السواقي الموصلة للمياه الى القلعة .
- ١٤- عدم انزال الغلال من الديار المصرية الى بلاد الكفرة والمشركين أعداء الدين (عدم تصدير السلع الضرورية لحاجة الشعب اليها) .
- وبذلك نلاحظ أن حركة العلماء حققت عدة أهداف :
- أولاً: أنهم أجبروا الأمراء على التفاوض معهم .
- ثانياً: نزل الأمراء على ارادة العلماء ووافقوا على الغاء جميع التشريعات الضرائبية الجائرة .
- ثالثاً: عزل الحكام الجائرين من المناطق التي تضررت بوجودهم بها .
- رابعاً: امتدت مطالبهم لتشمل تقرير ميزانية الدعم للحرمين الشريفين وميزانية الأزهر .
- خامساً: استصدروا وثيقة بهذه الحقوق ووقع عليها القاضي والأمراء بحضور والي مصر .
- وتضمنت الوثيقة العبارات الآتية :
- (أجاب الأمراء بالسمع والطاعة وعدم مخالفة الجماعة وكل من خالف ذلك فيكون على ساداتنا أرباب السجاجيد وعلماء الأسلام والأمراء قهقه واستخلاص كل ما هو مطلوب منه لأربابه) (٣٠) .

وانتهت بذلك الحركة وعاد العلماء الى الأزهر وحوّلهم النوار يعلنون على الناس صدور اللائحة الجديدة أو الاتفاقية الجديدة باسم السادة العلماء :
حسبما رسم سادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطلاة من مملكة
الديار المصرية .

وكان نداء الشعب حسب عرف العصر معناه أن علماء الأزهر أصبحوا
يهيمنون على الأمور في البلاد ، وكان هذا في الواقع تطورا خطيرا دفع البعض
الى وصف هذه الوثيقة بأنها " الوثيقة السياسية الكبرى (٣١) أو وثيقة حقوق
الإنسان " (٣٢) .

وقال الأستاذ عباس العقاد في بيان أهميتها : " ولو أنها كتبت في بعض
البلاد الأوروبية لجاءنا خبرها من كتب القوم في علوم السياسة الحديثة بعنوان من
تلك العناوين الكثيرة عن حقوق الشعب أو الدستور الأكبر أو (الماجنا كارتا)
وما إليها من مصطلحاتهم التاريخية ، ولكن العلماء الذين دعوا امراء العصر الى
توقيع ذلك العهد لم يحسبوا أنهم جاؤا الى الناس بعهد جديد غير التذكير بعهد
كتاب الله وسنة رسول الله التي نسيها أولئك الأمراء وكتب الموثق (حجة) ،
عليهم بشهادة الرعية وشهادة (الأمة) التي تأمر بالمعروف من عباده العلماء " (٣٣) .

بيد أن الجبرتي ذكر أن كل شئ عاد الى ما كان عليه وزيادة بعد صدور
الوثيقة وقال الأستاذ محمد جلال كشك : " يجب ألا يفسد علينا تعليق الجبرتي
نحن أبناء القرن العشرين مغزى الحادثة ، فليس المهم أن الاتفاقية نقضت فتاريخ
الأمم يكاد ينحصر في اخلال الحكومات بالاتفاقيات أو الدساتير التي تجبر على
اصدارها تحت الضغط (٣٤) .

ولكن المهم هو أن مجرد اقرار الاتفاقية ، وصدورها بأسماء العلماء "حسب ما رسم ساداتنا العلماء " • والوصول اليها عبر ضغط الثوار وتحركهم وبعد مفاوضات ، كل ذلك يدل على أن الشيخ والعامه لم يكونوا مجرد قوة رمزية • بل كانوا يستطيعون دائما تحويل كل مظهر سخط الى اضراب عام يتطور الى مواجهة شاملة تطالب باصلاحات أوسع من حدود المشكلة المباشرة التي أثارت الحادث ، وأنهم كانوا يستطيعون مواجهة الأمراء وفرض مطالبهم واجبارهم على التراجع والتسليم ولو بنية الغدر (٣٥) •

وبذلك نرى أن علماء الأزهر لم يكونوا أبدا رجال كهنوت منعزلين عن مجرى الحياة العامة وإنما شاركوا الشعب في شعوره ودافعوا عنه في مواجهة ظلم الحكام •

وخلال هذه الأحداث السالفة الذكر بدأت تتضح معالم مجتمع العلماء بالأزهر فانقسم العلماء الى فريقين : فريق تصدى لخدمة الجماهير والدفاع عن قضاياهم لدى الحكام ، وهؤلاء اعترفوا كما قرر الشيخ عبد الله الشبراوي للوالي العثماني (أحمد باشا كور) بأنهم ليسوا أعظم علماء مصر " لسنأ أعظم علمائها بل نحن المتصدين لخدمة أهلها وقضاء حوائجهم عند أبواب الدولة وأهل الحكم فيها " (٣٦) وقل انتاج هذا الفريق في الناحية العلمية •

وفريق آخر انقطع لدراسة العلم بالأزهر فبرزوا في ميدان التأليف في كثير من علوم عصرهم .

على أبواب الثورة :

في نهاية هذه الفتره قوى احساس العلماء بما يجب عليهم نحو مواطنيهم وبما ينبغي عمله للاهالى وضرورة التحرر من ظلم الحكام ولهذا كثرت الثورات في هذه الفترة الأخيرة التي سبقت مجيء الحملة الفرنسية حتى أن الباحثين

يغالون فيشبهون الوضع في مصر في هذه الفترة بالحالة التي كانت عليها فرنسا قبل الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م فيقول هذا البعض :

((ونحن اذا بحثنا حال فرنسا قبل ثورتها لا نستطيع أن نرى من بوادر ثوران النفوس أكثر مما بدأ في أواخر القرن الثامن عشر في مصر)) ويضيف بأن هذه الحركات كانت جدية ((أن تنتهي أما بثورة تامه كثورة فرنسا ، واما باصلاح تدريجي شامل يتناول كل نظمها)) وأن الذي لم يوصلها الى هذا الحد من الثورة أن حكام مصر كانوا دائما ينزلون عند مطالب الشعب بعد أن يروا غضبه ويصلحون ما يشكوا منه من فساد ويقومون ما يشير اليه من اعوجاج (٣٧) .

وكان هناك عامل آخر جعل هذه البوادر الثورية لا تصل الى ثوره حاسمة لصالح الشعب المصرى ، وهذا العامل كان خارجيا وأعنى به نكبة الحملة الفرنسية التي نزلت بالبلاد سنة ١٧٩٨ م (٣٨) .

ويذهب البعض الآخر الى أن السبب الذى من أجله لم يتعد العلماء الحركات الشعبية ضد المماليك بشكل أكثر تكرارا مما فعلوا ، هو ذلك الاعتماد المتبادل بين المماليك والعلماء المالى من ناحية والسياسى من ناحية أخرى (٣٩). نخلص من هذا العرض السريع الى القول : بأن قيادة الجماهير فى نهاية القرن الثامن عشر أضحت بيد نخبة من العلماء قاموا بدور كبير فى خدمة المجتمع المصرى ، جعل منهم هذا الدور جهازا من أجهزة الحكم القائم مهمته الوقوف فى صف الجماهير كلما هددهم خطر الحكام .

وكان فى مقدمة تلك النخبة الشيخ (محمد أبو الأنوار بن وفا السادات) شيخ السجادة الوفوية والسيد (عمر مكرم) نقيب الأشراف والشيخ (خليل البكرى) شيخ سجادة بنى الصديق والشيخ (عبد الله الشرقاوى) شيخ الجامع

الأزهر والشيخ (محمد الأمير) مفتى المالكية والشيخ (سليمان الفيومى) وغيرهم ممن تبوأوا مكانا عليا فى نفوس الشعب فى هذه الفترة .
وسوف نلاحظ ابان حوادث (الحملة الفرنسية) أن هؤلاء الزعماء قد اضطلعوا بمهمة الدفاع عن البلاد فى مواجهة الغزو العسكرى والفكرى لمصر الإسلامية .

وخلاصة القول أن الحياة فى مصر ابان الحكم العثمانى كانت تؤذن بتغير مرتقب نظرا لأن الحكم العثمانى قد بدأت تنزعز اركانه فى البلاد على أيدي المماليك من ناحية ، ومن ناحية أخرى وهى التى تهمنا ، وهى ناحية الشعب المصرى فقد بدأت حركة اليقظة الوطنية فى مصر على أيدي العلماء وعلى الرغم من أنها كانت متواضعة الا أنها كانت بداية ، وليس على الرواد الأوائل أن يقوموا بحركات ثورية كاملة مبرأة من كل عيب ، ويكفيهم أنهم بدأوا ووضعوا لنا أساسا على معالم الطريق نهتدى به عبر مسيرة نضالنا من أجل التحرر من ربة الظلم . ولا شك فى أن حركة العلماء فى مصر على الأخص فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كانت أولى أدوار اليقظة القومية ولم تكن الحملة الفرنسية هى التى ايقظت الشعب المصرى كما يدعى البعض فقد أتت الحملة الفرنسية فوجدت الأزهر يموج بتيارات سياسية تتعدى جدرانها لكى تشمل الحياة العامة كلها .

وعلى ذلك يجب أن نتيقظ لما يروج مصريا وعالميا لتأثير الحملة الفرنسية على مصر فى ميدان اليقظة المصرية ، وأنها على العكس قطعت الطريق على الشعب المصرى الذى كان أوشك على أن يصل الى ثورة حاسمة للحصول على حقوقه .

هوامش الفصل الأول

- (١) د. عبد العزيز الشناوى : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر ابان الحكم العثمانى ، من أبحاث الندوة الدولية القاهرة ١٩٦٩ مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٧١ ص ٣ .
- (٢) المرجع السابق ص ٤ .
- (٣) دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر ابان الحكم العثمانى ، مرجع سبق ذكره ص ٢١ - ٤ .
- (٤) المرجع السابق ص ٢٣ - ٤٢ .
- (٥) السليمانية : اسم قبيلة فى أفغانستان وكثرة أبناء هذه القبيلة الموفدين من أفغانستان الى الأزهر ، أطلقوا اسم قبيلتهم على رواق الأفغانستانيين ، كما هو الحال فى رواق الجبرت .
- (٦) انظر بيانا مفصلا لأروقة الأزهر فى : على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، القاهرة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) ج ٤ ص ١٨ .
- (٧) هذا الرواق أنشأه الزعيم عمر مكرم لأبناء قوة من أعمال البحيرة واشترى لهم دارا بحى طولون ووقفها عليهم .
- انظر : سجلات محكمة الباب العالى بدفتر خاتمة الشهر العقارى بالقاهرة مسلسل ٣٤١ مادة ١٦٣ ص ٧٤ .
- (٨) البرت حوراني ، الفكر العربى فى عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول ، لبنان ، بيروت ١٩٧٠ ص ٥١ .
- (٩) المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٤ .
- (١٠) د. عفاف لطفى السيد ، الحياة الاجتماعية لعلماء القاهرة فى القرن ١٨ ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٥١ مايو سنة ١٩٦٩ م ترجمة د. أمين العيوطى ص ٧٢ - ٧٣ .
- (١١) ولد الشيخ المنصورى سنة ١٠٨٧ هـ فى بلدة نقيطة إحدى قرى المنصورة ، وقدم الأزهر فتنقه على شيوخ عصره الأحناف ، حتى صار ((أحد الصدور المشار اليهم)) اتقن الأصول ومهر فى الفروع ، ودارت عليه مشيخة الحنفية ، وكان جليل القدر عالى الذكر مسموع الكلمة مقبول الشفاعة ، لدى الحكام ، وكانت له عضوية بالديوان المصرى ابان العصر العثمانى يصدع فيه بكلمة الحق لا يخشى فيها لومة لائم ، وتوفى سنة ١١٦٩ هـ (١٧٥٥ م) .
- (١٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، المطبعة العامرة الشرفية القاهرة ، ١٣٢٢ هـ ج ١ ص ١٥٣ .

(١٣) عبد الله الشراوى : صور كتب بعض علماء مصر الى سلاطين الدولة العثمانية .
 وفرامانات صادرة من أمراء الفرنساوية بمصر ، جمع محمد بن يوسف جوريجى جليان هياتم ، فرغ من جمعها
 فى شوال ١٢١٧ هـ نسخة مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ١٠٠ تاريخ ، وتوجد
 منها نسخة أخرى بدار الكتب المصرية بالقاهرة بخط الكاتب حسن رشيد وقد نقلها عن نسخة سوهاج
 بتكليف من دار الكتب فى سنة ١٩٣٦ م تحت عنوان آخر وهو ، منشورات قائد الفرنساوية فى مصر
 أثناء الحملة الفرنساوية تحت رقم ٦٢١٠ تاريخ ص ١٣ - ٢٤ وقد نقلنا عن النسخة الأخيرة ، وما هو
 جدير بالذكر أن هذه الوثيقة تنشر لأول مرة

(١٤) محمد جلال كشك : ودخلت الخيل الأزهر ، الدار العلمية ، بيروت لبنان ، سنة ١٩٧٢ ص ٨٣

(١٥) د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، دار المسالمة ، القاهرة سنة ١٩٦٩ ج ١

ص ١٠٤ .

(١٦) عجائب الآثار ج ١ ص ٣٠٥ .

(١٧) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ص ٢٦١ .

(١٨) يوسف بك الكبير من أمراء محمد بك أبو الذهب ، أمره فى سنة ١١٨٦ هـ وزوجه باخته وبني
 له دارا على بركة النيل تجاه جامع الماس ، وأخذ بعض الأماكن المجاورة غصبا وأراد أن يهدم جامع خير
 بك فعارضه الشيخ حسن الجبرتي والد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي وكان يوسف بك هذا على عداء دائم
 مع العلماء انظر : الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٢ ص ١٧ .

(١٩) قال الجبرتي عن الشيخ صادومه : أنه كان رجلا مسنا ذا شبيه وهيبة وأصله من سمنود وله شهرة
 فى الروحانيات ، وتحريك الجمادات والجن ، وللناس اختلاف فى شأنه ، وكان يعتقد فيه الشيخ حسن
 الكفراوى ، وله به عشرة ومحبة ، ويخبر عنه أنه من الأولياء وعندما حدثت فضيحة على سيد المملوك
 يوسف بك حدث تأثر للشيخ الكفراوى ، ومات مغموما فى أعقابها ، انظر المصدر السابق ص ١٨ -
 ١٩ .

(٢٠) المصدر السابق نفس المكان .

(٢١) ولد الشيخ علي الصعيدى سنة ١١١٢ هـ ببني عدي بالصعيد وحضر الى الأزهر وتلقى العلم
 على شيوخ عصره ، وتولى رئاسة رواق الصعايدة وزعامة الحركة الوطنية وله مؤلفات كثيرة تدل على
 تمكنه من الفقه المالكي وكان شديد الشكيمة فى الحق ، يصدع به ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ولا
 يخشى فى الحق لومة لائم .

(٢٢) ولد الشيخ أحمد الدمنهوري عام ١١٠١ هـ (١٦٨٩) بمدينة دمنهور عاصمة البحيرة وتلقى
 العلم بتلازهر وبرع فى كثير من العلوم الشرعية والعربية والطب والهندسة والكيمياء وغيرها وتولى
 مشيخة الأزهر سنة ١١٨٢ هـ (١٧٦٧ م) وتولى سنة ١١٩٠ هـ انظر ترجمة الشيخ الدمنهوري فى

وفيات سنة ١١٩٠ هـ الجبرتي عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦ - ٢٨ .

- (٢٣) ولد الشيخ عبد الرحمن العريشي بقلعة العريش من أعمال غزة وبها نشأ وحضر الى الأزهر وتلمذ على شيوخ عصره ودرس قواعد المذهب الحنفي على الشيخ حسن الجبرتي ومرنه في الفتوى وتولى مشيخة رواق الشوام كما تولى منصب الافتاء في مصر على المذهب الحنفي فعظم صيته وبعد وفاة الشيخ الدمينهوري سعى لتولي منصب شيخ الأزهر وتوصل لدى الأمراء وتولى مشيخة الأزهر فتعصب ضده علماء الأزهر كما ذكرنا الى أن عزل بعد ستة أشهر فاصابه القهر كما يقول الجبرتي وتوفي بعد ذلك بقليل في سنة ١١٩٣ هـ ، انظر ترجمة العريشي في عجائب الآثار ج ٢ ص ٥٥-٥٧ .
- (٢٤) ولد الشيخ محمد الجوهري ١١٥١ هـ بحارة برجوان بالقاهرة وتلقى على والده وعلى كثير من علماء عصره وجلس للتدريس بالأزهر فكان آية في الفهم والذكاء والتبحر في العلم واشتهر بالتعفف والامتناع عن خلطة الناس وخاصة الأعيان والأمراء وزهد عما بأيديهم فأحبه الناس سعى الأمراء الى منزله وترددوا لزيارته وكان يحتجب عن ملاقة بعضهم في كثير من الأحيان وعرف عنه أنه لم يدخل بيت أمير طوال حياته ولا قابل حاكما الا ما عرف ورواه المعلم فيقول ترك من أنه قابل بونابرت وتشفع اليه في اخراج الخيل من الأزهر عقب ثورة القاهرة الأولى ومع ذلك فقد كانت شفاعته لا ترد لدى الحكام وابان عهد الحملة الفرنسية نهبت داره التي بقي الأزيكية وسرقت كتبه التي جمعها طوال حياته فاغتم وتراكت عليه المموم ومات في ٢١ من ذي القعدة ١٢١٥ هـ (١٨٠٠ م) .
- (٢٥) كان الشيخ أحمد العروسي من كبار الشافعية المعروفين بالتقوى والورع وقد ولد عام ١١٣٣ هـ (١٧٢١ م) بقرية منيه عروس احدى قرى محافظة المنوفية ودرس بالأزهر على كبار علماء عصره ولازم الشيخ علي الصعيدي فترة طويلة وكانت وفاته بالقاهرة ١٢٠٨ هـ (١٧٩٣ م) ، انظر : الجبرتي عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٧ الى ٢٧٠ .
- (٢٦) أنظر : الجبرتي عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٧٤ .
- (٢٧) مذكرات الرئيس محمد أنور السادات (يا ولدي هذا عملك جمال) كتاب الهلال ٢٨٨ القاهرة سنة ١٩٥٨ م .
- (٢٨) انظر : د. عبد العزيز الشناوي عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٧ م ص ٢٩ - ٣٠ .
- (٢٩) سجلات الديوان العالي المحفوظة بدفتر خزانة الشهر العقاري بالقاهرة . (محفوظات المحكمة الشرعية سابقا والخاصة بالمحاكم المصرية في العصر العثماني) .
- سجل رقم ٢ مادة رقم ٤٧٣ صحيفة ٣٠٠ ، ومما هو جدير بالذكر أن هذه الوثيقة تنشر لأول مرة .
- (٣٠) . سجلات الديوان العالي ، مصدر سبق ذكره ، سجل رقم ٢ مادة رقم ٤٧٣ صحيفة ٣٠٠ .
- (٣١) محمد فريد أبو حديد ، زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم ، كتاب الهلال عدد ٥٧ القاهرة ١٩٥١ ص ٥٨ .
- (٣٢) محمود الشرفاوي ، الجبرتي وكفاح الشعب ، القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ٢٥ .

- (٣٣) عباس العقاد: محمد عبده، العدد رقم ١ من أعلام العرب مكتبة مصر القاهرة ١٩٦٢ ص ٢٦-٢٧
- (٣٤) محمد جلال كشك : ودخلت الخيل الأزهر، مرجع سبق ذكره ص ٨٥ .
- (٣٥) محمد فريد أبو حديد : مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .
- (٣٦) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، مرجع سبق ذكره ج ١ ص ١٩٣ .
- (٣٧) محمد فريد أبو حديد: مرجع سبق ذكره ص ٤٦ .
- (٣٨) مرجع سابق ، ص ٤٨ .
- (٣٩) د. عفاف لطفي السيد : مرجع سبق ذكره ص ٧٣ .

الفصل الثاني

مصر إبان الحملة الفرنسية

١٢١٣-١٢١٦هـ (١٧٩٨-١٨٠١م)

دوافع الحملة :

اعتاد المؤرخون أن يذكروا لنا أسبابا مباشرة لحملة بونايرت ، فيذكرون أنها لا تعدوا الا أن تكون دورا من أدوار التنافس الذي قام بين فرنسا والمجلا على الفتح والاستعمار وأن بونايرت بعد انتصاراته الساحقة على الحلفاء في أوربا واملأ شروطه في صلح (كامبو فورميو Campo Formio) في ١٧ من أكتوبر سنة ١٧٩٧ م اتجه الى غزو مصر لاحتياها قاعدة عسكرية يصل منها الى أملاك المجلا في الهند (١) ثم السيطرة على طريق التجارة القديم (طريق مصر والبحر الأحمر) هذا هو التفسير الأوربي لدوافع الحملة الفرنسية على مصر بأنها دور من أدوار التنازع بين المجلا وفرنسا في عالم المستعمرات .

وان صحت هذه التفسيرات أوربيا الا أننا نقول بأن هذه الحملة تمثل من ناحية أخرى ومن وجهة النظر الاسلامية مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الشرق الاسلامي والغرب المسيحي ولكن بتكتيك وتخطيط جديد مستفاد من عبر ودروس الحروب الصليبية .

فقد كانت الحروب الصليبية صراعا سافرا بين الشرق الاسلامي والغرب المسيحي دام نحو قرنين من الزمان (٢) وحفلت هذه الفترة الزمنية بالعديد من التجارب والعبر المستفادة بالنسبة للمسلمين والصليبيين على السواء .

وقد تبلورت هذه الدروس المستفادة من الحروب الصليبية بالنسبة للصليبيين في وصية كتبها (لويس التاسع) ملك فرنسا الذي قاد الحملة

الصليبية السابعة على مصر (٣) والتي أتاحت له معاناته بسجنه في المنصورة فرصة هادئة ليفكر بعمق في السياسة التي يجب على الغرب اتباعها بعد ذلك اذا ما فكر في غزو الشرق الاسلامي .

وكانت أهم بنود هذه الوصية هي :أولاً: تحويل الحملات الصليبية العسكرية الى حملات صليبية سلمية تستهدف الغرض نفسه ، ويكون سلاح الحملات الجديدة هو اثارة الخلافات بين الأوساط الاسلامية واشاعة التشكك في وحدة المسلمين فينهار بذلك الاسلام .

ثانياً: استخدام من يمكن اغراؤهم من مسيحي الشرق في تنفيذ سياسة الغرب .
ثالثاً: إنشاء قاعدة للغرب في قلب الشرق العربي يتخذها الغرب نقطة ارتكاز لقوته الحربية للقضاء على الاسلام وعين لذلك ساحل الشام (٤) ثم أضاف الغرب بعد ذلك مصر .

ووضحت بذلك أهمية مصر وسوريا باعتبارهما القاعدة المعنوية والامراتيجية للدفاع عن الاسلام والقلعة الروحية للغرب بالإضافة الى كونهما رأس الجسر الذي يمكن للغرب عبوره متسللاً الى أفريقيا وآسيا (٥) .
تلك كانت أهم الدروس المستفادة من الحروب الصليبية والتي تلقاها الغرب عن أسلافه الصليبيين ، وكان بونابرت أول من حاول في العصر الحديث الاستفادة من هذه البنود ابان حملته على مصر .

وكانت مصر تابعة للسلطان العثماني في ذلك الوقت وظروف الامبراطورية العثمانية تتنقل من سئ الى أسوأ نظراً للأطماع الأوروبية ، والحروب الطاحنة التي خاضها الأتراك مع الروس في آسيا وأوروبا وضعفت قبضة الامبراطورية العثمانية على مصر واستبد المماليك بحكم البلاد وحكموها حكماً طاعياً ، وامتد طغيانهم الى الرعايا والتجار الأجانب في مصر ومنهم

الفرنسيون ، فتوالت شكايهم الى حكومتهم والحاحهم عليها أن تنهض
لحمايتهم والذود عن شرف الجمهورية .

وكانت تقارير القناصل عن حالة مصر تفد الى فرنسا تباعا تشرح
الأوضاع الداخلية للبلاد وكان آخر هذه التقارير تلك التي قدمها (شارل
مجالون) قنصل فرنسا في مصر قبل سنة ١٧٩٧ وكانت هذه التقارير نتيجة
تجاربه وتبعه تجرى الحوادث في مصر منذ سنة ١٧٩٣ عندما عين قنصلا عاما
لأول مرة وقدم (مجالون) تقريراً مشهوراً الى حكومته في ٩ من فبراير
سنة ١٧٩٨ وكان تقريراً طويلاً ، تحدث فيه عن حكام مصر من المماليك الذين
يعيثون بمصالح التجار الفرنسيين ثم بين أهمية استيلاء بلاده على حكومة
الجمهورية الفرنسية وغير ذلك من الأسباب والدوافع (٦) .

وقد تضمن تقرير هذا القنصل ما كان يؤديه من خدمات في سبيل تجنييد
العناصر المسيحية بالبلاد وما قدمه من منح للسيدتين : أنطون قسيس ،
ويوسف كساب في مقابل خدماتهم له وكانا يشرفان على الجمارك وعلى
الشتون المالية في ذلك العهد (٧) .

وهكذا تضافرت العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية في خلق الجو
المناسب لغزو فرنسا لمصر .

ولعل بونابرت (نابليون) يوضح لنا تلك الدوافع في مذكراته فيقول : " أن
مشروعات غزو مصر كانت دائما لمصالح كثيرة ، وكانت تطبيقاً لخلاصة
نظريات ومبادئ متعددة يسودها جميعاً الخوف من أن تقوم في هذه البقعة من
الكرة الأرضية أمة متحدة قوية تستطيع أن تجعل من مصر مركزاً لامبراطورية
تسود العالم كله " (٨) .

مركز علماء الأزهر في تقارير الخبراء :

ولعل أهم ما في التقارير هو ما بسطه (تاليران) وزير خارجية فرنسا (٩) عن وضع علماء الأزهر ومكانتهم بين الشعب المصري فقد ختم تاليران تقريراً له بتدوين بعض الملاحظات العامة أهمها : اقترحه أن توضع لجنة مؤلفة من شخصين أو ثلاثة على رأس الحملة لغزو مصر على شريطة أن يتميز أعضاء هذه اللجنة بالحكمة والحذر والارادة القوية وأن يكونوا أصحاب معرفة ان أمكن بأحوال البلاد التي يذهبون لفتحها وفي وسعهم أن يحملوا الفرنسيين قاطبة في هذه البلاد على احترام تقاليد أهلها وعاداتهم وشعائهم الدينية ، وكذلك موقفهم من المرأة - فلا يصح أن يسلك الفاتحون مسلكاً قد يجعل المصريين يعتقدون أنهم استبدلوا ظلماً بظلم واستعاضوا عن شر بما هو أشد منه أما السبيل السوي الى استمالة المصريين وكسب مودتهم فهو تجميل علمائهم وشيوخهم واحترام أهل الرأي منهم لأن هؤلاء العلماء أصحاب سيطرة كبيرة على الشعب وتسلط عظيم على تفكيره (١٠) .

ولم ينس تاليران أن يؤكد في نهاية تقريره على الاعتماد على الأقليات الدينية في مصر فقال : " وفضلاً عن ذلك فإن الواجب يقتضي رجال الحملة أن يبذلوا قصارى جهدهم في جذب الرؤساء القبط في البلاد اليهم حتى يعرفوا منهم عدد القرى ، وتعداد السكان ومساحة الأراضي وما الى ذلك من الموضوعات (١١)

وقائع الغزو الفرنسي:

استولى بونايرت على الأسكندرية في ١٧ محرم ١٢١٣ هـ — ٣ يوليو ١٧٩٨ م (١٢) ، وتقدم بسرعة الى القاهرة عبر الصحراء الغربية وهزم المماليك بقيادة مراد بك عند شبراخيت (١٣) . يوم ١٣ يوليو ثم واصل بونايرت زحفه على القاهرة واستعد مراد بك بجيشه للتلاحم مع الفرنسيين في معركة

فاصلة عند امبابه ، أما ابراهيم بك فقد وقف بجيشه على ضفة النيل الشرقية عند بولاق .

ومنذ وصول الأخبار الى القاهرة بانتصار الفرنسيين عند شراخيت أصبح الأزهر مكانا لاجتماع طوائف الشعب المختلفة وأصبح الساحة الشعبية الوطنية لتعبئة الروح المعنوية للجهاد ضد الفرنسيين ويذكر الجبرتي أن العلماء كانوا يجتمعون كل يوم بالأزهر لقراءة البخاري وغيره من الدعوات واجتمع مشايخ الأحمدية والرفاعية والبراهمة (١٤) والقادرية وغيرهم من أرباب الاشايير (١٥) وأخذ الجميع ينادون بقولهم بالطيف (١٦) .

ولكن الوضع اختلف عندما صعد السيد عمر مكرم نقيب الاشراف الى القلعة وأنزل منها علما كبيرا سمته العامة البرق النبوي فنشره بين يديه وطاف به في أنحاء القاهرة مناديا بالجهاد الديني ضد الغزاة فاجتمع حوله ألوف من الشعب مسلحين بالأسلحة والنبايب والعصي يهللون ويكبرون ومعهم الطبول والزمور ، واشتعلت بذلك حماسة الجماهير ، وأغلق التجار متاجرهم وخلست الأسواق من الناس وأقبل الناس على حمل السلاح ، وغلا سعر السلاح واجتمع أغلب سكان القاهرة عند بولاق حيث أقام ابراهيم بك معسكرا وارتفعت روح الجهاد بين طبقات الشعب .

وأخذ مياسير الناس يجهزون المقاتلين بالسلاح وبذل الناس ما في وسعهم وطاقتهم وهذا دليل على وطنية صادقة لدى الشعب المصري عند الأزمات لكنها تحتاج الى حسن القيادة .

بيد أن هذه الجموع الغفيرة لم يكن لها أي دور ايجابي في المعركة وذلك لأن بونابرت حسم الموقف الحربي بانتصاره على جيش مراد عند امبابه في ٢١ يوليو

ولم يكن للجماهير أي تأثير اللهم الا تلك الأصوات التي كان يدوي صداها في الأفق وخاب أمل الجماهير في جيش المماليك التقليدي في الدفاع عن البلاد ويرجع الجبرتي أسباب هزيمة المماليك الا أنهم (متنافرة قلوبهم منحلة عزائمهم مختلفة آراؤهم حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم محتالون في ريشتهم مغترون بجمعهم ، محتقرون شأن عدوهم مرتكبون في رويتهم ، مغمورون في غفلتهم ، وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم (١٧) .

ولا أظن أن محملا معاصرا يستطيع أن يقدم تشريحا لطبقة منهاره وجيش انتهى دوره كقوة مقاتلة بمثل ما فعل الشيخ الجبرتي مما يؤكد أن فهم قوانين التخلف ، وعوامل النصر لم تكن مستعصية على شيوخ الأزهر ولكن لم يسعفهم الدهر (١٨) .

وعندما وقعت الهزيمة بجيش مراد بك انسحب الى الصعيد وانسحب رفيقه ابراهيم بك الى الشام ، وتركوا القاهرة عزلاء بدون أسلحة أو قوات تدافع عنها ، فاشتد الكرب بسكان القاهرة وهرع كثير من الناس القادرين في الرحيل من القاهرة .

الأزهر محط الأخطار:

أثقت هذه الظروف الصعبة بالمسئولية على عاتق رجال الأزهر واجتمع بالأزهر بعض العلماء والأعيان الموجودين بالقاهرة في صباح الأحد ٢٢ من يوليو ١٧٩٨م غداة معركة امبابية وأخذ المجتمعون يفكرون في الخطة التي يتبعونها حيال هذه الكارثة التي حلت بهم ، لتخفيف الأمر الواقع شأن كل مدينة كبيرة هزم الجيش المدافع عنها .

ويعد أن تشاور العلماء في الوضع القائم ، اتفق رأيهم على أن يرسلوا الى بونابرت- قائد الفرنسيين الذي مازال في البر الغربي للنيل -وقدا استطلاعا

يستعلم نوايا الغزاة تجاه البلاد وأهلها ، وهكذا عندما انتهت القيادة الرسمية التي كانت تتمثل في المماليك والوالي العثماني، انبثقت قيادة جديدة من علماء الأزهر وتحملوا عبء مقاومة الاحتلال الفرنسي للبلاد طوال مدة الاحتلال . وانتهت المفاوضات بتسليم القاهرة بشرط اعلان الأمان العام للناس، وعبرت القوات الفرنسية النيل الى القاهرة في اليوم التالي لمعركة امابة (٢٢ يوليو) ودخلوا القاهرة مساء بقيادة الجنرال (ديوي) " وساروا قدامه بالمشاعل الى أن دخلوا المدينة ، والمناذية تنادي أمامه بالأمان على الرعية والأعيان (١٩) وفي الصباح وجد أهالي القاهرة منشورا باللغة العربية ملصقا على الجدران يطمئن المصريين ويؤمنهم ويهدئ من روعهم وفي يوم الثلاثاء ١٠ من صفر ١٢١٣ هـ (٢٤ يوليو ١٧٩٨) دخل بونايرت القاهرة دخول الفاتحين ونزل بقصر محمد بك الألفي (٢٠) المطل على بركة الأزبكية واتخذة مقرا لقيادته .

سياسة بونايرت الإسلامية :

كان بونايرت يدرك أن غزو مصر سوف يعرضه لصدامين محتمين: الأول: صدام بينه وبين الأتراك ، والآخر: صدام بينه وبين المصريين، أما بالنسبة لصدامه بالأتراك فقد حاول منذ البداية انتهاج أسلوب لا يبعث على قلق الأتراك وهو الاعتراف بالسيادة العثمانية على مصر وأن فرنسا سوف تدفع الأموال المقررة على البلاد للسلطان في مواعيد منظمة وأن تسك العملة باسم السلطان ، ويخطب باسمه في المساجد، وغير ذلك من المظاهر الشكلية وتتولى فرنسا الاحتفاظ بمصر مؤقتا رعاية لمصالح الدولة العثمانية وهذه في الواقع كانت خطة مرحلية لجيش الاحتلال ريثما يتسنى لبونايرت السيطرة على الأمور في مصر .

وأما بالنسبة للصدام مع المصريين فكان يخشى ما يخشاه بونايرت لأن تقارير القناصل كانت تؤكد على تجنب الصدام لعواطف المصريين الدينية، لأن هذا الصدام يحول الشعب الى قوة تناهض قوى الاحتلال فكان لابد من احراز نصر آخر الى جانب النصر العسكري الا وهو قهر روح المقاومة في الشعب حتى يتمكن الغازي من جني ثمار غزوه .

وارتكزت خطة بونايرت في هذا الميدان على ترويض الروح الاسلامية أو كما قال هو فيما بعد في وصيته للكبير أن يعمل على (تنويم) العاطفة الدينية الى أن يتمكن من استئصالها وعلى هذا الأساس عمد بونايرت في منشوراته الى الشعب المصري الى انتهاج سياسة عرفت بالسياسة الاسلامية .

فعندما أصبحت الحملة على مقربة من مياه الاسكندرية كتب بونايرت منشورا مهما وزعه على جنوده أشار فيه الى وضع علماء الأزهر وضرورة احترامهم وعدم معارضتهم في معتقداتهم وطالب جنوده في هذا المنشور أن يبدوا تسامحا للتقاليد التي يقضي بها الشرع الاسلامي .

وعندما نزل بونايرت الى الاسكندرية ، بادر بتوزيع منشور على الشعب المصري كان قد طبعه من قبل ، ووقعت نسخة في يد عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ الذي ذكر لنا أنها وصلت القاهرة مع الأسرى المسلمين ، الذين كانوا في معتقلات قراصنة القديس يوحنا بجزيرة (مالطه) منذ سنوات طويلة ، فلما وصل بونايرت الى الاسكندرية أطلق سراحهم من باب الدعاية للحملة (٢١) وأعطاهم المنشور، فسبقوه به الى القاهرة ، لكي يحدثوا بذلك الأثر الذي أرادوه وهو أنه ليس عدوا للاسلام والمسلمين بل على العكس كما يبدوا من هذا الحدث أنه مناصر للاسلام والمسلمين .

ولعل أهم ما يتضح في هذا المنشور هو الخطوط الرئيسية لسياسة بونا برت الإسلامية التي اعتزم انتهاجها في مصر فقد حاول فيه تخدير العاطفة الإسلامية وعدم الاصطدام بها لكي لا يثير في وجهه حرباً دينية وجهاداً إسلامياً يقضي على مشروعه من أساسه ويعصف بآماله ومن ثم فقد بدأ منشوره بالبسملة على نحو ما يفعله المسلمون فيما يكتبون من كتب ومراسلات ثم بشهادة لا اله الا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه ويلاحظ أنه أغفل (وأن محمداً رسول الله) وأكد في أكثر من موضع في هذا المنشور أنه لن يتعرض بسوء للدين الإسلامي بل أنه أكثر من الممالك عبادة لله وقرر أن الفرنسيين مسلمون مخلصون لأنهم حاربوا البابا الذي يحرض النصارى دائماً على محاربة الإسلام ، وقاتل فرسان القديس يوحنا وشردهم لكراهيتهم للإسلام والمسلمين ، وأكد بونا برت أن الفرنسيين محبوبون للسلطان العثماني لعلمه بمنزلته لدى المصريين الذين يعتبرونه خليفة الإسلام والمسلمين .

رأي علماء الأثر في المنشور :

للجبرتي تعليق لاذع على ما احتواه هذا المنشور من مزاعم فقد وصفه بأنه مليء (بالاغراء والتخدير والتحيل) (٢٢) وأنه " مكيدة " وأن فيه ادعاء بأن الفرنسيين " قدموا من طرف السلطان وأنهم جاءوا ليزيلوا عن المصريين الظلم " (٢٣) وعلق على زعم بونا برت بأنه يحترم القرآن العظيم بقوله : " أن احترام القرآن تعظيمه ، وتعظيمه بالتصديق بما فيه ، وهو من آيات النبي الدالة على صدقه وأنه نبي آخر الزمان وأن أمته أشرف الأمم وهؤلاء لجميع ذلك نافون وفيما عدوه كاذبون ، وكأي من آية في السموات والأرض يبرون عليها وهم معرضون وأما التعظيم الحسي فهو فرض مأمور به بقوله تعالى : " لا يمسه الا المطهرون " فيحرم على الحدث والجنب مس آية من القرآن وهؤلاء قد شوهوا

الكثير منهم يتفوط ويمسح بأوراق المصحف ويرميها ملطخة في الطريق ومحمل
التجاسات فأين أعزك الله التعظيم الذي يرعاه هذا المفترى ؟ ثم أن قوله
" واحترم نبيه " من باب عطف الكذب على الكذب لأنه لو أحترمه لآمن به
وصدقه واحترم أمته " (٢٤) .

ولا شك أن علماء الأزهر سخروا من أسلوب هذا المنشور قبل أن يسخر
منه الباريسيون كما توقع المندوب الفرنسي البحري (جوير) الذي كتب الى
وزير البحرية يقول : لعلمكم أيها الباريسيون تضحكون حين تقرأون هذا المنشور
الاسلامي الذي وضعه قائدنا الأعلى ولكنه لم يعأ بكل سخريتنا من المنشور ولا
شك أنه محدث أثرا كبيرا جدا وقد اعترف نابليون نفسه وهو يعقب عليه بعد
ذلك في منفاه بسانت هيلانة بقوله : أن المنشور قطعة من الدجل " ولكنه دجل
من أعلى طراز " وقال لشخص آخر من أصدقائه في سانت هيلانة : " على
الانسان أن يصطنع الدجل في هذه الدنيا لأنه السبيل الوحيد الى النجاح "
(٢٥) .

وتوجد اختلافات مقصودة بين النصين العربي والفرنسي للمنشور ،
فالأصل الفرنسي الموجود في محفوظات وزارة الحربية الفرنسية الموجود في
مكتابات بوناپرت تحت رقم ٣٧٢٣ ليس فيه ذكر قوله في المقدمة :
" بسم الله الرحمن الرحيم " وليس فيه أيضا " لا إله إلا الله لا ولد له ولا
شريك في ملكه " وليس فيه عبارة " من طرف الفرنساوية المبني على أساس
الحرية والتسوية " بل جاء في أوله : " من بوناپرت عضو المجمع العلمي القومي
والقائد العام " وليس في الأصل الفرنسي مطلقا قوله بأن الفرنسيين " مسلمون
مخلصون " ولكن جاء فيه أن الفرنسيين " أصدقاء للمسلمين الصادقين " (٢٦)
ففي العبارة الأخيرة للنص الفرنسي عدم ادعاء الاسلام والخلاف بين النصين

على هذا الوجه كان مقصودا ، فيونابرت لا يريد أن يكتب بالفرنسية ما يؤخذ عليه ويحفظ عليه في التاريخ ويعرضه لتشويه سمعته أمام مواطنيه من الفرنسيين وكان أحرص الناس وأنفذهم نظرا الى هذين الأمرين (٢٧)، وإنما أمر بونابرت بأن تحور الترجمة العربية بهذه الادعاءات الخاصة بالدين الاسلامي ونبيه وقرآنه لتضليل المصريين وخداعهم .

وبالرجوع الى الأصل العربي الذي وقع في يد الجبرتي نجد به كثيرا من الأخطاء النحوية وقد سجلها الجبرتي في مذكراته كما هي (٢٨) ويظهر أن هذه الأخطاء صححت بعد ذلك عند طبع "عجائب الآثار" لأن غالبيتها غير موجودة به الآن وقد أعرب الجبرتي بعض عبارات المنشور اعرابا تهكميا على طريقة الخطيب الشربيني في شرحه لقصيدة أبي شادوف (٢٩) وذلك مثل قوله في أعراب " مسلمين " في قول بونابرت " أن الفرنساوية هم أيضا مسلمين " قوله مسلمين صوابه الرفع ، ونكتة العدول الى النصب اشارة الى أن اسلامهم نصب ومثل قوله في اعراب " واحترم نبيه " معطوف على ما قبله من باب عطف الكذب على الكذب لأنه لو احترمه لآمن به وصدقته واحترم أمته (٣٠) وعلى هذا النسق أعرب الجبرتي بعض كلمات المنشور وعلق عليها .

مشاركة الفرنسيين في الأعياد الاسلامية :

كان من مظاهر سياسة بونابرت الاسلامية اهتمامه العميق بالأعياد الاسلامية ، فقد حاول استغلال الفرص التي أتاحتها له الأعياد المصرية التي يحتفل بها أهل مصر وارتبطت ذكرها بأحداث " منحت أهل مصر رزقهم ودينهم (٣١)" كاحتفال بوفاء النيل والمولد النبوي الكريم ومولد الأمام الحسين رضي الله عنه ، وكان الفرنسيون يرصدون الاعتمادات المالية للصرف على هذه المناسبات ، ويشاركون في اقامة الزينات لها ويختلطون بالشعب

المصري مظهرين الابتهاج والفرح ، وعلى الرغم من هذه المظاهر من طرف الفرنسيين في الاحتفال بالأعياد المصرية الا أن المسلمين من المصريين استكفوا في كثير من الأحيان أن يخرجوا للمشاركة في هذه الأعياد فيذكر الجبرتي في مناسبة الاحتفال بوفاة النيل في ٥ من ربيع الأول ١٢١٣ هجرية ١٧ أغسطس ١٧٩٨م " وأما أهل البلد المسلمين فلم يخرج منهم أحد تلك الليلة للتنزه في المراكب على العادة سوى النصارى الشوام والقبط والأروام والأفرنج البلديين والنساء (٣٢) " .

وعلى الرغم من انعدام الحماسة الشعبية في الاشتراك في هذه المناسبات بصورة واضحة الا أن بونايرت استغلها استغلالا دعائيا جبارا لاطهار سماعة الفرنسيين .

وبونايرت كان يود الى أبعد من ذلك في دجلة على الشعب المصري المسلم فقد زعم فيما بعد أنه كان ينوي الذهاب الى بيت الله الحرام بمكة لأداء شعائر الحج فقد أفضى الى أحد رفاقه في منفاه في جزيرة (سانت هيلانة) بهذا الحديث (ليس يعجبي في " الأسكندر الأكبر " حملاته الحربية بل أساليه السياسية لقد كان محقا حين أمر بقتل " بارمينون " الذي عارض بمحاقة في تخلي الأسكندر عن التقاليد الاغريقية وكان منتهى حسن السياسة أن يذهب لزيارة معبد آمون فهو بهذا فتح مصر ، ولو أنني مكثت في الشرق لأقمت على الأرجح دولة كدولة الاسكندر بذهابي الى مكة للحج (٣٣) ، ويعتبر هذا الحديث مجرد تسلية أو ترثرة بمألاً بها نابليون الفراغ الذي كان يعيش فيه في منفاه .

تعيين علماء الأزهر بديوان القاهرة :

ومن مظاهر سياسة بونايرت الاسلامية تعيين علماء الأزهر بديوان القاهرة فبعد أن استقر بونايرت بالقاهرة بدأ في تنفيذ ما وعد به الشعب المصري من انشاء حكومة راقية في مصر ليكسب بها مودة الشعب وثقته . ولذلك أصدر أمره من قصر الألفي بالأزبكية بتشكيل ديوان من علماء الأزهر وانتهى الأمر الى تعيين عشرة أفراد هم :

الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الأزهر والشيخ خليل البكري شيخ السجادة البكرية والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ سليمان الفيومي والشيخ محمد المهدي والشيخ موسى السرسى والشيخ مصطفى الدمنهوري والشيخ أحمد العريش والشيخ يوسف الشبراخيتي والشيخ محمد الدواخلي (٣٤) .

ويلاحظ عدم اشتراك (عمر مكرم) زعيم مصر في هذا الديوان ، لأنه آثر الخروج مع ابراهيم بك الى الشام ، وكذلك الشيخ (محمد الأمير) الذي صلب عمر مكرم الى الشام على الرغم من اختيار بونايرت لهما في مشروع تشكيل الديوان ، وأما الشيخ (محمد أبو الأنوار السادات) وهو صاحب النفوذ الكبير في القاهرة فلم يقبل عضوية ديوان القاهرة أيضا على الرغم من وجوده بالقاهرة وآثر الامتناع عن الاشتراك في مهزلة الديوان الفرنسي وحاول بونايرت التودد اليه وكان يزوره بمنزله بالقرب من مسجد الحسين .

وهكذا تألف ديوان القاهرة الأول لحكم البلاد في ظل الاحتلال الفرنسي من علماء الأزهر وعلى الرغم من أن غرض بونايرت من ذلك كان تحقيقا لسياسته الاسلامية واستمالة العلماء والاستفادة من نفوذهم الواسع وعلى الرغم أيضا من أن سلطة هذا الديوان كانت محدودة وخاضعة لتوجيه المحتلّين

فان في تأليفه على هذا النحو تنويها ظاهرا بأهمية الجامع الأزهر ومكانة علمائه واعترافا بزعامتهم الشعبية (٣٥) .

كما أنشأ بونابرت في القاهرة (ديوانا عاما) يجمع مندوبين من دواوين الأقاليم والقاهرة في جمعية عامة سميت : (الديوان العام) وكان الغرض من هذا الديوان العام هو تنظيم شئون القضاء ، وحقوق الملكية وطرق توريثها وتحديد الضرائب وجبايتها (٣٦) .

وقد حاول الفرنسيون خلال اجتماعات الديوان العام إثارة العصبية المحلية المصرية ضد الدولة العثمانية بهدف تفتيت الوحدة الاسلامية التي طالما أقلقست الأوروبيين وأرقت مضاجعهم ، فقد قال بونابرت مرة في رسالة الى الديوان العام " أن قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد ..إلا أن دولة الترك شددت في خرابه ثم أن طائفة الفرنساوية اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه " (٣٧) .

وبذلك تبين للمصريين بما لا يدع مجالا للشك صحة تبنيتهم بأن الصداقة الفرنسية العثمانية وهم باطل ، وقد سبق لنا ما أورده الجبرتي في تفيده لتلك الأكذوبة عندما علق على منشور بونابرت .

نظرة عامة على موقف علماء الأزهر بالديوان :

على الرغم من أن علماء الأزهر كانوا يكونون الأغلبية الساحقة بديوان القاهرة وعلى الرغم أنهم احتلوا المناصب القيادية بالديوان العام الا أنهم لم ينسوا وضعهم بين مواطنيهم ولم ينغمسوا في مساعدة الفرنسيين لاحكام قبضتهم على البلاد وانما كان موقفهم دائما هو مساعدة الأهالي كلما اشتدت عليهم وطأة الختلين وطلب التخفيف عنهم والتوسط من أجلهم لدى الحاكم

الجديد اذا ما نزل بالمواطنين ضرر أو كاد ، ولم ينسوا هذا الواجب حتى في أشد فترات الارهاب الفرنسي للمواطنين .

فقد توسط المشايخ من علماء الأزهر لدى الفرنسيين للتخفيف على التجار عندما قرر الفرنسيون عليهم بعض الأموال على سبيل القرض والسلفة وعجز الأهالي عن دفعها واضطر الفرنسيون الى تخفيض تلك الأموال "وانقصوها الى نصف المطلوب مع التوسيع في المهلة " مراعاة لجانب العلماء (٣٨) .

بل انهم وقفوا وقفة انسانية عندما تشفعوا بالديوان في أسرى الممالك وقبل الفرنسيون شفاعتهم وأطلقوا سراح الأسرى منهم "فدخل الكثير منهم الى الجامع الأزهر وهم في أسوأ حال وعليهم الثياب الزرق المقطعة فمكثوا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين به " (٣٩) .

رفض التبعية :

على أن محاولة التقريب بين الفرنسيين ومشايخ الأزهر في الديوان بساءت بالفشل ، وتبين أنها محاولة من جانب واحد فقد حدث أن استدعى بونايرت اليه (الشيخ عبد الله الشرقاوي) شيخ الجامع الأزهر ومعه جماعة من العلماء فلما استقر بهم المجلس نهض بونايرت وأتى بشارة الجمهورية الفرنسية والتي يسميها الجبرتي (الطليسان) المثلث الألوان ، ووضعها على كتف شيخ الأزهر تكريماً له ، ولكن شيخ الأزهر "رمى به الى الأرض وامتقع لونه واحتد طبعه " كما تغير وجه بونايرت أيضاً لهذه الأهانة الظاهرة وتميز غضبا ، فتدخل الترجمان قائلاً للعلماء : " يامشايخ أنتم صرتم أحباباً لصاري عسكر وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته ، فان تميزتم بذلك عظمتكم العساكر والناس وصار لكم منزلة في قلوبهم " فرد عليه المشايخ قائلين : " لكن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين " فاغتاظ بونايرت من ذلك وبلغ عنه موجه أنه قال

في شأن الشيخ الشرقاوي "أنه لا يصلح للرياسة بيد أن بقية العلماء استعفوا بونايرت من ذلك فأذعن بونايرت لمشينة المشايخ في أمر هذه الطيالس ولكنه أصر على أن يضعوا في صدورهم على الأقل الشارة المثلثة الألوان (الجوكار) وهي العلامة التي يقال لها الوردة فطلب العلماء منه مهلة اثني عشر يوما (٤٠) بيد أن بونايرت أرسل في نفس اليوم الى الشيخ محمد السادات فحضر اليه وصادف أعضاء الديوان منصرفين ، ولما استقر به المجلس "تملق بين يديه بلطيف القول الذي يعربه الترجمان ويتضحك ويقبل يده تارة وركبته أخرى (٤١) .

وأظهر بونايرت للسادات المحبة والصدقة وأهدى له خاتما من الماس وطلب منه الحضور في الغد . وحضر الشيخ السادات في صباح اليوم التالي وعمل له بونايرت مقدمات لوضع العلامة "فلحسن أخلاق الشيخ سايره ولم يظهر التأني من ذلك فسر بذلك بونايرت كثيرا وأتى بوردة وشكها بدبوس لطيف في ثوب الشيخ فضحك له وفرح الآخر فرحا زائدا " .

وأراد الشيخ السادات بلباقته حل الموقف المتأزم بين علماء الديوان وبين بونايرت فعندما حضر بقية المشايخ في نفس اليوم " قال لهم الشيخ السادات أجبروا أنتم الآخرين خاطر ساري عسكر ولا تخالفوه في وضع الوردة وإذا قمت من مجلسه ارفعوها فسكتوا ونهض فرشق لكل واحد واحدة وهم مظهريين البشاشة وهو مسرور بذلك " وهكذا اتفق المشايخ على أن يجعلوها جواز مرور لدى بونايرت " إذا دخلوا مجلسه وضعوها وإذا خرجوا رفعوها " (٤٢) .

وعندما وجد بونايرت أن الشعب لا يقبل شارة الجمهورية هذه نادى النادي بإبطال هذه الشارة عن العامة وما لبث الأمر كله أن ألغي بعد قيام ثورة القاهرة الأولى على الرغم من أن بونايرت كافح من أجل هذا الغرض كثيرا لدرجة أنه ارتدى يوما الملابس الشرقية المكونة من العمامة والقفطان ليستقبل بها أعضاء

الديوان حتى يجعل المشايخ ومحملهم على أن يضعوا الشارة على الأقل (٤٣) ولكن العلماء تمسكوا بموقفهم واحترموا وطنيتهم ورفضوا التبعية مهما كان في ذلك تشريف لهم كما زعم نابليون بونابرت .

وقد استاء أحد الباحثين من موقف العلماء الذين رفضوا أن يزينوا صدورهم برمز الثورة الفرنسية وعلق عليه بقوله : " وكان أحرار أوروبا يتخاطفونه حينئذ " (٤٤) .

وقد تعرض هذا الباحث لهجوم من بعض المصريين فوصفه أحدهم بأنه أمام المدرسة الاستعمارية في مصر واستطرد يقول مدللاً على وجهة نظره "أما نحن فنرى أن الحق مع المشايخ على طول الخط وموقفهم مفهوم على ضوء الحقيقة التي تعتبر الثورة أي ثورة أوربية غير قابلة لعبور البحر الأبيض مع سفن الغزاة بل أنها بمجرد هذا العبور تتحول إلى غزو وسيطرة (٤٥) شارة الثورة الفرنسية عندنا لم تكن تعني إلا الاستعمار الأوربي ومن ثم فعندما ألقاها المشايخ على الأرض فإن ذلك يعني رفض لشارة المختلين رفض للتبعية رفض الانتماء إلى المختلين وتثبيت بالذات وباستقلال هذه الذات وإصرار على الانتماء إلى هذه الذات (٤٦) .

والآن نتقل مع أسلافنا مشايخ الأزهر من رفض شعار المستعمر إلى رفض أفكاره وهذا ما حدث في جلسات الديوان العام عندما أراد الفرنسيون أن يعرضوا على المشايخ ما استحسنته عقولهم من نظم المواريث الفرنسية ولكن العلماء الأجلاء كانوا أزهدي الناس فيها بفضل مألديهم من تشريع إسلامي ينظم حياتهم وعلاقاتهم ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

موقف العلماء من أولى حملات الغزو الفكري :

كانت أهم المسائل التي بحثها الديوان هي : مسألة النظام القضائي المدني والجنائي وما يجب وضعه لاصلاحه ، وموضوع الموارث والتشريع الذي يكفل ضبطها والإصلاحات المقترحة لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

وكانت هذه الموضوعات الخطيرة التي تمس التشريع الاسلامي في صميمه قد اقترحتها بونابرت ولاشك أن غرضه الخبيث من وراء بحثها هو زعزعة الثقة في التشريع الاسلامي تمهيدا للقضاء عليه ، واستبدال التشريع الفرنسي به ولكن علماء الأزهر تنبهوا لهذه المقترحات الخطيرة ووقفوا لها بالمرصاد ، فعندما بحث الديوان موضوع النظام القضائي (يوم الخميس أول جمادى الأولى سنة ١٢١٣هـ - ١١ أكتوبر سنة ١٧٩٨م) كان من رأي الأعضاء أن يبقى النظام القضائي بمصر على ما هو عليه وأن لا يتغير شئ من ترتيب المحاكم ونظامها ، بيد أنهم حددوا رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة وموظفي المحاكم وطلبوا أن يكون تعيين القضاة في كل مديرية من حقوق الدواوين المؤلفة بالمديريات "واتفقوا على تقرير القضاة ونوابهم على ذلك " (٤٧) .

وجاء بحث موضوع التشريع الخاص بنظام الموارث يوم الأحد (٤ من جمادى الأولى ١٣ أكتوبر) وقد بدأت المناقشة في هذا الموضوع الخطير بسؤال من القاضي ملطي (٤٨) وجهه الى علماء الأزهر قال : " يامشايع أخبرونا عما تصنعونه في قسمة الموارث " .

فأخبره العلماء بفروض الموارث الشرعية فرد القاضي ملطي : " ومن أين لكم ذلك؟ فقال العلماء : " من القرآن " وتلوا عليه بعض آيات الموارث وتدخل الفرنسيون قائلين : " نحن عندنا لانورث الولد ونورث البنت...الولد أقدر على الكسب من البنت " وقد علق الجبرتي على نظام الموارث الفرنسية

التي عرضوها على الديوان بأنها "بحسب تحسين عقولهم" أي أنها قوانين من وضعهم هم وليست قوانين سماوية كما هو الحال في نظام التوريث الاسلامي وقال (ميخائيل كحيل الشامي) أحد أعضاء الديوان "نحن والقبط يقسم لنا مواريتنا المسلمون" وعند ذلك انحسم الموقف، وطلب المندوبان الفرنسيان أن يكتب العلماء قواعد تقسيم المواريت طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ودليل هذه الأحكام من آيات القرآن الكريم فوعدهم العلماء بتقديم هذا البيان في جلسة مقبلة (٤٩).

وفي جلسة الاثنين (٥ من جمادى الأولى) قدم العلماء البيان المطلوب وفيه كيفية قسمة المواريت الشرعية، وفروضها وحصص الورثة والآيات المتعلقة بذلك، وانتهت الجلسة باستحسان نظام التوريث الاسلامي. واضطر بونابرت الى التسليم باقرار هذا النظام الاسلامي ولم يتعرض له لأن علماء الأزهر كانوا لمثل هذه الغزوات الفكرية بالمرصاد.

ولما جاء دور مناقشة مسألة تسجيل عقود الملكية والضرائب التي تدفع عليها (٥٠) أبدى أعضاء الديوان الاستياء من هذا النظام المستحدث والذي اعتبره الجبرتي "من أخبث الخيل على نزع الأملاك والعقارات من أيدي أربابها" (٥١) واعترض علماء الأزهر على اكراه جميع الملاك على تقديم مستندات تملكهم القديمة لتسجيلها وقالوا: اذا كان الغرض وضع ضريبة على الأملاك فلتفرض على العقارات نفسها وفعلا وافق الفرنسيون على ذلك وفرضوا ضريبة على العقارات ذاتها (٥٢).

وعلى الرغم من أن العلماء قد عرضوا على الفرنسيين قائمة بالضرائب التي اقترحوها على الأملاك إلا أن الفرنسيين لم يقبلوا هذه القائمة التي وضعها المشايخ واستبدلوا بها غيرها "وزادوا شيئا يسيرا عما رتبته مشايخ الديوان

"(٥٣) ، ويظهر أن الفرنسيين تشددوا في فرض هذه الضرائب غير أن الجبرتي لم يذكر لنا أغلبية ما دار في هذا الاجتماع الأخير والذي كان في ١٠ جمادى الأولى ١٢١٣ (٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨) وانفض الديوان في ذلك اليوم دون أن يستطيع تخفيف الضرائب التي استحدثها الفرنسيون ولم تكد هذه المقررات المالية الجديدة تداع على الشعب حتى انفجر بركان الثورة .

وأخيرا يمكن القول بأن موقف علماء الأزهر إبان جلسات الديوان كان موقفا صلبا بالنسبة للتمسك بالتشريع الاسلامي والنظم الاسلامية المقررة واتسم هذا الموقف بالرفض لأفكار المستعمرين الدخلاء والتشبث بالأفكار الاسلامية وهكذا انتقل اسلافنا المشايخ من نصر الى نصر ، فقد سبق لهم أن رفضوا اشارة المستعمر وكان معنى ذلك ، رفض التبعية ورفض الانتماء للمحتلين ، ثم انتقلوا الى مرحلة أخرى في موقفهم الصلب وهي مرحلة رفض أفكار المستعمر التي لا تتفق مع شريعتهم وهذا ما أشار اليه الشيخ عبد الله الشرفاوي في كتابه " تحفة الناظرين " بأن وجود المشايخ في ديوان بونابرت "كان في ذلك رحمة بأهل مصر فانهم جعلوا من جملة ديوانها جماعة من المشايخ وصاروا يراجعون في بعض أشياء لاتليق بالشرع " (٥٤) فقد كان الفرنسيون كما ذكر عنهم " يحكمون العقل ويجعلون منهم مدبرين يدبرون الأحكام يضعونها بعقولهم ويسمونها شرائع " (٥٥) وكان هذا هو الخطر الذي حاربته العلماء فعلا وأعني به الغزو الفكري بقوانين المستعمر الوضعية وبذلك سجل التاريخ ثم بكل فخر ذلك الموقف البطولي في وجه أول موجة من موجات الغزو الفكري الأوربي التي استهدفت الفكر الاسلامي في العصر الحديث .

وانتقل علماء الأزهر أخيرا الى مرحلة الثورة وكانت تعني رفض الوجود الاستعماري الفرنسي في مصر .

الأزهر يقود المقاومة :

لم يكد يمضي على الخمسة ثلاثة أشهر (يوليو-أكتوبر) حتى بدأ التناقض بين المستعمر المسيحي وأهل البلاد المسلمين يظهر جليا وفشلت سياسة التقريب بين الطرفين التي حاولها بونايرت بسياسته الاسلامية وتبين له في النهاية أنها من جانب واحد واستحال إيجاد جو من التعايش السلمي بسبب اختلاف الدين (٥٦) بالإضافة الى كثير من الاجراءات التي كان من بينها فرض الضرائب ومصادرة الأملاك وبعض الاجراءات الاصلاحية وازدياد نفوذ النصارى الذين مشوا في ركاب المستعمر وانتشار الخلاعة والجون ووضعت خارجها لافسات باللغة الفرنسية تبين نوع اللهو الذي يمارس داخلها وفرشت هذه البيوت بالأثاث " وكان أبسط ما يقال عن هذه البيوت أنها تقدم الخمر لروادها وتهئ لهم رقص المحاصرة مع السيدات على أنغام الموسيقى وحولت بعض المقاهي في الأحياء الشعبية الى مراقص وفتحت محال الدعارة بكثرة في شتى أنحاء القاهرة وأقبل الجنود الفرنسيون على ارتيادها اقبالا شديدا (٥٧) ، ولقد كانت هذه العادات والتقاليد الخليعة تتعارض مع تقاليد المصريين الاسلامية كما كانت تتناقض مع ما كان الفرنسيون يدعونه ويذيعونه من سياسة اسلامية تحترم الدين الاسلامي والتقاليد الاسلامية .

وتهيا الشعب للثورة بسبب تلك العوامل السالفة والتفت الشعب كعادته الى علماء الأزهر يستلهمهم الرأي ويطلب منهم النصيحة في شأن هؤلاء الأعداء الذين جاسوا خلال الديار وأرغموا المصريين على مختلف المكاره وكان علماء الأزهر عند حسن ظن الشعب بهم فنظموا كفاحهم وقادوا ثورتهم وكان لاختلاف الدين أثره الواضح في تحمس الشعب على ضرورة مكافحة أعداء الدين وأصبح الشعب بذلك ثوريا من الدرجة الأولى .

وكان الأزهر بطبيعته مهيأ بعوامل الثورة فهو أكبر مكان في القاهرة يجتمع فيه الشعب من كافة طوائفه وطبقاته للصلاة واستماع دروس العلم فضلاً عن وجود المجاورين من طلبة الأزهر الذين ينتمون الى جنسيات عديدة من سكان الأروقة ، بالإضافة الى طلبة القاهرة وضواحيها الذين يأتون الى الأزهر كل يوم في الصباح وقد جمعوا أخبار القاهرة وضواحيها فيتناقلها الجمع الغفير من المجاورين والمترددن على الأزهر ويأخذون فيها رأي مشايخهم من علماء الأزهر ، وفي المساء يتفرق جمع الطلبة في أعماق المدينة وضواحيها من جديد فينشرون على الأهالي ما جد من رأي للقادة العلماء وقد كان هذا الرأي هو الصواب دائماً .

ولقد فعلت هذه العوامل الذاتية فعلها الشديد في تهيئة القاهرة للثورة على الفرنسيين في مدة وجيزة قبل أن تنقضي ثلاثة أشهر على دخول المحتلين القاهرة وأصبحت القاهرة على حافة الثورة وكانت مجرد فتوى من العلماء بوجوب جهاد الفرنسيين كفيلة باشعال الثورة .

تكوين لجنة ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) :

على الرغم من أن الجبرتي يقصد أحداث الثورة ساعة بساعة ويوما بعد يوم إلا أنه لايشير اشارة واضحة الى قيام تنظيم يدبر هذه الثورة وينظم حركتها ولكن وثائق الحملة الفرنسية تؤكد وجود هذا التنظيم الذي كان مقره الأزهر فيقول (ريبو) (٥٨) : لقد اجتمع الى جانب تدمير الأهالي واستيائهم نشر الدعاية الى الثورة فكان في الجامع الكبير المعروف بالأزهر لجنة لتدبير الثورة تعمل على اثاره الكراهية في نفوس الناقمين .

ويقول نابليون في مذكراته : " ان الشعب قد انتخب ديوانا للثورة ونظم المتطوعين للقتال واستخرج الأسلحة المخبوءة وأن الشيخ السادات انتخب

رئيسا لهذا الديوان " وذكر في تقريره الى حكومته عن ثورة القاهرة الأولى " وأن لجنة الثورة كانت تتعقد في الأزهر " (٥٩) .

وأغلب الظن أن هذا التنظيم الذي دبر بكفاءة تفجير الثورة أثبت كفاءة أيضا في كتمان ذلك التدبير لدرجة أن رجلا مثل الجبرتي كان يجهل هذا التشكيل على الرغم من أنه أمدنا ببعض زعمائه كما سنذكر ذلك فيما بعد .

والأستاذ عبد الرحمن الرافعي يقرر أن دعاة الثورة " تعاهدوا على الاجتماع ليلة الأحد ١١ من جمادى الأولى (٢١ من أكتوبر ١٧٩٨) لرسم الخطة الواجب اتباعها فاجتمعوا وكان عددهم في ذلك الاجتماع ثلاثين " (٦٠) .

ومن الواضح أن لجنة الثورة كانت مكونة من الصف الثاني من العلماء وكان من بين هؤلاء قواد الثورة كما أشار بذلك المعلم (نيقولا ترك) عند بداية الثورة فيقول : " نزل أحد المشايخ الصغار وكان من مشايخ الأزهر وبدأ ينادي في المدينة : أن كل مؤمن موحد بالله عليه بالجامع الأزهر لأن اليوم ينبغي لنا أن نغازي في الكفار وكان أغلب أهل البلد معهم الإس بذلك " (٦١) ولقطة " الإس " التي اختارها نيقولا ترك تعني في العامية المصرية أمر متفق عليه مكتوم له رمز معين مما يؤكد وجود تنظيم وعلى مستوى جماهيري واسع وأن كلمة السر كان متفقا عليها .

ولقد نظمت لجنة الثورة حملة دعائية ناجحة لتحريك الشعب وتهيئته للثورة ، واعتمد مجلس الثورة على التكوين الطائفي لاجتماع القاهرة ، فقد كان من سمات المجتمع المصري وجود طوائف الحرف ، وكان علماء الأزهر على صلات وثيقة بشيوخ الطوائف الذين يستطيعون جمع طوائفهم بسرعة فائقة .

لجأ مجلس الثورة في حملته الدعائية ضد جيش الاحتلال الفرنسي الى تعبئة الشعور الديني لدى الجماهير وأختار لهذا الغرض طائفتان من رجاله وهم :

خطباء المساجد والمؤذنون ، فيذكر الجبرتي أن ((بعض المتعممين انتبذ بهيج العامة ويدعوهم للقيام على قتل الفرنج المتغلين ويعظهم بالوعظ المين ويقول ((وجب عليكم الجهاد يا مسلمين كيف ترضون لأنفسكم يا أحرار بدفع الجزية للكفر أما عندكم نخوة أما بلغتكم دعوة فتجمع كثير من غوغاء الأنام وتحلقوا للحديث والكلام)) (٦٢) وأخذ مؤذنو المساجد يحرضون الشعب من فوق قمم المآذن على الجهاد الديني والقيام بالثورة في كل يوم خمس مرات مع آذان الصلاة فكانت الدعوة إلى الصلاة والدعوة إلى الثورة تختلطان علنا في آذان سكان القاهرة .

ونظمت لجنة الثورة أيضا حملة دعائية ناجحة ضد أعضاء الديوان الرسمي من السيوخ ، واتهموهم بممالة الفرنسيين حتى لا يستمع الشعب لنصائحهم وقت الثورة ، وقد أفلحوا في ذلك ، وهذا الموقف طبيعي وضروري لكل قيادة جماهيرية إذ لا بد لها من عزل الأجهزة الرسمية التي مهما تكن عواطفها إلا أنها بحكم الضغط الواقع عليها يمكن أن تكون عاملا ميثبطا في مرحلة الثورة عزها وتجربتها من كل قدرة على التأثير .

تستطيع القول بعد هذا أن مجلس قيادة ثورة القاهرة الأولى الذي تكون في أروقة الأزهر يعتبر على حد علمنا أول مجلس تكون للقيام بثورة ضد الاستعمار الغربي في تاريخ مصر الحديث ووقعت على كاهله مقاتلة أقوى جيش في العالم في ذلك الوقت فالأزهر إذا كان مركز الثورة في أواخر القرن الثامن عشر ((وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام فإن الأزهر خلال ثورة ١٩١٩ كان في فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التي قدمت في مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى والتاريخ يعيد نفسه (٦٣) .

أحداث الثورة :

بدأت طلائع الثورة من صحن الأزهر حيث أحتشد جمع غفير من الشعب والطلبة منذ الصباح الباكر من يوم الأحد ١١ من جمادى الأولى (٢١ أكتوبر) وتعالت أصواتهم بالهتاف وتنادوا بالجهاد ، وخرج بعض الشيوخ الصغار وبدأ ينادى في المدينة ((أن كل مؤمن موحد بالله عليه بجامع الأزهر لأن اليوم ينبغي لنا أن نغازي في الكفار)) ويظهر أن هذا التجمع بالأزهر كان من أجل تنظيم كتائب الثورة لأن الجماهير كانت قد أحتشدت منذ الصباح الباكر في الطرقات ((من غير قائد يقودهم ولا رئيس يسوسهم)) فعمل زعماء الثورة على جمع شملهم أولا بالجامع الأزهر وبعد ذلك يكون التنسيق .

وخرجت أول كتيبة من الأزهر وعلى رأسها الشيخ (بدر المقدسى) وهو يتقدم الثوار ممتطيا جواده (٦٤) وكان عددهم كما ذكر الجبرتي نحو الألف بل أكثر ، وأخذت هذه الجموع تردد الهتافات التالية : (نصر الله المسلمين) و(والله ينصر المسلمين) و(نصر الله السلطان) وظلت هذه الجموع في سيرها الى أن وصلت الى بيت القاضى بحى بين القصرين وعندما علم حاكم القاهرة الجنرال (ديوى) بالأمر أنزل الى المدينة على عجل كتيبة من الفرسان في أيديهم السيوف المسلوكة ليرهبوا الناس برؤيتها وذهبوا الى بيت القاضى وقابلوا هذه الجموع فخاف حاكم القاهرة عاقبة الاحتكاك وقفل راجعا ولكن كتيبة أخرى ، كان يقودها ((رجل عطار يتزيا بزي الفقهاء وهو ينادى في الناس الله أكبر يا مسلمين قد أمركم العلماء بقتل المشركين فاستعدوا يا جدعان واضربوا منهم كل بنان)) (٦٥) ونصبت هذه الكتيبة الثانية كمينا للجنرال (ديوى) وقتلوه مع بعض أتباعه الفرسان .

وبعد مقتل محافظ القاهرة تشجع الثوار وزادت حماسهم وأخذوا حذرهم وسيطروا على مداخل القاهرة كباب الفتوح وباب النصر والبرقية وباب زويلة وباب الشعرية وغيرها وأقاموا المتاريس في الشوارع من مصاطب الخوانيت وغير ذلك من الأحجار لتعوق هجوم الفرنسيين وقت المعركة .

وبينما تحصن الثوار داخل القاهرة الفاطمية على هذا النحو السابق فقد لجأ الفرنسيون إلى حصار المدينة الفاطمية ، واقتحم الثوار حي الأروام ، وكان به كثير من نصارى الشوام والقيط المتعاونين مع جيش الاحتلال (٦٦) والذين أصبحوا عيوناً على أخوانهم المصريين لحساب المحتلين فكان قتالهم في نظر الثوار قضاء على أذناب الفرنسيين من النصارى الخونة .

كذلك حاصر الثوار بيت (كفار يللى) الذى أودع فيه الفرنسيون بعض الآلات العلمية وقتلوا بعض رجاله كما حاصروا المستشفى العسكرى وقتلوا بعض الفرنسيين على بابه وهاجم الثوار كثيرا من جنود الفرنسيين الذين كانوا يسرون في شوارع القاهرة كلها باستثناء ميدان الأزبكية وقلعة الجبل وبركة الفيل ، حيث كانت ترابط معظم القوات الفرنسية .

وعمل الثوار على أن يكون لهم جهاز دعاية نشط مهمته إطلاق الشائعات التى أطلقها صباح اليوم الثانى للثورة (٢٢ من أكتوبر) منها اشاعة أن الثوار ملكوا القلعة وتحصنوا بها ، كما كانت أقوى الشائعات شائعة قتل بونايرت وقد قوت هذه الشائعة الأخيرة من الروح المعنوية للثوار (٦٧) .

قصص الجامع الأزهر:

فكر بونايرت بسرعة وعرف أن مركز الثورة الحقيقى هو الجامع الأزهر ، وكان الثوار قد أقاموا المتاريس والحواجز في سائر الشوارع والدروب المؤدية إلى الأزهر ، ولا سبيل إلى وصول القوات إليه مباشرة لإخضاع الثوار ، لأن

الحوارى والدروب المؤدية اليه تمكن الثوار من الدفاع عنها وتجعلهم يصطادون الفرنسيين ولم يتدرب الجيش الفرنسى على مثل هذه الحروب فأمر بنصب المدافع على سفح المقطم لكى تعاون مدافع القلعة فى قصف حى الثوار وأصدر أمره بقصف الجامع الأزهر قصفا مركزا وخاطب جنوده بقوله : ((عليكم أن تضربوا الجامع الأزهر وعليكم أن تقتحموا الجامع الأزهر بكتائبكم تحت حماية المدفعية .. وعليكم أن تقتلوا جميع من فى الجامع وأن تضعوا فيه حرسا قويا)) (٦٨).

ونفذت أوامر بونايرت تنفيذا صارما فقد أخذت المدفعية تقذف حى الأزهر بقنابلها وركزت الضرب على الجامع رغبة فى التتكيل بالثوار ، وأخذت آلاف القنابل تنهال على الأزهر والأحياء المجاورة له ، ففتكت بكثير من السوار والأهالى وتحطمت الدور والمتاجر وأنتاب الأهالى فزع شديد ، وألقت انفجارات القنابل الرعب فى قلوب الناس وشعروا بقسوة القوة الحربية الفرنسية لأول مرة لأن الشعب كان بعيدا عنها فى حين تصدى لها المماليك وظل الشعب المصرى منذ دخول الحملة حتى ثورة القاهرة لا يرى من الفرنسيين الا التقرب والسياسة والمجاملة فلما قامت الثورة واصطلى الشعب بهذا الضرب الهادر)) ولم يكونوا فى عمرهم عاينوه نادوا : ياسلام من هذه الآلام ياخفى الألفاظ نجنا مما نخاف)) (٦٩).

ويذكر (ريبوا) وهو شاهد عيان لهذه الثورة بأن الجامع الأزهر أوشك أن يتداعى مما ناله (من شدة الضرب فتدفن تحت أنقاضه الجماهير الحاشدة فيه وأصبح الحى المجاور للأزهر صورة من الخراب والتدمير فلم يكن يرى فيه الا بيوت مدمرة ودور محترقة ومات تحت الأنقاض آلاف من السكان الآمنين كان

يسمع لهم أنين موجه وصيحات مرعبة وكانت الجهات القريبة من الأزهر والغورية والصنادقية مسرحاً لهذه المشاهد الفظيعة (٧٠).

عندما فرغت الذخيرة من يد الثوار وظهر للعلماء أن الثورة ستتحول إلى مذبح وأن الاستمرار في القتال في هذه المرحلة يعني الانتحار لم يجد كبار الشيوخ بدا من الظهور بعد أن كانوا قد أختفوا عن أعين الثوار وتوسطوا لدى بونايرت لمنع إبادة الشعب وطالبوه بالكف عن ضرب الأزهر بمدفعيته التي انتصرت على شجاعة الثوار وأرهبتهم وهزمت مقاومتهم وقيل بونايرت وساطتهم وأوقف ضرب المدفعية واشترط على العلماء أن يعاقب الذين تسبوا في الثورة وثبت أنهم أثاروا الفتنة .

وعلى الرغم من أن بونايرت منح أمانه العام للناس في القاهرة ، إلا أن الأزهر استهدف بعد قمع الثورة لأشد ضروب الانتقام ونزلت بعلمائه النوازل ، وكانت أشد الفعال وقعا في نفوس المسلمين هو دخول القوات الفرنسية الجامع الأزهر بخيولهم وانتهاك حرمة الأزهر على هذا النحو الممجى ، معناه سقوط كل زيف ودجل حاول بونايرت أن يستر أهدافه خلفه ولقد وصف لنا الجيرتى هذا المشهد الممجى بقوله :

((وبعد هجعة من الليل (ليلة ٢٣ أكتوبر) دخل الأفرنج المدينة كالسيل ومروا في الأزقة والشوارع لا يجدون لهم ممانع كأنهم شياطين أو جند إبليس ودخل طائفة من باب البرقية ثم دخلوا إلى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول وبينهم المشاة كالوعول وتفرقوا بصحنه ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا القناديل والسهارات وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاصع والودائع والمخبات بالدواليب والخزانات ودشتوا الكتب والمصاحف وعلى الأرض

طرحوها وبأرجلهم ونعالهم داسوها وأحدثوا فيه وتغوطوا وبالسوا وتمخطوا وشربوا الشراب وكسروا أوانيهم وألقوها بصحنه ونواحيه وكل من صادفوه به عروه ومن ثيابه أخرجه ((٧١)).

عمل بونايرت على تصفية الثورة وقطع رؤوس أبطالها في الخفاء فألقى القبض على زعماء الثورة وقتلهم رميا بالرصاص وكان في مقدمة هؤلاء الأبطال الشيخ (سليمان الجوسقي) شيخ طائفة العميان والشيخ (أحمد الشرقاوي) والشيخ (عبد الوهاب الشبراوي) والشيخ يوسف المصيلحي) والشيخ (اسماعيل البراوي) وكان هؤلاء المشايخ في مجموعهم طرازا خاصا من العلماء الذين يستطيعون مخاطبة الجماهير وتحريكهم وقيادتهم فهم خطباء الثورة والداعين لها وقد بذلوا دماءهم زكية في سبيل عزة وطنهم والذود عن حياضه فكانوا شهداء أول ثورة قامت في وجه المستعمر في العصر الحديث .

وقد قرر بونايرت في مذكراته أن السلطات الفرنسية ألقت القبض على ثمانين شخصا حكمت محكمة عسكرية بأعدامهم جميعا وقد علق نابليون على هذا الحادث بعد ذلك بنحو عشرين عاما بقوله يصف شهداء الثورة ((كانوا قوما ذوي تفكير عنيف متطرف)) (٧٢) وهكذا يوصف الثوار الذين يدافعون عن ديارهم بالتطرف والتهور وتوصف أفعالهم بالتخريب (٧٣).

وعلى الرغم من أن الشيخ محمد أبو الأنوار السادات كان في مقدمة من ارتاب فيهم الفرنسيون ونسب اليه بونايرت في مذكراته قيادة الثورة بيد أنه تردد كثيرا في شأنه وقال عنه : ((أنه مع قيام البيئات على أنه زعيم الثورة فقد عفى عنه ورأى أن الضرر من قتله أكثر من نفعه لما كان له من المنزلة الرفيعة في الشرق ولأن قتله يجعله شهيدا في نظر الشعب (٧٤)).

وبعد اتحاد الثورة أدرك الفرنسيون بما لا يدع مجالاً للشك استحالة إيجاد جو من التعايش السلمى بينهم وبين أهل البلاد فبدأوا يجمعون قواتهم في مكان واحد بدلاً من بعثتها في المدينة وتحزوا بحمل السلاح بعد أن كانوا لا يحملونه إلا نادراً .

وكانت أهم نتائج الثورة أن المصريين أدركوا أنه لا يمكن طرد الفرنسيين بالثورة العزلاء فلابد من السلاح لأنهم قاتلوا حتى نفذت الذخيرة من أيديهم وهو الأمر الذى سوف يعمل الثوار حسابه في ثورة القاهرة الثانية حيث اخترعوا المدافع وركبوا البارود .

وكان من نتائج الثورة أيضاً أن عطل الفرنسيون الديوان بعد اتحاد الثورة وانصرفوا الى تحصين المدينة خوفاً من قيام ثورة أخرى وبعد أن هدأت الأحوال رأى بونايرت أن مقتضى السياسة أن يزيد في التودد الى المصريين فأعاد أنشاء الديوان بعد أن ظل معطلاً زهاء شهرين ولكنه بدأ يدخل فيه بعض العناصر الأخرى الموالية له من المصريين ومن الأجانب الموجودين في مصر أى بشكل مختلط من المشايخ والتجار والأجانب .

وكان الديوان يتألف هذه المرة من ديوانين : الديوان العمومى أو الكبير من ستين عضواً يمثلون سكان القاهرة ، والديوان الخصوصى : ويتكون من ١٤ عضواً مختارون من بين أعضاء الديوان العمومى وكان الشيخ الشرقاوى رئيساً له والشيخ المهدي سكرتيراً .

العلماء وحملة بونايرت على الشام :

علم بونايرت بأن الأتراك يستعدون للهجوم على مصر ، كما رأى أنه لا مفر من القضاء على ابراهيم بك وجماعته الذين فروا الى الشام وظلوا مصدر شر دائم له بما يرسلوه من مكاتبات تعكر له صفوحياته بالقاهرة ، فرأى أن من

مصلحته أن يبادر بالهجوم على الشام لأن المحجور في نظره خير وسيلة للدفاع فاستصحب معه مجموعة من مشايخ الأزهر هم الشيخ سليمان الفيومي والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ عبد الرحمن العريشي والشيخ محمد الدواخلي وكان اختيار بونابرت للشيخ عبد الرحمن العريشي شيخ رواق الشوام بالجامع الأزهر اختيارا ذكيا ، نظرا لما للشيخ العريشي من نفوذ وسمعة في بلاد الشام .

بيد أن هؤلاء المشايخ لم يرضخوا لتحقيق أهداف بونابرت الخبيثة فتيقظوا لها وتمردوا على المضي معه الى الشام ، ويلاحظ أن بونابرت قسم المشايخ علماء الأزهر أعضاء الديوان الى قسمين : قسم تركة في القاهرة وهم من ينسب في هذونهم وهم المشايخ الشرقاوي والمهدى و خليل البكري وموسى السرسى أخذه معه هم المشايخ السابق ذكرهم .

فهو من ناحية أراد أن يضمن عدم تجمعهم بالقاهرة ، ومن ناحية أخرى أراد أن يفهم المسلمين في سوريا ، أنه على اتفاق مع المسلمين في مصر بدليل مصاحبة هؤلاء المشايخ الأجلاء له في غزوته ، بيد أن هؤلاء المشايخ لم يرضخوا لتحقيق أهداف بونابرت الخبيثة وتيقظوا لها ، وتمردوا على المضي معه الى الشام (٧٥) واشترك أحدهم في الثورة التي قام بها أمير الحج (مصطفى كتنخدا) في محافظتي الشرقية والدقهلية وهو الشيخ سليمان الفيومي .

بونابرت يغازل اليهود :

من المعروف أنه عقب قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ بدأت أوضاع اليهود تتحسن في أوروبا وفرنسا على الأخص نظرا لاشتراك منظماتهم السرية في الثورة الفرنسية ، وقد صدر قرار حكومة الثورة في ٢٨ سبتمبر ١٧٩١ بالإعتراف باليهود كمواطنين وألغت القوانين المقيدة لحياتهم ونشاطهم .

ويلاحظ أن شعار الثورة الفرنسية هو نفس شعار "الماسونية العالمية" وهذا يلقى ظلالاً يهودية على الثورة الفرنسية المعادية للمسيحية والتي نبذ رجالها الدين المسيحي .

وتطلع اليهود بعد هذا النصر الذي حققوه في الثورة الفرنسية الى إنشاء كيان سياسى خاص بهم لحل مشكلة تفرقهم واضطهادهم وتمكنوا في فترة القرن التاسع عشر من تقوية قبضتهم المالية في كثير من دول الغرب عندما تحولت النظم الاقتصادية فيها الى النظام الرأسمالى فأصبحت لهم مؤسسات اقتصادية لها شأنها في شتى أنحاء أوروبا وأمريكا وأضحى لهذه المؤسسات ضغط سياسى على حكومات أوروبا وأمريكا .

وعندما أتى بونابرت الى مصر كانت لديه قناعة بحق اليهود في العودة الى فلسطين (أرض الميعاد) ، وعندما بدأ يغزو الشام أثناء حملته على مصر أصدر بيانا لليهود فيه يصف اليهود بأنهم ورثة فلسطين الشرعيين ، وعينهم بالعودة الى أرض الميعاد ، أرض صهيون وهم ينشدون ، ويقول ليهود العالم : " إنهضوا بقوة أيها المشردون في التيه " ... إن فرنسا تقدم لكم يدها الآن حامللة إرث اسرائيل ... إن الأمة الفرنسية تدعوكم الى إرثكم بضمائها وتأييدها ضد كل الدخلاء " ونظرا لأهمية هذا النداء الذي لم تشر اليه المصادر من قبل فإننا نورد فيما يلي نص النداء الذي أعلنه بونابرت لليهود :

نداء بونابرت الى يهود العالم

بالعودة الى أرض الميعاد

" من نابليون بونابرت القائد الأعلى للقوات المسلحة للإمبراطورية

الفرنسية في إفريقيا وآسيا الى ورثة فلسطين الشرعيين !!

أيها الإسرائيليون ، أيها الشعب الفريد ، الذى لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبه نسبه ووجوده القومى ، وإن كانت سلبته أرض الأجداد فقط .

إن مراقبى مصائر الشعوب الواعين المخايدين وإن لم تكن لهم مقدرة الأنبياء مثل اشعيا ويوثيل - قد أدركوا ما تنبأ به هؤلاء بإيمانهم الرفيع ، أن عبيد الله (كلمة إسرائيل في اللغة العبرية تعنى أسير الله أو عبد الله) سيعودون الى صهيون وهم ينشدون ، وسوف تعمهم السعادة حين يستعيدون مملكتهم دون خوف . انهضوا بقوة أيها المشردون في التيه . إن أمامكم حربا مهولة يخوضها شعبكم بعد أن اعتبر أعداؤه أن أرضه التى ورثها عن الأجداد غنيمة تقسم بينهم حسب أهوائهم .. لا بد من نسيان ذلك العار الذى أوقفكم تحت نير العبودية ، وذلك الحزى الذى شل إرادتكم لألفى سنة . إن الظروف لم تكن تسمح بإعلان مطالبكم أو التعبير عنها ، بل إن هذه الظروف أرغمتكم بالقسر على التخلي عن حقكم ، ولهذا فإن فرنسا تقدم لكم يدها الآن حاملة إرث إسرائيل ، وهى تفعل ذلك في هذا الوقت بالذات ، وبالرغم من شواهد اليأس والعجز .

إن الجيش الذى أرسلتنى العناية الإلهية به ، ويمشى بالنصر أمامه وبالعادل وراءه ، قد اختار القدس مقرا لقيادته ، وخلال بضعة أيام سيتقل الى دمشق المجاورة التى استهانت طويلا بمدينة داود وأذلتها .

يا ورثة فلسطين الشرعيين :

إن الأمة الفرنسية التى لا تتاجر بالرجال والأوطان كما فعل غيرها ، تدعوكم الى إرثكم بضمائها وتأييدها ضد كل الدخلاء .

انهضوا واطهروا أن قوة الطغاة القاهرة لم تخمد شجاعة أحفاد هؤلاء الأبطال الذين كان تحالفهم الأخوى شرفاً لأسرطة وروما ، وأن معاملة العبيد التي طالت ألفى سنة لم تفلح في قتل هذه الشجاعة .

سارعوا إن هذه اللحظة المناسبة - التي قد لا تتكرر لآلاف السنين للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم ، تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم وحقوقكم الطبيعي المطلق في عبادة إلهكم " يهواه " ، طبقاً لعقيدتكم ، وافعلوا ذلك في العلن وأفعلوه إلى الأبد " (انظر كتاب : المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل ، الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية . وانظر أيضاً الأهرام القاهري عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٦ م ، من مقال لذكرانييل في سلسلته المعروفة بذاكرة التاريخ والمقال بعنوان : " العرب بين شجاعة شيراك وخطية نابليون ") . وهذا النداء يدل على أن نهضة اليهود وتفكيرهم في العودة إلى أرض الميعاد بدأت ضد قيام الثورة الفرنسية .

وعقب عودة بونايرت من الشام فاشلاً في حملته ، عمل على انتخاب قاضى القضاء من علماء الأزهر بدل (قاضى عسكر أفندى) التركى الذى هرب مع أمير الحج إلى الشام فانتخب الشيخ أحمد العريشى لذلك على الرغم من اعتراض بعض العلماء على هذا الأجراء واستغل بونايرت هذا الحدث في إعلان رغبته بانتهاء الحكم العثمانى بمصر ، وأخذ يعمل على فصل عرى الرابطة العثمانية بالبلاد وكان هدفه إيقاظ الشعور القومى والوطنى من أجل تخطيط الرابطة الإسلامية وكان هذا هدفاً من أهداف الحملة بطبيعة الحال وعلى ذلك جاءت معارضة بعض العلماء لتعيين بعض المصريين في منصب قاضى القضاء بدل القاضى التركى .

فشل بونايرت في حملته على الشام وبدأت تظهر بوادر الفشل في تأسيس امبراطورية شرقية وخاصة أن الانجليز أعداءه الألداء صمموا على اخراجه من مصر وتم الإتفاق بينهم وبين العثمانيين على اعداد حملة كبيرة لهذا الغرض وعندما وصل بونايرت خبر نزول الحملة العثمانية في أبي قير بقيادة (مصطفى كوسة) باشا في ١٧ من يوليو ١٧٩٩ جمع قواته بسرعة مذهلة ، وتقدم الى أبي قير وتمكن من هزيمة العثمانيين في ٢٥ يوليو وأسر قائد الجيش التركي . وأحدثت حملة العثمانيين على مصر حركة في نفوس المصريين فانتعشت أرواحهم وتحذدت آمالهم وراموا الخلاص من الاحتلال الفرنسي ((وتجأهروا بلعن النصارى)) (٧٦) وتشاجروا مع بعض النصارى وكادت تحدث ثورة في هذه الأثناء إلا أن المسيو بوسليج مدير الشؤون المالية حاول تهدئة الأمور .

رحيل بونايرت :

على الرغم من انتصار بونايرت في معركة أبي قير البرية (٢٥ من يوليو ١٧٩٩) إلا أنه أحس بحرج مركزه في مصر وأدرك فشله الذريع ويأس من عدم نجاح سياسته الاسلامية في مصر ، ورأى بثاقب نظره أن مصر بوجه خاص تمردت عليه والشرق الاسلامي بوجه عام ، ليس مهيبا لما تصبو اليه نفسه ، من تكوين امبراطورية ، أحلامه ، فعلى الرغم من ضعف الأمبراطورية العثمانية إلا أن شعب مصر لم يزل معبئا بالروح الاسلامية القوية بقيادة علماء الأزهر وأن هذه الروح ستظل في ثورة مستمرة بالرغم من أنه حاول ترويض العاطفة الدينية ، إلا أنه لم يتمكن من السيطرة عليها ورأى أن الجهاد الديني بدأ يشتعل ضده وخاصة بعد حربه مع طلائع الحجازيين والشاميين . فأعاد الى ذاكرته الحروب الصليبية فأدرك فشله الذريع .

ومن ناحية أخرى فقد أنهارت فرنسا خارجيا وخسرت الأقاليم التي فتحتها وتكونت محالفة أوربية ضدها ، فصحت عزيمته على الهروب من مصر ، فخرج منها خائفا يترقب واتخذ طريقه سرىا الى باريس ، لينال فيها ما تطمح اليه نفسه من المجد والفخار ووعد بونايرت في منشوره الى الجنود وفي رسالته الى الديوان أن يعود سريعا ((وقد يكون هذا من حسن السياسة ولكنه لم يكن من الأمانة في شئ))(٧٧). لأنه لم يكن في نيته أنه سيعود كما أنه من العار أن يترك جيشه ويفر هاربا وحده .

عهد كليبر :

عقب سفر بونايرت الى فرنسا تسلم كليبر القيادة في (أغسطس ١٧٩٩) وكان مجتمع الأزهر في مقاومته للحملة الفرنسية قد بدأت تتضح معالمه واذا أردنا أن نقسم أفرادهم ، من خلال نضالهم مع المستعمر فيمكننا القول بأنه كان يتكون من ثلاثة صفوف :

الصف الأول: ويتكون من كبار العلماء المتصدين ، وهم الذين قبلوا عضوية ديوان القاهرة ورأوا بتأقب نظرهم ألا يتركوا الأمور بيد جيش الاحتلال الفرنسى وأنه لا خير عليهم من مداراة المحتلين ، فتقلدوا المناصب في الديوان الفرنسى ، وكانوا بذلك واسطة بين الشعب والمستعمر . وعلى الرغم من خطة المداراة للمحتلين فإنهم قد رفضوا شارة المستعمر ، ورفضوا أفكاره التي بشر بها في أجماعات الديوان وعملوا على مساعدة الصفيين الثانى والثالث من الأزهرين الثوريين بمواقفهم السلبية ابان ثورة القاهرة الأولى ثم الدفاع عنهم عندما أواد المستعمر البطش بهم .

الصف الثانى :

ويتكون من العلماء الشبان الذين اشتهروا بالعنف الثورى إبان أحداث ثورة القاهرة الأولى وكان على رأسهم شهداء الثورة منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر واشترك في ثورة القاهرة الثانية (مارس ١٨٠٠) وقد فضل هذا الفريق الابتعاد عن الاتصال بالفرنسيين وظل على عدائهم وهم الذين نظموا ثورة القاهرة الأولى وانضم اليهم فريق من رجال الصف الأول من العلماء في فترات الالتحام بالفرنسيين كان منهم الشيخ (محمد السادات) الذى رأس مجلس قيادة ثورة القاهرة الأولى والسيد (عمر مكرم) الذى قاد ثورة القاهرة الثانية عقب عودته من الشام .

أما الصف الثالث: فيتكون من السواد الأعظم من طلبة الأزهر وكان هؤلاء الطلبة على رأى قادتهم من علماء الصف الثانى وكانوا أشد عنفا وأكثر فدائية وأصفى نقاء ثوريا وهم من جيل (سليمان الحلبي) الذى دبر اغتيال الجنرال كليبر فيما بعد ، وهؤلاء كان عليهم إثارة أهل القاهرة وضواحيها ودعوتهم من فوق المآذن والمنابر الى الجهاد في سبيل الله ، ولا شك أن شهداء هؤلاء كانوا أكثر عددا لأنهم في كل زمان ومكان هم وقود الثورات المشتعل . ولقد نكب الأزهر بعدد كبير من زعمائه ، في ثورة القاهرة الأولى وظل على عدائهم للمحتلين رغم ما كانوا يبدونه من احترام للأزهر ورجاله ، ولم تكن هذه المظاهر تخفى الحقيقة الواضحة ، وهى أن علماءه وطلابه كانوا يسيرون في أولئك المحتلين ألد أعدائهم وأخطرهم على كياناتهم ودينهم ، ولقد ترك أنتهاك الفرنسيين حرمة الأزهر . واقتحامهم له بخيولهم أثرا شديدا في نفوس المصريين وضعنا لا يمحي ، فصمموا على الانتقام منهم في أقرب فرصة تلوح وظل الأزهر يفور ويغلى بهذا العداء .

ورحل بونايرت الى فرنسا وكانت أهم بنود وصيته لكليبر أن يسير على نهجه في أستمالة العلماء واحترامهم وكان مما جاء في هذه الوصية ((أنكم تعرفون أيها المواطن القائد نظرتي في السياسة الداخلية لمصر ومهما تفعلون فستجدون المسيحيين دائما أصدقاء وإذا حصلت على ثقة كبار مشايخ القاهرة كسبتم الرأي العام في مصر كلها)) (٧٨) ويجب (أن تخدر روح التعصب وتوهمها الى أن تتمكن من أستئصالها)) (٧٩).

على الرغم من تلك الوصية السالفة ، الا أن كليبر لم يكن على مثال سلفه بونايرت الذى كان بارعا في كسب القلوب ، فقد كان كليبر مشحوناً بالغرور والصلف ، كما ((كما كان بونايرت سياسيا حساسا ، أما كليبر فجندي عاطفي)) (٨٠).

ولم يكن كليبر من أنصار البقاء في مصر فعقد (معاهدة العريش) في يناير ١٨٠٠ مع طلائع الجيوش العثمانية والانجليزية الزاحفة لخراجهم من مصر ، واتفق على الجلاء عن البلاد بيد أن الإنجليز نقضوا شروط المعاهدة وأصروا على أن يسلم الفرنسيون أنفسهم وأسلحتهم كأسرى حرب فتقدم كليبر واشتبك مع العثمانيين في (معركة عين شمس) وهزمهم بسرعة فائقة في مارس ١٨٠٠.

ثورة القاهرة الثانية : (مارس ١٨٠٠):

بعد هزيمة العثمانيين في (معركة عين شمس) دخلت بعض القوات العثمانية المنسحبة من عين شمس الى القاهرة فانطلقت بذلك الشرارة الأولى لثورة القاهرة الثانية ، وهى صفحة مجد مصرية ، فالجيش العثماني سحق تماما على يد كليبر في عين شمس خلال ساعات ، بينما قاومت القاهرة حوالى خمسة أسابيع وكانت تلك الثورة ثورة اسلامية شاملة فقد ساهمت فيها جميع العناصر الاسلامية الموجودة بالقاهرة ، كما كانت أول ثورة في الشرق تواجه الاستعمار الغربى بهذا

الشمول والصمود وقام سكان القاهرة خلالها بما لم يستطع أحد أن يقوم به من قبل ، فقد صنعوا المدافع وركبوا البارود ، وكان هذا هو الدرس المستفاد من ثورة القاهرة الأولى التي استسلم فيها الثوار بلا قيد أو شرط عندما نفذت الذخائر من أيديهم .

وكانت زعامة هذه الثورة قدرا مشتركا بين المصريين والعثمانيين والمماليك فقد تزعمها العلماء الشبان الذين ينتمون الى الصف الثانى من علماء الأزهر وكان على رأسهم أولاد المشايخ الكبار أمثال : ابن الشيخ محمد الجوهري وابن الشيخ محمد الأمير والشيخ فتوح الجوهري بن الشيخ أحمد الجوهري الكبير وغيرهم وكان دور هؤلاء الشبان هو حشد الجماهير وتعبئتهم للقتال .

أما (الصف الأول) من كبار العلماء فقد تحملوا عبء أمداد الثوار بما يحتاجون اليه من مال لشراء الأسلحة ، وامدادهم بالمؤن وكان الشيخ محمد السادات والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ العنانى من أوائل من بذلوا المال في هذا الصدد وأما الزعيم (عمر مكرم) (٨١) فقد اشترك في الثورة بدور كبير حيث كانت له قيادة الجماهير ، أما بقية الصف الأول من العلماء من أعضاء ديوان القاهرة فقد كان دورهم هو التوسط عندما أصبح الثوار في خطر أمثال الشيخ الشرقاوى والشيخ المهدي والشيخ السرسى والشيخ الفيومى وغيرهم من أعضاء الديوان .

ولجا كليبر الى أقصى أنواع العنف في قمع هذه الثورة وسلط مدافعه على المدينة وخاصة (حى بولاق) الذى أضحي مركزا للثورة ، وأخذت المدافع تنشر في المدينة الدمار والخراب ، وعهد الى قواته أن تصوب نيرانها الى الجامع الأزهر مركز تنظيم المقاومة وتعبئة الروح الجماهيرية للقتال وشدد الفرنسيون الحصار على القاهرة وبولاق وأشعلوا النيران بهما وجرى على سكان القاهرة من

الأهوال ((ما لم يسطر في كتاب ولم يكن لأحد في حساب)) (٨٢) وغلت الأقوات بسبب حصار القاهرة وانتشر النهب والسلب بسبب المجاعة التي حلت بالشعب وسرعان ما أحرز الفرنسيون نجاحا كبيرا في القضاء على الثورة .

مهادنة مراد بيك :

وكان من العوامل التي ساعدت في القضاء على الثوار نجاح كليبر في مهادنة مراد بيك (٨٣) ، فعقد معه معاهدة صداقة في ٥ من أبريل ١٨٠٠ وكان لهذه المعاهدة أثر كبير في القضاء على ثورة القاهرة ، فقد أقبل مراد مباشرة على معاونة الفرنسيين في أخاد الثورة فقدم لهم المؤن والذخائر وأرسل لهم عددا من المراكب المحملة بالخطب والمواد الملتهبة لأحداث الحرائق في القاهرة ، وبذلك تمكن الفرنسيون من أخاد الثورة بفضل الحرائق التي أشعلوها في الأحياء الوطنية وفي حي بولاق على وجه الخصوص كما ساعدهم مراد في أحكام الحصار حول القاهرة لاجبارها على التسليم .

وأبرموا صلحا مع الفرنسيين في ٢١ من أبريل ١٨٠٠ وحصل الجنود العثمانيون على مهلة ثلاثة أيام للخروج من القاهرة هم ومن معهم من المماليك وبعض زعماء القاهرة ممن أشتركوا في الثورة وخافوا من انتقام الفرنسيين لهم أمثال السيد (عمر مكروم) والسيد (أحمد المحروقي) كبير التجار وغيرهم .

أما الجبرتي فقد كره هذه الثورة ومحركيها لما نزل ابانها بالشعب من الأرهاق والتعب من إيذاء العثمانيين لهم وسلبهم أقواتهم حتى هلك الناس وكانت (نظرية الجبرتي في الثورة) أن يكون القائمون بها أقوىاء بالسلاح حتى يقاتلوا أعداءهم في منعة وقوة فإذا لم يكن لديهم الاستعداد فيجب عليهم أن يتركوا القتال حتى تنهياهم العدة فالشخص في نظره ابان الثورات والفتن اما أن يكون بارا تقيا أو فاجرا قويا (٨٤) ولعل الذي جعل الجبرتي يذهب هذا

المذهب هو تلك المشاهد المؤسسة التي أهيّن فيما كبار العلماء من عامة الثوار عندما سعى العلماء في الصلح وذلك بسبب ((غلبة الجهلاء على العقلاء وتناول السفهاء على الرؤساء)) (٨٥) أثناء الثورة .

موقف كليبر من الثوار :

على الرغم من أن الجنرال كليبر تعهد أن يعفو عفا عاما على جميع أهالى القاهرة وعلى المصريين الذين أشركوا في الثورة ولكنه نقض عهده عقب دخوله الى القاهرة وحمل علماء الأزهر مسئولية الثورة ، وطلب منهم عشرة ملايين فرنك وتحمل العلماء من هذا المبلغ الضخم قدرا كبيرا فقد تحمل الشيخ السادات وحده أكثر من نصف مليون فرنك ، والشيخ محمد الجوهري ٥٠ ألف فرنك ، وأخيه فتوح الجوهري ٥٠ ألف فرنك ، والشيخ مصطفى الصاوى ٥٠ ألف فرنك ، والشيخ العنانى ربع مليون فرنك ، ثم حبس العلماء حتى يدفعوا ما هو مقرر عليهم من الغرامة ، وأسرف الفرنسيون في تعذيب بعضهم كالشيخ السادات الذى كان يضرب بالقلعة كل يوم بحضرة زوجته ، وهى تبكى و تصيح وذلك زيادة في اذلاله ووكّل الفرنسيون جمع الغرامة الى المعلم (يعقوب القبطى) الذى أصبح يروح ويغدو تتبعه الأعوان من القبط الذين زادت سلطتهم وسطوتهم بالبلاد في هذه الفترة ونادوا في تيجح بزوال ملة المسلمين (٨٦).

ولقد أدرك بعض القبط أنهم أمعنوا في خيانة اخوانهم المسلمين ابان عصر الحملة الفرنسية ، ولذلك غادروا مصر مع الحملة تاركين وطنهم لخوفهم من الانتقام فقد كانوا يعلمون أن ما حدث منهم لا يمكن أن يغفره لهم العثمانيون ومن ثم خرجوا مع زعيمهم المعلم يعقوب كبير المباشرين الذى كان قد أمعن في خيائته للشعب ومنحه الفرنسيون لقب جنرال ويذكر بعض أشياعه (٨٧). أن الفرنسيين كلفوه بتنظيم شبكه للمخابرات على الشعب المصرى لصالح

الفرنسيين كانت تمتد من مصر الى سوريا قبل جلائهم عن مصر بخمسة شهور (٨٨).

وعقب احداث ثورة القاهرة الثانية، أسرف كليبر في أهانة العلماء وضيق الخناق عليهم وأكثر الفرنسيون من دخول الأزهر لمراقبة تحركات أساتذته وطلابه ، لعلمهم أنهم زعماء الثورات واضطر كثير منهم الى مغادرة القاهرة الى الأقاليم لأن الحالة في القاهرة أصبحت لا تطاق .

بطل من الأزهر يقتل كليبر :

وفي هذا الجو المشحون بعوامل السخط والذي ازداد فيه الجفاء بين المصريين والمحتلين ، وقع حادث أهتز له البلاد وتهدد الأزهر بأخطار شديدة وذلك الحادث هو اغتيال الجنرال كليبر على يد طالب أزهري هو (سليمان الحلبي) في ٢١ محرم ١٢١٥هـ - (١٤ يونيو ١٨٠٠م).

معنى هذا أن الأزهر لم ترهبه سياسة كليبر التي أنتهجها لاذلال الشعب والزعماء بل على العكس قابل الأرهاط بالأرهاب فأعدت مجموعة ثورية من طلبة الأزهر خطة (برواق الشوام) لأغتيال كليبر ، ونجحوا في تنفيذ هدفهم واستطاعوا بذلك أن يوجهوا الى المستعمر ضربة رائعة في هدفها وأحكامها والتي تميزت بضخامة الهدف مع ضآلة الخسائر .

وسليمان الحلبي قاتل كليبر مفخرة للأزهر ، فهو من أوائل الفدائيين الأبطال فقد استطاع أن يوجه ضربة عنيفة الى جيش الاحتلال الفرنسي ، ومع أن دافع الجهاد في سبيل الله كان واضحاً في سلوك سليمان الحلبي ، الا أن الفرنسيين عمدوا الى تزيف تاريخ هذا البطل فقد حاولوا اظهارة في ثوب الشاب العميل المأجور الذي دفعته الى فعلته روح المنفعة الشخصية التي حصل عليها من الأتراك فعندما أعياهم الحصول على خيوط المؤامرة الحقيقية النسي

حيكت داخل أروقة الأزهر حاولوا أظهار الحادث على أنه مؤامرة أجنبية وبتحريض من الخارج ، ويد محركة ، ومبلغ من المال دفع له ، فالجهد المدافع عن حرية بلاده ، لا يمكن إلا أن يكون قاتلا مأجورا تحركه دولة أجنبية لقاء مغنم شخصي .

كان معنى هذا أن الدافع الى الجهاد والدفاع عن الإسلام لا وجود له والموجود الذي يجب أن يسجله التاريخ من وجهة نظر الفرنسيين هو الدافع الشخصي فقط .

كان دافع الجهاد واضحا في سلوك سليمان ، فقد مكث بالأزهر ثلاثين يوما بعد مجيئه (٨٩) من الشام يعد فيها عدته لانجاز هدفه ويروض نفسه بالعبادة والوعظ لتقوية روحه ، وكتب دعاء بخط يده بأن ينصره الله في مهمته وعلقه فوق رأسه في رواق الشوام بالأزهر .

ووصف المحققون سليمان بالثبات ورباطة الجأش فذكروا عنه أنه كان ينظر الى محاضر التحقيق بعين رقيقة (٩٠) وأبدى سليمان بطولة نادرة عندما أخذته الجنود الى مكان تنفيذ الحكم فقد سار ثابت الخطى مطمئن الفؤاد الى مصيره وأبدى من الشجاعة والجرأة والثبات ما أدهش الحاضرين فقد مد يده الى الجمر الموقود وكان ينظر لحمه تشويه النار شيا فلا يهتز بألم ولا ينبض له نبض ولا تنبس شفتاه بكلمة وعندما سيق الى الخازوق (٩١) لم تلمح على وجهه امارات أكترات بما آل اليه أمره كما لم يتقلص له عضل ولم يلتو من أعضائه عضو بل ظل ساكنا سكون الحجر الأصم وكل ما لحظه عليه المشاهدون أنه حينما رفعتة أكف منفذى الحكم لوضعه على الخازوق أجال نظره في الحاضرين مطمئن الفؤاد هادئ الروع ثم فاه بالشهادتين وظل سليمان مرفوعا على الخازوق أربع ساعات ونصف ساعة سأل خلالها مرارا شربة ماء فلم يجبه أحد الى طلبه

مخافة أن يموت قبل أن ينال من العذاب ما صمم عليه الفرنسيون ، وعندما ناوله أحد الجنود كوب ماء ما كاد يشربه حتى أسلم روحه (٩٢).

وعندما خرج الفرنسيون من مصر نقلوا معهم ما تبقى من جثمان سليمان الحلبى الى باريس (٩٣) ووضعوا رأسه المختطفة داخل دولاب زجاجى يطل الى يومنا هذا على الزائرين في (المتحف الجنائى) بباريس وقد كتبت عليه لافتة تقول ((رأس قاتل والأسم سليمان الحلبى)) وهذه هى كل مخلفات البطل الأزهري العظيم وعظام سليمان الحلبى معروضة بهيكلها في غرفة التشريح (بمديقة النباتات) الفرنسية بباريس (٩٤).

وقد أراد الفرنسيون بذلك محو أثر تلك البطولة من مصر بعهد تزييف تاريخها لأنهم فكروا أن المصريين ربما يقيمون ضريحا لسليمان يزار على مر الأيام كما هى طريقتهم في تخليد الأبطال ، فأرادوا حرمان مصر من هذا الغرض المرتقب ، لكيلا يكون هناك أثر للبطولة في مصر تذكر المصريين بفضائع الفرنسيين .

ونجح الفرنسيون في أهدافهم فما زلنا الى الآن لم نفكر في تخليد بطولة سليمان ورفاقه من المجاهدين الشجعان الذين سطوروا بدمائهم الزكية صفحة مجد للمقاومة ضد الاحتلال الفرنسى ، فمتى نتحرك ونقيم له تمثالا أو على أضعف الإيمان تمثالا لرأسه ونكتب عليها (رأس فدائى بطل جاهد في الدفاع عن وطن العروبة والإسلام والإسم بكل فخر سليمان الحلبى الأزهري).

عهد عبد الله جاك منو (٩٥):

تولى الجنرال منو قيادة الحملة الفرنسية عقب اغتيال الجنرال كليبر وكان على خلاف سلفه في نظرتة الى البقاء في مصر فبينما كان كليبر من أنصار التعجيل برحيل الجيش الى فرنسا مع عقد صلح مشرف مع الإنجليز والعثمانيين

، كان منو من أنصار البقاء في مصر ، ومن ثم حزن الجيش لوفاة كليبر حزناً شديداً ولم يكن منشأ هذا الحزن حب الجيش لقائده السابق فحسب، بل لأن كليبر أيضاً إلى جانب تعلق الجيش به ، كان صاحب سياسة الجلاء عن مصر والعودة إلى فرنسا وكان قواد الجيش وضباطه لا يفتقون في قيادة منو الذي وصفه جماعة منهم بأنه رجل البلاط القديم ، وعلى الرغم من عدم كفاءة منو العسكرية والسياسية إلا أنه كان على جانب كبير من الغرور والاعتزاز بالنفس ، وكان يحقد على سلفه كليبر لمنزلته بين قواد الحملة وجنودها .

ولما كان منو من أنصار البقاء في مصر فقد كانت نظرتة إليها على أنها مستعمرة فرنسية ، وأخذ في جمع باقى الغرامة التي فرضها كليبر على المدينة ثم فرض عليها هو الآخر ضريبة جديدة قدرها خمسة ملايين فرنك وضع الناس بالشكوى من هذا الظلم وعمد كثير منهم إلى الهجرة من العاصمة فراراً من الظلم .

اغلاق الجامع الأزهر :

عقب قتل كليبر كثرت شكوك الفرنسيين حول الأزهر ، وتكررت مفاجأتهم له للبحث عن الأسلحة ودفعتهم شكوكهم إلى حفر بعض الأماكن بالأزهر للبحث عن السلاح وكتبوا الطلبة في كشوف وأصدروا أوامرههم بآلا ينأ أحد غريب في الأزهر وطردوا الأتراك المجاورين من الجامع وأنتاب المجتمع الأزهرى خوف شديد من الإرهاب الفرنسي وشرعوا في نقل أمتعتهم من الأزهر .

أدرك العلماء خطورة الموقف وخافوا عاقبة شكوك الفرنسيين فرمأ دبروا لهم مؤامرة لهدم المسجد وأدركوا أن استمرار الدراسة في هذا الجو أمراً متعذراً فطلبوا من الجنرال منو أن يسمح لهم باغلاق الجامع الأزهر لمنع الريسة كلية

فوافقهم على ذلك ووافق ذلك هوام ، وتم اغلاق الأزهر في ٢٨ محرم ١٢١٥ هـ (٢١ يونيو ١٨٠٠ م) وكانت هذه أول مرة يغلق الجامع الأزهر على مدى تاريخه الطويل فقد ظل مفتوح الأبواب منذ أنشأه الى أن أغلق وظل مغلقا الى أن شرع الفرنسيون في الجلاء عن مصر فأعيد فتحه .

تهيأ للفرنسيين الهدوء في القاهرة بعد اغلاق الأزهر وظهر أنه كان بحق هو المحرك الحقيقي للثورات وذلك بسبب التجمع الفريد الذي يتكون في صحنه كل يوم من الصباح الى المساء ، وما يترتب على ذلك من تهيئة النفوس للتمرد ، ونمو عوامل الثورة وتكوين رأى جماعى يقود الشعب ويحرض على الثورة فلمّا أغلق الأزهر أنفرط عقد المقاومة وتفرق شمل الأزهرين النوار وعادوا الى قراهم وتعقب الفرنسيون زعماءهم وأجهدوهم بالغرامات وبدت القاهرة مهیضة الجناح كما بدت وكأنها فقدت عقلها المفكر بعد اغلاق الأزهر وأصبح الأهالى لا ملجأ لهم عند نزول الشدائد ، فقد كان لهم من صحن الأزهر ساحة للأمن يلجأون اليها لبث شكواهم لزعمائهم فينهضون للدفاع عنهم وخيمت على سكان القاهرة سحابة من الخوف في فترة اغلاقه وسادهم السكون والوجوم وزادت الجفوة والكراهية بينهم وبين الفرنسيين وظل هذا الوضع قائما حتى تم جلاء الفرنسيين عن مصر .

جلاء الفرنسيين عن مصر:

احتمل الصراع بين الفرنسيين من ناحية وبين الإنجليز والأتراك من ناحية أخرى من أجل اجلاء الحملة عن مصر وبينما كان (منو) منهمكا في مشاريعه الإصلاحية كان الإنجليز والترك يعدون لعودة مصر الى حظيرة الدولة العثمانية ، وفي ٨ مارس ١٨٠١ نزل الإنجليز والأتراك الى شاطئ أبى قير بالإسكندرية ، وهرع (منو) بقواته للقائهم ، ونشبت بين الفريقين معركة شديده

عند سيدى جابر يوم ١٣ مارس ، هزم على أثرها الفرنسيون ، وتابع الإنجليز زحفهم الى القاهرة ، والتقى الإنجليز والأتراك بالفرنسيون مرة أخرى في ٩ مايو ١٨٠١ عند الرحمانية (٩٦) وهزمت كذلك القوات الفرنسية وأصبح الطريق مفتوحا الى القاهرة (٩٧).

كما زحف الجيش العثماني من سوريا بقيادة الصدر الأعظم (يوسف باشا ضيا) ومر بالعريش ووصل الى بلبس وانتصر على الفرنسيين بقيادة بليار عند بلدة الزوامل (٨٩) في ١٦ مايو ١٨٠١ وتراجع الفرنسيون الى القاهرة ، وتخرج موقفهم وأدركوا أنه لا مفر من النزول على ضغط الحوادث وقرر (بليار) التفاوض بشأن الصلح مع الإنجليز .

وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية الجلاء في ١٧ يونيو ١٨٠١ ، وتقضى شروطها أن تجلو الجنود الفرنسية البرية والبحرية التي تحت قيادة الجنرال بليار عن مدينة القاهرة وقلاعها ، وقلاع بولاق والجيزة ، وعن كل جهة تحتلها من الأراضي المصرية وأن يكون جلاء الجنود بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم وذخائرهم بطريق فرع رشيد من النيل ومن رشيد وأبى قير يبحرون الى فرنسا على نفقة الحلفاء ، وأن يتم الجلاء عن مصر في أقرب وقت ممكن بحيث لا يزيد عن ٥٠ يوما من تاريخ التصديق على الاتفاق وتحدد للجلاء عن القاهرة وبولاق اثني عشر يوما .

وتبع ذلك توقيع (منو) (٩٩) على شروط الجلاء في الإسكندرية في ٣١ أغسطس ١٨٠١ (٢١ ربيع الثاني ١٢١٦هـ) وتم جلاء الفرنسيين عن البلاد في منتصف شهر أكتوبر وبذلك اختتمت من تاريخ مصر صفحة مليئة بالحوادث واغن ولكنها فياضه أيضا بعوامل اليقظة والنهوض والكفاح وهى بلا شك من أعظم أدوار الحركة الوطنية المصرية .

نتائج الحملة :

للحملة الفرنسية بعض النتائج الهامة على الصعيدين الدولى والمصرى أما من الناحية الدولية فقد فشلت الحملة في مهمتها وهى اقامة امبراطورية فرنسية في الشرق العربى ، كما فشلت في هدفها وهو ضرب إنجلترا في طريقها الى مستعمراتها بالاستيلاء على مصر ، غير أنها وجهت نظر الأوربيين الى مصر وخاصة الإنجليز والفرنسيين ورأوا ضرورة امتلاكها أو توسيع نفوذهم بها وذلك لأهميتها الإستراتيجية .

ولما عن نتائج الحملة الفرنسية على الصعيد المصرى فلها جوانب متعددة فمن ناحية الكفاح الوطنى فلا شك أن الحركة الوطنية المصرية قد تقدمت الى الأمام خطوات .

فعندما سقطت دولة المماليك وأفاقت جماهير الشعب على انهيارها ، حمل زعماء الشعب من علماء الأزهر مسئولية القيادة والدفاع عن الوطن ، وأثبت الشعب المصرى بقيادة زعمائه كذب الأسطورة التى راجت قبل الحملة الفرنسية عنه ، والتى تقول : بأن الشعب المصرى عبارة عن قطع ينتقل من يد غالب الى غالب ولا دخل له في قضية من يمتلك البلاد ، ومحا بالدم القرية التى يريد البعض ترويحها ، بأنه لم يكن طرفا في الصراع على السيادة وأن الحملة كانت حربا بين الفرنسيين والسيادة العثمانية والمماليك .

اذن كان من نتائج الحملة السياسية ، ازدياد قوة الشعب المصرى تحت زعامة مصرية صميمة من علماء الأزهر ، وأصبح الشعب بذلك قوة سياسية لها وزنها في صنع الأحداث بعد الحملة وكانت تلك النتيجة على جانب كبير من الأهمية ، ولو أتيح لقوة الشعب أن تتطور لغيرت مجرى الأحداث في البلاد فقد

أحتوتها عناصر أجنبية (محمد على) وتحالفت معها تحالفا مصلحيا مؤقتا ثم عصفت بها ، كما سنذكر ذلك في موضعه .

ولقد قامت أعباء هذه المقاومة الفذة للحملة على المسلمين وحدهم بقيادة علماء الأزهر ، بينما كوّن المسيحيون فرقا وكثائب تحت قيادة زعمائهم أمثال المعلم يعقوب القبطى وبرتلمى وغيرهم لمساعدة الفرنسيين ضد أهل البلاد المسلمين .

وكانت أمتنا ما زالت على فطرتها الإسلامية السليمة تحركها روح الجهاد والاستشهاد ولم يكن قد تم تغريبها بعد ، ولا تم تجريدتها من العقيدة وروح الجهاد ، وذلك لأن بونابرت عندما جاء بجيشه واجه شيوخ الأزهر القيادة الشرعية والواقعية للأمة ، لذلك كانت سنوات الاحتلال الثلاث هى سنوات حرب متصلة ومقاومة لا تهدأ ... ((ولكن بعد ثمانين عاما من تحضير وتمديد وتغريب أسرة محمد على لمصر ، انتقلت القيادة نهائيا من الأزهر وأصبحت هذه المرة في الجيش ... فلما سقط الجيش في معركة (التل الكبير) سقطت مصر ونعم الأنجليز بهدوء دام أكثر من ربع قرن لأن الأمة كانت بلا قيادة .. لأن قيادتها الطبيعية كانت قد نحتت وصفيت وعملية التغريب كانت قد تمت بنجاح ، وأصبحت البلاد ناضجة لكى يتناولها السيد الغربى وقد كان (١٠٠).

وليس للحملة نتائج إيجابية في مجال الحكم النيابى ، على الرغم مما يدعيه البعض من (أن الديوان الكبير الذى استحدثه بونابرت كان بمثابة البرلمان والديوان الصغير بمثابة مجلس الوزراء) لأن هذا الديوان كان موجودا مثيله في العصر العثماني وكان يؤدي دور أكثر مما كان يؤدي ديوان بونابرت ، وكان للعلماء به صوت مسموع لدى الحكام العثمانيين والمماليك ، وكانوا يعترضون

فيه على كثير من القرارات التي تمس حياة الشعب ، ويطلبون تغييرها حتى ولو كانت هذه القرارات صادرة من السلطان ذاته .

وكان بونابرت من أنصار سيادة المركزية الشديدة وكان يسود أن يبقى الفرنسيون الدواوين التي أنشأها بمصر ((ولم يرم بها خلق النظام البرلماني كما توهم البعض فبونابرت لم يكن ممن يعجبون به أو يرتضيه لفرنسا دع عنك مصر ، بل رام بها الى إنشاء وسائل تمكنه من الإتصال بأعيان المصريين وتفهم ما يجري في أنفسهم وتفهمهم حقيقة مشروعاته ونواياه ، حتى لا يبقى مجال لدس الدسائس وسوء الفهم)) (١٠١).

ولست هذه النتائج مما لا يقوم على أساس من الواقع فأكثرها مستمد مما كتبه بونابرت وغيره عن نواياهم ومما شرعوا في تحقيقه فعلا فعندما وصل بونابرت الى شواطئ الإسكندرية ألقى أول أكذوبة عندما زعم في بيانه أنه جاء مصر لتمدينها من خلال السيطرة الفرنسية وتبعية مصر لفرنسا تحت شعار الجمهورية الفرنسية هذا البيان وصفه هو نفسه بعد ذلك بأنه كان دجلا ((ولكنه دجل من أعلى طراز)) وبرر ذلك قائلا : ((على الإنسان أن يصطنع الدجل في هذه الدنيا لأنه السبيل الوحيد الى النجاح)) (١٠٢).

ولكن هذا الدجل لم يخدع أحداً من المصريين في حينه ، ورفضت مصر كلها الإدعاء الفرنسي بتمدينها من خلال تحويلها الى مستعمرة فرنسية وذلك على الرغم من إحساس الجبرتي المفجع ببعد الشقة ، وعميق الهاوية بين فرنسا المتقدمة ومصر المتخلفة وأدرك المصريون بأصالتهم ((أنه لا يمكن أن يكون قبول التبعية لفرنسا لأن التقدم لا يمنح بل يصنع ، ولأن الدولة العصرية لا تقوم الا على أرض مستقلة وبالإرادة الحرة .. وأن مظاهر العصرية المستوردة تتحول الى أغلال العبودية)) (١٠٣).

كما أن الحملة ليس لها نتائج ايجابية في مجال التقدم الصناعي ، فعندما فكر الجنرال (منو) في إنشاء مصنع للجوخ في القاهرة لسد حاجة الجيش الماسة الى الأجواخ التي انقطع ورودها من أوروبا بسبب الحصار البحري ، وعارض أعضاء اللجنة الإدارية في قبول العمال المصريين في هذا المصنع ، بحجة الضرر الذي يلحق الصناعة الفرنسية اذا عرف المصريون أسرار هذه الصناعة وكتبت اللجنة رسالة في هذا الصدد قالت فيها :

((إن مقدرة المصريين في تقليد الابتكارات الصناعية من شأنها أن تضر بالمصانع الفرنسية)) وصرح ((كونتى)) مدير المصنع الميكانيكى الذى أنشأه الفرنسيون أنه لا يقبل البتة تعليم أحد من الأهالى أساليب الصناعة ، وأخيرا تم الاتفاق بين منو واللجنة الإدارية على إنشاء مصنع للأجواخ بإدارة المسير كونتى على ألا يقبل فيه عامل مصرى واحد (١٠٤).

وهكذا أقام الحكم الفرنسى دليلا على أن الفرنسيين لم يتغفوا من الحملة على مصر الا اتخاذها مستعمرة يستغلونها لمصلحتهم ويضحون في سبيل هذه الغاية بمصالح مصر والمصريين وهذا يكشف لنا زيف ما يروج عن هذا الدور الحضارى الذى لعبته الحملة الفرنسية في مصر .

والذى يمكن أن نقوله في مجال النتائج الفكرية : أن الحملة كانت بمثابة صدمة هزت المفاهيم الفكرية والأوضاع الحضارية التي كانت سائدة في مصر منذ عهود طويلة ، ففي غضون السنوات الثلاث التي قضاها الفرنسيون في مصر احتك بعض علماء الأزهر برجال الحملة واتصلوا بهم واطلعوا على علومهم ، ووقف جيل الحملة الفرنسية موقف الدهشة من ضخامة الفرق الحضارى بين ما كانت عليه البلاد وبين ما وصل اليه العلم الفرنسى ، وقد هزته هذه الدهشة من أعماقه .

غير أن مخالفة الغزاة المصريين في الدين ، واقتحامهم للأزهر يخيوهم ، ورؤية فرنسا غازية قاهرة لهم . وأعمالها الحربية القاسية التي باشرت في البلاد ، وجعل الجيل الصاعد من علماء الأزهر يقف موقف الرفض لتلك الحملة مهما أبدت من جوانب حضارية نيرة وأيقنوا أن السم في العسل كما يقولون ، وبرزت بينهم حركة التمسك بالذات ورفض التبعية التي تحدثنا عنها إبان حوادث الحملة .

وكان جيل الحملة من علماء الأزهر على حق في موقفه ، نظرا لأن قواد الحملة لم يدوا نية خالصة في تطوير البلاد وكان كل همهم استغلال موارد البلاد الى آخر قطرة من دماء أهلها .

وللمؤرخ الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم توضيح دقيق لأثر الحملة في المجتمع المصرى يرد به على الذين يغالون في بيان هذا الأثر فيقول :

((وقد ذهب بعض الباحثين الى أن حركة التجديد والتغير في مصر قد بدأت أثناء الحملة الفرنسية على مصر بقيادة بوناپرت ، وغالى بعض هؤلاء في هذا الرأى حتى راحوا يتصورون أن جيل الثورة الفرنسية الذى حطم مجتمع ما قبل الثورة في فرنسا مجتمع الملكية والإقطاع وسلطان الكنيسة ، ليقم عليه مجتمع الحرية والإخاء والمساواة ، كان القدر يدخر له أن يحطم ما قبل الحملة في مصر وهو مجتمع الأقطاع العثماني والمملوكى وسلطان رجال الدين والمتصوفة ليقم على أنقاضه مجتمعا علميا تسوده علاقات اجتماعية جديدة ويكفى أن نذكر فى هذا المجال ما رده أحد الدارسين (١٠٥) من أن الحملة الفرنسية على مصر قد حررت المصريين من القيود التى كانوا يخضعون لها وكان (تحرير المرأة المصرية) في مقدمة الإنجازات التى استطاعوا تحقيقها ، مستدلا على ذلك في بعض ما رواه المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتي من أحداث تلك السنين

ووقائعها ومفسرا بعض العبارات التي وردت على لسان ذلك المؤرخ الكبير
ومنها عبارة ((وكان لهم (أى الفرنسيين) - رغبة في مطلق الأنتى)) والعبارة في
معناها الواضح أبعد ما تكون عن إطلاق حرية المرأة أو شيء من هذا .
((وشبيه بهذا ما فسر به انشاء بعض الدواوين في مصر على أيام الفرنسيين
فقليل أن الديوان الكبير بمثابة مجلس الوزراء ، فالفرنسيون اذن هم أول من
أقاموا في مصر الحكومة الدستورية الحديثة ، والأمر يحتاج منا - دون شك -
الى جهد كبير حتى نقدر كيف أن بونابرت وهو الذى عطل الأنظمة الدستورية
في فرنسا - قد شجع على قيام مثل هذه الأنظمة في مصر)) (١٠٦).
وعلى ذلك فمن العبث اطالة الكلام عن النتائج التى أسفرت عنها الحملة
في مجال تغيير مصر ، فمصر كان مآلها التغيير حتى ولو لم يظهر بونابرت قط في
سمائها ولكن من المعروف أن في المؤرخين ميل لتبين الخير في كل شيء حتى في
الحروب العقيمة .

هوامش الفصل الثاني

- (١) عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٥ ، ج ١ ص ٦٥-٦٧ .
- (٢) بدأت هذه الحروب عام ٤٩٠ هـ - ١٠٩٦ م بالحملة الصليبية الأولى ثم انتهت بسقوط عكا في يد المسلمين وضياع الممتلكات الصليبية في الشام عام ٦٩١ هـ - ١٢٩١ م .
- انظر : محمد علي الغيت ، الشرق والغرب من الحروب الصليبية الى حرب السويس المرحلة الأولى في الصراع بين الشرق والغرب ، الدار القومية ، القاهرة ، لم تذكر سنة الطبع .
- (٣) جرد لويس التاسع حملته على مصر ونزل الى دمياط في عام ١٢٤٩ م وزحف على المنصورة حيث منى فيها بهزيمة نكراء في موقعة عرفت بموقعة المنصورة عام ١٢٥٠ م وتم فيها أسر لويس ، وسجن بالمنصورة في دار ابن هتمان التي لا تزال على حالها الى الآن ثم افدى نفسه من الأسر وعاد الى بلاده بجر أذبال الخيبة والقشل .
- (٤) محمد علي الغيت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥-٦٦ .
- (٥) المرجع السابق ص ٨٤ .
- (٦) انظر شرحا ضافيا لهذا التقرير في مؤلف الدكتور محمد فؤاد شكرى ، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، لم تذكر سنة الطبع ص ٦٨ .
- (٧) محمد علي الغيت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ .
- (٨) محمد علي الغيت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٧ نقلا عن مذكرات نابليون .
- (٩) قدم نيلبون تقريراً آخر الى حكومة الإدارة عرض فيه هو الآخر للمزايا التي تعود على فرنسا من امتلاك مصر واستعمارها (د . محمد فؤاد شكرى ومرجع سبق ذكره ص ٦٩٠) .
- (١٠) المرجع السابق ، ص ٧٤ .
- (١١) المرجع السابق ، ذات المكان .
- (١٢) هذه التاريخ طبق ما قرره الجيرى ، ويذكر كاتب بونايرت (بورين) في مذكراته أن نزول الجيش الفرنسى الى الاسكندرية كان صبيحة يوم الاثنين ٢ يوليو - انظر أحمد حافظ عوض - فتح مصر الحديث - ص ٩٥ .
- (١٣) شواحيث بلدة من مديرية البحيرة على الشاطئ الغربى لفرع رشيد ، يذكر على مبارك (الخطوط ج ١٢ ص ١١٨) أن المعركة كانت عندها . وتذكر المصادر الفرنسية أن المعركة وقعت عند شبرا ريس وهناك فريقان بهذا الاسم احدهما شبرا ريس البحيرة وتقع على الشاطئ الغربى لفرع رشيد جنوب شراحيث يحو نصف ساعة والثانية شبرا ريس المنوفية قرية من قرى مركز تلا على الشاطئ الغربى لوزعة الباجورية وتقع جنوب كفر الزيات على مسيرة ثلاث ساعات ، خطط على مبارك ج ١٢ ، ص ١٢٢ .

- (١٤) والبراهمة هنا هم اتباع الشيخ ابراهيم الدسوقي المعروف وليس المراد بهم براهمة الهند .
- (١٥) أرباب الأماهير : هم مشايخ الطرق الصوفية وكل طائفة منهم معروفة بإشارة خاصة بزينون بهسا صلبورهم .
- (١٦) الجبرتي - عجائب الآثار - ج ٣ ص ٦ .
- (١٧) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار - ج ٣ ص ٧ .
- (١٨) محمد جلال كشك ، ودخلت الخيل الأزهر - مرجع سبق ذكره - ص ١٦٩ .
- (١٩) نقولا الونك : ذكر تلك جمهورية الفرنسية الأقطار المصرية والبلاد الشامية ، نشر وترجمة المسيو جرانج ! باريس ١٨٣٩ م ص ٣٠ .
- (٢٠) كان محمد بك الألفي قد أنشأ هذا القصر وزخرفه في السنة السابقة لقدم الحملة الفرنسية وصرف عليه أموالا كثيرة وفرشه بالاثاث الفاخر .
- انظر : عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار - ج ٣ ص ١١ .
- (٢١) كان هؤلاء المعتقلون من البحارة المسلمين أخلط من الترك والعرب والمغاربة وكانت تأسرهم واجب ديني وكانوا يجبرونهم على الأشغال الشاقة فيقضون بقية عمرهم في هذا الشقاء فلما احتل بونايرت مالطة أطلق سراحهم وأحضرهم معه الى الأسكندرية لكي يستغلهم في الدعاية لحملة ، ولم يكن النشاط العدائي الذي مارسه قراصنة مالطة ضد المسلمين هو الذي حمل بونايرت على غزو مالطة والقضاء عليهم ، ولكن أنيق موضوع غزو الجزيرة عن اعتبارات تتصل بالسياسة العليا لفرنسا واستهدف توفير الأمن الداخلي والخارجي لنظام الحكم الذي جاءت به الثورة الفرنسية .
- انظر : د. عبد العزيز الشناوي : صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر ، مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٧١ حاشية رقم (٧) ص ١٧-١٨ .
- (٢٢) عبد الرحمن الجبرتي - تاريخ مدة الفرنسيين بمصر من سنة ١٢١٣ هـ الى سنة ١٢١٦ هـ ص ٣ وهي مخطوطة بخط يد الجبرتي رحمه الله ، محفوظة بمكتبة جامعة ليدن بهولندا تحت رقم : (Cod . Or . 2437) وقد حصلنا على نسخة منها عن طريق التصوير بالميكرو فيلم (Phota.Copy) ، وهي ذات أهمية بالغة في توضيح بعض الحقائق الخاصة بفرة الحملة ، لأنها عبارة عن مذكرات أولية كتبها الجبرتي لنفسه عن فرة الحملة غير أنها ناقصة حيث تؤرخ لسبعة أشهر فقط من بداية عصر الحملة ، من الحرم ١٢١٣ حتى نهاية رجب ١٢١٣ هـ وتحتوي على بعض الإضافات التي حذفها الجبرتي عند اخراج كتابيه (مظهر التقديس) و (عجائب الآثار) . وقد قمنا بدراسة مركزة فلهذه المخطوطة قدمت الى ندوة عبد الرحمن الجبرتي وعصره المنعقدة بالقاهرة في الفرة من ١٦ - ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٤ تحت عنوان مخطوطة من تاريخ الجبرتي في ليدن دراسة مقارنة بينها وبين (عجائب الآثار) و (مظهر التقديس) .

- (٢٣) عبد الرحمن الجبرتي ، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين ، طبعة وزارة التربية والتعليم ، تحقيق وتعليق : أحمد زكي عطية ، وعبد المنعم عامر ، ومحمد فهمي عبد اللطيف ، القاهرة ١٩٦١ ج ١ ص ٥٦ .
- (٢٤) الجبرتي مظهر التقديس ، ج ١ ص ٥٦ .
- (٢٥) كريستوفر هيروولد ، بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، دار الكتاي العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٩٨-٩٩ .
- (٢٦) د.عبد العزيز الشناوي ، صور من دور الأزهر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .
- (٢٧) أحمد حافظ عوض ، فتح مصر الحديث أو نابليون بونابرت في مصر ، القاهرة ١٩٢٥ ص ١٠٩ .
- (٢٨) تاريخ مدة الفرنسيين بمصر من سنة ١٢١٣-١٢١٦ هـ مصدر سبق ذكره .
- (٢٩) شرحها في كتابه المعروف " هنر القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف " .
- (٣٠) الجبرتي ، تاريخ مدة الفرنسيين بمصر ، ص ٧-٨ .
- (٣١) كريستوفر هيروولد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .
- (٣٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣، ص ١٥. ويقصد الجبرتي بالنساء جواري الممالك الذين خرجوا من القاهرة وتركهم بلا رعاية فخرجن واختلطن بالفرنسيين وغيرهم ولا يقصد بالنساء (الحرائر المصريات) مطلقا كما فهم البعض .
- (٣٣) كريستوفر هيروولد ، مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦ .
- (٣٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣، ص ١١ .
- (٣٥) محمد عبد الله عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، الطبعة الثانية ، الناشر مؤسسة الخانكي بالقاهرة ١٩٥٨ (١٣٧٨ هـ) ص ١٥٥ .
- (٣٦) د . محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
- (٣٧) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٣٨) الجبرتي ، عجائب الآثار .. ج ٣ ص ١٣ .
- (٣٩) المصدر السابق ج ٣ ص ١٢ .
- (٤٠) الجبرتي ، عجائب الآثار .. ج ٣ ص ١٧ .
- (٤١) الجبرتي - تاريخ مدة الفرنسيين بمصر من سنة ١٢١٣ الى ١٢١٦ ص ٢٤ ، وليس فيه رواية الجبرتي هذه مبالغة بأن بونابرت هو الذى قال لأحد جنرائته فيما بعد وهو يهرب من روسيا في غير هواه ((انى حين أكون في حاجة الى زيد من الناس لا أحجم عن شئ فسانى أقبل ..)) (كريستوفر هيروولد - مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦) .
- (٤٢) الجبرتي ، تاريخ مدة الفرنسيين بمصر .. ص ٢٤ .
- (٤٣) كريستوفر هيروولد - مرجع سبق ذكره ص ١١٠ .

- (٤٤) صبحي وحيدة (في أصول المسألة المصرية - مكتبة الأنجلوا المصرية - القاهرة سنة ١٩٥٠ ص ١٢٨ .
- (٤٥) محمد جلال كشك - ودخلت الخيل الأزهر - مرجع سبق ذكره - ص ١٦٦ .
- (٤٦) المرجع السابق نفس الصفحة .
- (٤٧) الجبرتي - عجائب الآثار ج ٣ ص ٢٥ .
- (٤٨) كان القاضي ملطى كاتباً عند أيوب بك الدفردار (قبل الحملة وكان من أقباط مصر ويرأس المحكمة التجارية التي أنشأها بونابرت بالقاهرة للفصل في المنازعات التجارية والمدنية التي سماها الجبرتي (محكمة القضايا) مؤلفة من ستة من التجار المسلمين وستة من القبط (الجبرتي - عجائب الآثار ج ٣ ص ٢٠) .
- (٤٩) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٥ .
- (٥٠) كان بونابرت قد أصدر أمره في ١٦ سبتمبر ١٧٨٩ بإنشاء إدارة لتسجيل مستندات التملك سميت (مصلحة السجلات وإدارة أملاك الحكومة) وجعل مقرها في بيت مرزوق بك بعبدين وأمر بأن يقدم جميع ملاك العقارات حجج تملكهم القديمة والجديدة لتسجيلها في مقابل رسوم ٢٪ من قيمة العقارات يدفعها الملاك أجمعون (عبد الرحمن الرافعي تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ١١٠) .
- (٥١) الجبرتي - مظهر التقديس ... ج ١ ص ١٠٨ .
- (٥٢) يذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي أن المسيو بوسليح مدير الشؤون المالية هو الذي أشار على بونابرت في تقرير قدمه له بأن يجيب أعضاء الديوان الى طلبهم وأوضح في تقريره بأنه يتعذر تسجيل مستندات التملك القديمة عن البيوت والمنازل لأن معظمها بناها ملاكها وليس بأيديهم حجج بها ولأن معظمها بناها ملاكها وليس بأيديهم حجج بها ولأن إجراء التحقيق عن مصدر الملكية لكل منزل عمل شاق لا يمكن أن يؤدي الى نتيجة (تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ١١٢) .
- (٥٣) الجبرتي - تاريخ مدة الفرنسيين بمصر من سنة ١٢١٣ الى سنة ١٢١٦ هـ - ص ٣٣ .
- (٥٤) عبد الله الشرقاوي تحفة الناظرين - ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨ على هامش فوح الشام .
- (٥٥) المرجع السابق - ج ٢ ص ١١٦ .
- (٥٦) انظر شرحاً مفصلاً عن العامل الديني في كتاب الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي ((صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي في مصر ...)) مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ - ٦٦ .
- (٥٧) دكتور عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ص ٨٣ - ٨٤ .
- (٥٨) ريبو أحد مؤرخي الحملة والذي تولى تحرير الأجزاء ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨ من كتاب التاريخ العلمي والحربي للحملة الفرنسية في مصر .
- انظر : عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٤٥١ .
- (٥٩) المصدر السابق ج ١ ص ٢٧٥ .

- (٦٠) لم يذكر الأستاذ الراجحي المصدر الذي استقى منه هذا العدد (تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٧٧).
- (٦١) يقولون ترك ، مذكرات يقولون ترك ص ٢٨.
- (٦٢) الجبرتي ، تاريخ مدة الفرنسيين بمصر ... ص ٣٤ .
- (٦٣) عبد الرحمن الراجحي ، تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٧٦.
- (٦٤) الجبرتي ، تاريخ مدة الفرنسيين بمصر ص ٣٤ .
- (٦٥) المرجع السابق ص ٣٥ .
- (٦٦) كون المعلم يعقوب القبطي فيلقا من الأقطاب لمساعدة جيش الاحتلال .
- (٦٧) الجبرتي تاريخ مدة الفرنسيين بمصر ص ٣٧.
- (٦٨) د. عبد العزيز الشناوي : صور من دور الأزهر .. ص ١٢٦ ١٢٨ .
- (٦٩) الجبرتي عجائب الآثار ج ٣ ص ٢٧.
- (٧٠) عبد الرحمن الراجحي ، تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٨٧ نقلا عن ريو .
- (٧١) الجبرتي - عجائب الآثار - ج ٣ ص ٢٧ .
- (٧٢) كريستوفر هيرولد - مرجع سبق ذكره ص ٢٧١ نقلا عن مذكرات بابليون .
- (٧٣) يصف الأسرايليون الفلسطينيين الذين يدافعون عن وطنهم بالمخربين ويصفون أعمالهم بالتخريب والتاريخ بعيد نفسه . ويصفونهم بالأرهابيين وأعمالهم في الدفاع عن أنفسهم بأنها إرهاب .
- (٧٤) عبد الرحمن الراجحي - تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٩٤ .
- (٧٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٣ ص ٥٠ - ٥٥ .
- (٧٦) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٣ ص ٧٨ - ٧٩ .
- (٧٧) كريستوفر هيرولد مرجع سبق ذكره ص ٤٤٦ .
- (٧٨) د . عبد العزيز الشناوي ، صور من دور الأزهر مرجع سبق ذكره ص ١٩٣ - ١٩٤ نقلا عن النص المحفوظ بوزارة الخارجية الفرنسية وثيقة رقم ٤٣٧٤).
- (٧٩) أحمد حافظ عوض ، مرجع سبق ذكره ص ٤٠٩ - ٤١٠ .
- (٨٠) كريستوفر هيرولد - مرجع سبق ذكره - ص ٤٢٨ .
- (٨١) كان الزعيم عمر مكرم قد عاد من الشام مع العثمانيين الزاحفين على مصر ودخل القاهرة عقب معركة عين شمس واشترك في ثورة القاهرة الثانية .
- (٨٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ص ١٠٣ .
- (٨٣) مراد بك حمل لواء المقاومة في الصعيد ، وطارده الفرنسيون في أرجاء الصعيد مدة عام بطوليه ، وكبدوه خسائر فادحة ، وقبل مراد بك معاهدة الصداقة مع الفرنسيين أخيرا مراعاة لمصلحته وشدة شكوكه بالعثمانيين ، لذلك أقدم على هذه المعاهدة تدفعا إليها لمصلحته الشخصية ، وقامت السيدة (نفيسة المرادية) زوجة مراد بك بدور كبير في إبرام هذه المعاهدة فقد ظلت هذه السيدة بالقاهرة ولم

تخرج مع زوجها الى الصعيد ، وأظهر بونايرت ثم كليبر من بعده كثيرا من ضروب العناية والأحرام لهذه السيدة فكان هذا سببا أخيرا دفع مراد بك الى التقرب الى الفرنسيين بهذه المعاهدة وكانت المراسلات الأولى بينهما عن طريق السيدة نفيسة المرادية . وهذه المعاهدة تتنافى مع ما أعلنه بونايرت في منشوراته وبياناته الى المصريين من أنه انما جاء الى مصر غاربة المالكات وأنهاء حكمهم ومحوهم من الوجود .

(٨٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٩٣ .

(٨٥) المصدر السابق ج ٣ ص ١٠٣ .

(٨٦) انظر وصفا مفصلا لما قام به القبط واشتداد نفوسهم وسيطرتهم ابان الحملة الفرنسية في وصف شاهد عيان هو عبد الرحمن الجبرتي في كتابه عجائب الآثار ج ٣ ص ١١٨-١١٩ .

(٨٧) د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ص ٢٠٣ .

(٨٨) انظر العرض الوافي الذي قدمه محمد جلال كشك عن الجنرال العميل (المعلم يعقوب) في مؤلفه : ودخلت الخيل الأزهر ، الفصل الثامن ص ٤١٩-٤٦٣ .

(٨٩) كان سليمان الحلبي قد غادر الأزهر الى الشام عقب مجيء الفرنسيين وكان عمره ٢٤ سنة وتلقى العلم بالأزهر منتسبا الى رواق الشوام .

(٩٠) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ص ١٣٧ .

(٩١) حكمت محكمة فرنسية عسكرية باحراق يد سليمان الحلبي (اليمني) ثم اعدامه على الخازوق وترك جثته في العراء فوق تل العقارب بالقاهرة حتى تأكلها جوارح الطير .

أدوار جوان مصر في القرن ١٩ ص ١٦٧-١٦٨ من الترجمة العربية محمد مسعود القاهرة ١٩٣١ .

(٩٣) د. محمد فؤاد شكرى الحملة الفرنسية .. ص ٥١٠ .

(٩٤) أدوار جوان : مرجع سبق ذكره ص ١٦٨ .

(٩٥) الجنرال (منو) عينه كليبر قومنداناً للقاهرة في شهر مايو ١٨٠٠ عقب أخذ ثورة القاهرة الثانية وبقى بها الى قتل كليبر فتولى قيادة الحملة بعده ، لأنه أقدم القواد ، وكان قائدا من قبل على رشيد منسذ قدوم الفرنسيين وكان قد أظهر أنه مسلم وتزوج بأمر مسلمة من رشيد وتسمى باسم عبد الله ، وكان اسلامه متما لحطة بونايرت الإسلامية .

(٩٦) الرحمانية قرية من قرى مركز شبراخيت بمحافظة البحيرة .

(٩٧) عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ج ٢ ص ٢١٦ .

(٩٨) الزوامل بلدة تقع في منتصف الطريق بين بليس وبلدة الخانكة .

(٩٩) كان (منو) قد هرع بنصف جنوده الى الاسكندرية عندما سمع بنزول الإنجليز بها ، وترك النصف الآخر بالقاهرة بقيادة الجنرال (بليار) وهزمه الإنجليز في معركة سيدى جابر الآنفة ثم معركة ((كسانوب)) ٢١ مارس ١٨٠١ ثم اعتصم بالاسكندرية حتى اضطر الى توقيع اتفاقية الجلاء في ٣١ أغسطس ١٨٠١ .

(١٠٠) محمد خلال كشك .. ودخلت الخيل الأزهر ، مرجع سبق ذكره ص ٩ .

- (١٠١) شقيق غريبال : محمد على الكبير ، سلسلة أعلام الإسلام القاهرة ١٩٤٤ ص ٢٠ .
- (١٠٢) كوستوفر هيروولد : بونايرت في مصر ، مرجع سبق ذكره ص ٩٨-٩٩ .
- (١٠٣) محمد جلال كشك : من مقال له عن الدولة العصرية ، أخبار اليوم ٤-٥-١٩٦٨ .
- (١٠٤) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ص ٢١٠-٢١١ .
- (١٠٥) يقصد به الدكتور لويس عوض في كتابه تاريخ الفكر المصري الحديث .
- (١٠٦) انظر : د. أحمد عزت عبد الكريم ، حركة التحول في بناء المجتمع القاهري في النصف الأول من القرن التاسع ، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩ مجلة المجلة عدد مايو ١٩٦٩ .

الفصل الثالث

الوضع السياسى بمصر عقب جلاء الحملة الفرنسية

١٨٠١ - ١٨١١

بقيت بمصر عقب جلاء الفرنسيين القوات العسكرية التى تعاونت في هزيمتهم وهى قوات العثمانيين والمماليك والإنجليز ، ودار صراع بين هذه القوات الثلاث من أجل الاستئثار بحكم البلاد .

أما العثمانيون فقد تطلّعون الى بسط حكمهم المطلق على مصر دون غيرهم ، ولذلك أَسْقَر عزمهم على محاربة المماليك والقضاء عليهم ، فعهدوا الى الصدر الأعظم (يوسف باشا ضيا) و (حسين باشا القبطان) قائدى الجيش العثمانى بمصر بآبادتهم ، وتظاهر الصدر الأعظم في بداية الأمر بالود للمماليك على حين كان يتدبر المؤامرات للغدر بهم ، فأبعد محمد بك الألفى عن القاهرة حيث عينه أميرا على الصعيد ليسهل عليه القضاء على بقيتهم من ناحية ، ولكى يبذر بذور الحقد بينهم من ناحية أخرى ، وذلك لأنهم كانوا يتنافسون على إمارة الصعيد .

وكانت أساليب الغدر مألوفة لدى العثمانيين ، فاتفق القائدان على أن يدعوا كل منهما فريقا من زعماء المماليك الى الاجتماع به ، الصدر الأعظم بالقاهرة والقبطان باشا بالإسكندرية وبحجة تكريمهم وتقليدهم سلطة الحكم في البلاد ، فاذا اجتمعوا فتك الجند بهم أو أخذوهم أسرى ، وأرسلوهم الى السلطان العثمانى يرى فيهم رأيه .

ونجحت مكيدة السلطان بخليلج أبى قير بالإسكندرية في أوائل أكتوبر سنة ١٨٠١ حين فتك بكثير من زعماء المماليك المرادية في عرض البحر ، واعتقل بقيتهم ، ولولا توسط الجنرال Hutchinson هتشنسون القائد الإنجليزى

بالأسكندرية لفتك بهم جميعا ، ولكن حسين باشا أطلق سراحهم بعد أن هدده القائد بالإنجليز بالحرب .

وفي القاهرة دبر الصدر الأعظم يوسف باشا مؤامرة أخرى حيث دعا ممالك إبراهيم إلى ديوان عقده بقصره في ١١ جمادى الآخرة ١٢١٦هـ (أكتوبر ١٨٠١) ثم قبض عليهم وأراد الغدر بهم لولا أن الجيش الإنجليزي الم رابط بالجيزة هدد الصدر الأعظم بالحرب اذا لم يطلق سراحهم فراجع عن الغدر بهم .

وتخرج مركز حسين باشا القبطان أمام حلفائه الإنجليز بعد فشل مؤامراته على الممالك بالإسكندرية ، فلم يلبث أن سافر من أبي قير إلى اسلاهيول في أواخر نوفمبر ١٨٠١ (رجب ١٢١٦هـ) (١) واعتزم الصدر الأعظم الرحيل إلى اسلاهيول بعد ذلك بقليل ، فاستدعى (محمد خسرو باشا) (٢) ليسلمه زمام الحكم قبل سفره فحضر إلى القاهرة في ١٧ رمضان ١٢١٦هـ (يناير ١٨٠٢) واستقر في الحكم ، وارتحل الصدر الأعظم يصحبه جزء كبير من الجيش العثماني وخاصة الإنكشارية في ١٠ شوال ١٢١٦هـ (٣).

أما الممالك فقد قدر عددهم قبل الحملة الفرنسية بعدد يتراوح بين تسعة آلاف وواحد عشر ألفا (٤) وكانوا عبارة عن طائفتين في مصر : الأولى بزعامه ابراهيم بك والأخرى بزعامه مراد بك ، وقد توفي مراد بك في ٤ من ذى الحجة ١٢١٥هـ (١٨ من أبريل ١٨٠١م) فتنازع السلطة على طائفته من بعده (محمد بك الألفي) و (عثمان بك البرديسي) وبذلك زاد ضعفهم بزيادة انقسامهم ، ومع ذلك فكانوا يرون أنهم حكام البلاد الأصليين ، ونصيبهم في قتال الفرنسيين يؤهلهم لأن يستعيدوا مركزهم القديم ، بيد أن الحملة الفرنسية كانت قد تمكنت من تسديد ضربة قوية اليهم فرقت شملهم وحطمت هيبتهم

التي كانوا يتمتعون بها في البلاد . وعلى أثر وقعة القبطان والصدر الأعظم بهم زادت النفرة بينهم وبين العثمانيين ، فتجمع أتباع مراد بك وأتباع إبراهيم بك بالجيزة ، وانتقلوا في رمضان ١٢١٦هـ (يناير ١٨٠٢) الى الصعيد لاعادة تنظيم قوتهم استعدادا للقتال (٥) .

وأما الإنجليز فكانوا يخشون عودة الفرنسيين ، ويطمحون الى بسط نفوذهم في وادي النيل ، واتخاذ مصر قاعدة حربية وبحرية ليضمنوا سيادتهم في البحر المتوسط وبسط نفوذهم السياسي والتجاري في الشرق ، ويضمنوا سلامة طريقهم الى الهند ، وقد بقيت للإنجليز بعد جلاء الفرنسيين قوة بالقاهرة وأخرى بالإسكندرية ، وتريث الإنجليز بعض الوقت في الجلاء عن مصر ، حتى ينجلي الموقف وتستقر الأوضاع فيها . وكان يهمهم أن يقوم في مصر حكم ثابت وقوى يستطيع أن يدافع عن البلاد اذا حدث الفرنسيون أنفسهم بالعودة الى غزو مصر ورأوا أن تعود مصر ولاية عثمانية لتمتع بالضمانة الأوربية العامة لسلامة الدولة العثمانية ، على أن القائد الإنجليزي كان قليل الثقة في كفاية العثمانيين العسكرية ورأى أن الممالك هم أصلح قوة للدفاع عن البلاد ، اذا أحسن تنظيمهم وساد التفاهم بينهم وبين الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، وعلى هذا بدأ الإنجليز في السعي لاعادة المركز الذي كان عليه أمراء الممالك قبل قدوم الفرنسيين ، ولكن أخفقت جهود القائد الإنجليزي في التوفيق بين الممالك والعثمانيين وتدخل لإنقاذ الأمراء من تأمر العثمانيين عليهم وفي مارس سنة ١٨٠٣ جلت القوات البريطانية عن مصر قبل أن يستتب الحكم فيها . وقد سافر محمد بك الألفي مع الإنجليز الى إنجلترا ليرتب معهم الوسائل الكفيلة بمعاونة الممالك لتقوية قبضتهم في مصر وإعادة سلطتهم في البلاد دون الطوائف الأخرى المتصارعة .

وأما الفرنسيون فقد بذلوا مساعيهم لعدم ازدياد النفوذ الإنجليزي في مصر وسرعة جلاء قواتهم عنها ، كما حاول الفرنسيون أيضا كسب فريق من المماليك وتنافس بذلك الفرنسيون والإنجليز في كسب ود المماليك فانحاز الألفى وأنصاره الى الإنجليز ، كما انحاز البرديسى ورجاله الى الفرنسيين (٦).

موقف الزعامة الشعبية :

في وسط تلك الفوضى السياسية صمم علماء الأزهر على المشاركة فيما يدور حولهم من نزاع ، فنظموا كفاح الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في تقرير مصيره ووقفوا في وجه الطامعين الذين أرهقوا الشعب وسلبوا أوقاته بكثرة ما فرضوه من ضرائب ، وكانت حوادث النضال أثناء الحملة الفرنسية قد أنضجت الزعامة الشعبية ، فبرز الى الميدان عمر مكرم ومحمد السادات والشيخ عبد الله الشرفاوى وغيرهم ممن حملوا لواء المعارضة إبان عصر الاضطراب السياسى ، وكان لهم الفضل في اظهار شخصية الشعب المصرى في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ مصر ، ومضى الشعب بقيادتهم مصمما على المشاركة الفعالة في حكم بلاده ، وحاول الأتراك والمماليك بدورهم إبعاد القيادة الشعبية عن الميدان .

بداية الصراع على السلطة :

عقب عودة العثمانيين الى مصر بدأت أولى مراحل الصراع على السلطة فقد عازمت الدولة العثمانية على أن تستخلص البلاد لنفسها فكانت تعليماتها الى الصدر الأعظم وحسين باشا القبطان تقضى بإبادة بقية المماليك والتخلص منهم لما كانوا يلقونه من تأييد الإنجليزي وفرنسى ، غير أنهم لم يتمكنوا من تنفيذ غرضهم بسبب حماية الإنجليز للمماليك ، وانسحب المماليك الى الصعيد لتنظيم صفوفهم من جديد كما سبق .

ولما كان الإنجليز قد بدأوا الرحيل عن القاهرة في الخرم سنة ١٢١٧ هـ — من ناحية ، وانسحب المماليك الى الصعيد من ناحية أخرى ، فقد أعقب ذلك صراع على السلطة في القاهرة ، بين جنود الحامية العثمانية (الألبان بقيادة طاهر باشا ومحمد علي ، الانكشارية بقيادة خسرو باشا) (٧) .

وعلى هذا النحو تمضى الحوادث في القاهرة بين سنتي (١٨٠١ - ١٨٠٥) تخضع للظروف والملايسات الداخلية ، ونفوذ العلماء يزداد شيئا فشيئا كقوة موازنة بين القوى المتصارعة الى أن يصبح في مقدورهم في النهاية تزعم الثورة على الوالي التركي خورشيد وطرده من مصر واختيار محمد علي بدله ونزول الباب العالي على ارادة زعماء مصر .

سياسة العثمانيين بعد عودتهم :

عاد العثمانيون الى القاهرة في موكب حافل على رأسه الصدر الأعظم وخرجت جموع الشعب لاستقبالهم ، واستأجروا الدور المظلة على الشوارع الرئيسية التي يمر منها الموكب ، وقد وصف الجبرتي هذا الموكب وصفا مسهيا يدل على فرحة الشعب بعودة العثمانيين الى البلاد ، والواقع أن المجتمع في مصر كان مجتمعاً اسلامياً خالصاً وكانت العاطفة الوطنية متشابكة ممتزجة مع العاطفة الدينية بحيث لم يكن من السهل الفصل بينهما ، بل أن العاطفة الدينية كانت جارفة تكتسح أمامها العاطفة الوطنية ان وجدت ، فالمصريون كانوا يعتبرون أن الدولة العثمانية هي دولة الاسلام الكبرى تظل المسلمين بظلالها الظليل والسلطان العثماني في نظرهم هو خليفة المسلمين .

غير أن الجبرتي لم يكن مطمئناً الى العثمانيين وأشار الى سذاجة الشعب لفرحته بقدمهم فقال : "فرح الناس كعادتهم بالقادمين ووطنوا فيهم الخير " ثم علق على مظاهر الأفراح الشعبية تعليقا يتمشى مع نظرة الشعب الى الدولة

العثمانية فقال: " ونرجوا من فضله أن يصلح فساد القلوب ويوفق أولى الأمر للخير والعدل المطلوب ويلهمهم سلوك السبيل القويم ، ويهديهم الى الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين" (٨) .

ولم تكن النفوس قد صلحت كما تمنى الجبرتي فما كاد العثمانيون يعودون الى البلاد حتى بدأوا ينفذون سياسة جديدة قوامها أنهم نظروا الى مصر على أنها فتح جديد ، ولهم بفضل هذا الفتح أن ينهوا ويسلبوا أرزاق المصريين ويسئوا معاملة الشعب أبلغ إساءة ، وانعكست هذه الفكرة على جميع تصرفاتهم في البلاد عقب عودتهم .

كان من بين الإجراءات التي باشرها العثمانيون عند عودتهم الى القاهرة إعادة منصب (قاضي القضاة) الى العنصر التركي ، فقد عزلوا الشيخ (أحمد العريشي) العالم الأزهرى المصرى الذى تولى (منصب قاضى القضاة) أيام الفرنسيين وعينوا مكانه قاضيا تركيا ، وطلب هذا القاضى الجديد من أرباب العقارات والأمولاك أن يشتروها مرة ثانية من الحكومة العثمانية لأن مصر ملكها الحريون وفتحتها صارت ملكا للسلطان ، ولكن علماء الأزهر ناقشوه مناقشة علمية ووقع بينهم وبينه مباحثات انتصروا فيها عليه ، ورفعوا أمره الى الصدر الأعظم (يوسف باشا ضيا) فعزله وعين مكانه قاضيا آخر من الأتراك .

ومما هو جدير بالذكر أن الدولة العثمانية ظلت تمارس هذا التقليد بتعيين تركى في منصب قاضى القضاة في مصر الى أن قامت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ ، ودخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها في ٥ من نوفمبر ١٩١٤ فانتهزت بريطانيا الفرصة وأعلنت في ١٨ من ديسمبر ١٩١٤ وضع مصر تحت الحماية البريطانية وزوال السيادة العثمانية عن البلاد (٩) وفي هذا

يقول الأستاذ محمد رفعت : "من الطريف أن نذكر أن ممارسة تعيين مصري في منصب قاضي القضاة المسلم قد توقف برحيل الفرنسيين سنة ١٨٠١ ولم تستأنف حتى قطعت علاقاتنا مع تركيا في سنة ١٩١٤ في أثناء الحرب العالمية الأولى" (١٠).

وإذا كان منصب قاضي القضاة من المناصب التي اعتاد الأتراك أن يتولوها في مصر إبان العصر العثماني فإن هناك مناصبا آخر لم يكن لهم سابق ولاية عليه وأعني به منصب (نقيب الأشراف) بمصر فقد تولاه تركي آخر في عصر محمد خسرو باشا ، وعزل السيد عمر مكرم منه ، غير أن السيد عمر مكرم ظل على ولائه للعثمانيين على الرغم من ذلك فخرج مع العلماء لوداع الصدر الأعظم عند عودته الى الأستانة في ١٣ من فبراير ١٨٠٢ ويبدو أن الصدر الأعظم وعده باعادته الى منصب النقابة ، فقد ورد في أبريل ١٨٠٢ مرسوم سلطاني باعادة السيد عمر مكرم الى منصب نقيب الأشراف .

دوافع هذه السياسة :

لعل الذي دفع الأتراك الى انتهاج هذه السياسة التي تقوم على أساس تصفية مراكز القوى في البلاد هي تلك الأوامر الصريحة التي أصدرها الباب العالي للوالي محمد خسرو باشا عقب توليه زمام الأمور في البلاد . فقد ذكر المبعوث الفرنسي الميسو سباستيانى (Sebastiani) في تقريره الذى رفعه الى بونايرت عن الحالة السياسية في مصر عقب خروج الفرنسيين ((أن مترجم خسرو باشا قد أطلععه على أوامر من الباب العالي تطلب من باشا القاهرة إذلال رؤساء المشايخ وكبارهم . ومصادرة أموالهم وأملاكهم بقدر استطاعته (١١)). ولعل مترجم خسرو باشا أو المبعوث الفرنسي أو كليهما معا قد أخطأهما التعبير وانهما قصدا من لفظة (إذلال) معنى آخر هو عدم تسليط الاضواء

على كبار مشايخ الأزهر وهم زعماء الشعب مما يؤثر على نفوذ الدولة العثمانية في مصر والتي كانت تريد أن يكون نفوذها عالياً ، ومن المعروف أن في مقدمة خصائص الدولة العثمانية أنها دولة دينية توفّر رجال الدين وتوفّر لهم مكانة مرموقة .

وعلى ذلك فقد كان عزل الشيخ أحمد العريشي من منصب قاضي القضاة بمصر وتعيين تركي آخر في هذا المنصب الكبير ، وعزل السيد عمر مكرم من منصب نقابة الأشراف أقصد أن هذين الاجرائين كانا جزءاً من مخطط عثماني كبير لابتعاد كبار العلماء عن مسرح الحوادث وعزلهم عن الصدارة ، والقضاء على هيبتهم في البلاد ، وكان هذا المخطط بدوره جزءاً من خطة أكبر للقضاء على مراكز القوى في البلاد أملاً في رجوع السلطة العثمانية أقوى ما تكون في مصر .

ولقد تمادى العثمانيون في مخططهم فامتدت ايديهم الى أموال الشعب المصري فراحوا ينهبون أرزاقهم ويسبون معاملته الأهالي أبلغ اساءة ، وانعكست هذه السياسة على جميع تصرفاتهم وافعالمهم في البلاد عقب عودتهم (١٢) ، بيد أن رياح السياسة في البلاد سوف تأتي بما لاتستهي الدولة العثمانية.

ظهور محمد علي :

ظهر محمد علي كقائد للقوات الألبانية بعد مقتل (طاهر باشا (١٣)) ، وازداد الصراع بين جنود الانكشارية والالبانيين ، فرأى أن يتحالف مع أمراء المماليك تحالفاً مؤقتاً ريثما يتغلب على الانكشارية . واتصل بالمماليك وعبر النيل الى بر الجزيرة لاستقبالهم عند عودتهم من الصعيد واجتمع بزعمائهم ، وألقى في روع ابراهيم بك أنه يؤيده وأنه أولى الناس بولاية مصر ، ودخل محمد علي وابراهيم بك وعثمان بك البرديسي يتبعهم باقي زعماء المماليك القاهرة

متحالفين وارغموا أحمد باشا " زعيم الانكشارية الذي تولى منصب الولاية بعد مقتل طاهر باشا " على مغادرة البلاد بقواته واضطر أحمد باشا الى الخروج من القاهرة وتفرقت عساكره .

الحكومة الثلاثية :

بعد خروج أحمد باشا من السلطة أعلن محمد علي تحالفه مع المماليك وتكشف الموقف في القاهرة عن حكومة ثلاثية ركائزها ابراهيم بك وعثمان بك البرديسي ومحمد علي ، ونادى المنادى في القاهرة بالأمان للرعية "حسبما رسم ابراهيم بك وعثمان بك البرديسي ومحمد علي " فكان هذا النداء اعلانا بأقتسام السلطة بينهم لأن عاداتهم جرت أن يكون النداء بالأمان (حسبما رسم فلان) أى بأسم من تملك السلطة الجديدة .

وفرّح الشعب في القاهرة بعودة المماليك كعادته في الابتهاج بالقادمين دون أن ينظر في عواقب الأمور المرتقبة ، والواقع أن الشعب المصرى كان يميل الى المماليك أكثر من غيرهم لأنه ألف حكمهم منذ عهد طويل ، ولا عجب فقد كان المصريون يعتبرون المماليك مصريين لذا كانوا يطلقون عليهم أحيانا (الأمراء المصريون) ولذا حاول محمد علي في بادئ الأمر أن يترك لهم السلطة حتى يتحملوا تبعات الأحداث المقبلة في البلاد فقد أرتفعت الأسعار بالقاهرة في هذه الفترة وشحت الأقوات بسبب توالى الكوارث ، وكثرة الضرائب ، واصبحت البلاد على حافة استياء شعبي ضد الحكام ، فأثر محمد علي تجسب الموقف ، وأرعى لإبراهيم بك وعثمان بك البرديسي العنان بالقاهرة وغيرها من الأقاليم لكي يتحملا مسؤولية سوء الحالة أمام زعماء الشعب .

وبعد أن دخل المماليك القاهرة ، اتصلوا بعلماء الأزهر ، وطلبوا منهم أن يكتبوا لهم (عرضحالا) أى مذكرة الى السلطان العثماني يطلبون منه الصفح

والعفو عنهم لأنهم أنقذوا البلاد من الفوضى التي عمتها . وأرسل العلماء مذكرة إضافية مؤرخة في ٨ صفر ١٢١٨ هـ (١٨٠٣ م) سجلوا فيها ما تعرضت له البلاد من أهوال ومحن عقب خروج الفرنسيين من مصر على يد الولاة الذين تعاقبوا على حكم البلاد ، ودافع علماء الأزهر في مذكرتهم المستفيضة عن الأمراء المماليك دفاعا حارا وعزوا اليهم إنقاذ البلاد من حالة الفوضى وعلى الرغم من تعاطف الجبرتي مع المماليك فقد أغفل الإشارة الى هذه المذكرة وقد عثرنا عليها في مخطوطة هامه سبق أن أشرنا اليها (١٤).

وعلى الرغم من تعاطف العلماء مع المماليك إلا أنهم أعترضوا على تصرفاتهم المالية في البلاد وترعموا حركة لطردهم من القاهرة فيما بعد .

وفي غضون ذلك بلغ التذمر الشعبي مداه في القاهرة ، بسبب خيبة أمل الشعب في الحكم العثماني فقد كان الشعب ينتظر العدل والإنصاف من العثمانيين المسلمين بعد جلاء أعداء الدين من الفرنسيين . بيد أن العثمانيين عادوا اليه بالفوضى والنهب والسلب ، وعمد محمد على الى إستغلال هذا المناخ المشحون بعوامل السخط والغضب للقضاء على والي جديد هو (على باشا الطرابلسي) أوفدته الأستانة في أوائل يوليو سنة ١٨٠٣ ، بيد أنه استعمل في ذلك مطرقة المماليك ، فأوعز اليهم بقتل الباشا الجديد ، وبذلك تخلص من قوة الإنكشارية ، التي عمل على سحقها بمعاونة المماليك ، كما ورط المماليك في هذا العمل المعادي لسلطة الباب العالي ، تمهيدا للتخلص منهم وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع على السلطة برز فيها دور العلماء واضحا .

ولاحظ محمد على من ناحية أخرى ازدياد سلطان العلماء فبدأ يتصل بهم ، ويزورهم ، ويتودد اليهم ، ويشعرهم بأنه مناصر للمطالب الشعبية التي ينادى بها العلماء ، فاستمالهم بذلك الى جانبه ، وأصبح يبدوا في نظرهم أنه يعطف

على قضايا الجماهير ، وبذلك تمكن بذكائه من أن يضمهم الى جانبه وأن يستعين بهم في تحقيق ما تصبو اليه نفسه ، وجاهر أخيرا في عهد خورشيد باشا بأنضمامه الى العلماء والمشايخ .

فهو من جهة تحالف مع القوى العسكرية المتمثلة في فرسان الممالك الذين كانوا في هذه الأثناء هم الجبهة القوية ، وهو لاشك تحالف وقى عمد اليه محمد على ريثما يتمكن من دحر اعدائه من جنود الإنكشارية ، ومن جهة أخرى يعلن انضمامه الى زعماء الشعب من العلماء لكي يكسب عطفهم ويتمكن بفضلهم في النهاية من ارتقاء منصب الولاية على مصر ، ولقد لاحظ محمد على بنظرته الصائبة مدة أقامته في مصر ، مقدار ما للعلماء من نفوذ وهيبة في نظر الحكام والأهالي ، ولاحظ أن الولاة يلجأون اليهم دائما سواء كانوا معينين من قبل الباب العالي أو استولوا على السلطة بالقوة ، وأن جميع الأطراف المتصارعة أثناء صراعهم كانوا يطلبون تأييدهم ويخطبون ودهم ، وانتهى من ذلك الى أن هذه القوة من الممكن أن يعتمد عليها في تحقيق مخططة في الإستيلاء على السلطة في البلاد ، وخاصة أنه كان في استطاعتهم أن يحشدوا الجماهير وراءهم في الاتجاه الذي يسرون فيه وذلك بزعامة عمر مكرم أقوى الشخصيات الأزهرية وله نفوذ شعبي كبير .

عمل (محمد على) بذلك على الإستعانة بالعلماء لسحق الممالك ، فقد راعه أن الممالك أضحو بعد عودة زعيمهم (محمد بك الألفي) من إنجلترا (١٥) قوة كبيرة بفضل زعامة الألفي الذي عول على الإستعانة بحماية بريطانيا لتثبيت سلطان الممالك في البلاد فأوقع بين جماعة الألفي من ناحية والبرديسي من ناحية أخرى وبدأ يستعمل بين الممالك ، سلاح فرق تسد فدب الخلاف بين البرديسي والألفي ، حتى عمل البرديسي على اغتيال الألفي عقب عودته من إنجلترا ولكن

الألفى نجا وفر الى الصعيد ، وهكذا تمكن محمد على من تفريق جمعهم فضعفت قوتهم . وبعد أن تمكن من تفريق جمعهم على هذا النحو نجح في أن يستغل حركة العلماء القوية لطردهم من القاهرة ، وفعلا نجح في ذلك فقد تحرش الشعب بزعامة العلماء بالمماليك وطردهم من القاهرة في مارس سنة ١٨٠٤ عقب ما قام به المماليك من فرض ضرائب مجحفة على الشعب واستعمالهم شتى أصناف العنف في جبايتها .

وبعد خروج المماليك من القاهرة فرارا من غضبة الشعب ومن جنود محمد على أصبح محمد على سيد الموقف العسكرى وصاحب الكلمة في القاهرة ، ولكنه أثر التريث واطهار اخلاصه للسلطان ودعا (خورشيد باشا) حاكم الإسكندرية لى يتولى شئون البلاد الى أن يأتى أمر تنصيبه في الولاية من السلطان ، وكان يعلم أن سوء الحالة المالية في البلاد لن تهىء الأمور لخورشيد . وكان خورشيد يدفعه جشع غير محدود في جمع الأموال من الشعب واصطدام بادىء ذى بدء بعدة عقبات كان من بينها حركة العلماء التى تحطمت عليها مظامعه . ذلك أنه بدأ في جمع المال من نساء المماليك اللاتى تخلفن عن أزواجهن بالقاهرة واستعمل في ذلك شتى صنوف الإرهاب الى حد بلغ أنه اعتقل بعضهن بالقلعة واعترض على ذلك العلماء بشدة لهذا المسلك الذى يتنافى مع أبسط قواعد المروءة ، كما أن خورشيد أستجلب جنودا من الأكراد المتهورين لتأييد سلطته في مصر ، وقد زادت فظائع هؤلاء الجنود ومظالمهم للشعب مما زاد من سخط الشعب حتى أصبحت القاهرة على أبواب ثورة عارمة ، واستغل محمد على هذا السخط الشعبى ووجهه الى شخص خورشيد .

دور العلماء في خلع خورشيد وتولية محمد على (مايو ١٨٠٥):

تولى خورشيد حكم ولاية مصر في وقت تغيرت فيه موازين القوى بالبلاد ، فقد وصل الى القاهرة بعد أسبوعين من طرد المماليك منها ، وتمكن المماليك من السيطرة على أقاليم مصر بالصعيد ، والوجه البحرى وضربوا حصارا حول القاهرة ومنعوا ورود المؤن اليها فاشتد الضيق بالقاهريين ، وتحول خورشيد الى فرض الضرائب على القاهريين ، واستعمل في ذلك كثيرا من وسائل الإبتزاز ، ولكن علماء الأزهر وقفوا لخورشيد بالمرصاد وأوقفوا كثيرا من خططه التى ابتدئها لسلب أقوات الشعب في وقت اشتد فيه الحصار حول القاهرة . واعتصم خورشيد بالقلعة وصمم على حكم البلاد بالقوة ، واستجلب لذلك جنود الدلاة (١٦) الذين أرتكبوا كثيرا من القظائع والجرائم ، وضج الناس منهم بالشكوى الى علماء الأزهر ، وقام العلماء بتعبئة الرأى العام بالقاهرة ضد خورشيد وجنوده ، وغدا الموقف في مستهل صفر سنة ١٢٢٠هـ (مايو ١٨٠٥) غاية في الخطورة ، فالوالى خورشيد رابض في القلعة ، ومحمد على متحزب عليه مع جنوده بالأزبكية ، والشعب مصمم بزعامه علمائه على أن يقول كلمته .

بداية الثورة :

استهل شهر صفر سنة ١٢٢٠هـ (مايو ١٨٠٥) بازدياد قظائع الجنود الدلاة بالقاهرة ، وخاصة بأحياء "مصر القديمة وقصر العيى والآثار ودير الطين" ففى يوم الأربعاء أول صفر خربوا المزروعات ، وخطفوا ما بأيدى الفلاحين والمارين ، وخطفوا النساء والأولاد المسالمين من منازلهم ، وارتكبوا كثيرا من الجرائم الخلقية المنكرة ، وحضر سكان مصر القديمة نساء ورجالا الى الجامع

الأزهر ، يشكون ويستغيثون من أفعال الدلاة الذين أخرجوهم من مساكنهم قهرا عنهم ، وأخذوا ثيابهم ومتاعهم ، وحجزوا كثيرا من النساء لديهم .
 رأى رجال الأزهر هذه الصورة الشنيعة التي حضر بها الأهالي الى ساحة الأزهر ، وزاد التجمهر والهياج ، وكان العلماء على أهبة الاستعداد وازداد استياؤهم من خورشيد نظرا لسياسة القاصرة التي أوجبت أن يعتقل بالقلعة كل يوم اثنين من العلماء مناوبة ، فما كان ليخلصوا له ويقفوا الى جانبه في نضاله وهم مرغمون معتقلون .

اجتمع العلماء على الفور وتوجهوا الى الباشا وخاطبوه في وضع حد لفظائع الجنود الدلاة ، فأصدر الوالي أمرا للجنود بالخروج من بيوت الأهالي وتركها لأصحابها ، وكان هذا أمرا صوريا ، لأن الجنود لم يخضعوا له ولم ينفذوه ، وتوجه العلماء الى خورشيد ثانيا وأخبروه بعصيانهم ، فطلب من العلماء مهلة ثلاثة أيام ليرحل الجنود من المدينة نهائيا وأدرك العلماء أن الباشا يسلك معهم سياسة التسويف والمماطلة وعزموا على المقاومة .

دور طلبة الأزهر :

وفي اليوم التالي بدأت الثورة بتعطيل الدراسة بالأزهر ، وصدرت الأوامر من العلماء الى طلبة الأزهر بالخروج الى الأسواق لتوعية الجماهير وأمروا الناس بغلاق الخوانيت ، وكانت هذه هي (السرية الأولى) كما يقول الجبرتي ، وبذلك بدأت القاهرة تغلى وتهب الناس للثورة بفضل جهود الطلاب ، ووصل الخبر بذلك الى الباشا ، فأرسل نائبه الى الأزهر فلم يجد به أحدا ، لأن المشايخ بعد إصدار أوامرهم الى الثوار ذهبوا الى بيوتهم ، فتوجه وكيل الباشا الى منزل الشيخ الشرقاوى واجتمع به وحضر المقابلة السيد (عمر مكرم) وغيره من العلماء ، وعرض وكيل الباشا عليهم عقد هدنة مدتها ثمانية أيام تنتهى في ١٠

مايو ١٨٠٥ (١٠ صفر ١٢٢٠) يبذل المشايخ نفوذهم خلالهما حتى يركن الشعب الصاحب الى الهدوء وتعود الحياة الى مجراها الطبيعي ، ويتعهد خورشيد من ناحيته باتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع الجنود الدلاة ، فاشترط العلماء عليه للموافقة على هذه الهدنة أن يطهر القاهرة وضواحيها من الجنود الدلاة كلية في خلال ثلاثة أيام (١٧) وعند انصراف وكيل الباشا قذفه الشوار بالحجارة وأوسعوه سبا وشتما .

وكانت إجابة مطالب العلماء صعبة لأن الوالى يستحيل عليه أن يعد الجنود عن القاهرة لأنهم عدته في القتال من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لهم رواتب متأخرة والخزانة خالية من المال ، ومن ثم ظل الحال على ما هو عليه من اضطراب العلماء عن الدراسة في الأزهر ، بقيت الدكاكين مغلقة وامتنع العلماء عن المبيت في القلعة حسب ما رسم لهم الباشا سابقا واضطروا الى الموافقة عليه مرغمين وقتئذ .

موقف محمد على :

مما تقدم تبين لنا أن الأزهرين قد عبأوا الشعب للثورة ، ولم يكن ثمة تدخل فيما حدث من محمد على ، ولكن محمد على أغتنم الثورة كعادته لنفسه ، وبدأ يؤيد المطالب الشعبية وانحاز الى العلماء وأخذ يتردد على كبارهم يضم صوته اليهم ، ومن ثم اعتبر الفرار أن النزاع القائم ينحصر بينهم وبين خورشيد باشا وحده ولا علاقة للألبان به . وهكذا نجح محمد على بذكاائه في أن يكسب الموقف لصالحه بدون أى مجهود يذكر اللهم الا كلماته المعسولة ووعوده الخلابية لزعماء الشعب .

مطالب زعماء الشعب :

استمرت سياسة الإضراب العام سائدة بالقاهرة ، فأغلبية الأسواق والدكاكين مغلقة ، والدراسة بالأزهر معطلة ، على الرغم من حضور الأغا (المحافظ) الى الجامع الأزهر ، ونادى الناس بالأمان ، وطلب منهم فتح محلاتهم ، الا أن الناس قالوا له : ((وأى شىء حصل بالأمان وهو (أى خورشيد) يريد سلب الفقراء ويأخذ أجر مساكنهم ويعمل عليهم غرامات)) وانتهت الفترة التى حددها العلماء لجلاء الجنود الدلاة عن المدينة يوم السبت ١١ صفر سنة ١٢٢٠ هـ (١١ مايو ١٨٠٥) (١٨) واستطاع الوالى أن يبعد عنهم جزءا تهديدا للثوار ، ولكن بقى منهم الجزء الأكبر بالقاهرة (نحو ١٥٠٠ جندي (١٩)) ، ووصل الى علم العلماء أن الجنود ممنعون عن الجلاء عن القاهرة حتى تدفع لهم مرتباتهم المتأخرة ، ولم يكن في أستطاعة الباشا أن يدفع لهم شيئا الا بفرض ضريبة جديدة ، وذلك لخلو خزانة الحكومة من المال ، وصمم زعماء الشعب على المضى بحركتهم حتى النصر فاعزموا أن يحتكموا الى ساحة العدالة فى (دار المحكمة الكبرى) بحى بين القصرين وبات الشعب ليلة ١٢ مايو فى هرج ومرج والنفوس متحفزة للثورة ، وفى صباح ١٢ مايو توجه العلماء الى المحكمة وتبعهم الشعب بجميع طوائفه ، واحتشدت هذه الجموع الغفيرة بفناء المحكمة وحولها وقد بلغ عددهم نحو أربعين ألف نسمة ، وانطلقت الشعارات العدائية التى تندد بالعثمانى وظلمه وتجبره بسبب ما حل بهم من ظلم وارهاق ونادوا بأعلى أصواتهم ((شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم)) ومنهم من يقول ((يارب يا متجلى أهلك العثمانلى)) و ((يا لطيف)) و ((حسبنا الله ونعم الوكيل)) (٢٠).

وعندما أكتمل جمع الثوار في ساحة العدالة طلبوا من القاضى أن يرسل لاحتضار وكلاء الوالى ليحضروا مجلس الشرع ، فأرسل يستدعيهم على عجل ، وعندما أنعقد المجلس عرض الزعماء ظلامة الشعب وكتبوا عرضحالا بمطالبهم ، وتحدد وثائق وزارة الخارجية الفرنسية هذه المطالب - بواحد وعشرين مطلباً ، كان أهمها حسب ترتيب ورودها في نشرة الوكلاء الفرنسيين بمصر والمؤرخة في ٢٠ مايو ١٨٠٥م (٢٠ صفر ١٢٢٠هـ) :

١. عدم مرابطة القوات العسكرية في القاهرة وضرورة انتقالها الى الجيزة .
٢. عدم السماح لأى جندى بدخول القاهرة حاملا سلاحا معه .
٣. الامتناع عن فرض أية ضريبة على سكان القاهرة بدون موافقة المشايخ والأعيان .

٤. اعادة المواصلات بين القاهرة والوجه القبلى .

أما بقية الشروط فكانت أقل أهمية ، وهى تتعلق بالإجراءات التى يجب اتخاذها لاعادة الهدوء والأمن الى القاهرة والأقاليم ، والحفاظة على حياة السكان ، ثم العودة الى النظام القديم فيما يختص بسفر قافلة الحممل أو الحجاج الى الأقطار الحجازية (٢١) .

على أن الوثائق الإنجليزية تزيد على هذه المطالب مطلباً آخر هو تخصيص جزيرة الروضة في القاهرة لإنشاء الحانات والخال المعدة للترفيه عن الجنود ، كما أنها ذكرت أن حظر فرض الضرائب يمتد الى سائر أنحاء القطر المصرى ، وليس الحظر مقصوراً على القاهرة وحدها كما جاء في الوثيقة الفرنسية (٢٢) . أما الجبرتى فقد أورد هذه الشروط والمطالب الشعبية في صورة عامة بقوله : «واتفقوا على كتابة عرضحال بالمطلوب ، ففعلوا ذلك ، وذكروا فيه تعدى طوائف العسكر ، وايدانهم للناس وإخراجهم من مساكنهم ، والمظالم والفرد ،

وقبض مال الميرى المعجل ، وحق طرق المباشرين (يعنى أجرة جامعى الضرائب فقد كانوا يتقاضون جعلاً من المال يسمى حق الطريق) ومصادرة الناس بالدعاوى الكاذبة وغير ذلك ((٢٣)).

وقد أخذ مندوبو خورشيد هذه المطالب بعد أن انفض مجلس الشرع وتوجهوا بها اليه ووعدوا برد الجواب في اليوم التالى ، ولكن خورشيد رفض مطالب العلماء لأنهم رفضوا مقابلته .

وكان السيد (عمر مكرم) نقيب الأشراف هو روح الحركة الشعبية في هذه الأثناء وفي طليعة الأزهرين وأكثرهم نفوذاً ، وهو المنظم لهذه الحركة وكان يظهر في الصف الأول من صفوف المجاهدين الذين يدافعون عن مصالح الشعب ، وكانت الأوامر في هذه الأثناء تصدر باسمه وينادى المنادى في أنحاء القاهرة بقوله ((حسبنا رسم السيد عمر الأفندى والعلماء)) وكانت هذه العبارة دائماً دليلاً على من بيده تصريف الأمور في البلاد ، وقد حاول خورشيد اغتيال السيد عمر مكرم أو اعتقاله بالقلعة لكي يشل الحركة الشعبية ولجأ إلى سياسة المخادعة ، بيد أن السيد عمر مكرم تيقظ لذلك ونجا من مكيدته .

العلماء ينادون بمحمد على والنيا على مصر (١٣ صفر ١٢٢٠هـ):

عندما رفض خورشيد مطالب الشعب ينس العلماء من أى إصلاح يأتى على يديه ، فتقدموا إلى الأمام خطوة أكثر جرأة مما قرروه من قبل ، وهى المناداة بخلع خورشيد وتولية محمد على مكانه ، ففى صبيحة (١٣ صفر) توجهوا إلى ساحة المحكمة الكبرى ببيت القاضى ليعلنوا بساحتها قرارهم بعزله ، واحتشدت الجماهير كعادتهم يؤيدون زعماءهم ، وهناك اتفقت كلمة العلماء وأجمعوا رأيهم على خلعه وتعيين محمد على .

وانتقل العلماء من بيت القاضى وتوجهوا الى دار محمد على بالأزبكية ، وأبلغوه قرارهم الذى اتفقوا عليه وقالوا له : ((انا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ولا بد من عزله من الولاية)) فسأهم عمن يريدونه على الولاية بدلا منه قالوا : ((لا نرضى الا بك)) وتكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، فأظهر الامتناع أولا ثم رضى ((وأحضروا له كركا (٢٤) عليه قفطان ، وقام اليه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى ، فألبساه له وقت العصر)) ونادوا بذلك في جميع أنحاء المدينة (٢٥) .

ويذكر قنصل انجلترا المستر مسيت (Missete) في رسالة الى حكومته مؤرخة في ١٨ من يونيه ((وأن المشايخ وأعيان القاهرة صمموا قبل رفع محمد على الى منصب الولاية على التصريح الذى يتضمن الشروط التى سبق ذكرها)) (٢٦) . وهى الشروط التى رفضها خورشيد ، وكان محمد على متأكدا من ان خورشيد لن يقبلها لاستحالة تنفيذها لعدم وجود المال الذى يساعده على دفع مرتبات الجند وبالتالي أمتا لهم بترك القاهرة .

والحق أن هذا اليوم كان يوما مشهودا في تاريخ مصر ، ولعل خير تعليق على هذا الانقلاب ما كتبه الأستاذ (عبد الرحمن الرافعى) حيث قال في وصف هذا اليوم ((وهو من الأيام التاريخية المعدودة في تاريخ الحركة القومية ، ففيه تم انقلاب عظيم في نظام الحكم ، فيه وضعت مصر لنفسها أساس حريتها واستقلالها ، فيه أعلنت عن حقها في تقرير مصيرها ، فيه تجلت سلطة الأمة ممثلة في أشخاص زعمائها وذوى رأى فيها .. وتلك أول مرة في تاريخ مصر الحديث يعزل الوالى ويختار بدلا منه بقوة الشعب وإرادته ، لقد كان الولاية يعزلون بقوة الجند ، وإرادة رؤسائهم من الممالك ، لكن هذه المرة كان الانقلاب شعبيا)) (٢٧) .

وانتصرت ارادة الفلاحين - كما كان يسميهم الأتراك - وحققوا ما كان
يبحث في صدورهم طوال سنوات الاضطراب السياسى التى اعقبت خروج
الفرنسيين فكم تمنوا زوال الحاكم العثمانلى الظالم ، لأن نفوسهم قد امتلأت
حقدا عليه بسبب جهله واستبداده وجشعه على الرغم من حياة الضنك التى
عاناها الشعب طوال تلك السنين العجاف .

وكانت هذه الحركة ذات أثر بالغ في تاريخ مصر الحديث ، فقد أخذت
جذور محمد على تضرب في أرض مصر هو و خلفاؤه من بعده ، فحكم مصر
حكما وراثيا ، وانتهى بذلك النظام الذى وضعه سليم الأول لحكم البلاد عقب
فتحه لها .

كما كانت تلك الحركة مقرونة باشتراط الشعب على الحاكم الجديد بأن
يرجع اليهم في شئون الدولة ، فوضعوا بذلك قاعدة الحكم الدستورى في البلاد
، غير أنهم لم يقيدوها بقيود وضوابط تؤمن لهم طريق المستقبل ، مما جعل محمد
على يستبد بالأمر فيما بعد .

العدل مطلب أساسى للمصريين :

يلاحظ على هذه الثورة ، وغيرها من الحركات التى تمت في مصر إبان
العصر العثمانى ، أن مطالب الزعماء كانت تتلخص في مطالبة الحاكم أن يسير
فيهم بالعدل وفي ذلك يقول الجيرتى : ((تم الأمر بعد المعاهدة والمعاهدة على سيرة
بالعدل واقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن الظلم)) وفي المحضر الذى تولى
تحريره الشيخ المهدى ينص على أن : ((للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما
ولما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية الحق فى أن يقيموا الولاية ، ولهم أن
يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم لأن الحاكم الظالمين خارجون
عن الشريعة)) (٢٨) .

فالعدل مطلب ملح دائما للشعب المصرى من حكامه وليس لهم مطلب يفوقه فهم لا يطمحون الى طلب الحرية مثلا على غرار ما تفعل الشعوب الأوروبية فى ثورتها ، كما حدث فى انجلترا عقب الثورة التى قام بها الانجليز فى سنة ١٦٨٨ م ، وكما حدث فى الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، حيث كانت الحرية مطلبا أساسيا لكلا الشعبين . ويبدو أن ذلك يرجع الى طبيعة البيئة المصرية الزراعية المستقرة التى ترى أن العدل بين أفرادها يكفى لسعادتها، بينما طبيعة البيئة الأوروبية رعوية متحررة تبغى الحرية فى تنقلها ، فالحرية مطلب أساسى فى حياتها .

ومن ناحية أهم : فقد كان زعماء الثورة من ذوى الثقافة الإسلامية الأصلية ، فهم حملة الشريعة و علماء الدين ، والعدالة عند فقهاء المسلمين شرط أساسى لاستحقاق الإمامة فى أية صورة من صورها ، واعتبرها الماوردى من الشروط الأساسية فى الإمامة (٢٩) . وقد أفاض الجبرتى فى مقدمة كتابه :

((عجائب الآثار)) فى شرح نظريته فى الحاكم العادل ، وقال فى هذا الصدد ، ان الله ((ركز فى نفوسهم (اى فى نفوس البشر) الظلم والعدل ثم مست الحاجة بينهم الى سانس عادل وملك عالم يضع بينهم ميزانا للعدل)) وكان يرى أن العلماء فى باب العدل أرقى منزلة من الملوك وولاة الأمور ، وقد قدمهم عليهم عندما قسم أصناف العدل عند الخلائق الى خمسة أصناف ، فاعتبر العلماء فى ثانى درجة بعد الأنبياء ، لأنهم ورثة الأنبياء (٣٠) ولعل فى هذا التقسيم ما يفسر لنا زهد عمر مكرم والعلماء فى ولاية مصر ، ثم اختاروا محمد على لها.

وقد غضب الجبرتى على المتصدرين من مشايخ الأزهر الذين نعتهم بمشايخ الوقت لأنهم اختاروا محمد على واليا على مصر لأن محمد على لم يكن مستوفيا فى نظره شروط الحاكم العادل ، والتى كان فى مقدمتها العلم والعدل ، ومحمد

على لم يكن عادلا ولا عالما في نظره ، وقال الجبرتي في العدل : ((ان الله تعالى ما خلق شيئا أحلى مذاقا من العدل ولا أمر من الجور ، ولا أشنع من الظلم)) (٣١).

وثمة ملاحظة أخرى على هذه الثورة ، وهي أن زعماء الشعب لم يفكروا في تعيين مصرى واليا ، لأن السلطان لم يكن ليقر مثل هذا التعيين ، ولم تكن حركتهم موجهة الى السلطان وإنما الى الوالى الظالم ، كما أنهم كانوا يعتبرون السلطان خليفة المسلمين والسبب في ذلك يرجع الى أن جيل الثورة ينتمى بفكره الى الفكر الإسلامى الذى يؤمن بالاجتماع الإسلامى الموحد الذى يحكمه حاكم اسلامى واحدا ، هو الخليفة أو أمير المؤمنين فكان العلماء متشبعين بفكرة الوطن الإسلامى الكبير أكثر من تشبعهم بفكرة الوطن القومى ، وكانت فكرة الإستقلال عن الجماعة الإسلامية بسبب اللغة أو الجنس تعتبر حركة انفصالية ، وقد ظل هذا الفكر واضحا في تفكير مصر حتى بداية القرن العشرين في حركة الجامعة الإسلامية ، وكثر أنصاره بمصر لوجود الأزهر بها .

نتائج هذه الحركة :

يكفى هذه الحركة فضلا أنها أبرزت لأول مرة قضية حق الشعب في شئون الحكم في مصر ، صحيح أن الزعماء لم يأخذوا على الحاكم الجديد الضمانات الكافية التى تؤمن مستقبلهم من استبداده بالحكم وعصفه بحقوقهم ، ولكن يكفينا أنها كانت تطورا جديدا في اليقظة الوطنية على أيدي هؤلاء الرواد ، ونحن لا نطلب من هؤلاء الرواد الأوائل في مجال التحرر الوطنى والسياسى أن يقوموا بأعمال كاملة مبرأة من كل عيب ، كما أن هذه الحركة حكمت على مصر هذا الجزء من أملاك الدولة العثمانية فقد كان مصيره الاستقلال عنها ان عاجلا أو آجلا وكان خورشيد آخر الولاة الذين يتلقون الأوامر من الاسـتانة

رأساً وكان القبطان باشا صادق النظر حين قال عقب عودته الى استانبول :((لقد تركت في هذه البلاد (مصر) رجلا سوف تجد فيه الإمبراطورية ولا شك يوما من الأيام ثائرا من أخطر الثوار على سلطانها . فلم يحدث بتاتا أن كان لسلطينها وال أكثر حنكة سياسية وأعظم نشاطا وأعمق دهاء من هذا الباشا ((أى محمد على)) (٣٢).

كما كان من نتائج هذه الحركة أن محمد على وقف على مقدرة المصريين على الكفاح والنضال تحت راية زعمائهم وأن عمر مكرم أقرب منه الى قلوب الأهالي وأقدر على قيادتهم منه ومن هنا بدأ يفكر في أمر تنحية هذه الزعامة الشعبية .

عصر محمد على :

كانت لدى محمد على مشاكل لا حصر لها عقب توليه كرسى الولاية فكانت هناك خزانة الدولة خاوية وهى فى حاجة الى الأموال ليدفع بها رواتب الجند الذين هددوه ، وكانت يده مكبله بالشروط التى أخذها العلماء عليه برفع المظالم والمغارم عن الأهالي ، وعدم فرض ضرائب جديدة الا بمشورتهم ، ولم يكن فى وسعه أن ينسى أو يتناسى بسرعة هذا القيد على حريته فى جمع الضرائب وكان هناك المماليك الذين سيطروا على الصعيد بزعامة البرديسى ، ثم على أقاليم واسعة فى الوجه البحرى بزعامة الألفى ، ومنعوا عن القاهرة المؤن والأغذية ، وحرّموا خزانة الباشا من الميرى وسائر الالتزامات المفروضة للدولة على ما بأيديهم من اقطاعيات وهددوا القاهرة بهجوم يعيد لهم السيادة من محمد على .

كما كانت هناك حكومة الباب العالى التى ساءها كثيرا الطريقة التى استولى بها محمد على على الحكم وكانت لا تفتأ تتحين الفرص لعزله عن ولاية

مصر ، كما كانت مصر مسرحا للتنازع على النفوذ بين كل من المجلدوا وفرنسا لنفوذ كل منهما بالنصيب الأوفر فى البلاد .

وكانت هذه العقبات فى مجموعها هى مبعث الصعوبات التى اعترضت الحكومات السابقة وزلزلت كيانها والتى صادفت حكومة محمد على عند تأسيسها ، وهددته تهديدا بالغا ومباشرا فى السنتين الأوليين ونصف السنة الثالثة أى من حين المناذاة بولايته فى مايو ١٨٠٥ الى حين جلاء الانجليز من الإسكندرية فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ بعد فشل حملتهم التى جاءت الى مصر بقيادة الجنرال فريزر لتأييد المماليك فى مارس سنة ١٨٠٧ .

ووضع محمد على خطته على الاستعانة بالقوة الوطنية فى تحقيق النصر الذى يراوده على أعدائه ، فتمكن من السيطرة الأدبية على شخصية عمر مكرم زعيم العلماء والأهالى وبالغ فى تقديره واحترامه ، وكانت شخصية عمر مكرم قد أصبحت طاغية ينقاد الشعب لها ويتق فى رأيها .

والواقع أن مجتمع العلماء بعد نجاح انقلاب مايو ١٨٠٥ كان قد انصرف الى الحياة الأزهرية العلمية جريا على عادته ورضى من الغنمة بالاياب كما يقولون واعتبر تولية محمد على نهاية لعهد ((الاضطراب والفوضى)) ثم أنه من ناحية أخرى يبدو أنه فوض عمر مكرم فى الشؤون السياسية والاتصال بالوالى ومراقبته مراقبة تحقق تنفيذ شروطهم التى سبق أن أخذوها عليه فى حركة الانقلاب السالفة ، ومن ثم نجد عمر مكرم هو الذى يتصدى لمسألة العلاقات بين الشعب و محمد على ، كما أنه هو الذى يقوم بعملية التوسط بين البكوات المماليك وبين محمد على .

ولكن محمد على وهو السياسى الخنك يتمكن من استغلال عمر مكرم الى أبعد الحدود ، لدرجة جعلت عمر مكرم يبدو أمام مواطنيه وكأنه مطية للسوالى

الجديد يحقق عليها مآربه فى السيطرة على البلاد ، حتى ساءت به الظنون وهو الوطنى الغيور على مصالح الشعب ، فقد قام السيد عمر مكرم بمعاونة الباشا فى تحصيل الضرائب الجديدة لتعزيز مالية الدولة الناشئة حتى أنه لم يلقى أى مقاومة فى جمعها ، ودفع محمد على رواتب الجنود المتأخرة وبدأ يدعم مركزه . وتوالت حيله فى جمع الضرائب من الشعب . وكان عمر مكرم فى غالب الأحيان هو المحصل لهذه الضرائب على الرغم مما كان معروفا عنه فى المناسبات الماضية من التوسط لدى السلطات لتخفيف الضرائب وعلق على ذلك الجبرتى معبرا عن شعور الشعب قائلا : ((وقد حكمت الصورة التى ظهر فيها وانعكس الحال والوضع حتى ساءت الظنون والأمر لله وحده)) (٣٣) .

وضح الناس بالشكوى الى الزعيم عمر مكرم فذهبوا اليه أفواجا ولكن خاب أملهم هذه المرة فقد قابل شكاية الشعب بالتضجر ، وكان يسعى فى التخفيف عن البعض بقدر الامكان كما يقول الجبرتى ، ويبدو أن فريقا من العلماء اعترم التصدى بالقوة لاجراءات محمد على الضريبة وبدأ هذا الفريق فى تحريض الشعب على الثورة والعصيان ، ويبدو أيضا أن هذه الحركة كانت بغير علم عمر مكرم لأنه أطلع الباشا على أسماء المدبرين لها ووضعوا رهن الاعتقال .

واعتمد محمد على أيضا على الزعامة الشعبية فى مقاومة محاولات الباب العالى نقله من مصر الى ولاية سالونيك فى سنة ١٨٠٦ واستكتب العلماء مذكرة الى السلطان العثمانى يعرضون فيها على نقله من مصر لأنه تمكن من القضاء على الفوضى فى البلاد ، كما اعتمد عليهم فى مقاومة المماليك عندما أرادوا العودة الى القاهرة . كما اعتمد عليهم فى مقاومة الحملة الانجليزية التى هبطت مصر بقيادة فريرز فى مارس سنة ١٨٠٧ ووقع عبء مقاومة هذه

الحملة على الأهالى لأن محمد على كان وقتها مشغولا بمطاردة المماليك بالصعيد.

وقد قام السيد عمر مكرم فى هذا الصدد بجهد كبير فنادى بالجهاد الدينى وحض سكان القاهرة على حمل السلاح ومقاومة الانجليز ، وذهب الى طلاب الأزهر وهم عدته فى كل حركة للمقاومة ، وأمرهم بترك الدروس ، وخرج الأزهر شيوخا وطلابا الى المدينة لتعبئة الرأى العام وأشعلوا الحماس فى قلوب القاهريين بما كانوا يلقونه من خطب على المنابر ومن المناداة فوق المآذن بضرورة الجهاد فى سبيل الله ، والقرع على الطبول لتنبيه الغافلين من الناس ، وقام عمر مكرم بتحصين القاهرة وحفر الخنادق حولها وجمع المتطوعين بهذا العمل وأقام الاستحكامات شمال القاهرة لصد الانجليز اذا جاؤا بطريق شبرا ، وظهرت العاصمة بتلك الروح التى تجلت فيها قبيل معركة الأهرام سنة ١٧٩٨ وفى خلال ثورة الشعب على خورشيد سنة ١٨٠٥ .

وعندما زحف الانجليز على رشيد واستنجد أهلها بالسيد عمر مكرم زعيم الشعب أرسلت القوات الشعبية من القاهرة على عجل وخرج الناس بأعداد كبيرة وكانوا على شكل طوائف فمنهم المغاربة والأتراك والقاهريين والعدوية والأسبوطية وأسرعوا لنجدة أهل رشيد وتمكنوا من ايقاع الهزيمة بالانجليز فى رشيد ، بينما كان محمد على مازال يتلكأ فى طريقه الى القاهرة قادما من الصعيد خائفا يترقب خشية من عواقب الأمور المنتظرة ، ولما علم محمد على بانتصار الشعب اطمأنت نفسه مما كان يتوهمه من خطر الانجليز على أطماعه ونظر الى عملية تسليح الشعب بارتياح وخشى من تعودهم على حمل السلاح خشية أن تتأصل فى نفوسهم روح الدفاع عن بلادهم ضد الأجانب فتوجه اليه هذه القوة فى النهاية وتقضى على أطماعه فى البلاد . فما لبث أن قال للعلماء

((ليس على رعية البلد خروج للقتال وإنما عليهم المساعدة لمرتبات العسكر))
(٣٤) وكانت خشية محمد على واضحة نظرا لأن الشعب فى هذه الأثناء قد تبلورت زعامته فى شخص عمر مكرم الذى أصبح مسموع الكلمة بين الأهالى بالقاهرة والأقاليم ومن ثم عمل محمد على جاهدا على إيقاف هذا التيار الشعبى الجارف الذى ربما يحتلعه من جذوره عندما تساوره نفسه فى الاعتداء على حقوقه .

وصفوة القول أن محمد على اعتمد فى أوائل حكمه على الزعامة الشعبية فى تثبيت سلطانه وتقوية ملكه ، بيد أنه كان ينشد أن يحكم البلاد حكما فرديا مطلقا فعمد الى الاطاحة بها فى أول فرصة تتاح له .

تصفية الزعامة الشعبية :

بعد أن انتهى محمد على من مشاكله السابقة بدأ فى تنفيذ خطته بتصفية الزعامة الشعبية فبحث أولا عن منابع هذه القوة ، فوجدها تنبع من الروافد الآتية :

أولا : حب الشعب وانقياده لزعمائه لثقتهم بهم .

ثانيا : اتحاد جبهة العلماء وتمامهم وقد ظهر هذا جليا لحمد على أثناء الثورة على خورشيد .

ثالثا : موارد الأزهر والعلماء الاقتصادية الضخمة واستقلالهم الاقتصادى الذى هو من أسباب استقلالهم الفكرى والسياسى .

وبدأ محمد على فى العمل على سلب العلماء تلك المميزات التى كانت سببا فى قوتهم والتى أخذت تزداد مع الأيام ، فزرع الكراهية فى نفسية الشعب لهم عندما ميزهم عن الشعب ومنحهم كثيرا من حصص الالتزام التى

كانت في حوزة الممالك وأطلق أيديهم في كثير من الأوقاف ، وكان الغرض من ذلك خبيثا وهو إزالة ما اتصفوا به من ورع وتقوى ، واطهارهم بمظهر الجباة والطامعين في عرض الدنيا ، وبذلك تسقط الهيبة التي لهم فسى قلوب المواطنين ثم يسترد بعد ذلك منهم ما أعطاه لهم .

وقد أحدث هذا الفعل أثره الواضح في نفسية الشعب ، ومن ناحية أخرى كان سببا في كثير من الخلافات التي دبت بين جماعتهم ، حيث بدأوا يتطاحنون ويتشاحنون على نيل نظارات الأوقاف ، وتناول محمد على تلك الخلافات وعمقها وقواها وأخذ ينصر فريقا على آخر لهذا الهدف ، فتصدعت جبهتهم وتم انقسامهم وفشلت جهود العقلاء لاعادة وحدتهم .

وبدأ محمد على يصطاد في الماء العكر فتناول الخلاف الذي وقع بين العلماء وعمقه فحدد اقامة الشيخ ((عبد الله الشرقاوى)) شيخ الجامع الأزهر ونصر عليه فريقا آخر بزعامه الشيخ ((محمد الأمير)) وأهمل مشورة عمر مكرم فعاش في عزلة عميقة من سنة ١٨٠٧ - ١٨٠٩ ، وبدأ في تقليص أظافر العلماء ٠٠ ففي يونيو سنة ١٨٠٩ قام محمد على بالغاء امتيازات العلماء التي كانت لهم فسواهم بغيرهم من الأراضى في دفع الضرائب وقرر مساواة أراضى الأوقاف الخيرية بغيرها من أصحاب الأراضى في ضريبة الميرى ، كما عمد الى مشاركة الملتزمين في فائضهم فطلب من جميع الملتزمين تأدية نصف هذا الفائض (٣٥) . وكان الأمر بتحرير تلك الإجراءات الضريبية كلها في يوم واحد وهو ١٥ من جمادى الأولى ١٢٢٤هـ (٢٨ يونيو سنة ١٨٠٩) (٣٦) .

آلت تلك الإجراءات قطاعا كبيرا من الشعب فلجأوا الى ساحة الجامع الأزهر ، كما أعترض عليها العلماء لأنها كانت تمسهم في صميم حياتهم الاقتصادية وتعصف بكيانهم الاقتصادي القوي ، فطلب العلماء من محمد على

رفع هذه المظالم فقال لهم: ((لست بظالم وحدي فأنتم أظلم مني)) ووجدها عمر مكرم فرصة سائحة للخروج من عزله ، فقد كان يؤله اضطراب نفوذ محمد على المطلق الى أن أصبح ينفرد بالسلطة وعصف بشروط العلماء . فتمكن عمر مكرم من جمع كلمة العلماء في البداية للتصدي لمحمد على في وحدة قوية ، واجتمع العلماء بالأزهر وأقسموا بيمين الطاعة على التضامن والتماسك تجاه أطماع الباشا ، غير أنهم خرجوا من الاجتماع تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ، ذلك أن محمد على تمكن من خديعة بعضهم فاستمال شيخين من ضعاف النفوس وهم الشيخ: (محمد المهدي) و (الشيخ محمد الدواخلي) وأستغل حقدتهما على الزعيم عمر مكرم ، وأرغى لهما حبال الود ولوح لهما ببعض المنافع الشخصية ، فنقضوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في زعيمهم وأنضم اليهم الشيخ محمد أبو الأنوار السادات لأنه كان يطمح في منصب نقابة الأشراف ، وتآمر ثلاثتهم مع الوالي على زعيم الشعب وأجل محمد على تنفيذ إجراءاته المالية ريثما يتم له القضاء على معارضة عمر مكرم .

وأنفرد عمر مكرم بالمخالفة أمام الباشا فتمكن محمد على من أن يعصف به بسهولة وشل حركته وعزله من نقابة الأشراف ونفاه الى دمياط وحاول تشويه سمعته لدى الباب العالي الذي رفع اليه كثيرا من الطعن في نزاهة نقيب الأشراف وزعيم الشعب الأمر الذي يستوجب عزله ونفيه (٣٧).

بعد نفى عمر مكرم تحطمت جبهة العلماء ، وقدم محمد على النفعيين منهم وعزل ذوي المبادئ الذين لا تلين لهم قناة ، وكافأ الخونة على خيانتهم لزعيمهم ، ولم يكذب على نفى الزعيم عامان حتى عمد الى أتمام مشروعه الذي كان قد أعدده ، وهو الاستيلاء على أراضي الأوقاف المصرية ، وغيرها من الأراضي المصرية ، لأنه رأى في ذلك قضاء مبرما على سلطان الزعماء والممالك

ورأى أن تتصل حكومته بالشعب اتصالا مباشرا دون وساطة هؤلاء ، وبذلك يرتسم الطريق الى الحكم المطلق ، غير أنه ما زالت هناك عقبة أخرى رأى أن يقضى عليها ، تلك هي الممالك . ويلاحظ أن هذه الإجراءات لم تضر الذين يعملون في الأرض ، لأن وضعهم مع محمد على مثل وضعهم مع الملتزمين ونظار الوقف ، والذين أضربوا هم الملتزمون ونظار الوقف .

أختيال الممالك :

تولى محمد على السلطة في مصر سنة ١٨٠٥ وخطط تخطيطا بارعا للاستئثار بالسلطة ووجد في طريقه اليها عقبتين : رأى من اللازم ازالتهما كى يستبد بالأمر في البلاد ، وكانت أولى هاتين العقبتين هي سلطة زعماء الشعب الذين يشكلون القوة المصرية لمراقبة الحاكم ومحاسبته وقد قضى عليهم ، وتمكن من تسديد ضربة قوية الى جماعتهم عندما أطاح بالسيد عمر مكرم واقصاه عن المشاركة في الحياة السياسية ، فانفرط عقد الزعامة الشعبية كما ذكرنا وهان أمرها .

والعقبة الأخرى : كانت تتمثل في فرسان الممالك ، فقد كانوا يشكلون عنصرا هاما له أثره البالغ في الحياة السياسية في البلاد ، وحاول زعيمهم (محمد بك الألفى) الاستعانة بالإنجليز لتوطيد حكمهم في مصر ، غير أنه توفي قبل أن يسعفه الإنجليز في عام ١٨٠٧ بحملة فريزر المعروفة ، وبعد وفاة الألفى وفشل الإنجليز في تعضيدهم . عمل محمد علي للتخلص منهم نهائيا ، فقد أوجس في نفسه خيفة من بقائهم ، وخاصة أنه اعتزم تجريد حملة على الحجاز لمحاربة الوهابيين تربية لأوامر الباب العالي ، وكان الممالك قد أنحازوا الى الصعيد كعادتهم بعد فشل حملة فريزر ، فاستطاع محمد علي أن يحدد غالبيتهم للحضور

الى القاهرة والأقامة فيها ، وأجرى عليهم رواتب مغرية تمهيدا للفتك بهم أو ((صيدهم)) كما يقول الجبرتي ، وانزال ضربة قاصمة بهم لا يقومون بعدها أبدا . أعد محمد علي مؤامرة محكمة لاغتيال المماليك اغتيالاً جماعياً بضربة واحدة في حفل تقليد ابنه (طوسون) قيادة حملة الحجاز لمحاربة الوهابيين ، والذي أقامه في القلعة في ٦ من صفر ١٢٢٦هـ (٢ من مارس ١٨١١) ، ووزع عليهم محمد علي تذاكر الدعوة لحضور الحفل ، وعندما تجمعوا بالقلعة تمكن اتباع محمد علي من حصدهم جميعاً ولم يرحموا أحداً ، وهذه الحادثة هي المعروفة في التاريخ ((بمذبحة القلعة)) وقد تعقب جنود محمد علي بقيتهم في القاهرة يقتلونهم وينهبون بيوتهم ، وأمرهم بسلخ الرؤوس وأمر أعوانه بملاء هذه الفراوى تبناً ، ووضعها في صوان وأن يدوروا بها في أحياء القاهرة ليتفرج عليها الشعب (٣٨) وبالطبع كان الهدف من هذا هو أرهاق الشعب المصري لأنه عندما يرى هؤلاء المماليك الذين كانوا زينة القاهرة يرفلون في حلل القوة والفخر والعز وإذا بجبروتهم يقهر على هذه الصورة من الصغار ، والنتيجة أن الشعب يعمل للحاكم الجديد ألف حساب ، فقد ظهر جبروته في الظفر بأعدائه بادياً للعيان . ولا نريد هنا أن ندافع عن المماليك ، فقد كانت مفاسدهم في مصر معروفة ، ولكننا نريد أن نتناول هذا الحدث من زاوية آثاره على الروح الوطنية في مصر ، فلا شك أن مذبحة القلعة كان لها تأثير مزدوج في الحياة المصرية ، فقد قضت على قوة المماليك العسكرية في البلاد من ناحية ، ومن ناحية أخرى ألقت الرعب في قلوب الزعماء والشعب وأرهبتهم فلم يتجاسروا على معارضة محمد علي بعد ذلك ، ولا شك أن الفتك بالمماليك بهذه الصورة البشعة كان له أثره العميق في حالة الشعب النفسية ، ويذكر الأستاذ عبد الرحمن الراعي أنه ((كان من نتائجها أن استولت الرهبة على القلوب ، فلم يعد ممكناً الى زمن طويل أن

تعود الشجاعة والطمأنينة الى نفوس الناس ، والشجاعة خلق عظيم تحرص عليه الأمم الطامحة الى العلا ، وهى قوام الأخلاق والفضائل القومية ، فاذا فقد الشعب الشجاعة وحلت الرهبة مكانها كان ذلك نذيرا بانحلال الحياة القومية وفسادها .

فالرهبة التى أستولت على النفوس بعد مذبحه القلعة كان لها أثرها في اضعاف قوة الشعب الخلقية والمعنوية ، وتلك خسارة قومية كبرى ، فانما الأمم أخلاق وفضائل ، أضف الى ذلك أن هذه الحادثة وقعت في الوقت الذى كانت فيه النفوس قد تطلعت الى مراقبة ولادة الأمور ودبت فيها روح الحياة والديمقراطية ، وتعددت هذه الروح بما رأيت من اجتماعات الشعب واحتجاجاته على المظالم ، فتحسب أن مذبحه القلعة قد قضت على هذه الروح الى زمن طويل ، وأحلت مكانها روح الرهبة من الحكام ، ولعل هذه الـروح الجديدة قد جعلت محمد على باشا أكثر اطمئنانا على انفراده بالحكم ، فلم يبد من الشعب في خلال السبع والثلاثين سنة التى قضاها في الحكم بعد تلك الحادثة روح معارضة أو محاسبة أو انتقاد ، وغنى عن البيان أنه مع ما أسداه محمد على من الخير للبلاد في خلال حكمه فإنه لم يعرض على الشعب ما فقدته من تلك الناحية الخلقية ، ناحية الشجاعة الأدبية والروح الديمقراطية ، تلك الناحية التى هى من أركان عظمة الأمم ومن دعائم حياتها القومية ((٣٩) .

القضاء على الاستقلال المالى للأزهر :

كان للأزهر منذ العهد الفاطمى حتى عصر محمد على موارده المالية الخاصة به ، والتى تتمثل فيما يوقفه الحكام والأغنياء عليه من الأراضى الزراعية والعقارات ، وقد ظلت هذه الموارد الخاصة تنمو على مر العصور ، فقد توالى عليه أوقاف أهل البذل من السلاطين والأمراء والكبراء وعززوها جيلا بعد

جيل ، وكانت تلك الأوقاف مصدر قوة للجامع الأزهر ، فقد حققت له استقلالاً ذاتياً عن الحكومة ، فكان العلماء يفكرون ويعبرون عن آرائهم في حرية بعيداً عن جو الرغبة في تملق الحكام أو الرهبة منهم ، وفي ظل هذا الاستقلال المالي عاش الأزهر بعيداً عن الخضوع لنفوذ الحكام ، فلم يعرف عنه طوال تاريخه الطويل أنه واكب الحكام في نزعاتهم بل عاش علماء الأزهر وطلابه معززين مكرمين بمنأى عن الخضوع للحاكم ، وفي العصر العثماني كان لمشايخ الأزهر الجرأة عند اشتداد الخطوب بالشعب في أن يندروا الحكام ويهددوهم بتأليب الشعب عليهم إذا بدا من الحكام إهمال لنصحهم أو رفضوا الاستجابة لوساطتهم .

وقد ترتب على هذا الوضع المالي المستقل للأزهر أن مارس علماءه حرية مطلقة في اختيار الدراسات والبحوث والموضوعات التي تلقى على الطلاب وفي أنتقاء الكتب التي يقرأها الأستاذ عليهم دون إشراف من الحكام العثمانيين أو توجيه منهم (٤٠) .

ولذلك حرص علماء الأزهر على استقلالهم المالي ولم يسمحوا لأحد بالاعتداء عليه ، وتصدوا لكل من أراد المساس بأوقاف الأزهر .

وكان محمد علي أول حاكم يستولى على أوقاف الأزهر ، فقد أدرك أن وضعهم الاقتصادي المرموق هو الذي يمكنهم من أن يكون لهم كيان سياسي في البلاد ، وذلك لاستقلالهم اقتصادياً عن الحاكم ، فعزم على القضاء على هذا الاستقلال .

وبدأ محمد علي بسياسة تقليص الأظافر ، فأخذ في إلغاء امتيازاتهم شيئاً فشيئاً ، فالغى ((مسموح المشايخ)) أولاً ، ثم سوى أراضي الأوقاف بغيرها من الأراضي في دفع الضريبة وكانت كلها معفاة من الضرائب ، ولما تمكن من

الأطاحه بالزعامة الشعبية والقضاء على الممالك استولى على أوقاف الأزهر نهائيا سنة ١٢٢٨هـ (١٨١٢م) وذلك عندما أستولى على جميع الأوقاف المصرية في تلك السنة ، وكانت الأوقاف كلها تزيد على خمس الأراضى المصرية ، وذكر الأمام محمد عبده أن محمد على ((أخذ من أوقاف الأزهر مالو بقى له اليوم (١٩٠٢م) لكنت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه في السنة (٤١)، ناهيك بحصيلة تلك الأوقاف لو بقيت حتى اليوم (١٩٩٨م).

الاستيلاء على جميع الأراضى المصرية :

رأى محمد على بعد ذلك أن يستولى على جميع الأراضى المصرية من يند الملزمين ، فقد أحس بأن حكومته ليست بالحكومة الضعيفة التى تنتظر من الملزمين جباية الأموال لها ، كما رأى أن في ذلك قضاء ميرما على سلطان الزعماء والممالك فقد كانت بأيديهم كثير من حصص الالتزام ، وبذلك تتصل حكومته بالشعب اتصالا مباشرا دون وساطة هؤلاء ، وبذلك يرسم الطريق الى الحكم المطلق ، ففي عام ١٢٢٨هـ (١٨١٣م) أمر بمسح جميع الأراضى المصرية وضبطها وقيدها في سجلات . ثم في العام التالى (١٨١٤م) أصدر أمره بنزعها من الملزمين واعتبرها ملكا للحكومة أو يعنى أصح ملكا له .

وعبثا حاول الشعب الاعتراض على هذه الاجراءات ، وحدثت المسيرات الى الجامع الأزهر ، وكان من بينها مسيرة النساء الملزمات (ربيع الأول ١٢٢٩هـ) أملا في رجوع حصص الالتزام الى أصحابها ، وكان هذا من حسن الظن الذى يدل على غفلة الشعب وجهله بتطور الحوادث كما يقول الجبرتي (٤٢) .

وبعد ذلك خول محمد على كل قادر على العمل زراعة ثلاثة أو أربعة أو خمسة أفدنة ، وبذلك آلت اليه حقوق الملتزمين وسلطتهم ، وصارت علاقة الحكومة بالفلاحين مباشرة بعد أن كانت علاقتهم بالملتزمين .

القضاء على نفوذ الأسر المصرية الكبيرة :

كما أخذ محمد على يعمل في القضاء على نفوذ الأسر المصرية القديمة ذات السيطرة العريضة على الجماهير في مصر والتي كان لها دور واضح في مقاومة الحملة الفرنسية ، وإبان عصر الاضطراب السياسى (١٨٠١ - ١٨٠٥) وخلق أشخاصا آخرين يدينون له بالولاء والطاعة فيكون هو بحق ولى نعمتهم كما أحب أن يلقبه بذلك المصريون ، فقضى على نفوذ أسر كثيرة بالقاهرة كآسرة السادات الوفائية بعد وفاة عميدها الشيخ محمد أبو الأنوار السادات ، حيث أنه لم يوافق على تعيين ابن أخيه مكانه في نقابة الأشراف وعين بدله الشيخ محمد الدواخلى ، وختم على خزائن السادات وأراد الاستيلاء على تركته وأمواله لولا توسط بعض العلماء .

وقضى على نفوذ البطل الشعبى (حجاج الخضرى) زعيم حى الرملة بالقلعة الذى أبلى بلاء حسنا في الدفاع عن الشعب والوقوف بجانب الزعيم عمر مكرم أثناء ثورة الشعب على الوالى خورشيد ، فأمر بشنقه بلا جريرة ولا ذنب في رمضان سنة ١٢٣٢هـ وقال الجبرتى عنه بأنه ((لم يؤخذ في هذه مجرم فعلة يوجب شنقه بل قتل مظلوما لحقد سابق وزجرا لغيره)) (٤٣) وذلك بعد أن ظل مضطهدا منذ أن تولى محمد على حكم البلاد (٤٤) .

وخشى من جانب الريف أن يدين أبنائه لصاحب جناه أو صاحب ((عزوة)) من أهله ، وبخاصة بعد التحالف بين بعض أبناء الريف وبعض خصومه الذين هجروا الى العاصمة فرارا من القتل والغيلة ، ولم ينس محمد على أن قبائل

الأطراف ربما استقلت بالحكم زمنا وامتنعت عن أداء الخراج لولاة الأمر فى القاهرة كلما اتهمهم بالمروق من سلطان الدولة أو الجور على حقوق الرعية ، فلم يكفه أن يجرد أصحاب الجاه من قدرتهم على العصيان والانشقاق ، بل حرص على تجريدهم جميعا من كل جاه لا يستمدونه منه ولا يرجعون به إليه

• (٤٥)

فقضى على نفوذ الأسر الكبيرة بالأقاليم ، أمثال أسرة همام الهوارى بالصعيد ، فقد شردهم ابنه ابراهيم باشا أثناء حملته المشنومة على الصعيد وصادر أملاكهم (٤٦) ، كما قضى على نفوذ أسرة الشواربى بالقليوبية والمنوفية ، كما قضى على نفوذ زعماء الأحياء والحارات بالقاهرة وشيوخ الطوائف ومشايخ الطرق وحل محمد على كل هذه التجمعات الوطنية وأحل محلها قوة دولته وبذلك حرم نظام الحكم الجديد الأفراد من الحماية التى كانوا يستشعرون بها فى ظل مؤسساتهم وطوائفهم وسلب المصريين شيئا ثمينا جدا هو القدرة على التجمع فى ظل هذه المؤسسات والطوائف لمقاومة الحاكمين ((وبذلك أضحى المصريون أمام النظام الجديد آحادا يواجهون الدولة وجهها لوجه بعد أن كانوا لا يتصلون بالحكم الا عن طريق مؤسساتهم وطوائفهم))

• (٤٧)

والذى يقرأ الجيرتى فى السنوات التى عاشها من حكم محمد على يدرك كيف كان المجتمع القاهرى أشد المجتمعات فى مصر تأثرا بهذا التحول الخطير الذى يراه البعض أنه كان أهم عامل فى تعطيل نمو الحياة الدستورية الحقيقية فى مصر فى أصولها الشعبية ، وأصبح الفرد لا حول له ولا قوة ازاء سلطان الدولة الطاغى فلا يجد سبيلا ازاء الدولة الا أن يتهاافت عليها أو يلوذ بها وبأعقابها ويدور حولها يمكر بها ويسعى لاستغلالها ما استطاع الى ذلك سبيلا ، وعلى هذا

النحو جرت علاقة الدولة بالفرد في مصر دهرًا طويلًا ، ولا زالت رواسيها باقية في مجتمعتنا حتى الوقت الحاضر (٤٨) .

القضاء على معارضة الجبرتي :

وبعد أن قضى (محمد على) على معارضة زعماء الشعب على النحو السابق أضحت معارضتهم صامتة وتزعم هذه المعارضة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي الذي أخذ يوجه النقد اللاذع إلى محمد على وحكومته ، وكانت هذه المعارضة لها أثرها وخطورتها لأنها تتصل في جوهرها بضرورة توفر العدل في الحاكم لوجوب الطاعة له . ومن الطبيعي أن هذا النقد كان لا يروق للوالى ولا لأعوانه .

وكان الجبرتي يحدد موقفه من كل عهد من العهود التي مرت به مسترشدا بتلك المبادئ المعينة التي دارت حول ضرورة إقامة ميزان العدل فيقول في مقدمة كتابه بأن حاجة البشر مست إلى ضرورة إقامة ((سائس عادل وملك عالم يضع بينهم ميزانا للعدالة وقانونا للسياسة توزن به حركاتهم وسكناتهم وترجع اليه طاعتهم ومعاملاتهم فأنزل الله كتابه بالحق وميزانه بالعدل)) وعرف الحاكم العادل بأنه: ((من عدل بين العباد وتحذر عن الجور والفساد)) (٤٩) وعلى ذلك يجب أن يتصف الحاكم في نظريته في الحكم : بالعلم والعدل.

وقد راح الجبرتي على ضوء هذه المبادئ التي جعلها قاعدة في أصول الحكم والسياسة يوجه النقد إلى الحكام المنحرفين في سياسة الرعية ، وقد ظل أمينًا على رأيه هذا محافظًا عليه طوال حياته .

وقد عاصر الجبرتي عهودًا ثلاثة : عهد أستثنار البكوات المماليك بالسلطة في مصر قبل الحملة الفرنسية ، وعهد الحملة الفرنسية ، وما شهدته من حكم محمد على حتى وفاته سنة ١٢٤٠هـ وقد أصدر الجبرتي أحكامه على حكام

العصور الثلاثة ، وتوخى الصدق قدر استطاعته ، ولم يدهن فيها دولة بنفاق كما قل ((أو مدح أو ذم مبين للأخلاق ، لئلا نفساني أو غرض جسماني)) (٥٠) .

فمدح الحكام الممالك الذين أتصفوا بالعدل أمثال علي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب ومحمد بك الألفي ، وذم مراد بك لأنه كان ظالما غشوما وقال عنه بقه ((كان من أعظم الأسباب في خراب الأقليم المصرى بما تجدد منه ومن ممالكه وأتباعه من الجور والتهور ومسامحته لهم (٥١) كما ذم ابراهيم زميل مراد في الحكم لأنه لم يعارضه ورخص له في أفعاله الظالمة وتغافل عن سيئاته . وكانت معارضة الجبرتي لمحمد على شديدة . فقد اعتبره من الحكام الظالمين غير المصفين بالعدل ، فقد ساءت مظلته ومظالم أعوانه ونهبهم لأموال الشعب واستيلائهم على كل شيء في الأقليم المصرى ، ومصادرة الحريات ، وفداحة الضرب ، والزج بالأبرياء في أعماق السجون ، وسفك كثير من الدماء وقد وصف محمد على بالدهاء والحيلة والمداينة . وانتقد مسلكه الشاذ في الحكم الاستبدادى ، وناصبه العداء ، ووقف منه في كتاباته عن عصره موقف المعارضة ، ولكنها كانت معارضة تختلف عن معارضة عمر مكرم ، فكانت صامتة ، وأخذ يدعو للممالك واعتبرهم مصريين لأنهم أندمجوا في الشعب ، وربطوا مصيرهم بمصره ، وأفصح عن أحقيتهم في الحكم ، واعتبر محمد على وأعوانه دخلاء عليهم . والذي دفع الجبرتي الى ذلك أنه كانت له علاقة نسب بالممالك ، ونالت أسرته بعض المكاسب من هذا النسب .

ووجه لشخص محمد على النقد اللاذع المرفق قال عنه : ((من طبعه داء الحس والتطلع لما في أيدي الناس وأرزاقهم)) وأنه لا غرض له سوى ((سلب الناس من الأغنياء والفقراء)) (٥٢) وقد حدثنا عن بعض ذلك فذكر عن

(محمد على) أنه حقد على عمال الضريبة (٥٣) عندما وجدهم في رغد من العيش ، وتطلعت نفسه لما في أيديهم وهددهم بالقتل حتى أفتدوا أنفسهم من القتل بأموال دفعوها له ((ورهنوا وتداينوا بالربا وحولت عليهم الحوالات)) (٥٤) .

وفي عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م) حج محمد على الى بيت الله الحرام وأشاع بين سكان الأقليم المصرى ((بأنه تاب عن الظلم وعزم على اقامة العدل وأنه نزر على نفسه أنه اذا رجع منصورا ، واستولى على أرض الحجاز أفرج للناس عن حصصهم ورد الأرزاق الاحباسية الى أهلها)) وتناقل الناس هذه الإشاعات في جميع النواحي ولم تتطل هذه الإشاعات على الجبرتي بطبيعة الحال على الرغم من أن كثيرا من المتفائلين ((باتوا يتخيلونها في احلامهم)) ووصف الجبرتي هؤلاء بأنهم مغفلون فقال :((ففرح أكثر المغفلين بهذا الكلام واعتقدوا صحته)) (٥٥) .

وعقب مظاهرات النساء الملتزمات بالجامع الأزهر . لاسترجاع حصصهم من الالتزام (٥ ربيع الأول ١٢٢٩هـ) استهزأ الجبرتي من غفلة الناس وظنهم في امكانية عودة حصصهم اليهم فقال :((وفي ظن الناس وغفلتهم أن في الاناء بقية أو أنهم يدفعون الرزية ، وما علموا أن البساط قد انطوى وكل قد ضل وأضل وغوى . ولم يجد له طاردا ولا معارضا ولا معاندا)) (٥٦) . وهكذا سلط الجبرتي قلمه الناقد على أفعال محمد على الظالم وأفعال جنوده التي جعلت الناس في رأيه ((في أمر مريع وخوف وانزعاج وتوقع المكروه)) في كل لحظة من لحظات حياتهم ، لأن عساكر الباشا ((يتوعدون الناس بعوردهم الى النهب ، وكأنما بينهم وبين أهل البلد عداوة قديمة أو ثارات

يخلصونها منهم)) واعتبر لذلك أن محمد على ورجاله ((نقمة حلت بأهل الأقليم من كل ناحية)) (٥٧) .

واعتبرهم بعيدين عن الاسلام ، وليس لهم من الاسلام الا اسمه لأن :((غالبيهم لم يصم رمضان ، ولم يعرف لهم دين يتدينون به ، ولا طريقة يعيشون عليها إباحية أسهل ما عليهم قتل النفس وأخذ مال الغير وعدم الطاعة لكبيرهم وأميرهم ، وهم أخبت منهم ، فقطع الله دابر الجميع)) (٥٨) وكانوا يجلسون على الحوانيت والمقاهى جهارا في نهار رمضان يأكلون ويشربون الدخان ((وينفخونه في وجوه أولاد البلد على كره منهم . على سبيل السخرية والهذيان بالصائم . وزادوا في الغى والتعدى وخطف النساء نهارا)) .

((حتى اتفق أن شخصا منهم أدخل امرأة الى جامع الأشرفية وزنى بها في المسجد بعد صلاة الظهر في نهار رمضان)) (٥٩) .

ونعى الجبرتي على جماعة المتصدرين من العلماء لأنهم هم الذين عاونوا محمد على في الوصول الى الحكم ، حتى أنه وهو المعجب بموقف السيد عمر مكرم قيب الأشراف وشهامته في الدفاع عن أهل مصر في أوقات الشدائد يقول عنه يوم أن طرده محمد على من القاهرة منفيًا . ((وأما السيد عمر مكرم فان الذى وقع له بعض ما يستحقه ومن أعان ظالما سُلط عليه ولا يظلم ربك أحدا)) (٦٠) .

وقال عن ابراهيم باشا ابن محمد على :((أنه شاب مغرور ، لم يؤدبه مؤدب)) وصور العذاب الذى أنصب على أهل الصعيد ، والذل والهوان اللذان نزلا بهم على يديه . فقال :((ثم سافر راجعا الى الصعيد يتمم ما بقى عليه لأهله من العقاب الشديد ، فانه فعل بهم فعل التتار عندما جالوا بالأقطار وأذل أعزة أهله واهاء أسوأ السوء معهم في فعله فيسلب نعمهم وامواهم ويأخذ أبقارهم

وأغنامهم ويحاسبهم على ما كان في تصرفهم فاستهلكوه .. ويلزمهم بتحصيله فتعجز أيديهم عن الاتمام فعند ذلك يجرى عليهم أنواع الآلام من الضرب والتعليق والكي بالنار والتحريق .. وليس ذلك ببعيد على شاب جاهل سته دون العشرين عاما وحضر من بلده ولم ير غير ما هو فيه لم يؤذبه مؤدب ولا يعرف شريعة ولا مأمورات ولا منهيات ((٦١) .

ولما كثرت مظالم (سليمان أغا السلحدار) بالقاهرة ، واستولى على كثير من دورها وأوقافها لنفسه قال فيه : ((وأما سليمان أغا السلحدار : فهو الداهية العظمى والمصيبة الكبرى فإنه تسلط على بقايا المدارس والمساجد والتكايا التي بالصحراء ونقل أحجارها الى داخل باب البرقية)) وأنشأ منها جهة خان الخليلي وكالة وجعل بها حواصل وطباقا وأسكنها نصارى الأروام والأرمن بأجرة زائدة أضعاف الأجر المعتاد ، وفتح لها بابا يخرج منه الى وكالة الجلايه (٦٢) الشهيرة التي بالخراطين (٦٣) لأنها بظاهرها ، وأجر الخوانيت كذلك بأجرة زائدة فأجر الخانوت بثلاثين نصفاً في الشهر ، ثم أخذ مكانا متسعا بناحية باب النصر يسمى ((حوش عطى)) كان محطاً لعربان الطور ونحوهم اذا وردوا الى القاهرة بقوافلهم التي تحمل الفحم وغيره ، وكذلك أهل شرقية بليس ، فأنشأ في ذلك المكان أبنية عظيمة تحتوى على خانات متداخلة وخوانيت وقهاوى ومساكن وطباق وسكن غالب هذه الأماكن الأرمن وغيرهم بأجرة زائدة ((٦٤) .

ثم استولى على كثير من البيوت جهة الخرنفش فهدمها وعمرها ونسدر أن يعطى أصحابها ثمنها ، واذا قيل له أنه وقف ولا مسوغ لأخذه لعدم تخريبه ، أمر بتخريبه ليلا ، ((ثم يأتي بكشاف القاضى فيراه خرابا فيقضى له وكان ينقل عليه لفظة وقف ، ويقول : ايش يعنى وقف)) (٦٥) . مما يدل على جهله بالنظم الاسلامية .

كما سخر الناس بأجرة زهيدة في عمل هذه العمائر ليلا ونهارا ظلموا وعدوانا وسلط عليهم أعوانه يسومونهم سوء العذاب .

وعلى ذلك فقد كانت معارضة الجبرتي والتي كانت تنشر في حينها على مجتمع الأزهر على أقل تقدير ، لها أثرها وخطرها ، لأنها قامت على مبادئ معينة تتصل في جوهرها بضرورة توفر العدل شرطا أساسيا في الحاكم لوجوب الطاعة له ، ولما كان محمد على غير متصف بالعدل في نظره ، فقد وجب على الرعية عدم الطاعة له .

وعلى الرغم من أن محمد على ضبط اقليم مصر وبدأ يعمل همته في اصلاحه وأدرك الجبرتي بعضها الا أنه ظل على رأيه فيه (في سنة ١٢٣١هـ — ١٨١٥م) وهو أنه غير مستوف لشروط الولاية على مصر لعدم توفر شرط العدالة فيه فقال في ذكر محاسن أعماله :

((ومنها وهي من محاسن الأفعال أن الباشا أعمل همته في إعادة السد الأعظم الممتد الموصل الى الإسكندرية وقد كان اتسع أمره وتخرب من مدة سنين وزحف منه ماء البحر المالح وأتلف أراضى كثيرة وخربت منه قرى ومزارع ، وتعطلت بسببه الطرق والمسالك وعجزت الدول في أمره ... فأعنتى به حتى تممه وكان له مندوحه لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاوله لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه)) (٦٦) .

ومن الطبيعي أن هذا الكلام كان لا يروق للوالى ولا لأعوانه وخافوا عاقبة نشر مثل تلك المبادئ على الشعب ، فعزموا على الإنتقام من الجبرتي وتربصوا به وبأهل بيته ، وفي سنة ١٢٣٨هـ (١٨٢٢) روعوه بقتل ابنه الوحيد ((خليل)) (٦٧) فقد قتله جماعة من أعوان (سليمان أغا السلحدار) تشفيا من

والده (٦٨) ، لأنه اطلع على صفحات من سفره التاريخي ، وأنكر عليه نقده الجارح للنظام الجديد ، وخاصة نقده لأفعاله البشعة في الاستيلاء على بيوت الأراذل واليتامى ومساكن الأوقاف .

تسببت هذه الحادثة الأليمة في تألم الجبوتي فانكمش على نفسه وغشيه الحزن حتى ابيضت عيناه من بكائه على وحده وكُفَّ بصره وامتنع عن مواصلة تسجيل يومياته منذ ذلك الحين ، وظل منزويا بداره الى أن وافاه الأجل فمات في رمضان سنة ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م) .

وطلب محمد علي من الشيخ (محمد العروسي) شيخ الجامع الأزهر أن يكلف أحد العلماء بتأليف كتاب يعارض به كتاب الجبوتي ، فعهد العروسي بذلك الى الشيخ (خليل أحمد الرجي) الشافعي من علماء الأزهر ، وكان فقيها أديبا ، فكتب تاريخا سرد فيه أعمال ولي النعم ((محمد علي)) ذاكرا منشآته وتعميراته ، غير أنه التزم فيه السجع الثقيل الممل والمدح المוגل في التزلف الى محمد علي ، فلم يكتب لتاريخه الذبوع والانتشار (٦٩) .

ولعل خير ما نختتم به هذا العرض الموجز عن سياسة محمد علي في قهر الشعب المصري ، هو ما قاله الأستاذ الإمام محمد عبده عن الخسائر التي أصابت مصر في عصر محمد علي :

((ما الذي صنعه محمد علي ، لم يستطع أن يحى ، ولكنه استطاع أن يميت ... كانت معظم قوة الجيش معه ، وكان صاحب حيلة - بمقتضى الفطيرة - فأخذ يستعين بالجيش ، وبمن يستميله من الأحزاب على اعدام كل رأس من خصومه ثم يستعين بقوة الجيش ويحزب آخر على من كان معه أولا ، وأعاناه على الخصم الزائل فيمحقه ... وهكذا حتى اذا سحقت الأحزاب القوية وجهه عنايته الى رؤساء البيوت الرفيعة ، فلم يدع منها رأساً يستتر فيه ضمير (أنسا) ،

واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلا لجمع السلاح من الأهليين ، وتكرر ذلك منه مرارا حتى فسد بأس الأهالي ، وزالت ملكة الشجاعة منهم ، فلم يبق في البلاد رأسا يعرف نفسه حتى خلعه من يده ، أو نفاه من بقية بلده الى السودان فهلك فيه .

ثم ذكر عنه أنه استعان بالأجانب من الأوربيين ((فأوسع لهم في المجاملة ، وزاد لهم في الامتياز ، حتى صار كل صعلوك منهم لا يملك قوت يومه ملكا من الملوك في بلادنا ، يفعل مايشاء ولا يسأل عما يفعل !! وصغرت نفوس الأهالي بين أيدي الاجانب بقوة الحاكم ، وتمتع الأجنبي بحقوق الوطني التي حرم منها ، وانقلب الوطني غريبا في داره فاجتمع على البلاد ذلان : ذل ضربته الحكومة الاستبدادية المطلقة ، وذل سامهم الأجنبي إياه وقال :

((أخذ ما كان للمساجد من الرزق ، وأبدلها بشئ من النقد يسمى (فائض رزنامه) لايساوي جزءا من الألف من إيرادها . وأخذ من أوقاف الجامع الأزهر ما لو بقي له اليوم (١٩٠٢ م) لكانت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه في السنة ، وقرر له بذلك مايساوي نحو أربعة آلاف جنيه في السنة .

((وأخذ يستميل بعض العلماء بالخلع واجلاسهم على موائده ويتنفي من يريد منهم إذا اقتضت الحال ذلك ، أما أفاضل العلماء فقد كانوا عليه في سخط ماتوا عليه .

ولأظن أن أحدا يرتاب بعد هذا العرض أن محمد علي كان تاجرا زراعيا ، وجنديا ياسلا ، ومستبدا باهرا ، ولكنه كان لمصر قاهرا وحياتها الحقيقية معلما)) (٧٠) .

وعلى الرغم من أن الحاكم المستبد قد يستطيع أن يستأصل الغروس النامية من زعماء الشعب ((لكنه لا يستطيع - مهما بلغ من طغيانه وحرصه - أن

يستأصل الجذور الكامنة في أعماق أرضها ولاالبذور المدفونة في انتظار نبع يسري إليها ، أو سحابة تهطل عليها ، وتركتها لما قسم لها من الحياة في تربتها(٧١) .

الرأي في تنحية الزعامة الشعبية :

يتفق المؤرخون الوطنيون على أن تنحية محمد علي للزعامة الشعبية كانت خسارة قومية للبلاد هيأت الطريق أمام الحكم المطلق دون رقابة شعبية . فيذكر الأستاذ (حسين مؤنس) عن نوايا محمد علي : أن محمد علي بعد أن تم له الأمر وأحس بأنه أصبح حاكماً بدأ يفكر في العلاقة بينه وبين زعماء الشعب وكان رجلاً ذكياً أريباً يلمس حقائق الأمور بفطنته وذكائه ، فعرف أنه لن يتفق وإياهم إذا بدأ العمل على النظام الذي رسم ، لأن أفهامهم مرامية كان يستدعي الصبر الطويل وهو معجل لا يستطيع أن يتند ، لابد أن يحتج عليه المصريون ويرفضون المضي وإياه إلى حيث يطلب من وجوه الإصلاح والتجديد ، وكان يعرف أنهم لن ينظروا إلى الإصلاح بعينه ولن يقدروه قدره فاحب أن ينحيهم عن هذه الرقابة التي بسطوها عليه لأنها تضرهم ولا تنفعهم)) (٧٢) ويخلص الأستاذ حسين مؤنس إلى خطأ محمد علي في هذا السبيل فيقول : ((يبدو أنه بالغ في التحوط حين سلك هذا السبيل ، إن سبيله كانت تكون أيسر وأهون لو لم يخرج المصريين من الميدان جملة ، فإنه بات يشكو بعد خروجهم قلة الرجال وندرة الكفايات . . فإن بعض أهلها (مصر) كانوا إذ ذاك في حالة معنوية تمكنهم من مجاراته وفهم مراميه إذا تفاهم معهم عليها)) (٧٣).

ويذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي أن محمد علي ((كان يميل في ذات نفسه إلى التخلص من الزعامة الشعبية التي أجلسه على قمة الجبل لأن هذه الزعامة كانت في هذه السنوات الأولى من حكمه بمثابة سلطه ذات شأن

تستقصى عليه وتراقب أعماله مراقبة مستمرة ، وكانت ملجأ الشاكين ممن يناهم الظلم أو تحيفهم مساوىء الحكام ، ولا نزاع في أن هذا النوع من الرقابة لم يكن مألوفاً ولا سائغاً في ذلك العصر)) .

ويضيف الأستاذ الرافعى بأنه وإن كان محمد على ((مديناً للزعامة الشعبية بولاية الحكم وتبنيه وتذليل العقبات التى اعترضته واحباط الدسائس والمؤامرات التى تدبر له ، فإن السلطة فى ذاتها من شأنها أن تطغى صاحبها وتنزع به الى الاستبداد بالأمر لأنه بعد أن استقر له الأمر بدأ يشعر بالغضاظة من تدخل العلماء ، وأهل الراى فى شئون الحكومة وسعيهم فى رفع المظالم عن الناس فبدأ يعمل على التخلص منهم واقصائهم عن الميدان)) وساعده على ذلك ما كانت تحمله هذه الزعامة فى ذات نفسها من أسباب انحلالها ((ذلك أن زعماء الشعب لم يكونوا على وفاق وتضامن وإخلاص متبادل فأخذت أسباب التنافس والتحاسد والمطامع الشخصية تفرق بينهم))(٧٤) .

ويذهب الأستاذ الدكتور الشناوى الى أن الزعامة الشعبية كانت ستلقى حتماً مصيرها المحتوم على يد محمد على لأنه ما كان يطبق وجود زعماء مصريين يراقبون أعماله أو يحدون من تصرفاته فى الحكم ، وأن الخديعة التى قام بها محمد على فى غرس بذور الانقسام بين الزعماء والتلويح لهم بالمناصب والمنافع وأن التحاسد والتباغض والتدهور الذى أصاب معظم الزعماء كل ذلك كانت عوامل ساعدت محمد على على الاسراع بخطى حثيثة للتخلص منهم ، وكان على الشعب أن ينتظر نيفاً وسبعين سنة لتظهر فى مصر زعامة شعبية جديدة من طراز جديد ، وتمثلت هذه الزعامة فى أحمد عرابى ورفاقه (٧٥) .

ومهما يكن من أمر فإن الدرس القائل بأن على الحاكم تحطيم أولئك الذين رفعوه الى الحكم كان من الدروس الذى نفذها محمد على ، فجاء الغاؤه نظام

الالتزام وتدخله في شئون الأوقاف ضربة معول في أساسات مركز هؤلاء العلماء السياسى ونظام المدارس الاسلامية . وقد أقام مكان العلماء عددا من المستشارين الأوربيين والأرمن وغيرهم من الملمين بسياسات أوربا وشئونها المالية ، كذلك لم يشجع محمد على الاهتمام الشعبى بالسياسة ، فقد قال له أحد الطلبة يوما أنه درس علوم الادارة المدنية في باريس فاجابه محمد على بحدة : ((أنا الحاكم فاذهب الى القاهرة وترجم المؤلفات العسكرية (٧٦) .

والحق أن بناء الدولة العصرية كان يحتاج الى الاستعانة بطبقة العلماء فوجودها كان أفضل من وجود طبقة القادة العسكريين الذين كانوا أبعد ما يكون عن الشعب ، فهم غرباء عنهم لغة وجنسا وقد كانت سيطرتهم على مصائر الأمور أدعى الى سيطرة الروح العسكرية التى جرت على البلاد الحروب التى قضت عليها تماما بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ .

لقد بدا للبعض أن محمد على يستطيع أن يقيم دولة عصرية ، بعيدا عن روح الشعب وجاءت الأيام لكى تقدم الجواب بالنفى .

شق محمد على الطرق ، وبنى المدارس ، واستورد المصانع ، وصنع المدافع والبارود ، وحفر الترع ، وفرض الأمن ، ولكن انهيار كل ذلك لعدة أسباب كان في مقدمتها : أنه لم يؤمن بالشعب المصرى ولا بمشاركة زعمائه في مسئولية بناء الدولة العصرية ، بل أقام نظاما يعتمد عليه وحده فلما انهيار هو ، انهيار كل شىء .

وليس أدل على ذلك من قول الأستاذ الامام (محمد عبده) عن الفرق بين تلقى الشعب المصرى لصدمة الاحتلال الفرنسى وتلقيه لصدمة الاحتلال البريطانى بعد ثمانين سنة :

ففى المرة الأولى قبول الاحتلال بمقاومة شعبية شاملة لم تنقطع بل استمرت فى تزايد مستمر وشهدت القاهرة ثورتين عنيفتين فى خلال ثلاث سنوات ، بينما سادت روح الانهزامية واليأس المدمر فى اعقاب الاحتلال البريطانى ، وكيف عجز الفرنسيون عن ايجاد جهاز دولة متعاون ، وواجهوا مقاومة شرسة من شيوخ الأزهر : بينما لم يجد كرومر صعوبة فى ادارة مصر بنفس جهاز الدولة الذى أقامته أسرة محمد على مع زيادة عدد المستشارين الذين كانوا قد دخلوا الجهاز بالفعل قبل الاحتلال بسنوات (٧٧) .

وكان السبب فى ذلك أن قيادة الأمة كانت قد انتقلت من أيدي الصفوة المتعلمة ، وأصبحت أيام عرابى فى الجيش ، فلما سقط الجيش فى معركة النيل الكبير سقطت مصر ، ونعم الأنجليز فيها بهدوء دام أكثر من ربع قرن لأن الأمة كانت بلا قيادة لأن قيادتها الطبيعية كانت قد نحت وصفت ولأن عملية التغريب كانت قد تمت بنجاح ، وأصبحت البلاد ناضجة لكى يتناولها السيد الغربى (٧٨) .

وصفوة القول أن الحركة الوطنية التى نشأت فى مصر فى القرن الثامن عشر ابان العصر العثمانى ، وغت ابان حوادث الحملة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر ، لم يكتب لها أن تصل الى غايتها ، فقد تمكن محمد على من احتوائها وعصف بزعمائها ، وجنى ثمارها ، وحكم البلاد حكما فرديا ورثه لأبنائه من بعده فترة دامت نحو مائة وخمسين عاما ، ولو أتيح للحركة الوطنية أن تتطور تدريجيا لغيرت مجرى الأحداث فى مصر .

هوامش الفصل الثالث

- (١) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٢١٤ .
- (٢) كان خسرو باشا أول والي عثماني يعين في مصر بعد جلاء الفرنسيين وكان قبل توليته وكيلًا لحسين باشا القبطان ومن خاصة أصدقائه ، وهو الذي سعى له في هذا المنصب .
- (٣) عبد الرحمن زكي ، التاريخ الحربى لعصر محمد على - دار المعارف ١٩٥٠ ص ٤٠ .
- (٤) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٢١٨ .
- (٥) الصدر السابق ، ج ٣ ص ٢١٨ .
- (٦) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ج ٢ ص ٢٥٥ ، ٢٥٧ .
- (٧) كان الألبان يتفوقون في العدد على غيرهم بعد أن غادر البلاد القسم الأعظم من الأناكشارية مع الصدر الأعظم ، وصار نجاح الولاة في دعم باشويهم متوقفا على مدى موازنة الجنود الألبان لهم .
- (٨) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٣ ص ١٩٧ - ٢٠٠ .
- (٩) جاء هذا الإعلان البريطانى باسم وزير خارجية بريطانيا ، ونشر معربا في جريدة الوقائع المصرية في العدد الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .
- (١٠) RIFAAT . M . , Awakening of Modern Egypt , London , 1947 . p . 9 .
- (١١) أنظر : د . محمد فؤاد شكرى ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨ ج ١ ص ٤٢ .
- (١٢) انظر أعمال السلب والنهب وايداء الشعب التى مارسها العثمانيون عقب عودتهم . في عجائب الآثار للجبرتي ج ٣ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ .
- (١٣) كان الألبان قد تمكنوا من طرد خسرو باشا من القاهرة في المحرم ١٢١٨ هـ وعينوا زعيمهم طاهر باشا بدله ، وسرعان ما أنقزم الأناكشارية فقتلوا طاهر باشا وعينوا أحمد باشا (الذى كان واليا على المدينة المنورة) .
- (١٤) صور كتب بعض علماء مصر الى سلاطين الدولة العثمانية ، جمع محمد ابن يوسف جوريجسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ - ١٣ .
- (١٥) كان محمد بك الألفى قد سافر الى انجلترا منذ جلاء الانجليز عن الاسكندرية الى ذى القعدة ١٢١٧ هـ (مارس ١٨٠٣) ليطالب من الحكومة الانجليزية معاونة الممالك على رجوعهم لحكم مصر .
- (١٦) الدلالة أو الدلائية : كلمة تركية معناها اثنان ومفردتها (دبلى) وأطلقت هذه اللفظة على الجنود الأكراد لشهرتهم باليسالة والنهور والاندفاع الذى يصل الى حد الجنون .
- (١٧) د . عبد العزيز الشناوى ، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٠ .
- (١٨) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٣ ص ٣٤٩ .

- (١٩) عبد الرحمن الراجحي ، تاريخ الحركة القومية ج ٢ ص ٣٣٤ .
- (٢٠) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ج ٣ ص ٣٤٩ .
- (٢١) د . عبد العزيز الشناوى . عمر مكرم ص ١٠٣ - ١٠٤ .
- (٢٢) المرجع السابق ص ١٠٤ .
- (٢٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٣٤٩ - ١٥٠ .
- (٢٤) الكرك : جبة عليها فرو . وكان الكرك والقفطان من شارات الحكم في ذلك الوقت .
- (٢٥) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٣ ص ٣٥٠ .
- (٢٦) د . محمد فؤاد شكرى . مصر في مطلع القرن التاسع عشر ج ١ ص ٣١٥ .
- (٢٧) عبد الرحمن الراجحي . تاريخ الحركة القومية . ج ٢ ص ٣٣٧ .
- (٢٨) عبد الرحمن الراجحي ، تاريخ الحركة القومية . ج ٢ ص ٣٨٨ .
- (٢٩) المارودى : الأحكام السلطانية ص ٤ .
- (٣٠) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ج ١ ص ٧ .
- (٣١) المرجع السابق ، ج ١ ص ٩ .
- (٣٢) د . محمد فؤاد شكرى ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ج ١ ص ٣٣٥ .
- (٣٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٤ ص ٧ .
- (٣٤) عبد الرحمن الجبرتي . عجائب الآثار ج ٤ ص ٥٣ .
- (٣٥) الفائض هو الفرق بين حصيلة الضرائب التى يجمعها الملتزم من الفلاحين وبين المبلغ الذى يسورده خزانة الحكومة ، ويذهب هذا الفائض الى جيب الملتزم .
- (٣٦) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٤ ص ٩٩ .
- (٣٧) انظر ورقة رقم ٣٢ دفتر رقم (١) من دفاتر المعية السنية دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- (٣٨) انظر التفصيل الوافى الذى أورده الجبرتي عن مذبحة القلعة في كتابه : عجائب الآثار ج ٤ ص ١٣٥ - ١٤٠ .
- (٣٩) أنظر عبد الرحمن الراجحي . عصر محمد على ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة سنة ١٩٥١ م ص ١٢٠ - ١٢١ .
- (٤٠) أنظر : د . عبد العزيز الشناوى . دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربى لمصر ايمان الحكم العثمانى . مرجع سبق ذكره . ص ١٦ - ١٨ .
- (٤١) من مقال للأستاذ الامام محمد عبده في مجلة المنار . عدد ٢ يونيو ١٩٠٣ عن الخسائر التى أصابت الشعب المصرى في عصر محمد على .
- (٤٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار . ج ٤ ص ٢١٧ - ٢١٨ .
- (٤٣) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٤ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

- (٤٤) انظر حديث الجبرتي عن اضطهاد محمد على لحجاج الحضري ج ٣ صفحات ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٧٣.
- (٤٥) عباس العقاد : محمد عبده ، مرجع سبق ذكره ص ٣١ .
- (٤٦) انظر ما ذكره الجبرتي عن مصرهم ونهائهم في كتابه عجائب الآثار ج ٤ ص ١٩٧ - ١٩٨ .
- (٤٧)، (٤٨) انظر : د. أحمد عزت عبد الكريم ، حركة التحول في بناء المجتمع القاهري في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩ مجلة الجمعية عدد مايو ١٩٦٩ .
- (٤٩) المصدر السابق ج ١ ص ٧ .
- (٥٠) المصدر السابق ج ١ ص ٦ .
- (٥١) المصدر السابق ج ٣ ص ١٧٩ .
- (٥٢) المصدر السابق ج ٤ ص ١٥٠ .
- (٥٣) الضربانة هي دار سك النقود .
- (٥٤) عجائب الآثار للجبرتي ج ٤ ص ١٥٠ .
- (٥٥) عجائب الآثار - الجبرتي ج ٤ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- (٥٦) عجائب الآثار - الجبرتي ج ٤ ص ٢١٧ - ٢١٨ .
- (٥٧) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٤٣ .
- (٥٨) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٩٥ .
- (٥٩) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٤٢ .
- (٦٠) المصدر السابق ج ٤ ص ١٠٧ .
- (٦١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٩٧ .
- (٦٢) وكالة الجلالة : بجوار منزل الجبرتي بالصادقية ، وقد تخصصت هذه الوكالة حتى عصر الجبرتي في بيع الرقيق المجلوبين من خارج البلاد ، وكان بها كثير من المتسبين في بيع الرقيق .
- (٦٣) خطة الخراطين : هي المعرفة الآن بشارع الصادقية ، وكانت محل سكن الجبرتي له بهسا مسنزلان أحدهما على يمين السالك إليها من ناحية ميدان الأزهر والآخر على يساره وهي تتدلى من ميدان الأزهر وتنتهي عند شارع المعز لدين الله الفاطمي .
- (٦٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٤ ص ٣٣٦ .
- (٦٥) المصدر السابق ج ٤ ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .
- (٦٦) المصدر السابق ، ج ٤ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .
- (٦٧) قتله أعوان السلحدار بينما كان عائدا من قصر محمد على بشيرا ، ثمة ربطوه في رجل حماره .
- (٦٨) محمد أمين حسونه ، مرجع سبق ذكره ص ٩٥ .

- (٦٩) انظر : خليل بن أحمد الرجبي - تاريخ محمد علي باشا - مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٢٣٩٠ - تاريخ تيمور .
- (٧٠) من مقال للأستاذ الامام في مجلة المنار عدد ٢ يونيو ١٩٠٢ (١٣٢٠هـ) عن الخسائر التي أصابت الشعب المصري في عصر محمد علي ، كانت الأسرة الحاكمة وقتها ومن حولها جماعات المنفعين يقيمون الاحتفالات في كل مكان بمناسبة مرور مائة عام على قيام أسرة محمد علي وحكمها لمصر ، ووسط هذه الاحتفالات ، صدع الامام بكلمة الحق في هذا المقال .
- (٧١) عباس العقاد : محمد عبده . مرجع سبق ذكره ص ٣١ .
- (٧٢) حسين مؤنس . الشرق الاسلامي في العصر الحديث ص ١٣٩ .
- (٧٣) المرجع السابق ص ١٤٤ .
- (٧٤) عصر محمد علي ص ٨٠ .
- (٧٥) د . عبد العزيز الشناوي - عمر مكرم ص ٢٨٠ .
- (٧٦) ألبرت حوراني - الفكر العربي في عصر النهضة ص ٤٣ - ٧٤ من الترجمة العربية لكريم عزقول .
- (٧٧) من مقال للأستاذ محمد عبده في مجلة المنار عدد ٢ يونيو ١٩٠٢ مرجع سبق ذكره .
- (٧٨) محمد جلال كشك . ودخلت الخيل الأزهر . مرجع سبق ذكره ص ٩ .

الفصل الرابع

الوضع السياسي بمصر حتى عهد النهضة العربية

١٨١١ - ١٨٧٩ م

محمد على يحاول الاستقلال بمصر :

عندما تولى محمد على حكم البلاد ، كان جل همه منصرفا إلى تأييد مركزه الشخصي فيها وأن يجعل منها قوة حربية كبيرة ذات بأس شديد ، تقاوم محاولات الدولة العثمانية المتكررة لضعاف مركزه كما هي عاداتها مع السلاطين السابقين ، ورغبة منه في تحقيق هذه الغاية فقد سخر موارد البلاد كلها من أجلها ، واستولى على كل شئ فيها كالزراعة والصناعة والتجارة ، وأضحى محمد على الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد ، وكل هذه الموارد الأساسية الهامة سخر الشعب فيها بأجور زهيدة أقرب ما يكون إلى النظام الشيوعي الذي تسيطر فيه الدولة على جميع وسائل الإنتاج . ولم تكن مصلحة الأهالي تهتم محمد على في كثير أو قليل فقد كان أجنبيا عن البلاد (١) .

وعمل محمد على جاهدا طوال حكمه (١٨٠٥-١٨٤٨ م) على تحقيق الاستقلال بمصر وجعلها وراثية لأبنائه من بعده ، وتحريرها شيئا فشيئا من التبعية العثمانية ، ولم يكن تحقيق هذا الاستقلال الذي يرنو إليه محمد على أمرا هينا ، فقد خاض من أجله غمار حروب طويلة بذل فيها الشعب المصري عشرينات الآلاف من أرواح شبابه في صحارى جزيرة العرب ، وجبال المورة وبطاح سوريا وجبال الأناضول وعلى سواحل مصر والشام ، ومضى محمد على يحقق لنفسه هذا الاستقلال ، وكان سبيله إلى ذلك القوة الحربية ، فأخذ يوجه موارد البلاد إلى تكوين جيش قوى .

وكانت الحملة الإنجليزية على مصر والمعروفة بحملة (فريزر) سنة ١٨٠٧م أول حرب اشتبكت فيها مصر دفاعاً عن كيانها وصمد الشعب المصري في وجه الأطماع الإنجليزية في رشيد ولم يكن محمد على ولا جنوده فضّل في صدها عن البلاد ، فقد كان مشغولاً وقتها بمطاردة المماليك بالصعيد، وكان للشعب النصيب الأوفر في هزيمة الجيش الإنجليزي في رشيد بفضل جهود الزعامة الشعبية .

وحاربت مصر بعد ذلك في (شبه جزيرة العرب) وهى الحروب المعروفة بالحروب الوهابية بين سنتي ١٨١١، ١٨١٩م استجابة لتركيا لقمع الحركة الوهابية ، ولقد تكلّم محمد على كثيراً في إجابة طلب تركيا في بادئ الأمر متعللاً باشتغاله بمحاربة المماليك ، وفى النهاية خضع للأمر وجرد حملته المعروفة على شبه جزيرة العرب للقضاء على الحركة الوهابية في سنة ١٨١١م (٢) .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي مدلاً على أهمية هذه الحملة وضروقتها لاستقلال محمد على : ((إن محمد على لم يكن ليغفل عما بينه وبين تركيا من سوء الظن المتبادل ولم يغرب عن ذهنه أن حكومة الأساتنة سعت غير مرة لقتله من عرش مصر ، وأن القوة هي التي ردت يدها وحالت دون تحقيق مرادها ، ولكنه لى نداءها في الحملة على الحجاز لأنه رأى في خوضه غمار الحرب الوهابية تمكينا لسلطته ورفعاً لشأنه وإعلاء لمكانته ، وذلك أنه لما استفحلت الدعوة الوهابية أنفذت تركيا لإخادها حملات عدة رجعت بالخيبة والفشل وتعطلت شعائر الحج وامتنع ورود عشرات الآلاف من الحجاج من أنحاء الشرق ، فتزلزلت هيبة تركيا ، وأثرت هذه الحالة فيها تأثيراً كبيراً ، ووقع الشك في مقدرة السلطان العثماني على الاضطلاع بمهمة (حامى الحرمين الشريفين) ، تلك التي كانت تجعل لتركيا المقام الممتاز بين الممالك الإسلامية .

فرأى محمد على أنه إذا نجح حيث أخفقت تركيا ، واستطاع بقوة جيشه أن يقضى على دولة الوهابيين ويستخلص منهم الأراضي المقدسة ، فلا جرم أن يتوطد مركزه وتسمو مكانته حيال تركيا فلا تعود تفكر في عزله أو تغييره ، ولا تستطيع أن تعامله معاملة سائر الولاة الذين كانت تتصرف فيهم بالعزل والنقل ، بل يدعوها تطور الحوادث أن تعامله معاملة الند للنس أو الخليف ، ويتدرج مركزه من وال تابع إلى حاكم مستقل ، أضف إلى ذلك أنه إذا لم يلب دعوة السلطان ويتأهب لمحاربة الوهابيين فإن ذلك يكون مبررا لعزله ولم يكن مركزه بعد قد أستقر حتى لا يحسب حسابا لأوامر الآستانة ، بل كان عليه أن يتقى شرها حتى ترسخ دعائم ملكه)) (٣) .

من هنا نلاحظ أن الحرب الوهابية كانت وسيلة لتقوية مركز محمد على ، وبعد أن تم له الانتصار على الوهابيين في شبه الجزيرة عظمت منزلته وعلت مكانته الحربية والسياسية لدى الباب العالي ، وامتد سلطانه إلى جزيرة العرب وظلت الجيوش المصرية تحتل هذه النواحي وضمت إليها بلاد الحجاز ونجد والعسير وجزءا من اليمن ، ثم مد سلطانه إلى شاطئ الخليج العربي .

ولكن يلاحظ أيضا أن هذه الحرب كانت سببا في فرض كثير من الضرائب التي أرهقت الشعب المصري ، وكان محمد على يتعلل للشعب بأنه في حاجة إلى هذا المال من أجل حرب مقدسة لإنقاذ الحرمين وتأمين سبيل الحج .

وكانت الحرب الوهابية من وجهة النظر المصرية المعاصرة للأحداث عملا عدائيا ضد أخوة مسلمين قاموا بدعوة سامية لتخليص الدين من الخرافات والبدع ، فالجبرتي وهو معاصر لأحداث هذه الحرب ، ويعكس وجهة النظر المصرية تجاهها ، لم يكن راضيا عنها وسجل أحداثها بمראה ظاهرة ، تدل على عدم الرضا والاستنكار ، وسجل بعض منشورات الدعوة الوهابية التي وصلت

إلى مصر في كتابه (عجائب الآثار) وعلق عليها بالاستحسان قائلا: ((أقول أن كان كذلك فهذا ما ندين به نحن أيضا وهو خلاصة لباب التوحيد . وما علينا من المارقين والمتعصين)) وقد بسط الكلام في ذلك ابن القيم في ((إغاثة اللهفان)) والمقرئ في ((تجريد التوحيد)) ... (٤) .

ولما انقطع الطريق على حجاج مصر والشام في سنة ١٢٢٣هـ قال: ((ومن الحوادث في تلك السنة انقطاع الحج الشامي والمصري معتلين بمنع الوهابي الناس عن الحج والحال كذلك فانه لم يمنع أحدا يأتي إلى الحج على الطريقة المشروعة وإنما يمنع من يأتي بخلاف ذلك من البدع التي لا يجيزها الشرع مثل الحمل والطبل والزمر وحمل الأسلحة ، وقد وصل طائفة من حجاج المغاربة وحجوا ورجعوا في هذا العام وما قبله ولم يتعرض لهم أحد بشيء ، (٥) وقد عاب الجبرتي على قافلة الحج الشامي رجوعها في عام ١٢٢٢هـ بغير حج لأن الوهابيين شرطوا عليهم أن يحجوا بدون طبل وزمر ، فقال: ((رجعوا من غير حج ولم يتركوا مناكيرهم)) (٦) .

وبذلك نرى أن الحركة الوهابية كانت حركة إصلاحية إسلامية ، وعليه لم تكن الحرب التي خاضها محمد على ضدهم وبذل فيها المصريون أرواحهم وأموالهم ، لم تكن حربا ضرورية وكانت مصر في غنى عنها ، ولقد ارتكب إبراهيم باشا بن محمد على في هذه الأراضي المقدسة كثيرا من الجرائم الوحشية ، كان على رأسها أنه حكم بقتل جميع رؤساء المذهب الوهابي من رجال الدعوة.

فتح السودان :

كان محمد على في حاجة إلى الرجال لجيشه بعد أن اتسعت مشاريحه الحربية ، وقوى طموحه ، وسمع عن قوة مراس السودانيين وشدة بأسهم في

الحروب ، وتحملهم للمصاعب والمتاعب ، وانقيادهم بسهولة لسادتهم ، وقد جربهم من قبل ، فقد كان الجلابون يسوقون منهم أعدادا وفيرة إلى مصر كل عام ، ولكنها كانت لا تكفى ، فقد كان يود أن يتوسع في الاستعانة بهم ، كما سمع أيضا عن الثروة الطائلة الموجودة بالسودان ، وخاصة من الذهب ، وهو في حاجة ماسة إلى المال والثروة لتثبيت دعائم حكمه ، والإنفاق على عملياته الحربية ، كما أحب أن يستأصل بقية الممالك الذين فروا إلى السودان ، فصحت عزيمته على الزحف جنوبا لامتلاك السودان .

فجمع جيشا (٧) من الأتراك والألبان وخاصة من المغاربة وعربان مصر ممن تعودوا حر الصحراء اللافح وبردها الشديد واشتهروا بقوة البأس ، وزودهم بالأسلحة النارية والمدافع التي كانت تنقص السودانين ، ووضع على رأس هذا الجيش ابنه اسماعيل ، وزحف هذا الجيش في ٢٠ من يوليو ١٨٢٠ ، ففتح دنقلة وبربر وشندى وأم درمان وسنار وكردفان واقليم فازوغلى ، وأسس محمد على عاصمة جديدة لأملاكه بالسودان هي الخرطوم (٨) عند التقاء النيل الأبيض بالنيل الأزرق ، ووطد دعائم الأمن بالسودان .

وشجع محمد على البعثات الجغرافية لاستكشاف أصقاع السودان النائية بريادة المصريين والأوربيين ، وشملهم برعايته ، وعهد إلى جنده حمايته في رحلاتهم ، والحق أن ((للحكم المصرى في السودان فضل كبير على الاكتشافات الجغرافية التى تمت في عهده وبارادته ، وهذه الاكتشافات ذاتها قد مهدت السبيل للرحلات التى جاءت من بعده الى أن تم اكتشاف منابع النيل بأكماها)) (٩) .

ووصلت حدود السودان المصرى في عصر محمد على شرقا الى البحر الأحمر ، فقد فتح الجيش المصرى سنة ١٨٤٠ اقليم النكا (كسلا) الذى

يكون السودان الشرقى ، وجنوبا شرقيا الى الحبشة ، ودخل سواكن ومصوع ، وجنوبا حتى جزيرة (جونكر) تجاه (غوندكرو) أى حتى ما يعرف الآن باقليم خط الاستواء (١٠) ، وغربا شمل كردفان ودارفور .

وبعد التسوية الأوروبية سنة ١٨٤٠م اعترفت الدولة العثمانية لحمد على بهذه الفتوحات الجديدة بمقتضى فرمان ١٨١٤م الذى أسند اليه ولاية أقاليم السودان ، وهى كما وردت فى فرمان المذكور : ((النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها)) (١١) .

والواقع أن مصر جنت من فتح السودان ثمارا كثيرة . حيث اتسعت رقعتها ، وزادت ثروتها ، واطمأنت على منابع النيل الذى يحمل اليها الخير بفيضانه المبارك كل عام ، وليت محمد على اهتم باتمام فتحه وثبت سلطان مصر بهذه الأصقاع ، واهتم بنشر الحضارة فيه والأخذ بيد أهله الى مسالك الرقى والتقدم ، ووفر على مصر ما فقدته في حروبه العقيمة في جزيرة العرب وبلاذ اليونان والشام والأناضول ، ولو فعل ذلك لوطنه وحدة وادى النيل تلك الوحدة المنشودة ، وذلك الأمداد الطبيعى المأمول ، فلولا النيل لأصبحت مصر جزءا من الصحراء الجرداء ، فهى بحق هبة النيل كما قال المؤرخ اليونانى هيرودوت .

حرب اليونان :

تسببت يقظة الروح القومية التى شاعت في أوروبا في القرن التاسع عشر بعد حروب نابليون الى يقظة الشعب اليونانى ، فقامت الحركة الوطنية لدى اليونانيين لشعورهم بأنهم من سلالة ذلك الشعب اليونانى الذى علم أوروبا في القرون الماضية ، وتجراً اليونانيون على الثورة في وجه الحكم العثمانى الذى

دانوا له منذ قرون ، وهبت الثورة في ١٨٢١ . وقام اليونانيون يذبحون آلاف المسلمين . وأعلنوا استقلال بلادهم في يناير ١٨٢٢ .

لم يكن في استطاعة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩م) أن يقضى على ثورة اليونانيين . فقد قضى على الأنكشارية جيش الدولة التقليدى لعدم خضوعهم للتطور والاصلاح الحديث في الجيش ، وكان مازال يعمل على تكوين جيش حديث وحاول فعلا القضاء على ثورة اليونانيين في بادئ الأمر ولكنه لم يستطع . فدعا محمد علي للقضاء على ثورة اليونانيين وكان من ناحية أخرى يحقد على محمد علي ويود أن تكون حرب اليونان سيلا الى اضعافه . واشترط محمد علي أن يتولى أمر البلاد التي يخضعها ، فقد كانت له هو الآخر مآرب أخرى أبعد غورا من مآرب السلطان وهي الجلوس على عرش آل عثمان.

وأعد محمد علي جيشا مؤلفا من عشرين ألف جندي (وصلوا الى ٤٢ ألفا فيما بعد) مدججين بالأسلحة الحديثة ومدربين على أساليب الحرب الأوربية ، وأبحر هذا الجيش بمعداته الهائلة على ٥١ سفينة حربية و١٤٦ سفينة نقل من ثغر الاسكندرية في ١٠ من يوليو ١٨٢٤ بقيادة ابراهيم بن محمد علي ، وأفتحم الأسطول المصرى أرخبيل اليونان بسهولة ، ووصل الى شبه جزيرة المورة وما هي الا مدة قصيرة حتى أضحت شبه الجزيرة في قبضة الجيش المصرى واستولى ابراهيم على الجزيرة ونهبها وسى نساءها وأطفالها وأرسلهم الى مصر حيث بيعوا لبشوات الأتراك ، وكان فعله هذا ردا على قتل اليونانيين للمسلمين وذبحهم للأبرياء منهم .

رُوعت أوروبا بتلك الانتصارات الباهرة للجيش المصرى ، وبعد أن كانت على الحياد خرجت عن حيدها ، واتفقت بريطانيا مع فرنسا والروسيا على

وضع حد لهذه المسألة ، وتآمرت الدول الأوروبية بالأسطول المصرى ، وأغرقتة في مياه (نافرين) باليونان سنة ١٨٢٧ ، وأجبروا ابراهيم باشا على الجلاء عن بلاد اليونان ، وأعلنوا استقلال اليونان استقلالا تاما ، ووضعوا هذا الاستقلال تحت حمايتهم .

لم يكن لمصر في الحرب اليونانية ناقة ولا جمل كما يقولون ، ولم تنل مصر منها مكسبا ، بل على العكس من ذلك تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والعتاد ، وخرجت من الحرب وقد فقدت معظم أسطولها ، وعلى الرغم مما يقال بأن مصر كسبت مركزا دوليا ممتازا بعد هذه الحرب ، لأن محمد على فاض الحلفاء رأسا دون تدخل من الدولة العثمانية ، وعقد معهم اتفاقا في أغسطس ١٨٢٨م لاجلاء القوات المصرية عن بلاد اليونان ، على الرغم من تلك المغالطة (لأن مفاوضة الدول محمد على مباشرة لم تكن سوى مظهر من مظاهر تدخل الدول في شئون الدولة العثمانية وسماح محمد على به يعتبر خطأ سياسيا جر عليه فيما بعد تدخل الأوروبيين عام ١٨٤٠ في الخلاف بينه وبين السلطان وفرض تسوية أوربية على نزاع داخلي) الا أن هذه الحرب جعلت الدول الأوروبية تقف لمصر بالمرصاد ترجعها الى حجمها الأول ، كلما بدا لها أن تفوقها سوف يخل بميزان القوى في المنطقة وكلما بدا لها ازدياد مغامرات محمد على فتتقدم وتوقفه عند حده ، وخاصة بعد ما عرفت عن نواياه في العمل على ورائه الدولة العثمانية ، وقطع الطريق عليهم في اقتسام أملاك الامبراطورية المنهارة .

وثمة مكسب شخصى لمحمد على ، وهو أنه وقف خلال هذه الحرب على مدى ضعف الدولة العثمانية المروع ، واحتمال انهيارها ، وعرف أن هناك فراغا سياسيا وعسكريا في المنطقة تحاول الدول الأوروبية أن تملأه ، فساورته نفسه بعد هذه الحرب في الاسراع بملء هذا الفراغ ، غير أنه ظل مترددا حينما ازاء

الوسائل التي يتخذها في هذا الصدد ، هل تكون بإعلان الاستقلال أولا ، ثم بعد ذلك يتقدم بكل الوسائل المتاحة لديه ، وفي مقدمتها قوته العسكرية لملاء الفراغ ؟ أم يصنع الأعداء للزحف على أملاك الدولة ويترك المستقبل للملابسات ذلك العمل فقد أزلت الآزفة ولم يعد هناك مجال للتأخير والانتظار .

ويبدو أن محمد علي أدرك أن إعلان الاستقلال لن ينفعه ، فهو أكثر من مستقل ، وإنما على العكس من ذلك سوف يجبر عليه كراهية الدولة العثمانية ورجالاتها ، بعد أن كسب شهرة فائقة في أوساط الدولة لقوته العسكرية ، ولن ينقادوا إليه إذا هو تقدم للملاء هذا الفراغ وهو مستقل عن الدولة ، حينئذ سوف يعتبرونه خارجا على سلطان الدولة ، كما أن الدول الأوروبية لم تكن راضية عن هذا المشروع ، وأخيرا فضل الزحف على سوريا مع انتحال الأعداء.

حرب الشام والأناضول :

كان محمد علي قد مهد لهدفه السابق بأن طالب الدولة العثمانية بتعويض عن خسائره في حرب اليونان ، فمنحته جزيرة كريت . إلا أن هذه الجزيرة لم تكن ترضى محمد علي نظرا لنزوع أهلها إلى العصيان دائما ، فلم يكن من السهل أن تسيطر عليها قواته إلا بخسائر قد لا تعوض المفقود ، ومن ثم طلب من السلطان حكم بلاد الشام ، فرفض السلطان ، وتوترت العلاقات بين الطرفين ، وأصبحت الحرب قاب قوسين أو أدنى ، فأعد محمد علي حملة كبيرة زحف بها على الشام ، ولكنه أخفى أهدافه ، وأعلن أنه ماضى لتأديب وإلى عكا (عبد الله باشا) لأنه تسبب في تعطيل تجارته ورفض رد الفلاحين المصريين الذين فروا إلى الشام هربا من فداحة السخرة وأعباء الضرائب التي فرضها عليهم الباشا ، فزحفت قواته على الشام في أكتوبر ١٨٣١ بقيادة ابنه إبراهيم ، واحتلت خان يونس وغزة ويافا وحيفا وحاصر عكا برا وبحرا .

امتأ السلطان غضبا على محمد على فأعلن عصيانه وعصيان ابنه ابراهيم قائد الحملة ، واتهم محمد على السلطان بافساد الاسلام والمسلمين ، وهدد بخلعه واعادة الخلافة العربية ، وكان مشروع الخلافة العربية حينئذ في جو السياسة الدولية ، قد سعى له الوهابيون . وفكرت فيه الدول الأوروبية لتمزيق الدولة العثمانية .

واضطرت تركيا امام زحف الجيش المصرى الى إرسال جيش (من ٢٠ ألف جندي) بقيادة (عثمان باشا والى طرابلس) ، فشتته ابراهيم باشا في أبريل ١٨٣٢م قبل أن يفتح عكا ، وبعدها قام بفتح عكا بعد حصار دام ستة أشهر ، ولم يفتح ابراهيم بعكا حين سقطت ، فأمر قواته بالاستيلاء على سوريا كلها ، ففتح دمشق ، ثم توجه لملاقات الجيش العثماني الذي تجمع في معركة حص في يوليو ١٨٣٢م وانتصر الجيش المصرى في هذه المعركة التي فتحت الباب أمام ابراهيم لاقتحام الأناضول ، وقد برر محمد على هذا العمل لقناصل الدول بقوله : ((ان الامبراطورية العثمانية شارفت على الانهيار وأن القسم العربى منها حقيقة لا ريب فيها ، وأن روسيا لاشك ماضية في الدفع بتركيا الى مقاتلته حتى تقضى عليهما معا)) (١٢) .

ويتهى الأمر بالاستيلاء على إقليم الشام كله ، واستعد ابراهيم لدخول الأناضول للزحف على استانبول فنهاه والده عن التسرع في الزحف ، بيد أن ابراهيم كان يرى فيه الضمان الوحيد لمستقبل أسرته ، ولا يسوؤه أن تسقط الامبراطورية ، فهو لا يشعر نحوها بما كان يشعر به والده الذي شب تحت سمائها ، ولم يرد في حياته شيئا كما ود أن يصلحها (١٣) ، غير أن ابراهيم تقدم غير هباب ولا وجل فأحتل (أدنه) و (طرسوس) و (عينتاب) و (مرعش) و (قيصريه) ثم ألتقى بالأتراك في معركة (قونية) في ٢١ من ديسمبر ١٨٣٢م

(الأتراك ٥٣ ألف جندي والمصريين ٣٠ ألف جندي) وانتهت الواقعة بهزيمة ساحقة للجيش التركي ، ونصر ميين للجيش المصرى ، وكانت معركة قونية من المعارك الفاصلة لأنها فتحت الطريق أمام الجيش المصرى الى أستانبول ، ثم تقدم ابراهيم بسرعة الى (كوتاهية) واحتلها وبذلك صار على مسافة خمسين فرسخا من العاصمة العثمانية ، كما أحتل (مغنيسيا) واستولى على (أزمير) في فبراير سنة ١٨٣٣ م .

تحركت الدول الأوربية وخشيت على أطماعها في الدولة العثمانية أن تتبخر ، فروسيا لها أطماع واسعة وتريد أن تسيطر على البسفور والدردييل ، وكذلك بريطانيا وفرنسا هما أطماع ماثلة ، وكل منها تخشى أطماع روسيا ، فتقدمتا الى محمد على لبذل مساعيها الحميدة في اقناعه بتسوية الخلاف مع تركيا لمنع التدخل الروسى ، وطلبوا منه أن يقنع بولايات عكا وطرابلس والقدس ونابلس ، ولكنه رفض وأصر على ضم سوريا كلها وولاية أدنه الى مصر ، وأصر على الاحتفاظ (بأدنة) على الرغم من أنها من صميم الأناضول لأنها اشتهرت بكثرة مناجها ، ووفرة أخشابها ، ولأنها تنتهى بـجبال طوروس التى أراد محمد على جعلها الحد بين مصر وتركيا .

ورأى السلطان أن حركة محمد على ما هى الا حركة عدائية يقصد بها عرش الخلافة ، فخاف عاقبة الأمر ، واضطر للخضوع أمام الروسيا ورضى بحمايتها ، ودخل الأسطول الروسى الى مياه البسفور ، فتدخلت الدول الأوربية بتقلها للحد من أطماع الروسيا وبدأت تضغط على محمد على .

وفي غضون ذلك قبل السلطان شروط محمد على بعد أن هدد ابراهيم باشا بالزحف على استانبول وعقد مع ابراهيم اتفاق (كوتاهية) ابريل - مايو ١٨٣٣ م) الذى يقضى بأن يتخلى السلطان عن سوريا وإقليم (أدنة) محمد

على مع تنيته على مصر وكريت والحجاز ، مقابل أن يخلو بجيشه عن باقي بلاد الأناضول ، ولم يكن السلطان جادا في تنفيذ معاهدة كوتاهية ، فقد عمد في يوليو ١٨٣٣ الى عقد معاهدة (هناك) مع روسيا ، وهى معاهدة دفاعية هجومية بين الطرفين من أجل نقض معاهدة كوتاهية ، واسترجاع ما أخذه محمد على باشا .

وعلى الرغم من ان مصر حكمت سوريا وأدنة من ١٨٣٣ حتى عام ١٨٣٩ الا أن الدولة العثمانية بدأت تعد نفسها للزحف على سوريا ، وانتظرت هذه المدة ريثما تعد جيشا قويا تجرؤ به على منازل الجيش المصرى . وفى خلال ذلك اعترف محمد على أن يعلن الاستقلال ويقطع أسباب الاتصال بينه وبين الدولة العثمانية ، وأعلن ذلك أمام ممثلى الدول الأوروبية (في مايو سنة ١٨٣٨م) ذاكرا لهم أن الاستقلال هو خير ضمان لاستتباب الأمن في الشرق ، وقال أن ذلك أسوة لما حدث من استقلال اليونان وتأييد الدول الأوروبية لها ، فردت عليه بريطانيا وفرنسا والنمسا بالرفض ، وحذرت من عواقب هذه الخطوة ، وتحيزت الى جانب تركيا .

فتشجع السلطان على التحرش بالجيش المصرى ، وأدى ذلك الى وقوع الحرب مرة ثانية بين محمد على والسلطان ، وأخيرا عبر الأتراك نهر الفرات الفاصل بين الجانبين وتقابل الجيش التركى (٨٠٠٠٠ جندى) مع الجيش المصرى (٦٠٠٠٠ جندى) في موقعة (نصيبين) في ٢٤ من يونيو ١٨٣٩م ، ودحر الجيش التركى في ساعات قليلة ، ولم تصل أخبار الهزيمة الى السلطان (محمود الثانى) الذى قضى نحيه في ٣٠ يونيو ١٨٣٩م ، فقد كتمت عنه الأخبار ، وهو في فراش الموت رافة به ، ونصب ابنه عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١ م) خلفا له .

وعلى إثر هذه الهزيمة الساحقة قام قائد الأسطول التركي أحمد فوزى (١٤) وسار بأسطوله الى ميناء الإسكندرية وسلمه الى محمد على ، وبذلك أضحت الدولة العثمانية في مدى أسبوعين فاقدة جيشها وسلطانها وأسطولها .

تدخل الدول الأوروبية :

استولى القلق على الدول الأوروبية للنتائج التى أسفر عنها الصراع بين محمد على والسلطان ، وعزمت على إيقاف محمد على عند حده ، وتحمس لذلك (لورد بالمرستون) وزير خارجية بريطانيا الذى أراد اخضاع محمد على بالقوة ، وتحفظت فرنسا لعلاقتها الطيبة بمحمد على ، ورفضت أساليب بريطانيا ، وانتهى الأمر باتفاق الدول في لندن ما عدا فرنسا .

معاهدة لندن يوليو ١٨٤٠م:

تم الاتفاق بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا في ١٥ من يوليو ١٨٤٠م في لندن على اتفاق بموجبه تعهدت الدول باخضاع محمد على ، وقرروا أن يعرض عليه السلطان حكم مصر وراثيا وولاية عكا طوال حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى بقيود معينة تربطها بالدولة العثمانية ، مثل دفع الخراج ، وعدم تمثيل مصر في الخارج ، وتحديد عدد الجيش المصرى ، فاذا لم يقلل محمد على هذه الشروط في عشرة أيام تؤخذ منه عكا . فاذا تأخر عشرة أيام أخرى ، فعلى الدول استخدام نفوذها في اخضاعه بالقوة لقبول تلك الشروط .

ورفض محمد على معتمدا على قوته وعلى مؤازرة فرنسا ، فأنزل الحلفاء قواتهم بالشام لاخضاعه ، واضطرت القوات المصرية الى الانسحاب بسبب خيانة فرنسا ومخافة قطع مواصلات الجيش ، وتحول الانسحاب الى هزيمة لم يعد

بسببها الى مصر من الجيش سوى ثلثه ، واضطر محمد على أخيرا الى الانسحاب من جزيرة العرب وكريت والشام والاحتفاظ بمصر .

وهكذا أوقفت الدول الأوروبية محمد على عند حده ، وحاصرتة داخل مصر ، واضطر السلطان تحت ضغط السفراء أن يرسل فرمانا الى محمد على في فبراير ١٨٤١م بمنح مصر وتوابعها في أفريقيا وراثيا لأكبر أبناء أسرته وتحديد عدد الجيش بثمانية عشر ألف جندي ، وبذلك انتهت حياة محمد على السياسية ، وقضى بقية حياته مريضا مرضا عقليا ضيق الصدر بآدى الحزن حاقدا على الدول الأوروبية ، وحسن العلاقات بينه وبين السلطان فرار استانبول .

وقد وضعت التسوية الأوربية حدود وأبعاد الباشوية المصرية ونظمت العلاقات بين الدولة العثمانية والباشوات في مصر من أسرة محمد على ، وهى حدود لم يكن في امكان السلطان ولا ورثة محمد على في مصر تعديلها الا بالرجوع الى الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة لندن ، واستنت سنة سيئة للتدخل في شئون الدول الإسلامية لافساد العلاقات بينها وبين بعضها ، وقد خلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتدفق النفوذ الاستعماري الأوربي الى مصر ، وكان للبند الخامس في القانون الخاص الملحق بمعاهدة لندن والذي ينص (على أن جميع القوانين والمعاهدات النافذة في الدولة تطبق على مصر كغيرها من أجزاء الدولة (١٥) كان لهذا البند خطره نظرا لأنه فتح للامتيازات الأوروبية التى توغلت في شئون الدولة العثمانية بابا واسعا شقيت منه مصر زمنا طويلا ، وقد اقتضت الدول الأوروبية هذا البند اقتحاما من أجل انتشار مصالحها في مصر والقضاء على نظام الإحتكار الذى فرضه محمد على في مصر .

فكان معنى قبول هذا البند هو أن تسرى على مصر شروط المعاهدة التجارية المبرمة عام ١٨٣٨ بين بريطانيا والدولة العثمانية ، والتى بموجبها

أصبح للتجار الانجليز الحق في دخول أى جزء من بلاد الدولة العثمانية ليشترروا بأنفسهم المنتجات الزراعية والصناعية من المنتجين من أهل البلاد ، وتعهدت تركيا بالغاء نظام الاحتكار في أنحاء الامبراطورية ، ومن ثم أغلقت مصانع محمد على الواحد بعد الآخر .

وكان هذا هو نصيب مصر من الكفاح الطويل والحروب المريعة التى استمرت نحو ثلاثين عاما ، وأصبحت البلاد بصدمة شديدة أثرت عليها بعد ذلك فألقت نفسها في أحضان نوم عميق لم تفق منه الا بعد سنوات طويلة . ولو أن محمد على استمر جهوده داخل الوطن في شئون الزراعة والصناعة والتعليم وتطويرها بنهضة حقيقية تستهدف الأخذ بيد المصريين لكان ذلك أجدى من هذه المغامرات العقيمة التى قضت عليه وعلى مصر فى آن واحد ، وهكذا تكون نهاية المشاريع الشخصية والتوسع الخارجى قبل أن تبنى القاعدة بناء راسخا لا يتأثر ، ولو بحثنا عن أسباب هذا الفشل لوجدناه يتلخص في أمرين :

الأول : جنوح محمد على الى الاستبداد وعدم ايمانه بالشعب الذى نحى زعامته من الميدان ولم يستشره في شىء من هذا وأثقل كاهله بالسخرية في الجيش والزراعة والصناعة ، فما كاد الشعب يفوق من هذا الكابوس عام ١٨٤٩ حتى تنفس الصعداء وجنح الى الراحة بعد طول عناء ، ومن ثم قال (لورد بالمستون) رئيس وزراء بريطانيا : ((انه حارب محمد على لأنه كان يحارب لنفسه وليس من ورائه شعب يطلب الحرية ويستأهلها (١٦))) كان ذلك بسبب اهمال محمد على للشعب وعدم تشجيعه للروح الوطنية .

الأمر الآخر : جنوح محمد على الى التوسع ، وحبه في أن يرث أملاك الدولة العثمانية ، ومغالاته في مطالبه من السلطان ، مما ترك المجال مفتوحا أمام

الدول الأوروبية للتدخل بينه وبين السلطان لتحقيق مآربها والقضاء على مصر تهيدا للاستيلاء عليها .

ومن ثم يذكر بعض المؤرخين الغربيين المنصفين : أن محمد علي ((كان خيرا له أن يساعد السلطان العثماني صراحة ضد العدوان الغربي بدلا من أن يخونه ويتيح الفرصة للدول الأوروبية لكي تقرر مصير الامبراطورية العثمانية .. ومن المؤكد أن باشا مصر قد حقق هدفه حين جعل أسرة محمد علي تحكم مصر وراثيا ، ولكنه أيضا فتح المجال للتدخل الأوربي ، قبل ان تكون قد قامت بمصر نظم من شأنها أن تساعد المصريين على مجابهة تحدى عصر جديد وبذلك يمكنهم الدفاع عن استقلالهم في وجه هجمات الدول الأوروبية المتربصة (١٧) .

النظام الاقتصادي في عصر محمد علي :

تركزت سياسة محمد علي الاقتصادية حول مشكلة زيادة موارده ، وذلك لمواجهة مطالب الجيش التي لا تنتهي ، وبدأ محمد علي في مجال الزراعة بالاستيلاء على الأراضي المصرية كلها عام ١٨١٤ كما سبقت الإشارة الى ذلك . وصارت ملكية معظم الأراضي في يده ، ثم شرع ابتداء من سنة ١٨٢٠ في إنشاء مجموعة كبيرة من الترع في الدلتا ، لكي يتسنى له زرع أراضيها بطريق الري الدائم بدلا من طريقة الحياض الموسمي ، وصار بالامكان زرع محاصيل أو ثلاثة في الأرض الواحدة كل عام بدلا من زراعة محصول واحد ، فزرع بذلك المحاصيل المربحة مثل القطن والنيلة والكتان والأرز والذرة علاوة على محصول الغلال والبقول والشعير الشتوي ، وتمكن محمد علي من زيادة مساحة الأرض المنزرعة حتى قدرت زيادتها في المدة من سنة ١٨٢٤ الى ١٨٤٠ بما يعادل الربع تقريبا ، وذلك على الرغم من شدة الحاجة الى الأيدي العاملة بسبب الخدمة الاجبارية في الجيش والمشاريع الصناعية .

وأصبح محمد على هو المخطط الوحيد للزراعة فهو الذى يشير بما يسزرع من المحاصيل مفضلا ما كان منها صالحا للتصدير بأرباح عالية وعلى الأخص القطن ، وكانت البذور تقدم للزراع بصفة قروض مع مدهم أيضا بقروض مالية تكفى للاتفاق على الزراعة ، وخصص محمد على عددا غير قليل من المفتشين لمراقبة وتنفيذ أوامره بالدقة والأمانة ، وكانت معظم المحاصيل تعتبر احتكارا للحكومة فتشترىها بصفة اجبارية وبثمن محدد ، قد يكون في بعض الأحيان نصف ثمن السوق أو دونه ، وكانت ضالة الأثمان التى تدفع للزراع نظير جهدهم تذهب بكل وازع أو حافز يدفعهم الى العمل ، وكان الحصول يتم استهلاكه في الأغراض التى تعينها الحكومة ، كتموين الجيش أو مد المصانع الأميرية بالخامات أو بيعها في الخارج بأرباح عالية ، ومن ثم كثرت ظاهرة هروب الآلاف من الزراع من أراضيهم لشعورهم بأنهم ليسوا أصحاب مصلحة حقيقية في عملهم ، فكانوا يساقون مكرهين الى العمل بالتهديد والوعيد .

سياسة التجنيد وآثارها السيئة على الزراعة:

على الرغم من أن محمد على هو أول من جند الشعب المصرى في العصر الحديث في جيوش نظامية الا أن هذه التجربة قد شابهها شئ من سوء التطبيق ، فقد صاحبت عملية التجنيد كثير من مظاهر القسوة والبربرية ، فتذكر وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن محمد على كان يطلب من المديرين تقديم عدد معين من المجندين عن كل مديرية ، وكان المديرون يرسلون بدورهم الى مشايخ القرى-اي رؤساء القرى - يطلبون منهم أن يجند كل شيخ ثلاثة أو أربعة أو خمسة مجندين حسب تعداد سكانهم ، وكان هؤلاء الشيوخ يبدأون في اعتقال عدد يصل الى خمسين أو ستين فلاحا أي نحو عشرة أضعاف ما يطلبه المدير ، وكان أغلب هؤلاء آباء لأسر ، وينظرون بخوف الى عملية الانخراط في الجيش ،

الى حد أنهم مستعدين لشراء إعفائهم بأي ثمن ، حتى ولو أدى ذلك الى إملاقهم الشديد ، وبهذه الطريقة كان في مقدور مشايخ القرى أن يجمعوا من المعتقلين كل ما يملكونه فدية لهم ، وعندئذ يطلقون سراحهم . محتفظين بالعدد المطلوب من غير القادرين على دفع الاتاة ، ثم يكيل هؤلاء النساء المساكين أزواجا في السلاسل كالجرمين ، وعند تجمعهم في عاصمة المحافظة يساقون كقطيع الغنم تحت الحراسة الى القاهرة (١٨) .

ولما كان التجنيد على عهد محمد علي لمدى الحياة ، فلم يكن هناك تحديد لمدة الجندية بفترة معينة تفتح الأمل لعودة الجندي الى أهله وعشيرته ، ولما ندر أن يعود الفلاح الى أهله سالما ، ولما كان كل من يجند يعتبره الأهالي مفقودا وقيمون الجنازات حزنا عليه ، لما كان الأمر كذلك غدت الجندية أمرا مبغضا الى الشعب ، بل خطيرا على مستقبلهم وحياتهم لذلك تهربوا منه بشتى الوسائل والطرق .

وكان كثير من الفلاحين يفضلون هجر بيوتهم على الاستسلام للتجنيد ، وكانوا يحفرون الحفر في المقابر أو في أراضي المستنقعات القريبة من قراهم ويختبئون فيها عند حملات التجنيد ، وفي كثير من الاحيان كانوا يهربون الى قرى بعيدة أو الى الصحراء النائية حتى يستقروا مع البدو ، أو يعودون الى قراهم بعد أن ينقضي خطر التجنيد كما كانوا يهربون الى المدن وقيمون في ضواحيها في أكواخ من الطين ، ويحاولون أن يجدوا عملا ليفروا لعائلاتهم الكفاف .

ولما أستعان محمد علي بالبدو (١٩) الذين أعطاهم رواتب مجزية للقبض على الفلاحين الفارين من قراهم ، ولما كانت قوات محمد علي تفاجئ المدن لتجتمع هؤلاء المستوطنين في أكواخ الطين القائمة في الضواحي ، وتجند اللائق منهم وتعيد الباقي الى قراهم ، ولما كان الأمر كذلك وضقت على الفلاحين

الأرض بما رحبت اضطر كثير منهم الى الهجرة من مصر نهائيا ، واتجهوا الى سوريا ، وقد وصل عدد المهاجرين الى سوريا قبل زحف محمد علي الى الشام عام ١٨٣٢م الى ستة آلاف من الفلاحين (٢٠) ، وكان عبد الله باشا (والي عكا) يمنح أولئك اللاجئين المصريين أرضا ويعفيهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات ، وعندما طالب محمد علي بعودة هؤلاء الفلاحين رد عليه والى عكا : بأن المصريين رعايا السلطان وأنه بالتالى لا يستطيع منعهم من الإقامة في أرض تقع تحت سيطرته (٢١) .

وبلغ نفور الأهالى من الخدمة العسكرية مداه ، فقد تهربوا منها باتلاف عيونهم حينما وبت أصابعهم أحيانا أخرى ، فكانت الأمهات يشوهن أطفالهن بالعمى أو بالعجز حتى لا يجبروا على التجنيد ، وكثيرا ما كان الرجال البالغون يقطعون سبابة يدهم اليمنى أو يفقنون عيهم اليمنى أو ينزعون أسنانهم الأمامية ليتهربوا من التجنيد ، وأراد محمد علي أن يتغلب على أسلوب التشويه هذا الذى يعطل التجنيد فأمر بتجنيد المشوهين مدى الحياة ، فتذكر وثائق وزارة الخارجية البريطانية : أن محمد علي أرسل منشورا الى رؤساء الأقاليم في ١٢ من مارس ١٨٢٣ جاء فيه : ((فيما يتعلق بالرجال الذين نأخذهم لإدارة حربنا الظافرة ، فان بعضهم ينزعون أسنانهم وبعضهم يصيبون أنفسهم بالعمى ، ويصيب آخرون أنفسهم بالعجز وهم في الطريق إلينا ، ولهذا السبب نقوم بإعادة الجزء الأكبر منهم .. فأرسلوا لنا كل الرجال اللاتقين وعرفوا كلا منهم أنه يجب ألا يشوه نفسه ، لأننى سأأخذ من عائلة كل من يرتكب هذه الفعلة رجالا بدلا منه ، أما من شوه نفسه فسيرسل للعمل على سفن الحكومة لمدى الحياة (٢٢))) . كما أمرت الحكومة بأن يعمل المشوهون في المصانع ، ولكن

التشوية استمر بطريقة لا تصدق ، وامتد الى مناطق لم يكن معروفا فيها ، وقد أدى ذلك الى تكوين كتائب من المشوهين .

وقد استعان محمد على بفرق من الجيش لجمع الجنود من القرى والمدن ، فكانت الجنود تحاصر القرى وتقبض على العدد اللازم من الفلاحين ثم يساق الفلاحون مكبلين بالحديد الى العاصمة . وقد استغلت الدول الأوربية هذه الطريقة الوحشية لجمع الجنود للتشجيع على محمد على ونشرت تلك الفضائح عنه في أوروبا ، وكان هناك تأكيد خاص على الوحشية التي استخدمت في تجنيد الأقلية المسيحية من الأقباط ، ومن ثم أصدر الباشا أمره بعدم تجنيد المسيحيين (مؤقتا) لعدم اثارة الحساسيات المسيحية في أوروبا .

وأدت هذه السياسة الى أن وصل الأمر الى حد الثورة ، ففي مايو ١٨٢٣ أعلن الفلاحون الثورة في مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة وسرعان ما أجمعت هذه الثورة وعوقب الثائرون عقابا صارما ، ولكن ثورة أخرى ما لبثت أن نشبت في أبريل ١٨٢٤ وامتدت الى أسنا وأسوان ، وكان يقود التمرد رجل من شمال أفريقيا يدعى الشيخ أحمد بن إدريس ، وأعلنت قبائل الصحراء الشرقية عصيانها ، واستفحلت الثورة ، وعندما صدرت الأوامر للجيش بضرب الثوار انضم كثير من رجال الجيش الى الثوار ، وبعد أن استمرت الثورة ستة أسابيع ، أمكن سحقها في النهاية على يد قوات تركية تساعدها قوات من البدو الذين كانوا حلفاء لمحمد على .

وعندما وصل الى مصر أنباء فشل الهجوم على عكا في ٩ من مارس ١٩٣٢ تجتمعت أسباب الثورة في القاهرة وعم السخط فيها ، غير أن محمد على لجأ الى إرهاب الشعب فتذكر وثائق وزارة الخارجية البريطانية أنه أعاد ثلاثه من بينهم أحد العلماء ، وعرضت جثثهم علنا في شوارع القاهرة وعلى

صدرهم كتابة تقول: ((هذا هو المصير الذى ينتظر الذين لا يستطيعون أن يحكموا أنفسهم (٢٣) وكثر عدد حالات الاعدام بتهم سياسية في سنة ١٨٣٢ وهذا مما يعكس الوضع القلق الذى تردت فيه البلاد .

وفي أبريل ١٨٣٨ وقع تمرد في مديرية منفلوط بالصعيد ((فقصد رفض السكان أن يقدموا المجندين المطلوبين ، ووكل الباشا مهمة قمع التمرد لسالم باشا المفتش العام بالصعيد ، وكانت البلاد على أبواب ثورة عارمة لولا أنها كانت بلا زعامة تقودها الى تلك الثورة ، فقد قضى الباشا على رؤساء الأسر الكبيرة في الوجهين القبلى والبحرى .

واندلعت كثير من الحرائق في القاهرة ، كان من بينها الحريق الذى التهم قصر الأزبكية في ٢٢ من مايو ١٨٤٠ . وكثر الاعتقاد بأن مرجع هذه الحرائق السخط السياسى من حكم محمد على .

وعقب التسوية الأوربية عام ١٨٤٠ خفف محمد على بعض الشىء من التجنيد وبدأ في تصفية الجيش ، فقد نصت التسوية على أنقاص عدد الجيش الى ١٨ ألف جندى ، غير أنه أنشأ (الحرس الوطنى) في عام ١٨٤٠ ولم يلبث أن حله في ١٨٤١ ، وبدلاً من تسريح الجنود الى قراهم ، استغلهم في العمل سخرة في ضياعة الزراعة ، وجمع الكثير للعمل في استصلاح الأراضى الواقعة بين بحيرة اذكو وبحيرة المعدية ، كما استخدمهم في حفر ترع الرى في الصعيد ، وعانى الجنود من أعباء العمل الزراعى .

وكان لدى محمد على من الجنود طبقاً لتقديره هو ، في عام ١٨٢١م ١٦ ألف جندى ، وفي عام ١٨٢٩م ٦٢ ألف جندى ، وفي عام ١٨٣٢م كان اجمالى عدد الجيش في سوريا وكرت والجزيرة العربية والسودان ومصر ٨٣ ألف جندى ، وبعد ذلك بقليل (١٨٣٣) كان لديه ١٢٥ ألف جندى منهم

٢٥ ألف جندي في البحرية (٢٤) ، وقدر ما يبلغ نحو ١٠٠ ألف رجل قد تم سجنهم من الزراعة ، أى ما يعادل حوالى ٤٪ من عدد السكان المقدر بمليونين ونصف ، وهى نسبة كبيرة في بلد يعتمد على الزراعة ، وعندما انضم إلى التجنيد الأعباء الأخرى التى فرضت على الفلاحين ، في السخرة ، ثم المرض ، لم يبق من سكان الريف بعد ذلك الا مجموعة قليلة كانوا أقل كفاءة بسبب النكبات التى توالى على الشعب ، وقد تعرضت البلاد للأوبئة كوباء الكوليرا في سنة ١٨٣٩ ، ووباء سنة ١٨٣٥ الذى كان أسوأ ما شهدته البلاد لعدة سنوات ، وقدر عدد ضحاياه من الوفيات نحو ١٥٠ ألف نسمة تبعا لتقديرات وزارة الخارجية البريطانية (٢٥) .

ولعل هذه المآسى التى تعرض لها الشعب كانت من العوامل الرئيسية التى تسببت في الانهيار السريع والمروع الذى حدث في نظام محمد على وكان الشعب بعد ١٨٤١ غير قادر على اجابة طلبات الباشا في الضرائب الباهظة ، وظل الفلاحون يهجرّون أرضهم التى أحبوها ، وظلت الحكومة تشكو من ظاهرة المسحجين (المهربين) من الأرض حتى عصر اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) ، حيث عرضت هذه المشكلة على مجلس شورى النواب في عصره ، فأقر المجلس حرية الأفراد في التنقل من مكان الى آخر ، ((ولا يصح جمع الأنفار وارجاعهم الى بلادهم)) (٢٦) . وعندما انتهت مغامرات محمد على العسكرية منح أقاربه وقواده والمقربين اليه قطعاً من الأرض يزرعونها بطريق السخرة ، وبذلك انحدر الشعب الى هاوية سحيقة من الاستغلال المقيت .

وقد نشأت قبل ثورة (١٩٥٢م) في ريف الدقهلية ورأيت بنفسى أثر السخرة في الريف المصرى فقد كان الفلاحون يعملون في ضياع الملك وكبار

الملاك مقابل قوتهم فقط وكانوا لا يأخذون أجورا وإنما يأخذون بعض الخاصيل لسد جوعهم وهذا هو نظام السخرة بعينه .

أما في مجال الصناعة : فمنذ عام ١٨١٦ ومحمد على يعتبر الصناعات الموجودة في مصر وقتئذ احتكارا لحكومته ، فقد أنشأ مصانع جديدة لصالحه ، وانتزع العمال من مصانعهم للعمل في مصانع الحكومة ، ونشط في انشاء هذه المصانع في كل مكان بالبلاد وخاصة صناعة الغزل والنسيج ومعامل الحديد والحاس التي تدار بالآلات .

فأنشأ عدة مصانع بالقاهرة ، ففي سنة ١٨١٦ بدأ بانشاء مصنع الغزل والنسيج بالخرنفش لصناعة القطيفة والأقمشة القطنية ، كما أنشأ مصنعا آخر في بولاق لغزل القطن سمي (فابريكة مالطة لوجود عدد كبير من عمال مالطه به) ومصنعا لتجهيز الأقمشة بين شبرا وبولاق سمي بالمبيضة ، ومصنعا لأمشاط الغزل بحى السيدة ، ومصنعا للنجوخ في بولاق ، ومصانع أخرى للبحال والصوف والطرايش .

وفي الوجه البحرى أنشأت الحكومة عدة مصانع لغزل القطن ونسجه في قليوب وشبين الكوم والخلعة الكبرى وزفتى وميت غمر والمنصورة ودمياط ودمنهوور وفوة ورشيد . وفي الوجه القبلى أنشأت عدة مصانع لغزل القطن في بنى سويف وأسيوط والمنيا وفرشوط وطهطا وجرجا وقنا .

كما أنشأت الحكومة معامل للسكر في الوجه القبلى الذى كثرت فيه زراعة قصب السكر ، ومصانع أخرى للصابون والزجاج والصينى والشمع والورق ، ومعاصر للزيت بالقاهرة والأقاليم .

أما في مجال الصناعة الثقيلة فقد أنشأ محمد علي معملا لسبك الحديد في بولاق على غط مسابك لندن ، وكان يتولى رئاسة العمل فيه بعض الإنجليز . كما أنشأت الحكومة مصنعا لأخراج ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن . وصارت الحكومة تجني أرباحا وفيرة من هذه الصناعات ، فقد كانت تقوم بتزويد مصانعها بالخامات التي ابتاعها من الفلاحين ، ثم تباع أنتاجها بأعلى ما تستطيع الحصول عليه من السعر ، وكان إنتاج المصانع لسد حاجات البلاد و للتصدير ، ولكن سرعان ما أسفرت ادارة معظم هذه الصناعات عن خسائر لأسباب عديدة ، كان أهمها استياء العمال وتزمرهم لانتزاعهم من مصانعهم الخاصة بهم وإجبارهم على العمل في مصانع الحكومة ، يضاف الى ذلك الإهمال والتراخي والفوضى ، بل التخريب المتعمد وتعطيل العمل في المصانع أحيانا . وقد تراكمت الخسائر المتخلفة عن ذلك في مختلف هذه المشروعات ، حتى صارت الحال في سنة ١٨٤٠ لا تطاق ، وأصبح الفشل النهائي لهذه الحركة الصناعية واضحا للباشا نفسه ، وفي خلال حرب الشام الثانية أغلق الكثير من المصانع استبعادا لنفقاتها وألحق الآلاف من العمال بسبب ذلك بخدمة الجيش ، ثم صدرت الأوامر باغلاق جميع المصانع التي ثبت أن ادارتها لا تعود بربح ما .

وقضى على تجربة محمد علي تماما بعد تسوية سنة ١٨٤٠ حينما أجبرت الحكومة البريطانية الباشا على قبول شرط يقضى بأن تسرى على مصر شروط المعاهدة التجارية المبرمة عام ١٨٣٨ بين بريطانيا والدولة العثمانية ، والتي بموجبها أصبح للتجار الانجليز الحق في دخول أى جزء من بلاد الدولة العثمانية ليشترؤا بأنفسهم المنتجات الزراعية والصناعية من المنتجين من أهل البلاد ، وتعهدت تركيا بالغاء الاحتكار في أنحاء الامبراطورية ، ومن ثم أغلقت مصانع

محمد على الواحد بعد الآخر (٢٧) . ولم يمض على ذلك أكثر من بضع سنوات حتى صار كل ما بقى من تلك النهضة الصناعية التى أنفقت عليها الملايين عبارة عن أنقاض من الآلات يأكلها الصدأ داخل مبان قديمة مهجورة مبعثرة في كافة أنحاء البلاد .

وقضى بالفشل على محاولة محمد على بجعل مصر دولة صناعية ، وذلك بسبب نظامه الاحتكارى المقيت الذى لم يشعر الشعب ازاءه بشئ من التحمس ، وانعدام الحافز الفردى لدى الصناع ، وهو الذى يولد الابداع والتفانى في العمل .

أما في مجال التجارة : فقد حاول محمد على تنشيطها على أساس الإنتاج المحلى الذى تنتجه مصانعه بأيدي عاملة رخيصة ، ودخل سوق التجارة العالمية وخاصة بالقطن المصرى ، وقد ربحت الحكومة من التجارة أرباحاً وفيرة ، لأنها كانت قائمة على نظام الاحتكار ، ومن أجل توسيع نطاق التجارة ، قام محمد على بإنشاء أسطول تجارى ، واصلاح موانئ البحر الأبيض في الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وموانئ البحر الأحمر وخاصة ميناء السويس ، ومهد الطريق بين السويس والقاهرة لنقل تجارة البحر الأحمر بالقوافل ، ثم حملها في سفن النيل الى الاسكندرية ، وبذلك حاول تنشيط طريق التجارة القديم الذى قضى عليه منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر الميلادى.

النظام الاحتكارى وأثره في انهيار مصر الاقتصادى :

استغل محمد على طاقات البلاد الزراعية ، والصناعية والتجارية لمصلحته ، واتبع سياسة احتكارية شديدة لجميع السلع المنتجة في الداخل والمستوردة من الخارج ، ووضع هذه الامكانيات الضخمة في خدمة أغراضه ،

وأصبح هو الزارع الوحيد ، والتاجر الوحيد ، والصانع الوحيد في مصر ، ويصف قنصل بريطانيا العام في مصر هذا النظام الاحتكاري وأضراره بالمصريين فيقول : ((إن قسما كبيرا من عدم الثقة الخالي يجب أن يعزى لسياسة الباشا الخاصة بمحاولة احتكار كل إنتاج البلاد ، وأن ينصب من نفسه بائعا لكل البضائع الأجنبية المستوردة إليها ، وقد نتج عن ذلك توقف كل التجارة التي كان يقوم بها كل التجار الوطنيين ، ولم تكد تبقى لديهم أية وسيلة يستطيعون بها أن يتوصلوا الى حياة شريفة (٢٨))) .

بيد أن هذا النظام تضارب مع مصالح الرأسمالية الغربية ، وخاصة بريطانيا التي كانت تعمل للقضاء عليه والتخلص منه ، للحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها ، وسارت خطة بريطانيا في عملياتها الهجومية على خطوط اقتصادية ثم حربية ، لكي تصل منها الى نتائجها السياسية ، وقد سبق أن بينا ما فعلته بريطانيا في القضاء على قوة مصر الحربية ومركزها الدولي في معاهدة لندن.

أما في المجال الإقتصادي ، فقد سعت بريطانيا لدى السلطان في فترة ضعفه لعقد معاهدة حرية التعامل مع دويلات الأمبراطورية العثمانية سنة ١٨٣٨ ، وقضت بريطانيا على نظام الاحتكار تماما بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ حيث أجبرت الحكومة البريطانية الباشا على قبول شرط يقضى بأن تسرى على مصر شروط معاهدة سنة ١٨٣٨ ، وبموجب ذلك الشرط أصبح للتجار الأنجليز الحق في شراء المنتجات الزراعية والصناعية من المنتجين من أهل البلاد مباشرة ، كما أصبح لهم الحق في بيع سلعهم المستوردة الى الأهالي مباشرة أيضا ، ومن ثم بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تعمل في مصر .

وصفوة القول أن النظام الاقتصادي في مصر في عصر محمد علي ، كان هشاً ضعيفاً ، فلما انهيار محمد علي عسكرياً انهيار كل شيء تماماً ، بسبب إهماله مصلحة الأهالي واستغلال عرقهم إلى أبعد الحدود ، وتدخل الدولة في الزراعة والصناعة والتجارة ، فحطمت طبقة الحرفيين والتجار المحليين ، فعرقلت بذلك غور طبقة وسطى مصرية يقوم على عاتقها النمو الصناعي المصري ، يضاف إلى ذلك أن محمد علي خلق طبقة من الملاك الجدد من أفراد أسرته وحاشيته ومحاسبيه ، وبذلك كون طبقة كبرى من ملاك الأراضي حالت دون ظهور طبقة متوسطة مسئولة من صغار الملاك والمزارعين ممن يقوم على كاهلهم تطوير الزراعة في البلاد .

إنشاء المدارس الحديثة :

أراد محمد علي أن يسبق الزمن فعنى بإنشاء المدارس العالية أولاً ، وأوفد البعثات من الأزهريين إلى أوروبا لهذا الغرض ، وقد ساعد ذلك على تكوين طبقة تعلمت تعليماً عالياً قبل إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية وأن الأزهر كفل إمداد المدارس العالية والبعثات بالشباب والمتعلمين الذين حازوا من الثقافة قسطاً يؤهلهم لفهم دروس المدارس العالية في مصر أو في أوروبا فكان الأزهر خير مورد لهذا التعليم العالي .

وكانت أول مدرسة عالية أنشأها محمد علي هي (مدرسة الهندسة بالقلعة) في سنة ١٨١٦ واستجلب لها محمد علي أساتذة من الأجانب كما أنشأ مدرسة أخرى للهندسة في بولاق في عام ١٨٣٤ وتولى نظارتها العلامة (علي مبارك) سنة ١٨٤٩ أحد خريجي البعثات التعليمية في أوروبا كما أسست (مدرسة الطب) أولاً في المستشفى العسكري بأبي زعبل ، وكان الغرض منها توفير الأطباء للجيش ، واختارت الحكومة لها مائة تلميذ من طلبة الأزهر ، وأرسل

الأوائل منهم في بعثات علمية الى أوروبا لإتمام علومهم وألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة وأخرى للولادة ، كما أنشأ (مدرسة الألسن) سنة ١٨٣٦ بالأزبكية ، وهى التى تولى نظارتها رفاة الطهطاوى أحد خريجي البعثات التعليمية في أوروبا من الأزهرين ، وأنشأ (مدرسة المعادن) بمصر القديمة سنة ١٨٣٤ م ، (ومدرسة المحاسبة) بالسيدة زينب سنة ١٨٣٧ و (مدرسة الفنون والصنائع) سنة ١٨٢٩ و (مدرسة الزراعة) بشبرا سنة ١٨٣٦ وغير ذلك من المدارس المدنية .

هذا عدا المدارس الحربية ، (كالمدرسة الحربية الأولى) ، بأسوان التى أنشئت في سنة ١٨٢٠ ثم (مدرسة قصر العيني الإعدادية) للتعليم الحربى ، ثم (مدرسة المشاة) بالخانكة و(مدرسة الفرسان) بالجيزة و(مدرسة المدفعية) بطرة و (المدرسة البحرية) بالإسكندرية (٢٩) .

ويلاحظ أن جميع هذه المدارس كان الغرض الأساسى منها هو خدمة الجيش ، فإثناء مدرسة الطب مثلاً يرجع في الأصل الى تخريج الأطباء الذين يحتاج اليهم الجيش ، وكذلك استلزم تخريج الضباط إنشاء المدارس الحربية على اختلاف أنواعها ، وكذلك المدارس الملكية كان الغرض الأول منها تنقيف التلاميذ لإعدادهم على الأخص ليكونوا ضباطاً ومهندسين في الجيش ، وإرسال البعثات الى أوروبا كان الغرض الأول منه توفير العدد الكافى من الضباط ، ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون من قريب أو بعيد بالإدارة الحربية . غير أن هذه المدارس بلا شك قد حققت أغراضاً ثقافية أخرى في البلاد الا أن خدمة الجيش ، كانت السبب الحقيقى في إنشائها .

ويلاحظ أيضا أن الشعب المصرى لم يكن راضيا عن أذخار أبنائه في هذه المدارس تمسكا بالدراسات الإسلامية في الأزهر ، وخوفا من المخراط أبنائهم في الجندية ، فقد كانت المدارس أيام محمد على عبارة عن ثكنات للجنود .

ولقد مارس محمد على (تفرقة عنصرية) صارخة بين العنصر التركى ، وبين العنصر العربى في المدارس ، فقد ظفر التلاميذ الأتراك بمعاملة ممتازة عن معاملة التلاميذ المصريين في الطعام والمرتبات والإقامة والمعاملة ، فبينما كان التلميذ المصرى يتناول في وجبة الإفطار (وكانت تسمى في ذلك الوقت التزويقة) العدس ، كان التلميذ التركى يتناول المربى والفاكهة . وبينما كان التلميذ المصرى لا يأكل اللحم الا مرة واحدة في الأسبوع ، وبقيّة الأسبوع يتناول العدس والبقول ، كان التلميذ التركى يتناول اللحم الضأن كل يوم وطعاما منوعا مستوفيا للشروط الصحية .

وبينما كان التلاميذ المصريون يجلسون على الأرض كل عشرة الى طبلية وأمامهم قروانتان ملئت احدهما فولا والأخرى عدسا ، ويستخدمون ملاعق خشبية في تناول طعامهم ، كان التلاميذ الأتراك يجلسون الى موائد ويستخدم كل منهم الملعقة والشوكة والسكين ، وبينما كان التلميذ المصرى ينام على الحصير ، كان التلميذ التركى ينام على سرير ، وبينما كان المرتب للتلميذ المصرى ستة قروش في الشهر ، في التعليم الابتدائى ، وعشرة قروش في التعليم الثانوى ، وخمسة عشر قرشا في التعليم العالى ، كان مرتب التلميذ التركى يبدأ من عشرين قرشا ويزيد تباعا حتى يصل الى (٦٠) ستين قرشا .

وأهم من ذلك كان التلميذ التركى لا يتعلم اللغة العربية ، ولكنه يدرس اللغات التركية والفارسية والفرنسية ، ويقرأ كتبها في الأدب الفرنسى ، ويتعلم

التاريخ والجغرافيا ، والحساب بالفرنسية ، أما اللغة العربية - لغة الشعب العربى . ولغة البلاد التى آوتهم - فلم يكن لها مكان في دراستهم (٣٠) .

وقد أراد محمد على بالتعليم ان يخرج موظفين وكتبة فقط ، وهذا نعرفه من الوثيقة التى بعث بها ابنه ابراهيم اليه يطلب منه فيها أن ينشر التعليم بمصر لأن نابليون كان يعلم أبناء الجنود ، ويعطى كل تلميذ نصف جراية نفر ونصف ماهية نفر ، فما كان من محمد على الا أن رد عليه يلفت نظره الى ما تعانیه أوروبا من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ، والى أنهم كانوا قد تورطوا في تعليم الناس حتى أضحوا وليس في طاقاتهم تلافى ما فات ، فاذا كان هذا المثال أمام الأنظار ، فمن الواجب أن تفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة (يعنى موظفين) غير مولعين بتعميم ذلك التعليم . (((٣١) .

التعليم في الأزهر في عصر محمد على:

لم يكتف محمد على بالقضاء على زعماء الأزهر بل راح يضع التخطيط الذى يمكنه من تقويض الأزهر والتقليل من شأنه ، ونظر اليه على أنه مؤسسة وطنية ومقها بعين الريبة والخوف ، فعمل على اضعاف جناحها ما استطاع الى ذلك سبيلا .

وقامت خطته على العناية بإنشاء مدارس مستقلة عن الأزهر فأنشأ مدارس الطب والهندسة والزراعة والبحرية والألسن والصيدلة والطب البيطرى والفنون والصنائع وغير ذلك من المدارس الحربية والمدنية ، وأغدق الباشا على هذه المدارس كثيرا من الأرزاق ليجتذب اليها الشباب فيجف بذلك المورد البشرى الذى يمد الأزهر بالطلاب كما جف من قبل المورد المالى أو كاد بسبب استيلائه على أوقاف الأزهر .

ولم يكن هدف محمد على من إنشاء المدارس وبعث البعث الى أوروبا هو تطوير التعليم في مصر ، وإنما كان هدفه الأكبر هو امداد جيشه بما يحتاج اليه من الضباط لمختلف الأسلحة والأطباء والمهندسين وما تحتاجه دواوينه ومصانعهم من موظفين وصناع ، ومن ثم عندما انهارت دولة محمد على انهيار هذا البناء التعليمي بانتهيار غرضه .

ولو كان غرض محمد على هو تطوير التعليم في مصر حقاً لبدأ ذلك من الأزهر الذى تضرب جذوره في مصر منذ أزمان طويلة ، وتاريخه هو تاريخ مصر الثقافي ، ((لأن السياسة التعليمية ليست نظاماً يوضع بل هو الروح القوي الذى لا تراه وهذا الروح يستمد أكبر مقوماته من تقاليد الأمة ، كما أن السياسة التعليمية لأمة من الأمم يجب أن تكون نابعة من تراثها ، وأن تكون مظهراً حياً لما تعتقه الأمة من المثل العليا ، (٣٢))) . ومن ماضيها ولا تنفصل عنه .

والذى حدث أن محمد على كما أنشأ المدارس بعيداً عن الأزهر أنشأها أيضاً بعيداً عن روح الأمة وتقاليدها ، وكان كثير ممن أستعان بهم في سياسته التعليمية في مصر من الأفاقين والجهلة والأجانب (٣٣) الذين هبطوا أرض مصر طمعاً في الكسب المادى ، ولهذا انحرفوا بالتعليم في البلاد عن الهدف الصحيح الذى تنشده البلاد ، وكانوا كثيراً ما يخدمون أهداف دولهم ومصالحها في مصر ، وعملوا أيضاً على تهينة البلاد والأذهان لتقبل المستعمر الغربى وسيطرته . ولم يحاول محمد على أن يشرك شعبه في الاهتمام بتلك التغيرات التعليمية الجديدة ، ومن ثم لم يتحمس لها الشعب المصرى ، وكان الطلاب يهربون منها لما لها من صبغة عسكرية ، وكان الأهالى لا يودون لأبنائهم أن يلتحقوا بها . ما عدا أتباع محمد على من الأتراك والشراكسة وغيرهم من الدخلاء على البيئة

المصرية . كما أنه أراد أن ينشئ طائفة من المتعلمين الجدد الذين يدينون بالولاء له ، ويكونون بحق عبيد احسانه ، وهو ولي نعمتهم ، وخاصة أنه كان قد صفى الزعامة الشعبية وقضى على نفوذها .

وقد يقول قائل أن تطوير التعليم في الأزهر كان يحتاج الى وقت طويل ومجهود شاق ، بينما كان (محمد على) في عجلة من أمره فأنشأ ما أنشأ من مؤسسات علمية بسرعة فائقة لتخدم أغراضه ، ولكن العقلاء من الباحثين يرون أن هذه السرعة كانت من عوامل انحلالها (٣٤) .

ولا شك أنه كان لهذه المدارس التي أنشأها محمد على والبعثات التي أرسلها الى أوروبا أثر كبير في بناء مستقبل مصر الثقافي ، ولكن الباحث الأمين يرى دون تحامل أن الهدف منها لم يكن بناء الدولة ثقافيا بقدر ما كان توجيه الثقافة بعيدا عن الأزهر (٣٥) . وعندما رأى خلفاء محمد على أن هذه المدارس ستخلق فكرا ثقافيا بين طبقات الشعب وتنحرف عن هدفه الأساسى ، أسرعوا فأغلقوا أبوابها وأوقفوا نشاطها ، ونفوا زعيمها العلامة رفاعة الطهطاوى فقد نفاه عباس الأول الى الخرطوم سنة ١٢٦٥هـ (١٨٤٨م) لأنه ضمن كتابه (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) آراء ومبادئ دستورية عادلة لا يرغب فيها حاكم مستبد غشوم كعباس باشا (٣٦) .

وهكذا كان شأن الأزهر في عهد أسرة محمد على ، فقد اعتبروه كما أسلفنا مؤسسة مصرية وطنية ، ونظروا اليه بعين الريبة والخوف ، وعملوا على أضعاف شأنه ما أستطاعوا الى ذلك سبيلا .

ولقد أدرك زعماء الحركة الفكرية في مصر بعد مرور الزمن خطأ محمد على ونهبوا الأذهان الى هذا الخطأ الذى أرتكبه في عدم تطوير الأزهر ، فقال رفاعة الطهطاوى في هذا الصدد : ((ولو أنه - أى محمد على - أعلى منار

الوطن ورقاه لم يستطع الى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر ، ولم يجذب طلابه الى تكميل عقولهم بالعلوم الحكيمة التي كبر نفعا في الوطن ليس ينكر .. لا سيما وأن هذه العلوم .. هي علوم اسلامية ... فإن من يطلع على سند شيخ الجامع الأزهر الشيخ أحمد الدمنهورى الذى تولى مشيخة الأزهر من ١١٨٢ - ١١٩٠ هـ (١٧٦٧ - ١٧٧٦ م) يرى أنه قد أحاط من هذه العلوم بكثير ... (٣٧) . ومن هنا يتبين لنا أن رفاعة الطهطاوى كان صريحا في لوم محمد على لأنه أهمل التعليم في الأزهر .

وأخيرا اذا كان محمد على قد نجح في تكوين جيش حربي جديد في مصر ولم تلبث القوى الحربية القديمة أن أصابها الفناء فإن التعليم القديم في الأزهر لم يصبه الفناء ، بل ظل يحى جنبنا الى جنب مع التعليم الحديث ، حتى وقتنا هذا ، ومازالا يتنازعان تربية ناشئة البلاد ويقتسمان فيما بينهما الإشراف على شئون التربية والتعليم في مصر .

حالة الأزهر بعد مصادرة أوقافه :

زار المستشرق الإنجليزى إدوارد ولیم لين القاهرة عدة مرات في عصر محمد على (٣٨) واتصل بكثير من شيوخ الأزهر يومئذ ووصف لنا طرفا من حالة الأزهرين الإقتصادية في ذلك العصر ، فذكر أن معظم طلبة الأزهر الغرباء الذين يسكنون الأروقة توزع عليهم جرايه يومية من الطعام تعدلهم من اعتمادات مستمدة من ايراد العقارات الموقوفة عليهم ، والعادة أن يتناول طلبة القاهرة وما جاورها مثل هذا الراتب ، الا أنهم لا يتمتعون بذلك طويلا لأن محمد على استولى على جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على المساجد ، وفقد الأزهر أكبر جزء مما وقف عليه ولا تنفق الحكومة شيئا غير نفقات الصيانة اللازمة وأجور المستخدمين الرئيسيين ، ولا يتناول المدرسون أجرا ، وليس لهم

وسيلة منظمة لكسب معيشتهم غير التدريس في المنازل ونسخ الكتب الا اذا ورثوا ملكا أو كان لهم أقارب يعولونهم ، وقد يتناول المدرس هدية من الأغنياء ويحترف بعضهم التجارة ، وقد نقص عدد الطلبة الذين لا رواق لهم نقصا كبيرا منذ الاستيلاء على أوقاف الأزهر ، حتى بلغ عددهم في ذلك التاريخ على الأرجح ١٥٠٠ طالب من المصريين و ٣٠٠ طالب من المكفوفين الذين كان لهم مكانا خاصا بهم يسمى (زاوية العميان) .

وذكر لين بأن الدراسة بالأزهر كانت أكثر ازدهارا قبل قدوم الحملة الفرنسية مما صارت اليه في عصر محمد علي فقد كان العلماء في مجبوحة من العيش فقد كان يكفى قبل ذلك العصر أن يقوم الشيخ المتخرج من الأزهر بالتدريس لولدين من أولاد الفلاحين المتوسطى الثروة ليعيش في مجبوحة من العيش ، أما الآن فقد المخط شأن هؤلاء الشيوخ (أى على عهد محمد علي) حتى يصعب عليهم الحصول على معاشهم ان لم تكن مواهبهم منقطعة النظر (٣٩) . وذكر الأستاذ (محمد عبده) أن ما أخذه محمد علي من الأوقاف التى كانت للأزهر شيئا عظيما، والتي لو بقيت له اليوم (١٩٠٢م) لكانت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه في السنة (ناهيك بذلك لو بقى حتى اليوم ١٩٧٧م) وقرر له بذلك ما يساوى نحو أربعة آلاف جنيه في السنة . وأخذ يستميل بعض العلماء بالخلع أو يدعوهم لينفى من يريد منهم اذا اقتضت الحال ذلك ، وأفاضل العلماء كانوا عليه في سخط ماتوا عليه (٤٠) .

وصفوة القول أن محمد علي لم يكتف بالقضاء على الحركة الوطنية التى نشأت في أروقة الأزهر ، بل راح يعمل على تقويض دعائم الأزهر عن طريقين : أحدهما : بالاستيلاء على أوقافه ، وترتب على ذلك قلة الطلاب الذين ينتنون الى الأزهر ، وقلة الأساتذة الذين انصرفوا على العلم للسعى وراء

كسب الرزق من التجارة وغيرها بعد أن ضاقت عليهم ميزانية الأزهر ، أما الطريق الآخر : فكان توجيه العناية الى المدارس الحديثة والبعثات التي كان من بين أهدافها توجيه الثقافة بعيدا عن الأزهر .

عصر عباس الأول :

تولى ابراهيم باشا بن محمد على الحكم في حياة والده ، ذلك لأن محمد على أصيب في قواه العقلية في أخريات حياته مما اضطر ابنه ابراهيم الى تولي السلطة في إبريل ١٨٤٨م غير أن ابراهيم توفي بعد ذلك بقليل في نوفمبر من نفس السنة ، وتولى السلطة بعده عباس الأول ابن طوسون ابن محمد على لأنه أكبر أفراد أسرة محمد على سنا ، كما نصت على ذلك معاهدة لندن (١٨٤٠م) والقرامانات اللاحقة لها ، وتوفي محمد على في ١٢ من رمضان ١٢٦٥هـ (٢ من أغسطس ١٨٤٩م) .

وكان محمد على قد حسن علاقته بالدولة العثمانية في أخريات حياته وزار استنبول ، وأدرك خطر التدخل الأوربي ، وخاصة الانجليزى والفرنسى فبدأ يتحاشى انجلترا بفرنسا وفرنسا بالانجلترا ، وأتى بعده ابنه ابراهيم فصار على نهج والده ، ولم تطل مدة حكمه حتى تظهر عبقريته في الحكم واتجاهاته ، وأتى بعده عباس فاقتدى بسياسة جده التي تداركها أخيرا ، ففي عهد عباس تقلص النفوذ الأوربي بمصر وخاصة الفرنسى ، لأنه كان يعتقد أن الفرنسيين خانوا جده ابان صراعه مع الدولة العثمانية وكان يخشى نفوذ المسيحيين في مصر فكان يقول : ((ان جدى كان يزعم أنه أوتوقراطى (حاكم مستبد) وفي الحقيقة أنه كان أوتوقراطيا على رعيته وأولاده فقط ، وأما قناصل الدول الأوربية فقد كان بمنزلة الخداء لهم واذا كان يتحتم على الخضوع لأحد ما فإنى افضل الخضوع للخليفة ، لا للمسيحيين الذين أكرههم)) (٤١) .

وزاد النفوذ الإنجليزي في عهده ، فقد تمكنت بريطانيا من جعل عباس يشرع في اصلاح الطريق بين القاهرة والسويس ، ثم تعاقدت معه على أنشاء السكة الحديدية بين القاهرة والإسكندرية (٤٢) سنة ١٨٥٢م لخدمة مواصلات بريطانيا الى مستعمراتها الشرقية وخاصة الهند ، ولعل من المفيد أن نذكر أن مصر سبقت دول الشرق في هذا المضمار ، وتأخرت تركيا وهي أقوى دول الشرق حينئذ عن مصر في مد السكك الحديدية .

وما عدا مشروع السكة الحديد فقد وقفت حركة العمران في عصر عباس الأول ، وأطلق المؤرخون على فترة حكمه عهد الرجعية (٤٣) وذلك لأنه أغلق معظم المدارس التي بقيت في عصره ، ولم يبق منها الا النذر اليسير ، وكانت سياسته العسكرية قائمة على عدم التوسع في الجيش ، فقد خلى سبيل جميع الرجال المأخوذون للعسكرية من أهالي القاهرة على عهد عمه ابراهيم ، وبسرر عمله هذا بأنه خدمة من أجل الصناعة حيث قال : ((كانت أهالي مصر القاهرة من قديم الزمان محترفين بالمصانع والتجارة ومهتمين بتعليم المهن والفنون الجميلة ... ولكن عمنا المرحوم ابراهيم باشا انقاد لبعض آرائه الخصوصية وصار ينتخب من شبان القاهرة رجالا للعسكرية فلذلك كسدت التجارة ووقف التقدم المدني ، وحرمت الأهالي من كثير من احتياجاتها المدنية ، وهو أمر مخالف للرقى والعمران والتقدم الفني والصناعي ، فبناء عليه أمرنا أن يخلى سبيل جميع الرجال المأخوذون للعسكرية من أهالي مصر القاهرة البالغ عددهم أربعمئة نفر وقد حررنا لكم هذا لاتباعه)) (٤٤) .

وعلى الرغم مما قام به عباس من تخفيف ويلات التجنيد الإجبارى الذى أرق البلاد على عهد جده وعمه ، مما جعل المصرى أكثر استقرارا في حقله ومصنعه لا يهجرهما كما حدث ابان حكم جده ، على الرغم من ذلك الا أن

الروح الوطنية ظلت في نوم عميق ، ولم تبد من عباس أدنى بادرة في تشجيع حرية الأفكار والتنوير على يد رواد البعثات العلمية ، ولم نسمع عن أى نشاط أو انهاض للروح الوطنية ، كما لم نسمع عن أى تمرد حدث في عهد عباس بعد زوال اليد الحديدية في عصر جده وعمه ، وظل الليل مرخيا سدوله وعم الظلام ، وكانت الشخصية المصرية مازالت في حركة قصور ذاتي من آثار عصر القهر والسخره وما زالت النفوس ضعيفة ، وكان رجال البعثات يمشون في فلك الحكومة ويلوذون بأعقابها طمعا في اكتساب رضاها ومنحها ، ورهبة من بطشها وجبروتها .

ولعل المحاولة الوحيدة التي وندت في مهدها هي محاولة رفاعة الطهطاوى وكان رفاعة بحق هو رائد الفكر الحديث في مصر ، ولد في عام ١٢١٦هـ (١٨٠١م) في طهطا بالصعيد واليه ينسب ، وفد الى القاهرة والتحق بالأزهر في عام ١٢٢٢هـ (١٨١٧م) ومكث به نحو خمس سنوات ختم فيه دروسه ، فلما أتم الحادية والعشرين من عمره أصبح أهلا للتدريس ، فاعتلى أحد الكراسى العلمية بالأزهر وأخذ يلقي دروسه على المجاورين من طلبة الأزهر ، فظهر نبوغه وأقبل عليه الطلاب وأفادوا منه . وكان رفاعة قد تتلمذ على الشيخ حسن العطار الذي تولى مشيخة الأزهر في المدة من ١٢٤٦ - ١٢٥٠هـ (١٨٣٠ - ١٨٣٤م) فكان أقرب تلاميذ العطار وأحبهم اليه ، فرشحه العطار للسفر الى فرنسا مع أول بعثة أوفدها محمد على إليها سنة ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م) وذلك على أن يكون رفاعة إماما للبعثة يؤمهم في الصلاة ولكن رفاعة كان ذا نفس طموحة محبا للعلم شغوفا بالبحث ، فحصل في فرنسا الكثير من العلم وكان أنبغ أعضاء البعثة ، ثم كان زعيم النهضة العلمية في

عصره وقائدها بعد عودته سنة ١٨٣٠م (٤٥) وهكذا أراد الله أن يكون الإمام في الصلاة إماما للمحركة العلمية في مصر .

نقل رفاة بعض الأفكار الدستورية عن نظام الحكم في فرنسا ونشرها في مصر في كتابه : ((تلخيص الابريز في تلخيص باريز)) وطبع هذا الكتاب طبعته الأولى في عام ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) وأقدم رفاة على طبعه للمرة الثانية سنة ١٨٤٨م بعد انهيار نظام محمد على القردى ، وكان في هذا تأكيداً للمصريين على فشل نظام الحكم المطلق ، فقد كان الكتاب يحوى آراء ومبادئ دستورية عادلة ، وذلك أن رفاة درس أثناء اقامته بباريس نظام الحكم فى فرنسا وترجم الى العربية فى كتابه السالف دستور فرنسا فى ذلك الحين (٤٦) وتناول هذا الدستور بالشرح والتحقيق مبينا ما تضمنه من حقوق الأمة على الحاكم أفرادا وجماعات .

وكان طبع هذا الكتاب للمرة الثانية (١٨٤٨م) سببا فى نفى رفاة الى السودان فى تلك السنة فى أوائل عهد عباس الأول لأن الكتاب يحوى آراء ومبادئ دستورية عادلة لا يرغب فيها حاكم مستبد غشوم كعباس باشا ، غير أن هذه الأفكار آتت ثمارها فى عصر اسماعيل فيما بعد (١٨٦٣ - ١٨٧٩م) وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فى حينه .

وعلى الرغم من أن عباس تولى السلطة فى مصر بعد أن تنقل فى كثير من وظائف الدولة وخاصة الحكم بالأقاليم ، إلا أنه عاش فى فترة حكمه (١٨٤٨ - ١٨٥٤م) منعزلا عن الناس فى قصره بالعباسية حينا ، وفى قصره الذى أنشأه فى بنها حينا آخر ، الى أن توفى مقتولا فى قصره الأخير ببها ، وكان من عادته أن يسير بالليل فى شوارع القاهرة وأزقتها مستخفيا يتعمد أحوال أهلها ،

وكان ميالا لحب الأولياء وأهل البيت ، ويقوم بعمل الليالى الخيرية لهم في مساجدهم (٤٧) .

والحرب الوحيدة التى خاضها الجيش المصرى في عصر عباس الأول هى حرب القرم ، فقد طلب السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١ م) معونة عباس في الحرب التى نشبت بين الدولة العثمانية وروسيا سنة ١٨٥٣م فلبى عباس طلبه وأرسل اليه جيشا مكونا من عشرين ألف جندى ، كما أشتركت بعض سفن الأسطول المصرى في هذه الحرب .

ومجمل القول أن عصر عباس الأول كان امتدادا للانحيار الذى حدث في عصر جده محمد على ، وآثر عباس الجمود وعدم التجديد في الحكم ، ولم تتقدم الحركة الوطنية في عصره بل ظلت في سبات عميق ، وكان عباس محبا للحكم الاستبدادى مقلدا في ذلك جده ، وكان ميالا للعزلة في كثير من الأحيان حتى قتل في ١٤ من يوليو ١٨٥٤م في قصره بينها ، عقب مؤامرة من مؤامرات القصور دبرها بعض مماليكه لأنه اضطهدهم فدبروا قتله وفروا هاربين من البلاد (٤٨) .

عصر محمد سعيد :

بعد موت عباس تولى الحكم بعده سعيد باشا بن محمد على (١٨٥٤ - ١٨٦٣م) لأنه أكبر أفراد الأسرة سنا ، وقد نشأ سعيد في كنف والده وكان يحظى بعطفه ورعايته ، واهتم محمد على بتربيته وتثقيفه فأختار له البحرية فدربه على فنونها فكان ابان دراسته وتمرينه بها زميلا لكثير من تلاميذ البحرية المصريين يعيش عيشتهم ويسر على نهجهم)) وينظر اليهم كم ينظر الطالب الى أقرانه واصدقائه وكان يحترم رؤسائه ويتساوى في ذلك مع زملائه ضباط

البحرية المصرية وارتقى في المراتب البحرية حتى وصل في أواخر عهد أبيه الى منصب (سر عسكر الدوننمه) أى القائد العام للأسطول (٤٩) .

كان لهذه النشأة أثرها في شخصية سعيد وحيه للمصريين حيث يذكر عنه على مبارك أنه كان ((مولعا بجميع العساكر المصرية مقدما عليهم لا يقر له قرار الا معهم وفي وسطهم ، وكان ملازما لعساكره ورقى الكثير منهم في الرتب وكانت تعرض عليه القضايا والمهمات وهو بينهم لا يفارقونه أين حل أو ارتحل)) (٥٠) .

وامتاز عصر سعيد بظهور نهضة وطنية قوامها أن سعيد كان يبدى ميلا وتقربا الى المصريين ويحاول أن يعمل على رفاهيتهم وتحريرهم من نير المظالم التي أصابتهم ويخفف عنهم عبء الضرائب ، فيروى عنه الزعيم أحمد عرابى في مذكراته التي سماها (كشف الستار عن سر الأسرار) خطبة ألقاها سعيد في مأدبة أقيمت بقصر النيل تدل على تشجيعه للروح الوطنية في البلاد حيث قال سعيد في هذه الخطبة : ((أيها الأخوان انى نظرت في أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض ، فقد استولت عليه دول ظالمة كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس) والأشوريين والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان هذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأُمويين والعباسيين والفاطميين من العرب ، ومن الترك والأكراد والشركس وكثيرا ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن بوناپرت وحيث أنى أعتبر نفسى مصريا فوجب على أن أرى هذا الشعب وأهذه تهديبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر الى العمل)) (٥١) .

يقول أحمد عرابي معلقا على هذه الخطبة : ((فلما أنتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين خائفين مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس نظام مصر للمصريين)) .

كما اعتبره عرابي أيضا أول من وضع أساس النهضة الوطنية ، فقال عنه : ((وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الأمة المصرية الكريمة)) (٥٢) ومن ثم شجع سعيد المصريين على تقليد المناصب العالية في الجيش والإدارة بعد أن كانت من قبل وقفنا على الأتراك والشركس .

والحق أن سعيد تولى حكم مصر والفلاح المصرى في حالة من البؤس يرثى لها بسبب السخرة التى أرهقته في الجيش والحقل والمصنع ، فأراد سعيد أن يصلح الأوضاع الزراعية وأوضاع المزارعين ، فدخل للنزاع حق الملكية الزراعية للأراضي الزراعية ، ووضع لهذا الغرض قانونه المشهور (اللائحة السعيدية) في ٢٤ من ذى الحجة سنة ١٢٧٤هـ (٥ من أغسطس ١٨٥٨ م) وهى أساس التشريع الخاص بملكية الأقطان في القطر المصرى كما ألغى نظام الاحتكار الزراعى ، وصار للفلاح حرية التصرف في حاصلاته وحرية اختيار أنواع المحاصيل التى يزرعها ، وقبل سداد الضرائب نقدا لا عينا ، وبذلك نال الفلاح في عهده حق ملكية أرضه التى يزرعها وملكه حاصلاته ، وحرية التصرف فيها وحياسة ثمنها (٥٣) .

غير أن هذه الملكية الزراعية الناشئة كانت تفتقر الى رؤوس الأموال لاستثمارها ، حيث لم تكن بالبلاد رؤوس أموال وطنية عقب الإنهيار الإقتصادى بسبب فساد النظام الإحتكارى ، ومن ثم تدخلت رؤوس الأموال

الأجنبية وأخذت تقرض الأهالى بالربا الفاحش كما اضطرت الحكومة نفسها الى الإستدانة في عهد سعيد .

امتياز قناة السويس :

أهم : ثغرات التدخل الأجنبي في عصر سعيد هي منحة امتياز قناة السويس لصديقه المهندس الفرنسي ديليسيس في ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ م ، وقد نص على أن يؤسس ديليسيس شركة عالمية يقوم بأدارتها تسمى (الشركة العالمية لقناة السويس البحرية) وتقوم هذه الشركة بشق برزخ السويس بين البحر الأبيض والسويس واستغلاله طريقا للملاحة وإنشاء ترعه للمياه العذبة تستمد مياهها من النيل وتصب في القناة الملحة (ترعة الأسماعيلية فيما بعد) . وإنشاء فرعين للرى والشرب يستمدان مياههما من الترعة المذكورة أحدهما يمتد الى السويس جنوبا ويصل الآخر الى خليج الطينة (بورسعيد فيما بعد) شمالا .

وقد انطوى هذا العقد ويطلق عليه (عقد الامتياز الأول) ، على امتيازات محجفة بحقوق مصر كان من بينها : الترخيص لديليسيس في إنشاء وإدارة الشركة ثم استغلال القناة لمدة تسعة وتسعين عاما تبدأ من تاريخ افتتاحها للملاحة ، كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركى على جميع الآلات والمهمات التى تستوردها من الخارج بقصد استغلال الامتياز الممنوح لها ، وأن يعطى للشركة الحق في أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التى ستكون تابعة لها من المناجم والحاجر المملوكة للحكومة ، وأن تتقاضى الحكومة ١٥٪ سنويا من أرباح القناة ، أما الشطر الأكبر من الأرباح أو نصيب الأسد فيوزع بين الأعضاء المؤسسين وبين حملة الأسهم بنسبة ١٠٪ للأولين و ٧٥٪ للآخرين . وأعطى العقد للشركة أيضا الحق في أن تحدد

بالاتفاق مع والى مصر ، قيمة رسوم مرور السفن في القناة وأن يقوم مستخدموا الشركة بتحصيله على أساس المساواة في المعاملة بين جميع الدول (٥٤) .

وتنازلت الحكومة للشركة مجاناً عن جميع الأراضي المملوكة لها والمطلوبة لإنشاء القناة الملحة وترعة المياه العذبة وتوابعها وهي مساحات شاسعة على طول القناة والترع المزمع انشاؤها بعرض كيلو مترين من الجانبين تنازلت عنها الحكومة بلا مقابل مع اعفائها على الدوام من الضرائب ونص عقد الامتياز الثانى (فى ٥ من يناير ١٨٥٦ م) (٥٥) على أن أصحاب الأطيان الواقعة أملاكهم على أطراف الترع التى تنشئها الشركة اذا أرادوا رى أراضيهم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة فى مقابل تعويض يؤدونه لها ، وبعد انتهاء مدة الامتياز (٩٩ سنة) تزول القناة الى الحكومة المصرية (٥٦) مع دفع تعويضات عن جميع المهمات والمعدات والمنشآت المملوكة للشركة التى تقدر قيمتها بالتراض أو بناء على تقدير الخبراء (٥٧) وقد وافق سعيد على عقد الامتياز الذى كتبه صديقه ديلسيس بيده دون أن يراجعه فى شئ من نصوصه ، وذكر ديلسيس عن سعيد أنه قال له بعد أن منحه الامتياز : ((أعترف لك بأنى لم أفكر طويلاً فى الموضوع وإنما هى مسألة شعور)) (٥٨) .

واختتم سعيد باشا العقد بشرط حتمى وهو ضرورة موافقة السلطان العثمانى على هذا العقد وألا يبدأ ديلسيس بالأعمال الخاصة بحفر قناة السويس الا بعد الحصول على ترخيص الباب العالى . وقد اعترضت بريطانيا على مشروع قناة السويس وقال عنه بالمرستون : ((انه نافع ولكنه ضار بالمصالح البريطانية)) ومن ثم بذلت بريطانيا مساعيها لدى الدولة العثمانية لعدم الموافقة على المشروع وحذرت السلطان من مغبة الموافقة عليه ، وعلى الرغم من كل ذلك جرى العمل فى المشروع سنة ١٨٥٩ م .

واذا نظرنا الى مشروع قناة السويس من وجهة النظر الأوربية فلا شك أن القناة أفادت التجارة العالمية حيث قربت طريق المواصلات بين أوروبا والشرق ووفرت على السفن التجارية مشقة الالتفاف حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، كما أفادت الإستعمار الأوربي حيث مكنته من سرعة الاتصال بمستعمراته في الشرق وارسال حملاته اليها على وجه السرعة أما اذا نظرنا الى قناة السويس من وجهة النظر المصرية فانها لا شك قد فتحت بابا واسعا للتدخل الفرنسى والانجليزى في شئون مصر الداخلية والتنافس المحموم بين فرنسا وبريطانيا على مصر ، وكانت سيلا لأرهاق المصريين في حفرها عن طريق السخرة التى تنافى مع أبسط قواعد الإنسانية فقد وصل الأمر الى أن جندت مصر لحفر قناة السويس نحو ٦٠ ألف عامل أخذوا من ديارهم قهرا لهذا العمل وحرمت منهم الأرض الزراعية ، وربط المصريون بعضهم الى بعض بالحبال في أيديهم ، ليقطعوا الصحراء من الزقازيق الى القناة سرا على الأقدام ، وهناك سيقوا الى ساحات الحفر زمرا وكانوا يموتون من الازهاق والجوع والعطش والمرض ، وخول سعيد شركة قناة السويس مزايا جعلتها تشارك الحكومة المصرية في حقوق ملكيتها العامة وسيادتها مما جعلها تشكل دولة داخل دولة لها سلطانها الذى لا يخضع لقوانين البلاد .

وكان من المفروض أن يحدث مشروع قناة السويس انقلابا في الأوضاع الاقتصادية لصالح مصر حيث أن تحويل التجارة من رأس الرجاء الصالح لتمر في قناة السويس بمصر من شأنه أن يحدث رواجاً اقتصادياً تتحول به البلاد الى مركز للتجارة العالمية ، بيد أن الأوربيين سيطروا عليها لصالح حملة الأسهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانهم جعلوا من مصر مجرد ممر تجارى فقط وليس مركزا تجاريا ، وعائد المرور كان يعود على حملة الأسهم ، أما

الشعب الذى شقى في حفرها ولاقى الأهوال فى ذلك فقد ظل بعيدا عن خيرات القناة التى تمر أمام عينيه محجرة الى أوروبا .

وقد اقترن صدور عقد امتياز قناة السويس بنمو النفوذ الفرنسى بمصر فقد أرادت فرنسا أن تجعل القناة الأساس الذى تبنى عليه صرح نفوذها في البلاد ، والبوابة الرئيسية التى يدخل منها الإستعمار السلمى الفرنسى ((بل أعتبرت القناة مشروعا فرنسيا قوميا من انجازات الامبراطورية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث ، وساعدها على ذلك أن محمد سعيد باشا والى مصر كان من الضعف والسذاجة وضيق الأفق العقلى والغرور والجري وراء مغامرات عائلية يروم تحقيقها بمساعدة فرنسا بحيث غدا أداة طيعة لينة في يد الحكومة الفرنسية توجهه أنى شاءت ، وكادت مصر تصبح على عهده احدى المقاطعات الفرنسية)) .

وكان أكبر دليل على سذاجة سعيد وانقياده الأعمى للفرنسيين أنه أرسل في أيامه الأخيرة (١٨٦٢م) فرقة من الجيش المصرى الى أمريكا الشمالية لتحارب بجانب القوات الفرنسية في حرب المكسيك (٥٩) من أجل إنشاء دولة لاتينية كاثوليكية تكون معقلا أماميا لفرنسا في العالم الجديد (٦٠) .

بدء الاقتراض من الخارج :

على الرغم من أن الحكومة المصرية لم تكن في حاجة ملحة الى الإستدانة من الدول الأوروبية ، لأن عهد سعيد باشا كان في جملته عهد يسر ورخاء ، ولم تقع في عهده حروب طويلة تستنفذ موارد البلاد المالية ، على الرغم من ذلك ، الا أنه اتجه الى الدول الأوروبية يطلب منها القروض ، وكانت حجته الظاهرة والمعلنة زيادة نفقات الجيش ، فعقد أول قرض ثابت في أخريات عهده في سنة ١٩٦٢م ومقداره (٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيه) من أحد البنوك الإنجليزية بضائدة قدرها ٧٪ ، كما استدان من المربين الأجانب ديونا سائرة بواسطة سندات

بحررها على الخزائنة بالقيمة المقرضة ، وكانت تلك الديون بداية ما عرف في عصر اسماعيل فيما بعد بالديوان الثابتة والسائرة . وقد بلغت ديون مصر عند وفاة سعيد في ١٨ من يناير ١٨٦٣م من الديون الثابتة والسائرة حوالي أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، وهو مبلغ فادح تنوء به مالية مصر في ذلك العهد .

عصر اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م):

اسماعيل هو ابن ابراهيم بن محمد على ، وقد ولد بقصر المسافر خانة (قصر الضيافة) بحى الجمالية بالقاهرة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٣٠م ونشأ في كنف والده فعلمه مبادئ العلوم واللغات العربية والتركية والفارسية ، ثم أرسله والده الى النمسا وهو في الرابعة عشرة من عمره لينال قسطاً من العلم ، ثم انتقل الى باريس بعد ذلك فانضم الى أعضاء البعثة العلمية المصرية الخامسة وهى بعثة الأنجال ، فنال في فرنسا حظاً من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية وأتقن الفرنسية ، وبهرته باريس بأصواتها ، وحضارتها ، ومن ثم نشأت ميوله الفرنسية التى لازمته طوال حياته وجعلته يرغب في تحويل القاهرة الى باريس أخرى في الشرق بعد أن تولى كرسى الولاية في مصر .

وقد تفرغ اسماعيل على شئون الحكم والإدارة في استانبول والقاهرة قبل أن يلى أمر مصر ، وأنعم عليه بالباشوية ، ولم يعد الى مصر الا بعد مقتل عباس ، فعطف عليه عمه سعيد وعينه رئيساً لمجلس الأحكام بقلعة القاهرة (٦١) كما أوفده في بعض المهام السياسية الى فرنسا وأنجزها بهمة ونشاط ، الى جانب ذلك فقد نشأ اسماعيل محباً للزراعة ميالاً لأن يقضى معظم وقته في مباشرة أملاكه الزراعية ، ومما يذكر عنه قبل توليته أنه كان محباً للأقتصاد لا يفرط في ماله بل يشتري بدخل أراضيه أراضى جديدة (٦٢) . وهذا على العكس مما أشتهر به من التبذير في مالية البلاد بعد توليته حتى أوقعها في قبضة المرابين الأجانب .

ارتقى اسماعيل شتون الحكم بعد وفاة عمه سعيد في ١٨ من يناير سنة ١٨٦٣م وهو في الثالثة والثلاثين من عمره ، فبدأ عهده بالتودد الى السلطان العثماني ورجال حكومته ، فلما تولى الأريكة المصرية ذهب الى استانبول ليقدم له فروض الولاء والطاعة ، وانتهز هذه الزيارة لاحكام روابط الود بينه وبين تركيا ، وتودد الى السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦م) ودعاه الى زيارة مصر فوعده السلطان بقبول الدعوة ، وتمت فعلا زيارة السلطان عبد العزيز لمصر في أبريل ١٨٦٣م وقضى في ضيافة اسماعيل عشرة أيام لقي فيها من ضروب الحفاوة والكرم ما وطد العلاقات بينه وبين اسماعيل ، مما كان له أكبر الأثر في كثير من الامتيازات التي نالها اسماعيل من السلطان فيما بعد .

مسألة السخرة في حفر قناة السويس:

تولى اسماعيل الحكم ونظام السخرة في حفر قناة السويس على أشده نظرا لتعهد الحكومة المصرية على أيام عمه سعيد بأن تقدم العمال اللازمين لحفر القناة بناء على طلب مهندس الشركة وطبقا لاحتياجات العمل (٦٣) . وقد قدر موظفو الشركة أنهم يحتاجون الى جيش من العمال يختلف عددهم من عشرين الى خمسة وعشرين ألفا على أن يستبدلوا بغيرهم كل فترة من الزمن تختلف من شهر الى ثلاثة أشهر ، ولم يكن بدا من انتهاج هذا المنهج لأن أولئك العمال كانوا يسامون أشد أنواع القسوة حتى أنهم كانوا يموتون كالذباب)) (٦٤) وكان حفر القناة يستلزم على الدوام حرمان الأعمال الزراعية وغيرها من سواعد ستين ألف رجل من العمال . ذلك أنه كان هناك عشرون ألف عامل يعملون على الدوام في حفر القناة ، وعشرون ألفا قد قضوا نوبتهم وهم عائدون - أو على أهبة العودة الى أراضيهم ، وقد أصيبت الشئون الزراعية في مصر بسبب ذلك أسوأ اصابة . وكانت هذه الأعمال تستنفذ قوى

العمال ، فكان الذين ينتجون من الموت ويعودون الى مزارعهم كانوا يظلون عدة اسابيع لا يستطيعون القيام بأى عمل لما يتابعهم من ضعف لأن أعمال الحفر استنزفت كل ذرة من نشاط فيهم .

وكانت بريطانيا قد أثارت مسألة السخرة قبل وفاة سعيد ، وثار الرأى العام البريطانى على مشروع القناة وأصبح نظام السخرة في حفر القناة مادة رائجة في الصحافة العالمية وخاصة الانجليزية ، وضغطت بريطانيا على الحكومة العثمانية لإلغاء السخرة ، ولابد أن نلاحظ أن ذلك لم يكن شفقة على العمال المصريين وإنما حبا في معارضة المشروع الفرنسى وتعطيله بل والقضاء عليه نهائيا ، بدليل أن بريطانيا لم تمنع من استخدام وتسخير العمال المصريين في أعمال إنشاء السكك الحديدية بين السويس والقاهرة والاسكندرية لصالح التجارة الانجليزية في المقام الأول ، وربط إنجلترا بمستعمراتها في الشرق .

وأرسلت الحكومة العثمانية الى اسماعيل مذكرة بتاريخ ١٣ من شوال ١٢٧٩هـ (٣ من أبريل ١٨٦٣م) طلبت فيها الغاء السخرة كلية في حفر القناة ، وقالت في مذكرتها : ((لا يستطيع الباب العالى ولا الدول التى تهتم اهتماما جديا بتقديم الحضارة في الشرق أن تسمح بأن ينفذ هذا المشروع الكبير بالأسلوب القاسى الذى لفظته كافة الدول المتحضرة ، وهو أسلوب من احدى نتائجه المجلبة للكوارث انتزاع ستين ألف فلاح من الزراعة والصناعة ، والتجارة (٦٥) .

فطلب اسماعيل من الشركة تخفيض عدد العمال ، وعلى الرغم من أن الشركة تمسكت بنظام السخرة الا أن الحكومة المصرية أخذت في تخفيض عدد العمال شيئا فشيئا حتى هبط عددهم في ديسمبر ١٨٦٣م الى ١٣,٠٠٠ رجل (٦٦) وجارت الشركة بالشكوى ولكن الحكومة المصرية لم تلق بالا ، وأسفر

النزاع عن إيقاف ارسال عمال السخرة الى ساحات حفر القناة اعتبارا من أول يونيو ١٨٦٤ (٦٧) وبذلك أتاحت الفرصة لاستبقاء الفلاحين في الحقول يعملون في زراعة القطن (التي توسعت فيها مصر يومئذ بسبب أزمة القطن العالمية ابان الحرب الأهلية الأمريكية) من ناحية ، ولتوجيه بعضهم الى الأراضي القابلة للزراعة والتي ظلت الى ذلك الوقت دون استغلال بسبب نقص الأيدي العاملة الزراعية من ناحية أخرى .

وكان من نتائج إيقاف ارسال عمال السخرة لحفر القناة والتوسع الكبير في زراعة القطن والارتفاع الهائل في أسعاره أن زادت الثروة في مصر ، وبلغ المصريون خلال تلك السنوات (١٨٦٣ - ١٨٦٥ م) حالة مدهشة من الرخاء ، وجرى الرزق غزيرا وفيرا في أيدي الفلاحين (٦٨) .

ولعل من المفيد أن نذكر أن السخرة أبطلت في حفر القناة بعد أن أنجز عمل السخرة معظم الأعمال ، حيث استطاعت الشركة بفضلهم أن تحفر ترعة الماء العذب ، وشق مجرى القناة البحرية من بورسعيد الى فردان ، ومن بحيرة التمساح الى السويس . هذا عدا أعمال التعمير وانشاء مدن ومراكز للعمل أديرت منها عمليات الحفر . وأتمت الشركة أعمال الحفر بالاعتماد على المقاولين العالمين الذين أمدوها بالعمال وآلات الحفر لإنجاز الأجزاء الباقية من القناة بأسعار مريحة ، ولولا إنجاز العمل الأكبر من الحفر الذى قام به عمال السخرة لما قبل المقاولون التعاقد معها بالأسعار التى حددت (٦٩) .

وفي عام ١٨٦٥ مات المعارض الأكبر للمشروع وهو اللورد بالمركستون رئيس وزراء بريطانيا ، وموته ماتت كل معارضة للمشروع وانتهى الأمر بموافقة السلطان عليه في عام ١٨٦٦ وافتتح في عام ١٨٦٩ م .

حروب مصر في عصر اسماعيل :

عمل اسماعيل على اتمام فتح السودان والوصول الى حدود مصر الطبيعية ، فأكمل بذلك العمل الذي بدأه جده محمد على ، ففتح مديرية فاشودة سنة ١٨٦٥ ، وضم محافظتى (سواكن ومصوع) الى أملاك مصر في سنة ١٨٦٥ ، وفتح اقليم خط الاستواء ، وبسطت مصر حمايتها على مملكة أوغنده في ١٨٧٤ ، كما فتح اقليم بحر الغزال وسلطنة دارفور (١٨٧٤) وامتد سلطان مصر الى سواحل البحر الأحمر حتى بوغاز باب المندب ، وضممت محافظتى (زيلع وبربره) الواقعتين على خليج عدن (١٨٧٥) وفتحت سلطنة (هرر) الواقعة في الجنوب الشرقى من الحبشة ، ودخلت سواحل الصومال الشمالية في أملاك مصر حتى (رأس جردفون) على اخط الهندى وغيرها من المناطق حتى وصلت حدود مصر في عهد اسماعيل الى بحيرة البرت وبحيرة فكتوريا جنوبا ، وإلى البحر الأحمر وخليج عدن شرقا ، وإلى حدود (وداى) غربا (٧٠) .

كما خاضت مصر في عصر اسماعيل غمار عدة حروب معظمها مما دعا اليها السلطان لنجدة الجيش التركى ، منها : الاشتراك في اتحاد ثورة أمير عسير بالجزيرة العربية في بداية حكم اسماعيل ، واتحاد ثورة كريت في سنة ١٨٦٦ وفي سنة ١٨٧٦ . اشترك الجيش المصرى في حرب البلقان التى استمرت حتى عام ١٨٧٨ . ولم تكن لهذه الحروب التى خاضتها مصر تلبية لطلب السلطان من تنقح عملية سوى تدعيم مركز اسماعيل وطلب بعض المزايا والحقوق لتغيير نظام الوثاية في مصر وتوسيع نطاق استقلاله .

وعمل اسماعيل على احداث تغيير في نظام الحكم في البلاد ، فأنشأ مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ ، ولعل من المفيد قيل أن تتوسع في شرح تلك النهضة الوطنية في ظل مجلس شورى النواب والتى تعد بحق مرحلة متطورة من

مراحل الحركة الوطنية ، يجدر بنا أن نتعرض للحدث عن نظام الحكم في مصر من ١٨٠٥ - ١٨٨٢ لتبين مدى سيطرة الحاكم واستناره في هذه الفترة بجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومدى سيطرة الدولة على اقليمها ، والعوائق الخارجية التي وضعت على سلطة الحكومة المصرية وعاقبتها عن التقدم السياسى والحضارى .

نظام الحكم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢ :

كانت طريقة تعيين محمد على فريدة في نوعها ، كأنها تشير الى عصر جديد في حكم مصر ، فقد جاء هذا الوالى الى الحكم بناء على رغبة الشعب المصرى وطلبه ، وتصديق السلطان العثمانى عليه ، الا أن محمد على سرعان ما نزع الى الانفراد بالسلطة ، وحطم جميع الزعامات والقوى الشعبية وقضى قضاء تاما على كل روح للمعارضة وجمع في يده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن التغير الذى طرأ على نظام الحكم في العصر العثمانى المملوكى في مصر (١٥١٧ - ١٨٠٥ م) هو أن محمد على قد أحل النظام محل الفوضى والارتباك ، فوضع نظاما محكما للأدارة وأقام سلطته على أساس المجالس الاستشارية ، فتوسع في نظام الديوان العثمانى الذى كان قائما ابان العصر العثمانى .

أدرك محمد على بناقب نظره وبحكم ظروف اختياره ضرورة الاستعانة بمجالس خاصة استشارية بمحة تختلف تبعا لاختلاف مشاكل الحكم والادارة ، وكان فوق هذه المجالس جميعها مجلسا عاما كان يسمى بأسماء كثيرة أشهرها (المجلس العالى) و (مجلس المشورة) وقد أنشأه محمد على سنة ١٨٢٤م من الأغوات والأفندية مأمورى الأقاليم ، ووضع له لائحة أساسية تضمنت اختصاصاته وهى : مناقشة ما يراه أو ما يقترحه محمد على ثم ما يقدمه رئيس

الجلس وهو الكتبخدا (نائب الباشا) وسائر النظار والمأمورين من اقتراحات ، ثم ما يتعذر حله من المسائل أمام أحد موظفى الدولة (٧١) .

وكان جميع أعضاء هذا المجلس في بداية أمره من الأتراك ، ثم أخذ محمد على يطعمه بالمشايخ والعلماء في سنة ١٨٢٩م ، وقد استمر نشاط هذا المجلس الاستشارى فيما بين سنتى ١٨٢٤ ، ١٨٣٧م .

وفي سنة ١٨٣٧م أصدر محمد على القانون الأساسى للدولة وهو المعروف بقانون (السياسة) حصر فيه مهمة الحكم في سبعة دواوين عرفت باسم (دواوين العموم) وهى الديوان الخديوى ، وديوان الايرادات ، وديوان الجهادية ، وديوان البحرية ، وديوان المدارس ، وديوان الأمور الأفرنجية والتجارة المصرية . وديوان القابريقات (المصانع) (٧٢) ، وكانت هذه الدواوين تقابل الوزارات في الوقت الحاضر ومديروا الدواوين يزاولون ما يقابل السلطة التنفيذية للوزراء الآن يزاولونها تحت اشراف السوالى ورقابته كما يزاولون بنفس الطريقة السلطين القضائية والتشريعية .

وفي سنة ١٨٤٧ أنشأ محمد على ثلاث مجالس جديدة فضلا عن الهيئات السابقة كان أهمها (المجلس الخصوصى) للنظر في شئون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين واصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة ، (والمجلس العمومى) للنظر في شئون الحكومة التى تحال عليه على أن يرفع تقريره في شأنها الى المجلس الخصوصى ، ثم (مجلس عمومى) آخر بالأسكندرية يختص بشئونها على غرار مجلس القاهرة (٧٣) .

ورغم هذه المجالس الاستشارية فقد بقى النظام السياسى يتركز في عهد محمد على ، على قاعدة الحكم المطلق الفردى ، اذ لم يكن لهذه المجالس حق في

أن ترم أمرا دون رأى محمد على والغرض منها إنشاء حكومة قويسة فقط ولم يقصد منها محمد على إنشاء نظام نيابى أو شبه نيابى في البلاد .
وعلى كل حال فقد كانت هذه محاولات أولية ظهرت فيها أولى التجارب النيابية في مصر لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم حالت بينها وبين التطور الى النظام النيابى الصحيح طبيعة الحكم الاستبدادية .

محمد على وتركيا :

أما بالنسبة للدولة العثمانية فإن محمد على حاربها وانتصر عليها غير أن الأمر لم ينته بما كان يأمل فقد تدخلت الدول وانتهى النزاع بين الطرفين بمعاهدة لندن التى أقرت استقلال مصر الداخلى ، كما سبق بيانه والتى على أساسها نظم منصب حاكم مصر بفرمانات عالية .

فقد أصدر الباب العالى في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١م فرمانا ثبت فيه (محمد على) على ولاية مصر التى منحت له بطريق التوارث المتعلق بالإرادة السلطانية ، وأهم القواعد التى قام عليها هى : تحديد الوراثة في الأولاد الذكور فقط من الأسرة العلوية ، وأن ينتخب الوالى من ضمن هؤلاء الذكور بمعرفة الباب العالى ، على أنه يجب على من ينتخب أن ينتقل الى الأستانة لتقليده الولاية (٧٤) .

ثم أصدر الباب العالى فرمانا في أول يونيو سنة ١٨٤١م بتعديل فرمان السابق ، بمقتضاه أنتفى شرط الانتخاب وأصبحت ولاية مصر تنتقل بالإرث لأكبر الذكور من نسل محمد على مع وجوب صدور فرمان خاص من السلطان العثمانى بتقليده الولاية (٧٥) .

فالوارث وإن كان يتولى شئون الحكم والادارة فور موت مورثه الا أنه لا بد من صدور هذا فرمان لتبتيه ، كما كان في مقدور الباب العالى أن يعزل

والى مصر اذا توفر شرطان ، الأول : أن يكون الوالى قد أحصل بالفرمانات والأوامر السلطانية ، والثانى : أن توافق الدول الموقعة على معاهدة لندن بالعزل (٧٦).

واستمر الحكم ايام عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا على نفس القواعد السابقة التى أرساها محمد على من حيث توارث العرش أو لقب الحاكم وما الى ذلك من شئون الحكم .

وتولى اسماعيل باشا الحكم على هذا الأساس الا أنه سرعان ما بذل الجهود لتغير تلك القواعد السابقة . وكان سبيله في ذلك صرف الأموال الطائلة في الهدايا والرشوة لاستمالة السلطان العثماني وحاشيته .

فمن ناحية توارث العرش تمكن من استصدار فرمان من السلطان العثماني في ٢٧ من مايو سنة ١٨٦٦م يقضى بتحويل الولاية بالإرث الى الأبن الأكبر للخديوى بحسب ترتيب البكورية ، ولكن رغما من هذا التعديل في قاعدة التوارث كان لابد من صدور فرمان من الباب العالي بتقليد الوالى الجديد (٧٧) أما بخصوص لقب الحاكم فلقد تمكن من استصدار فرمان في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧م يخول له لقب (خديوى مصر) (٧٨) وبهذا اللقب أقرب الى مصر من مراتب الملوك والسلاطين .

وطبقا لهذه الفرمانات أصبح للخديوى حق الاستقلال في ادارة شئون البلاد المالية والإدارية ، ثم جاء فرمان الجامع في ٨ يونيو سنة ١٨٧٣م مقررًا لهذه الحقوق مجمعا لها سواء من ناحية توارث الحكم أو لقب الحاكم أو الاستقلال الداخلى في ادارة البلاد وحق الاقتراض وصلاحيه التصرف في بعض الشئون الخارجية ، وبذلك زادت سلطة الخديوى في الحكم (٧٩) .

مجلس الوزراء :

بعد أن أرتبكت مالية مصر وزاد تدخل الأجانب في شئونها المالية بدأ تطور عكسى يجد من سلطة الخديوى اسماعيل فبدأ يفقد سلطاته الى هيئات حكومية نشأت في البلاد وأولى هذه الهيئات مجلس النظار (مجلس الوزراء) الذى نشأ سنة ١٨٧٨ م .

ويرجع أصل وجود الوزارة الى (المجلس الخصوصى) (٨٠) الذى أنشأه محمد على سنة ١٨٤٧م واستمر هذا المجلس الى عهد الخديوى اسماعيل وكانت أهم أعماله في عصره هى : تحضير مشروعات القوانين ورفعها الى الخديوى لأصدار الأمر بها ، ولكن أعضاء هذا المجلس لم يكونوا وزراء بالمعنى الصحيح بل كانوا موظفين لدى والى مصر يأتمرون بأمره وينفذون رغباته ، وكان رأى له وحده ، فإن رأى أن يستشيرهم كان غير مقيد بمشورتهم ، غير أن هذا المجلس كان نواة مجلس الوزراء في مصر .

وعندما ساء مركز مصر المالى بسبب الديون التى أقترضها الخديوى اسماعيل من الدول الأجنبية أضطر سنة ١٨٧٦م الى قبول المراقبة الشائبة الانجليزية الفرنسية على المالية المصرية تحت الضغط الأجنبى ، ولكن مالية البلاد استمرت في الارتباك مما أدى الى تعيين لجنة التحقيق الأوربية التى قامت بدراسة أحوال البلاد المالية . وقدمت تقريرها الى اسماعيل وبه بعض الأقراحات لمعالجة الارتباك المالى .

وكان من بين هذه المقترحات تشكيل وزارة مستقلة عن الخديوى مسئولة عن القيام بمهام الحكم وقبل الخديوى ذلك وأصدر أمره بتكوين أول نظاره في مصر في أغسطس سنة ١٨٧٨ برئاسة (نوبار باشا) وبذلك أنهى حكم الخديوى المطلق . وتعتبر هذه الوزارة أول وزارة قامت في تاريخ مصر الحديث .

غير أنه يلاحظ أن لجنة التحقيق الأوروبية التي أشارت بالوزارة المسؤولة لم تكن تهدف إعطاء مصر نظاما مماثلا لنظام أوروبا بأقامة حكم نيابى برلمانى وانما كانت ترمى من وراء ذلك الى نقل السلطة من الخديوى الى وزاره فيها وزيران أجنبيان أى الى نقل السلطة من الخديوى الى الأجانب والدائنين . فكان هذه الفكرة كانت تعنى عند نشأتها بتجريد الخديوى من سلطاته لصالح الأجانب فهى اذن فكرة سياسية استعمارية وليست فكره قانونية دستورية (٨١) .

وقد جاء في الأمر الكريم الذى أصدره اسماعيل الى نوبار باشا في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م ما يلى : ((انى أردت في وقت مباشرتكم للأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها أن أؤكد ما توجه قصدى اليه وثبت عزمى عليه ، من صلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في ادارات ممالك أوروبا وأريد عوضا عن الأفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامه على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه)) وكان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر (٨٢) .

السلطات الثلاث :

كانت هذه الحكومة بعنصريها - الخديوى والوزارة - تملك قانونا جميع السلطات في مصر .

فمن الناحية التشريعية : كان مجلس النظار يقوم بتحضير مشروعات القوانين والأوامر العالية ثم يقوم بعرضها على مجلس شورى النواب اذا كان الأمر يستلزم ذلك لأخذ الرأى فيها ويصدر القانون بعد تصديق الخديوى عليه (٨٣) .

ومن ثم نرى أن سلطة التشريع كانت مركزة في الحكومة فمجلس النظار يقوم بتحديد محتوى القانون عن طريق اقتراح مشروعه والخديوى يقوم بأضفاء صفة الأمر والإجبار بالتصديق عليه وإصداره .

أما من الناحية التنفيذية : فإن الحكومة الخديوية كان لها سلطات كاملة بالطبع في ذلك ، وكان مجلس النظار في سبيل ممارسة سلطة التنفيذ والإدارة يقوم بإصدار القرارات اللازمة لذلك ، فإن انعقد مجلس النظار يقوم كل ناظر بعرض ما لديه من الأمور المتعلقة بنظارته ، وبعد المداولة يقرر المجلس ما تراه الأغلبية وكل ناظر مكلف بتنفيذ قرارات المجلس في نظارته .

ولم يكن هناك حد فاصل بين اختصاصات مجلس النظار مجتمعاً واختصاصات النظار منفردين ، وكل ما ورد بخصوص ذلك هو أن اختصاصات مجلس النظار النظر في الأمور المهمة المتعلقة بالبلاد ، وكانت الحكومة بخصوص ممارستها لسلطة التنفيذ تقوم بتعيين الموظفين اللازمين لذلك وإنشاء الأجهزة الإدارية الضرورية . وتعيين مديري المديريات ومحافظى المحافظات والإشراف على أعمال الهيئات المحلية بها عن طريق التصديق على أعمالها (٨٤) .

أما السلطة القضائية : فإنها لم تكن منفصلة عن السلطة التنفيذية وإنما كانت جزءاً منها ((وكان المديرون يجمعون بين السلطتين القضائية والإدارية ولهم اختصاص جنائى واسع المدى يصل الى الحكم بالأعدام (٨٥) ولم يكن للقضاء أى نوع من الاستقلال عن الحكومة فهم يعينون بواسطتها وقابلون للعزل من وظائفهم والنقل من أماكنهم بواسطتها أيضاً .

وكان بالبلاد منذ عهد محمد على هيئة قضائية عليا تسمى (جمعية الحقانية) جعل من اختصاصاتها محاكمة كبار الموظفين ، وتحكم في الجرائم التى تحيلها عليها الدواوين ، وقد سميت هذه الهيئة منذ سنة ١٨٤٩م (مجلس الأحكام)

وهو المجلس الذى كان له شأن كبير في عهد اسماعيل فكان بمثابة الهيئة الاستشارية العليا في البلاد ، ويتألف من تسعة أعضاء من الكبراء ومن عالين أحدهما حنفى والآخر شافعى وكان ايضا يشارك المجلس الخصوصى في السلطة التشريعية .

وكان هناك محاكم شرعية بقيت من عهد محمد على وبقي لها اختصاصات في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وانتقال الملكية ، وأنشئت محاكم أو مجالس جديدة للفصل في المسائل المدنية والتجارية سميت (مجالس الأقاليم) في عهد سعيد باشا وكان المجلس الخصوصى ومجلس الأحكام يصدران اللوائح والقوانين لهذه المجالس فكانا بمثابة الهيئتين التشريعتين في البلاد ، وبذلك نرى أن (مجلس الأحكام) فوق كونه هيئة قضائية عليا كان أيضا هيئة تشريعية (٨٦).

وكان قاضى القضاة المعين من قبل الباب العالى هو الذى يختار القضاة ، ونال سعيد باشا في عهده من السلطان حق اختيار القضاة ، وبهذا تحقق الاستقلال القضائى لمصر ، وامتنع مصدر من مصادر الفساد في النظام القضائى فان قاضى القضاة كان يعين القضاة حسبا تملى عليه أهواؤه وكثيرا ما يجعل تعيينهم مقابل جعل من المال (٨٧) .

أما محاكم الأجانب فقد كان لهم بالبلاد من عهد محمد على محاكم تسمى (محاكم التجارة) ظلت في عهدى سعيد واسماعيل وهى المسماة (بمجالس التجارة) وهى المحاكم التجارية التى حلت محلها المحاكم المختلطة التى أنشأها اسماعيل سنة ١٨٧٦م والتى كانت مظهرا من مظاهر السيطرة الأجنبية في البلاد وعلى العموم فان النظام القضائى في الجملة كان على حالة من التأخر فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ، وكانت مناصب القضاء تسند الى جماعة معظمهم من الأعيان أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة

وليس هناك ضمانات للحقوق بسبب أنتشار الرشوة بين موظفي المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم .

هل كان الخديو مسئولاً أمام الشعب ؟

أنشأ الخديو اسماعيل عام ١٨٦٦م مجلساً نيابياً ناقص السلطة يسمى (مجلس شورى النواب) خول له سلطة استشارية بحتة لم تؤثر في سياسة الحكومة في بداية أمره ، ولكن بتطور الوعي السياسى في مصر دخل المجلس منذ سنة ١٨٧٦م في دور جديد يمتاز بروح المعارضة والدعوة الى توسيع اختصاصاته وسوف نفرد مبحثاً للحديث عن تأسيس هذا المجلس وأعماله ومدى سلطاته . ويمكن أن نقول هنا أن الخديو لم يكن مسئولاً أمام نواب الشعب ولكنه كان مسئولاً أمام الهيئات الاستعمارية ، فكان يجوز للسلطان العثماني خلعها اذا أغل بالقرمانات العثمانية أو الأوامر السلطانية ، بشرط موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن على ذلك ، وقد تمكنت إنجلترا وفرنسا من استغلال هذا الحق ضد اسماعيل حيث استصدرتا فرماناً عثمانياً من الباب العالي بخلعه سنة ١٨٧٩م ، اذن مصر كانت ناقصة السيادة وخاضعة للسيطرة الأجنبية ، ولعل من المفيد أن نوضح مدى هذه السيطرة فيما يلي :

السيطرة الأجنبية :

على الرغم من أن تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم مسألة داخلية بحتة في طبيعتها ، الا أن الاعتبارات السياسية الدولية تؤثر أحياناً في هذا التنظيم ويظهر أثر الاعتبارات الدولية بصورة مباشرة في نظام الحكم في الدول الناقصة السيادة التي تخضع لدول أخرى باحدى روابط الخضوع ، اذ في مثل هذه الدول الناقصة السياسة لا تترك الدول المسيطرة الدول الخاضعة لسيطرتها حرية في تنظيم شئونها الداخلية ، بل تتدخل في وضع نظام الحكم فيها ، سواء بطريق

مشروع بالاستناد على وضع قانونى دولى ، أو باعتمادها على مركزها الممتاز من الناحية الفعلية (٨٨) .

ومصر كانت دولة ناقصة السيادة تابعة لتركيا وكانت السيطرة الأجنبية على البلاد قبل الاحتلال تتمثل في صورتين : الأولى هي السيادة العثمانية ، والأخرى هي الامتيازات الأجنبية .

السيادة العثمانية :

كانت السيادة العثمانية مظهرا من مظاهر (السيادة الأجنبية) على مصر حتى سنة ١٩١٤م (٨٩) الا أن هذه السيادة كانت شكلية أكثر منها حقيقية وخاصة بعد أن زعزت أركانها هزائم الجيوش المصرية لقوات الامبراطورية العثمانية . وأول مظاهر هذه السيادة هي المظاهر السياسية التي تتمثل في اصدار السلطان العثماني فرمان تعيين خديو مصر الذى يرث عرشها ، وكان للسلطان حق خلع هذا الخديو وان كان هذا الحق ليس للسلطان وحده وانما يشترط لنفاذه موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن (٩٠) .

والظاهرة الثانية من مظاهر السيادة العثمانية على مصر : الالتزامات المالية ، وأول أشكالها هي الخزنة وهي الأموال التي تدفعها مصر للباب العالي ، والتي تعتبر دليلا على التبعية من جانب مصر ، وعلى الاستغلال من جانب الدولة العثمانية ، كما كانت النقود المضروبة في مصر منقوشا عليها اسم السلطان العثماني ، والمفروض أن جباية الضرائب أيضا في مصر كانت باسمه (٩١) .

ومن هذه المظاهر أيضا القيود العسكرية ، فبعد الهزائم التي لحقها الجيش المصرى - في عهد محمد على - بالقوات التركية كان من الطبيعى بعد معاهدة لندن وقد أصبح في مقدور تركيا التحكم في قوة مصر العسكرية بمساعدة الدولة أن تضع قيودا عليها حتى لا تهددها مرة أخرى ، فحددت الفرمانات

العثمانية عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندي كما حددت سلطة الخديو في منح الرتب وحرمت مصر من إنشاء السفن المدرعة الا بموافقة الباب العالي ، وكانت أعلام وشارات وأوسمة القوات المصرية مطابقة لمخيلاتها في تركيا (٩٢) .

على أن اسماعيل باشا قد استصدر من تركيا عدة فرمانات خففت هذه التبعية لتركيا .

وأما عن الامتيازات الأجنبية : فانها تتمثل في مجموعة من الحقوق والمزايا التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر بمقتضى قوانين ومعاهدات الامبراطورية العثمانية وما كسبه الأجانب من امتيازات في المعاملة بمقتضى العرف والمعاهدات والقوانين المحلية .

وصفوة القول في ذلك ما قاله الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوى عندما أشار الى فساد مصر في هذه الفترة بسبب التسلط القنصلى المستند الى نظام الامتيازات الأجنبية فقال : وكانت مصر في ذلك الوقت تحتاز فترة سياسية أطلق عليها ((عهد التسلط القنصلى)) كان معظم قناصل الدول في مصر لا يحسبون حسابا كبيرا للحكومة المصرية نظرا للمركز الذى وضعت فيه مصر عقب تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ من ناحية ، ولضعف شخصية ولاية مصر بعد وفاة محمد على من ناحية أخرى . فتدخل قناصل الدول في صميم الشئون الداخلية للحكومة المصرية ، وأتبعوا حيالها سياسة تقوم على التعسف والظلم والجشع وساعدهم على ذلك قيام نظام الامتيازات الأجنبية وقتئذ ، ثم التأييد الذى كان معظم القناصل يجدونه من حكوماتهم في هذه السياسة ، وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة على عهدى سعيد واسماعيل وكان من مظاهر هذه

السياسة مطالبة الحكومة بتعويضات مالية ضخمة عن خسائر وأضرار حقيقية حيناً ، ووهمية أحياناً كثيرة (٩٣) .

وقد وصل وباء التعويضات في مصر في هذه الفترة الى درجة تجاوزت حد المعقول حتى ضاقت بذلك شخصية سعيد باشا رغم رحابة اتساعها للأجانب حتى قال مرة عندما كان أحد القناصل يجلس مكشوف الرأس في مواجهة هواء البحر وما لبث أن عطس فأسرع سعيد وقال له باهتمام وهو يتسم له : تفضل يا جناب القنصل والبس قبعتك فقد يصيبك زكام وأنت عندي فتهد دولتك الى مطالبي بتعويض (٩٤) .

ومن أهم الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر ، أن البلاد كانت مفتوحة أمامهم وأن قبولهم دخول مصر والاقامة فيها كان مطلقاً من كل قيد ، كما كان لهم أن يتقلدوا الوظائف العامة بل ان معظم الوظائف الرئيسية كانت في أيديهم كما كانوا معفون من معظم أنواع الضرائب ولم تكن لوائح البوليس والأمن تسرى عليهم الا بعد موافقة الجمعية العامة لحكمة الاستئناف المختلطة .

الا أن أهم هذه الامتيازات هي الامتيازات القضائية التي انتهت بوضع جهاز خاص بها هو المحاكم المختلطة التي كان للقضاة الأجانب الغلبة فيها ، كما كان لهم رئاسة جلساتها ، فهذه المحاكم انما كانت تمثل ركناً قوياً من أركان السيطرة الأوربية على مصر ، كما أنها كانت تمثل نقصاً في سيادة مصر على اقليمها .

فالقضاء المختلط بهذا يعد قيماً على السلطة التشريعية لأن القانون الذي تصدره الحكومة المصرية لم يعد في مقدورها تنفيذه على الأجانب الا بعد التصديق عليه من الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة (٩٥) .

وهو قيد على السلطة التنفيذية لأن لوائح البوليس والأمن لم تكن تسرى على الأجانب إلا بعد التصديق عليها أيضا من الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، وهو قيد على السلطة القضائية الوطنية لأنه أخرج من اختصاص المحاكم المصرية الوطنية القضايا التي تمس مصالح الأجانب وأنشأ لهم محاكم مخصوصة لهم الغلبة في تشكيلها كما كان لهم رئاستها .

وصفوة القول أن الامتيازات الأجنبية كانت أعتداء على سلطات الحكومة المصرية الوطنية التنفيذية والتشريعية والقضائية فكانت بذلك مظهرا قويا من مظاهر السيطرة الأجنبية على مصر .

وأخيرا كان هذا هو نظام الحكم في مصر عندما نشأ مجلس شورى النواب فمن حاكم مستبد يجمع في شخصه كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الى سيطرة أجنبية تتمثل في السيادة التركية والامتيازات الأجنبية فكان الجو السياسى في الواقع مليدا بالغيوم في وجه نواب الشعب ، الأمر الذى سوف يجعل مهمتهم صعبة وعسيرة فضلا عن طبيعة تكوينهم .

نشأة الحياة النيابية فى ظل مجلس شورى النواب :

أنشأ اسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ دون أن تسبق هذه النشأة مطالبة صريحة من الأمة باننشائه فجاء على هيئة منحة من الحاكم وبدأ بذلك مسلوب الارادة فى أمور البلاد التشريعية التى هى من أهم خصائصه فقد قيده اسماعيل بكثير من القيود فيما وضعه له في اللاتحتين الأساسية والنظامية ، فلقد حددت اللاتحتان الأمور التى ينبغى أن يتناقش فيها المجلس بأنها : ((المنافع الداخلية والتصورات التى تراها الحكومة أنها من خصائصه)) (٩٦) . هذا مع فساد نظام الانتخاب فقد كان قائما على طريقة الترشيح الحكومى الشبيه بالتعيين حتى أن المرشحين الرسميين لا ينجحون في الانتخاب فحسب بل

كان لا ينافسهم في دوائهم منافس . فضلا عن أن نظام الانتخاب كان قاصرا على انتخاب الأعضاء من طبقة العمد والمشايخ فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت ممثلة تمثيلا واسعا وخلا بذلك المجلس من الطبقة المتعلمة لأن نظام الانتخاب لا يجعل لهم حظا في عضوية المجلس وبذلك حرم المجلس من تلك العناصر الحرة التي تشع على الحياة النيابية نورا من النشاط والحرية والاستقلال في الرأي .

وكان الخديو يعين رئيسا للمجلس يكون سوطا مسلطا على حرية الأعضاء ، فضلا عن أن خطة العمل في كل دورة كانت الحكومة تقرّحها عادة في خطبة العرش التي يلقيها الخديو كل عام في افتتاح المجلس .

وصفوة القول أن المجلس لم يكن له حق اقتراح القوانين ولا حتى اقرارها ولم يكن مجلس الوزراء مسئولاً أمامه ، ولم يكن له الحق في مناقشة الميزانية وهذه الأمور الثلاثة أهم مظاهر النظام النيابي .

بهذا بدأ المجلس حياته النيابية مكبلاً بالقيود وكانت قراراته بعد تلك الأسوار المنيعه ترفع الى الخديوي على هيئة رغبات له فيها القول الفصل .

ولكن رغم هذا فقد بدأ مجلس شورى النواب بداية طيبة عندما تجرأ في أول دور من أدوار حياته على طلب الغاء السخرة أو تخفيفها ، وأظهر فائدة عظيمة في مناقشة مشروعات الاصلاح الزراعي وتجراً في كثير من الأحيان على طلب مناقشة الميزانية والسؤال عن كل بند من بنودها ، صحيح أن الميزانية كانت عادة تعتمد كما هي ، ولكننا اذا نظرنا الى هذا المجلس في ضوء النظم القائمة لعرفنا أنه كانت تكفيه تلك البداية المتواضعة .

على أن الذي يحدث عادة في مثل هذه الظروف هو أن المملوك بعد أن يقيموا لشعوبهم مجلسا نيابيا لحض التخلص من صعاب عارضة لا يلبثون أن يروا

أنفسهم أمام خصم عنيد يساجلهم الحرب ثم ينتصر عليهم آخر الأمر (٩٧) وهذا ما حدث في مجلس شورى النواب فقد بدأ يتطور تطوراً طبيعياً .

ففى الهيئة النيابية الثانية (١٨٧٠ - ١٨٧٣) انتقل المجلس الى مرحلة جديدة أكثر رقياً فى حياته النيابية ، فبعد أن كان يتبر مشاكل الأمة كالمسخرة والضرائب ويظهر ميله فى المدافعة عن حقوق الشعب ثم ينتهى به الأمر الى المنول أمام ارادة الحكومة ، بدأ فى هذا الدور من أدوار حياته يطالب ببعض التغيرات ويتمسك برأيه فيها ، فرغم الضيق المالى الذى كانت تعانيه الحكومة فى عام ١٨٧٠م فقد تحركت همم النواب الى الغاء بعض الضرائب مثل ضريبة الفردة وضريبة المواشى وعندما راجعت الحكومة على عاداتها أصر على رأيه حتى أصبح نشاط المجلس مثار تعليق قنصلى كشف لنا عن مدى قلق الأجانب والحديوى من المعارضة الجديدة فى المجلس .

وفى بداية الهيئة النيابية الثالثة (١٨٧٦ - ١٨٧٩م) كان الوعي السياسى فى مصر قد بدأ ينمو شيئاً فشيئاً بسبب الكوارث والنكبات التى حلت بمصر نتيجة لسوء سياستها المالية ، وتدخل الأجانب فى شئون البلاد فنشأت نهضة عامة قوامها التطلع الى اصلاح الحال وإنقاذ البلاد من الكوارث التى حلت بها . وساعد على هذه النهضة انتشار التعليم وظهور الصحافة وإثارتها لأفكار الشعب بما كانت تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشئوننا السياسية والاجتماعية .

وكان لحيى السيد جمال الدين الأفغانى الى مصر سنة ١٨٧١م أكبر الأثر فى تنمية الوعي السياسى ونهضة الأفكار لما بثه من آراء حرة جديدة فى الفكر والسياسة كانت عاملاً أساسياً فى نهضة مجلس شورى النواب فى أدواره الأخيرة.

وبدأت بذلك الهيئة النيابية الثالثة مع تطور الوعي السياسى في مصر من ناحية وتطور المسألة المالية من ناحية أخرى فقد كانت شئون البلاد المالية تتطور من سىء الى أسوأ حتى توقفت البلاد عن دفع الديون المستحقة على الحكومة في أبريل ١٨٧٦م ووصلت البلاد بذلك الى حالة الإفلاس ، وهب الأجانب كالعاصفة على اسماعيل يتوعدونه ، فأخذ يسترضيهم بوسائل كثيرة لتأمينهم على أموالهم ، فأنشأ (صندوق الدين) كخزانة فرعية بجانب خزانة البلاد ، وأنشأ (مجلساً أعلى لمراقبة مالية الحكومة) ، وأصدر مرسوماً بتوحيد الديون فضل فيه مصلحة الأجانب على مصلحة البلاد .

غير أن الأجانب سعوا للتدخل الفعلى في مصر والاشراف على موارد البلاد بأنشاء ما عرف (بالمراقبة الثنائية) على المالية المصرية ، وهنا أدرك اسماعيل أن الأجانب بسبيل تجريده من سلطاته ، فتوجه الى الشعب يستعين بالروح الوطنية المتحفزة الحانقة ضد التدخل الأجنبى وأمر بانتخابات جديدة سنة ١٨٧٦م بعد أن توقفت الحياة النيابية قرابة ثلاثة أعوام .

وفي ظل هذه التغييرات السياسية والاقتصادية الخطيرة عادت الحياة النيابية في صورة أرقى مما كانت عليه قبل حيث وجد النواب المجال للتعبير عن اتجاهاتهم وآلامهم في جو من الحرية جديد خلقه ضعف اسماعيل أمام الأجانب بالاضافة الى عوامل التطور الطبيعية .. بدأت الحكومة في الدور الأول من هذه الهيئة تدعوا المجلس الى أدوار غير عادية للبحث في مشاكل البلاد الطارئة كما حدث في اجتماع طنطا غير العادى ، ليدير المجلس الموقف لأول مرة في حياته بشأن البحث في قانون المقابلة وكما حدث عندما قامت الحرب بين تركيا وروسيا سنة ١٨٧٧م حيث دعا اسماعيل المجلس للأجتماع في دور غير عادى لتدبير المال اللازم لتجهيز حملة مصرية لمساعدة الدولة العثمانية وكان هذا

اعترافاً من الحكومة بحق جديد للمجلس ، وقبل ذلك لم تكن الحكومة ترجع اليه في مثل هذه الأمور بل كانت تجنّب ما تشاء من الضرائب دون أن ترجع اليه أو تشركه في الأمر .

وبلغ المجلس أوج نهضته في آخر أدوار انعقاده سنة ١٨٧٩م عندما بدأ في التصادم مع وزارة نوبار الأوربية التي تألفت بمشورة الأجانب وبها وزيران أوروبيان ، وطالب المجلس في نهضته من نوبار بحقه الدستوري في ضرورة اقرار القوانين بالمجلس ، وتجلى بذلك فهم النواب للحياة النيابية الصحيحة بفضل نشاط الحكيم الأفغانى في توعية قادة المعارضة بالمجلس وعندما سقطت وزارة نوبار بسبب ثورة الضباط في ١٨ فبراير ١٨٧٩م انتقلت الحياة النيابية الى طور جديد قوامه المعارضة الصريحة لإدارة الحكومة فقد تصادم المجلس مع وزارة توفيق التي خلفت وزارة نوبار وطالب المجلس بوجوب خضوع النظر لإرادته وجعلهم مسئولين أمام المجلس عن اعمالهم .

هنا عملت وزارة توفيق التي كانت مسيرة بمشئة الأجانب على فض المجلس ولكنه تحدى ارادة الحكومة ومضى يطالب بحقوقه كاملة غير منقوصة في جلسة تاريخية خالدة ، وناصره الخديوى اسماعيل ليستعين به ضد تدخل الأجانب الذين جردوه من سلطاته .

وجاءت وزارة شريف بارادة الأمة في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩م وأعدت مشروع دستور جديد وقدمته الى مجلس شورى النواب لينال اقراره وكان هذا مبالغة في احترام المجلس اذ خولته بهذا سلطة جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد . ولكن تحرك الحقد الأوربى من جديد اذ ساء الأوروبيين أن تنال مصر هذه المرتبة الدستورية الراقية التي ستقضى على أطماعهم في النهاية . وسعى الأجانب لخلع اسماعيل لمناصرته للحركة الوطنية ووقوفه وراء نشاط مجلس

شورى النواب ، وبلغ من خطل السياسة التركية أن وافقت على رغبة الأجانب واصدرت فرمانا بمنزل اسماعيل وتعيين ابنه توفيق في ٢٦ يونيه ١٨٧٩م فمكنت بذلك للأجانب في مصر .

وجاء توفيق على كرسى الخديوية ضعيف الحول والطول أمام النفوذ الأجنبي فقد كان يدرك تماما أنه أتى الى الحكم بارادة الأجانب وخاصة إنجلترا وفرنسا . فنفذ رغبة الأجانب في القضاء على مجلس شورى النواب فكان أول عمل لجأ اليه هو فض المجلس قبل الفراغ من النظر في اللائحة ، التأسيسية ولائحة الانتخاب الجديدتين ، وبذلك قتل ذلك العمل الوطنى الجديد قبل أن يولد .

ولعل خير ما نختم به هذا العرض الموجز عن نشأة الحياة النيابية هو ما قاله المؤرخ الانجليزى ((تيودور رتشتين)) في كتابه ((تاريخ المسألة المصرية)) ازاء موقف أوروبا من الأزمة المالية والنهضة النيابية الأخيرة :

((لو أن الأوروبيين الذين كانوا يدبرون شئون مصر قد أوتوا مثقال ذرة من الإنسانية ، نستغفر الله بل من السياسة ، لحولوا تيار هذه الحركة الوطنية الى مجرى مأمون العاقبة ووقوا البلاد كل ما كانت تنذر به من أخطار ولم يكن ذلك ليكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين الى الحد المعقول ويستعينوا بنواب الأمة على تجديد نظام البلاد ماليا واقتصاديا .. اذا لأقاموا من فورهم مصالح الدائنين على أساس ثابت غير مزعزع .

ولكن كلا هذين الأمرين لم يكن مما يرتضيه سادة مصر الأوروبيون . فأما عقد مجلس نيابى مصرى فكان أمرا لا سبيل الى النظر فيه لأن مصر الدستورية تقضى القضاء المبرم على ما كانت إنجلترا وفرنسا لاتزالان تبيتانه لمصر من النيات السياسية)) (٩٨) .

نمو الوعي السياسى وعودة الروح :

بقى أن نذكر بعض العوامل التى ساعدت على عودة الروح الى المصريين بعد ليل طويل من الخضوع والخنوع منذ عصر محمد على فقد بدأ الوعي السياسى في مصر ينمو بسرعة في أوائل السبعينات وكانت هناك عوامل ساعدت على هذا النمو السريع ، كان في مقدمتها طبيعة الحال تلك الكوارث والنكبات التى حلت بمصر بسبب سياسة الحكومة المالية ، وتدخل الأجانب في شئون البلاد ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ومن هنا نشأت نهضة عامة في أفكار الخاصة ، قوامها التطلع الى اصلاح الحال ، وانقاذ البلاد من الكوارث التى نزلت بها . ولقد ساعد على تهيئة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم في مصر وظهور الصحافة واناتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشئونها السياسية والاجتماعية .

وكان نجىء السيد جمال الدين الأفغانى الى مصر سنة ١٨٧١ أكبر الأثر في تنمية الوعي السياسى ونهضة الأفكار ، لميله الشديد الى الحرية ورغبته في توعية المصريين ، كما كان صدور الدستور العثمانى سنة ١٩٧٦م عاملا آخر من عوامل النهضة ، فقد نيه الأفكار الى حقوق الشعوب وواجب رعايتها ، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل في نمو الوعي السياسى بمصر وتطور الأفكار في مجلس شورى النواب ، والآن تنتقل من الاجمال الى التفصيل .

الأزمة المالية والتدخل الأجنبى :

لقد تابعت أحداث الأزمة المالية في مصر بعد فـض الدورة النيابية الأخيرة في مارس سنة ١٨٧٣م ففى غيبة المجلس عن الانعقاد حوال ثلاث سنوات (١٨٧٣ - ١٨٧٦) انصرف الخديوى بعد فك قيوده واطلاق يده في

الشئون المالية بصدر الفرمان الجامع في يونيو سنة ١٨٧٣ وانتهاء مدة الخمس سنوات التي حظر فيها عليه عقد قروض جديدة تنفيذا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ م .

فعقد اسماعيل أكبر قروضه قيمة في يوليو سنة ١٨٧٣ (٣٢ مليون جنيه) ثم ابتدعت الحكومة القرض الداخلى المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدان عدة ملايين من الجنيهات ، ثم استدان عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥ باعت الحكومة أسهم مصر في قناة السويس الى الحكومة الانجليزية بثمان مئتين وخمسة وأربعين ألف جنيه (٩٩) .

واستمر العجز في الخزنة المصرية ، حتى اضطر اسماعيل أن يقدم برهانا للدول على أن مصر رغم ديونها قادرة على السداد ، وطلب من إنجلترا إيفاد موظف لبحث المالية المصرية ويرى ساحتها من الافلاس . فأوفدت إنجلترا اليه بعثة برئاسة المستر (استفن كيف) وهى المعروفة ببعثة (كيف) ثم توقفت الحكومة عن دفع أقساط الديون في أبريل سنة ١٨٧٦ .

وهنا تحرك الأجانب بضراوة خوفا على أموالهم ، وخشى اسماعيل على مركزه السياسى من سلطانهم فأخذ يسترضيهم بكل الوسائل ، فطلب من وكلاء الدائنين فى مصر وضع نظام خاص لضمان حقوقهم ، فوافق هؤلاء على انشاء إدارة خاصة للدين تسمى ((صندوق الدين)) وكان هذا أول تدخل فعلى فى شئون مصر لفرض الوصاية عليها ، وأصدر اسماعيل مرسوما فى ٧ مايو ١٨٧٦ - القاضى بتوحيد الديون ووقف العمل بقانون المقابلة حتى لا يؤثر تنفيذه على موارد الضرائب ، فكان ذلك ضربة قوية لطبقة الملاك ، في وقت لم تكن الحكومة قادرة على ارجاع المبالغ التى جمعتها بمقتضى هذا القانون ، ثم

أنشأ اسماعيل مجلساً أعلى للمالية نصفه من الأجانب وأخيراً فرضت الرقابة الثنائية على مالية البلاد للتدخل الفعلي في شئونها والإشراف على مواردها ، فتولى الرقابة على المالية المصرية مراقبان أحدهما انجليزى لمراقبة الإيرادات العامة والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات وانشئت لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة وتردد صدى ذلك في مجلس شورى النواب عند اجتماعه سنة ١٨٧٦ في أول أدوار النهضة والمعارضة.

حضور جمال الدين الأفغانى الى مصر :

جاء جمال الدين الأفغانى الى مصر سنة ١٨٧١ وقد حل الظلم بالناس ولا رقيب على أعمال الحكومة ، حتى مجلس شورى النواب كان مسيراً كما سبق بيد الحكومة ، لا تترك فيه كلمة حر يعترض على سياستها ، وقد عاصر جمال الدين في مصر هذه المدة التي كانت حالة البلاد المالية فيها تتطور من سوء الى أسوأ ، وكان من طابعه الأنغماس في السياسة ، فكانت هذه الأحداث المصرية حافزاً له على الدخول في غمارها فأخذ يلقي على تلاميذه من مجاورى الأزهر وغيرهم أمثال : (الشيخ محمد عبده) و (سعد زغلول) و (محمود سامى البارودى) و (عبد السلام المويلحى) عضو مجلس النواب وأخيه (ابراهيم المويلحى) الكاتب الصحفى و (ابراهيم اللقانى) و (على مظهر) و (سليم نقاش) و (أديب اسحق) و (حسن عاصم) و (حسن عبد الرازق) و (عبد الكريم سلمان) و (سيد وفا) و (ابراهيم الهلباوى) من محررى الوقائع مع محمد عبده ، وغيرهم دروساً في الحرية الوطنية .

فعلم الأدباء ورجال الصحافة منهم أن الأدب يجب أن يكون في خدمة الشعب يطالب بحقوقه ويدفع الظلم عنه ويهاجم من اعتدى عليه كائنًا من كان يبين للناس سوء حالهم ومواضع بؤسهم ويصرهم بمن كان سبب فقرهم ويحرضهم على أن يخرجوا من الظلمات إلى النور ، والا يجثوا بأسس الحاكم فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم ، وأن يكافحوا في طلب حقوقهم المصوبة وسعادتهم المسلوبة ، وبذلك خلق في هؤلاء الأدباء روحا جديدة تنظر إلى الشعب أكثر مما تنظر إلى الحاكم .

وأخذ الحكيم الأفغانى يحضهم على أن ينشدوا الحرية ، ويخلعوا العبودية ويبينوا حقوق الناس وواجبات الحاكم ، وجعل من الأدب مشرفا على الأمراء ، لا سائلا يمد يده للأغنياء ومن أقواله في تلاميذه .

" لا تحيا مصر ولا يحيا الشرق بدوله واماراته الا اذا اتاح الله لكل منهم رجلا قويا عادلا ، يحكمه بأهله على غير طريق التفرد بالقوة والسلطان ولا عدل الا مع القوة المقيدة ، وحكم مصر بأهلها إنما أعنى به الاشتراك الأهلى بالحكم الدستورى " (١٠٠) .

وكان الأفغانى شجاعاً في حرية الأفكار إلى درجة متناهية فكان يحض المصريين بلهجة شديدة على المطالبة بحقوقهم والتنصل من ربة الظلم ، فقد وقف يوما سنة ١٨٧٩م في ساحة محمد على المعروفة بالمنشية الكبرى في الاسكندرية وخاطب الفلاح المصرى على مسمع من محافظ المدينة وقواد الجيش والعلماء والأعيان قائلا : " أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستيت منها ما تسد به الرمق ويقوم بأود العيال ، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلوب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ؟ " وكان السامعون ينظرون

بعضهم الى بعض في دهشة ، لأنهم لم يسمعوها في حياتهم مثل هذا الكلام (١٠١) .

ومن هذا المعين الحر الصافي شربت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكيم الشرق وتعاليمه سبيلا الى النفوس فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الأخيرة من عهد الخديوي اسماعيل وظهرت روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى النواب على يد نواب نفخ فيهم الأفغانى من روحه وعلى رأسهم (عبد السلام المولوى) زعيم المعارضة بالمجلس في عهد الهيئة النيابية الأخيرة (١٨٧٦ - ١٨٧٩) فقد كان من تلاميذ جمال الدين الأفذاذ وعند مناقشات المولوى في المجلس كانت تظهر الصلة الروحية بينهما من الكلمات والعبارات الوطنية التي كان المولوى يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب ، فقد كانت هذه الروح من آثار ارشاد الحكيم الأفغانى .

النظام البرلماني من وحي الحكمة الاسلامية :

وكانت فلسفة الأفغانى السياسية من وحي الحكمة الاسلامية الخالدة فالنظام البرلماني الحديث في نظره ما هو إلا نظام الشورى الاسلامية ، فليست الشورى الاسلامية في نظره إلا بداية للنظام النيابي أحسنت صياغته في العصر الحديث ، وكان لا يرى سبيلا لتحقيق العدالة إلا إذا شارك الشعب حاكمه في كليات السياسية ومسئولية الوزارة بنواب منتخبين عنهم .

ومما يوضح مدى الأثر الذي أحدثه الحكيم الأفغانى في تطور الوعي السياسى في مصر هو ما قاله تلميذه الامام محمد عبده في وصف حال مصر قبل مجيء جمال الدين الأفغانى اليها ، " أن أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣هـ كانوا يرون شئونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن يستتبه عنه في

تدبير أمورهم يتصرف فيها حسب ارادته ، ويعتقدون أن سعادتهم وشقاءهم موكولان الى أمانته وعدله . أو خيانتة وظلمه ولا يرى أحد منهم لنفسه رأياً يحق له أن يديه في ادارة بلاده ، أو ارادة يتقدم بها الى عمل من الأعمال يرى فيه صلاحاً لأمتة ، ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم محكومون مصرفون فيما تكلفهم الحكومة به وتصرف به عليهم " .

" ومع أن اسماعيل ابدع مجلس الشورى في مصر سنة ١٢٨٣هـ (١٨٦٦م) وكان من حقه أن يعلم الأهالي أن لهم شأناً في مصالح بلادهم ، وأن لهم رأياً يرجع اليه فيها ، لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل هذه الهيئة الشورية ، لأن مبدع المجلس قيده في النظام وفي العمل ، أما في النظام فالأنه كان يرسل من قبله عند المداولة من يجبر الأعضاء بارادة جنابه فيقررون ما يريد بعد مداولة صورية ، فكانوا يشعرون بأن الارادة المطلقة هي التي كانت ولا تزال تصرفهم في آرائهم " .

" هل كان يمكن لأحد أن يعمل على خلاف ما يأمر به ؟ هل كان يمكن لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التي رسمت له ، أو الوجهة التي يتوجه إليها الحاكم ؟ لو حدثه الفكر السليم بأن هناك وجهة خيرا من تلك هل كان يمكنه أن ينطق بما حدثه به فكره ؟ كلا فانه كان بجانب كل لفظ نفى عن الوطن أو إزهاق للروح أو تجريد من المال " (١٠٢) .

فلما جاء جمال الدين الى مصر كون جماعة من الشباب والشيوخ وحبس اليهم الكتابة ورسم لهم خطتها ، وشجعهم على انشاء الجرائد ليكتب فيها هو ومدرسته من رجال الصحافة وشيوخ الأزهر ، فقد شجع تلميذه (اديب اسحق) على أن ينشئ جريدة (مصر) وكان جمال يكتب فيها بعض المقالات مرة باسمه ومرة تحت اسم مستعار هو (مظهر بن وضاح) .

وانشأ أديب اسحق جريدة (التجارة) بالأسكندرية وسياسة الصحفيين وطنية حماسية تجلت فيها تعاليم الأفغاني وكان بعض تلاميذ جمال الدين يكتبون في هاتين الصحيفتين أمثال : (محمد عبده) و(سعد زغلول) وغيرهما وفتح اديب اسحق صدر جريدته لزمالته من تلاميذ الحكيم الأفغاني ، فكتب سعد زغلول وكان وقتئذ شابا في جريدة (مصر) مقالا بعنوان : علة (الحرية ومعناها) شرح فيه معنى الحرية لمن حرموا هذه الحرية أزمانا طويلة فيقول :

" الحرية هي رفع نير العبودية وفك رقة الدل عن أعناق من أبصارهم شاخصة نحو سماء العدل منتظرين بزوغ شمس الفلاح ، .. ثم يقول ولا تشرق أنوار الوجود على هامة الحقيقة الا بأن تكون الأمة تحت قانون عدل نافذ يتساوى فيه الحقير والعظيم والكبير والصغير والغني والفقير بين يدي أشخاص عقالء محبين للعدل والانصاف كارهين للجور والاعتساف (١٠٣) ، وهنا نرى نزعة السيد جمال الدين الأفغاني ظاهرة في كتابات سعد زغلول .

وبذلك ظهرت آثار جمال الدين الأفغاني وآثار مريدته في جريدتي (مصر) و(التجارة) فظهر شأنه وطار صيته وعظم نفوذه ، ويجدر بنا أن نقدم نموذجاً من هذه المقالات التي كان يكتبها الحكيم الأفغاني حتى نعلم مدى هذه الجراحة الجديدة والتعاليم غير المعهودة التي بثها الأفغاني في الروح المصرية حتى أنتج نهضتها وأيقظتها من رقادها . وقد نشرت له جريدة (مصر) مقالا نازيا بعنوان (الحكومة الاستبدادية) تحدث فيه الأفغاني عن الاستبداد في الدول الشرقية ، وذكر مزايا النظام الجمهوري وأن الشعب فيه أعلى شأنًا وأرفع مكانة من سائر أفراد الانسان بل هم الذين يليق بهم أن يدخلوا تحت هذا الاسم دون من عداهم فان الانسان الحقيقي هو الذي لا يحكم عليه سوى القانون الحق المؤسس على دعائم العدل ثم تحدث عن الحكام المستبدين وشبههم بقطاع الطرق فكما

أن قاطع الطريق يقطع طرق السابلة ويسلبهم أموالهم ومثونتهم ولا يلاحظ فيهم الهرم والصغير والعاجز والضعيف ولا تأخذه في ذلك الشفقة والرحمة ، كذلك هؤلاء يغتصبون ضياع رعاياهم وعقاراتهم ويستولون على مساكنهم وينتزعون بالضرب والحبس والكي وغيرها من أنواع العذاب ما بأيديهم من ثمرات اكتسابهم ويدعونهم في محالب المصائب معرضين للأسقام والآلام (١٠٤) .

ثم يقول مؤنبا الحاكم المستبد في جرأة نادرة " أتريد أن تظلمنا ونكافئك بالشكر ، وتغصب حقوقنا ونجازيك بالثناء أو تظن أنك تقدر أن تغر كل العالم وتعمي بصائرهم ، وأن تنزل باطلك عندهم منزلة الحق... ولعلك اغتررت بتمجيد المتملقين وتعظيم المتبصيصين وتبجيل المتزلفين أمامك ويحك لو كنت تعلم مقامك في النفوس ومنزلتك لدى أرباب البصائر والعقول لو دعت هذه الدنيا الخسيسة التي أهتك .

ثم يخاطب المحكومين من أبناء الشرق في مرارة بالغة فيقول : " وأما أنتم يا أبناء الشرق فلا أخاطبكم ولا أذكركم بواجباتكم فانكم قد ألفتتم السذل ورضيتم بالمعيشة الدنيئة واستبدلتم القوة بالتأسف والتلهف وصرتم كالعجائز لا تقدرون على الدراء والاقدام والجلب والدفع والمنع والرفع فاننا لله وإننا إليه راجعون " (١٠٥) .

وصفوة القول أن مقالات الأفغاني كانت تعتمد في هذه الأثناء على إثارة المصريين وحياء نفوسهم وكانت تهدف الى وحدة العالم الاسلامي كله تحت راية واحدة أي أنه كان من دعاة الجامعة الاسلامية .

تلك هي الروح القوية التي كان يكتب بها الحكيم الأفغاني ، في الجرائد المصرية فأيقظ المصريين من ثباتهم العميق وقد ملوا الكرى بعد ضجعة ليل

طويل ران فيه على قلوبهم الخضوع والخنوع فكان الأفغاني بهيمته العالية هو صاحب الفضل في ازالة هذه الرواسب القديمة والأخذ بيد المصريين وتبصيرهم بحقوقهم ودفعهم الى المطالبة بها ، ثم نسج تلاميذه على منواله فكانوا يحققون خير تربية أخرجتها مصر في عصرها الحديث ، وقامت بهم نهضة مجلس شورى النواب في أواخر أيام اسماعيل وأوائل عهد توفيق .

ولقد حملت الصحافة الوطنية لواء المعارضة الصريحة للتدخل الأجنبي في شئون البلاد وانتقدت سياسة الحكومة ، وعصفت بنشاط مجلس شورى النواب ونشرت أخباره ، وفضحت سلوك الحكومة يوم أن أرادت أن تنال من حرية المجلس كسابق عهدها فيها هي جريدة (التجارة) تنشر خيرا في عددها الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٨ تنهج فيه بافتتاح مجلس شورى النواب في دورته الأخيرة في عهد اسماعيل فتقول :

" يفتتح مجلس شورى النواب...وقد فاض فيما بين أهل الحل والعقد أن أعضاء هذا المجلس سيوفون كمال حقوقهم من الحرية وفوض اليهم انتخاب رئيسه ، فان وقع هذا فعلا كما صح قولنا كانت لنا البشرية بأن نعلم في هذا العام ما هو (البرلمنتو) ونذكر كنهه حسا ومعنى ونجني باكورة ثماره ، ولم لا وان من أعضائه لرجال لا تأخذهم في الحق لومة لائم مع العلم بواجباتهم وحقوق الأمة وما ألم بها من الآلام وبودهم لو افسدوا الاصلاح بدمائهم " ولاشك أن في هذا تشجيعا لأعضاء المجلس وتهينة لأفكارهم وحضهم على المطالبة بحقوق الشعب .

ثم تحدثت الجريدة في نفس الخبر عما تناقله الناس من أن الحكومة سوف تسمح لمراسلي الجرائد بحضور جلسات المجلس ونشرها على الناس فتقول : " وتناقل الثقة من الرواة خيرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلي الجرائد بالحضور في

جلسات هذا المجلس لاستماع المفاوضة فيه ونقلها الى الصحف فبشروا أهل مصر بعصر جديد يعني فيه طارف المجد عن التليد " (١٠٦) .

واتصل (يعقوب صنوع) الكاتب المصرى اليهودى بالسيد جمال الدين الأفغانى وقيل هو الذى أوعز اليه باصدار جريدة (أبو نضارة) التى صدرت بالقاهرة سنة ١٨٧٧ وهى صحيفة معارضة لسياسة اسماعيل والتدخل الأجنبى وكان الشيخ أبو نضارة وقد اشتهر بهذا الاسم متعلقا بالصحافة يميل الى الدعاية في كتابته وكانت جريدته أول جريدة هزلية سياسية صدرت في مصر بل في الشرق على الاطلاق (١٠٧) . وظهرت فيها روح السيد جمال الدين الأفغانى وهذه الجريدة هى التى نشرت بعض الصور الهزلية عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب ، وقد اطلق أبو نضارة على الخديوى اسماعيل اسما هزليا يدعى (شيخ الحارة) كناية عن جهله واستبداده ، حتى أمر الخديوى بإبطال جريدته بعد العدد الخامس عشر منها ونفاه اسماعيل عن مصر لأن الجريدة كانت تسالى نشر صور هزلية تنطوى على التعريض الشديد لسياسته .

وكانت أول جريدة سياسية أنشئت في مصر هى جريدة (نزهة الأفكار) سنة ١٢٨٦ هـ غرورها (ابراهيم المويلحى) تلميذ الأفغانى ، ولكنه لم يصدر منها سوى عددين ثم حالت العوائق دون اصدارها ، ويقال عن السبب في ذلك أن شاهين باشا أظهر لاسماعيل تخوفه من أنها تثير الأفكار وتبعث على الفتن فصدر الأمر بالغائها (١٠٨) .

وأغلب الصحف السياسية التى كانت تصدر في مصر ظهرت أواخر عصر اسماعيل . وقد أطلق لها اسماعيل حرية الكتابة ، وكان يميل الى هذه الحرية في أواخر عهده حين اصطدم بالمطامع الأوربية ، وشعر بوطأة التدخل الأجنبى غير أنه لم يكن يرضى منها أن تتعرض لشخصه تنتقد أعماله ، فكانت الصحافة تحمل

بحق على هذا التدخل حملات صادقة ، وراقت هذه الخطة لاسماعيل فلا غرو أن أطلق للصحف حرية الكتابة .

انتشار التعليم :

الواقع أن البيئة التي نهض بها جمال الدين كما سبق كانت مستعدة للرقى صالحة لغرس بذور النهضة ، فقد كان بها الأزهر كعبة العلم والوطنية وكان بها المعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمى الذى ابتدأ منذ عهد محمد على وأينعت ثماره في عهد اسماعيل وأصبحت مصر على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى ، ولولا هذا الاستعداد المصرى لقضى على هذه الدعوة في مهدها ولأخفق هو في مصر كما أخفق في الآستانة ، حيث وجد أبوابها مغلقة أمامه ، فلقد سبقت مصر غيرها من الأمم الشرقية في التقدم العلمى والفكرى والسياسى وجاءت عوامل الفساد الداخلى والتدخل الأجنبى لتضيف اليه ترمما وضيقا ولكن هذا الشعور ظل مكبوتا الى أن جاء جمال الدين الأفغانى فبذر فيها بذور الشجاعة في مواجهة الظلم وتغنى بالحرية ، فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة من أطراف متعددة من البلاد وخصوصا القاهرة .

وفي الحق أن الظروف التى أحاطت بجمال الدين كانت مساعدة على ذلك ، فالحال في مصر كانت سيئة والنفوس جزعة من المراقبة الثنائية ونحوها ، واسماعيل نفسه يشجع نقد التدخل الأجنبى وان لم يشجع نقد شخصيته ، فكان يسره مقالات أمثال (الوقائع المصرية) و (مصر) و (التجارة) ولا يسره أمثال (أو نصارة) فكان الأمر أن البلاد أصبحت (مستودع بنزين) وجمال الدين (عود ثقاب) ، فلما اشعله اشتعلت البلاد ، ولولا هذه الظروف لحابت دعوته في مصر كما خابت في فارس والآستانة (١٠٩) .

وكان لإعلان الدستور العثماني لأول مرة في تركيا سنة ١٨٧٦ أثر في النهضة الوطنية والسياسية في مصر فقد نبه هذا الحادث أفكار المصريين إلى حقوقهم وواجب رعايتها .

كما كانت الحرب التي قامت بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ سببا مباشرا أيضا في نشاط الصحافة المصرية فقد تتبع المصريون أخبار هذه الحرب وأخذوا يتساءلون عن أسبابها وعواملها وخاصة أن الجرائد الأوربية التي كانت ترد إلى مصر كانت تكتب عن هذه الحرب ولكن بأسلوب فيه اطراء لما كانت تأتي به القوات الروسية ، وازدراء ما كان ينسب إلى الجنود العثمانيين ، فنقم الناس على أسلوب هذه الجرائد وتحدثوا عن مطامع أوروبا في الشرق ، ونهت المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الخدر من مطامع المستعمرين . ويقول الأستاذ الإمام محمد عبده في ذلك :

" وسرى هذا إلى بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال إلى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم فانطلقت في إيراد الحوادث ونشرها وظهر فيها الميل إلى اطراء ما كانت تأتي به العساكر الروسية ، وازدراء ما كان ينسب إلى الجنود العثمانية فوجد في الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها وحدث بين الناس نوع من الجدل لم يكن معروفا من قبل " (١١٠) .

وبدأت الجرائد تنشر أحوال الأمم السياسية مقارنة بمصر كما أشرنا إلى ذلك سابقا في مقال السيد جمال الدين الأفغاني . وذهبت الجرائد المصرية في نهضتها إلى أبعد من ذلك فقد بدأت تنشر مقالات للجرائد العالمية التي تصدر في أوروبا وتحدث عن المسألة المصرية .

كما تصدرت الجرائد الوطنية للجرائد الأفرنجية التي تصدر في مصر وتدافع عن حقوق الأجانب الدخلاء مثل جريدة (الغازيت دى تريو نو) فقد

كُتبت هذه الصحيفة فصلا طويلا يتعلّق بأحوال الجرائد المصرية الوطنية وانتقدت نهجها الوطني الجديد ، فتصدت لها جريدة التجارة قائلة ما ملخصه . " قد عظم على هاته الصحيفة النائية عن رأي كثير من نزلاء ديارنا خروج جرائدنا من خطة السكون والخسف وانتعاشها من عشرة الذلة والمسكنة ونهوضها لالتماس بعض حقوقها المسلوبة ، وبعبارة ثانية قد عز عليها أن تترى هذه الوريقات غير الأوروبية على صفحات الجرائد تهتم بما يعني أهل الوطن من أحوال حكومتهم وإدارتها فتشكوا مما لا تراه ملائما لهم وتتفي على ما ترى فيه مصلحة ومنفعة علما بأنها مع حُول أذهان محرريها وخمود قرائح مديريها بالنسبة لاتقاد ذكاء الأوروبيين وسعة معارفهم أعرف من جرائدهم بأحوال البلاد وحاجاتها وصاحب البيت أدري بالذي فيه وقد ساء هاته الصحيفة أن تتصدى صحفنا لتسوته الإدارة الجديدة وتدعى لجلس النواب حقوقا لم يطلبها هو منذ ثمانية أعوام ، كأنما هي تحتسب أن تقاعد المرء عن طلب حقه حيناً من الدهر لعدمه ذلك الحق وإن كان واضحاً " .

ثم عبرت التجارة عن أسفها لتصدي هاته الصحيفة لها ، قالت : بأن "ذلك بقصد تعويق سيرنا مخافة أن ينتبه أبناء الوطن من غفلتهم فيطلبوا من حقوقهم مما يتمتع به غيرهم " (١١١) .

وختمت مقالها بقولها ، ثم الرجاء من صحيفة الغازيت وغيرها من الصحف الأجنبية أن تتركنا وشأننا فقد كفانا ما بنا فهل نسام حشفا مع سوء كيلة" (١١٢) .

وكان هذا المقال من انشاء الصحفي الناصر أديب اسحق تلميذ الأفغاني ولكن هذه الجرائد كثيرا ما كانت تعطل من أجل هذا المسلك الحر ومن أمثلة ذلك أن جريدة (التجارة) في عددها الصادر في أول فبراير سنة ١٨٧٩م

اعترضت فيه على زيادة الضرائب وكثرة القروض ، فصدر الأمر اليها من ادارة المطبوعات في عهد وزارة نوبار الأوربية بتعطيلها أسبوعين ابتداء من ١٤ فبراير الى ١ من مارس ١٨٧٩م (١١٣) .

واعترضت " التجارة " في آخر عدد أصدرته قبل التعطيل (عدد ١٣ من فبراير ١٨٧٩م) على مسلك الحكومة بقولها : " صدر الأمر على يد ادارة المطبوعات البهية بتعطيل " التجارة " مدة خمسة عشر يوما لأمر خفيت علينا حكمته واحتجب سره ، وللناس ما بدا منه وما ظهر والله ما خفي وما استتر ... والتجارة تحسب حب الوطن ديننا والمدافعة عنه جهادا فان عاشت فهي سعيدة وان ماتت فهي شهيدة ... وستبعث بعد أسبوعين رافلة في ثوب الشهادة .. رغم أنوف حاسديها " (١١٤) .

والواقع أننا لو تتبعنا نشاط الصحافة في تلك الفترة من تاريخ امتنا لطلال بنا الحديث ، وصفوة القول أن الصحافة وقفت وراء نشاط مجلس شورى النواب ترشد أعضائه الى الطريق الصحيح ، وتساند زعماء المجلس في مناقشاتهم وتنتشر أخبارهم وآراءهم .

وقد اضطلع بهذا النشاط الوطني تلاميذ السيد جمال الدين الأفغاني كأديب اسحق وسليم نقاش و ابراهيم اللقاني وسعد زغلول والشيخ محمد عبده وغيرهم ، ومألوا الصحافة بالمقالات النارية التي تحمل حرارة العهد الجديد وأهدافه النيابية في جرائد : " مصر " و " التجارة " و " الوطن " و " الأهرام " و " مرآة الشرق " وغيرها من الجرائد ، مما كان له أكبر الأثر في نمو الوعي السياسي وتطور الفكر النيابي .

الآزمة المالية والتدخل الأجنبي :

تلاحقت قروض الخديوي اسماعيل منذ ولايته على العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣م وعلى الحكومة من الديون التي اقترضها محمد سعيد باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات (١١٥) فبدلاً من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في سنوات ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه (١١٦) وفي عام ١٨٦٨ اشتدت الأزمة المالية وضاعت الثقة في قدرة مصر المالية على سداد ديونها ، فقد اقترض اسماعيل في عام ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره (١١/٨٩٠/٠٠٠) جنيهاً وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديوي عن الاستدانة مدة خمس سنوات .

وهكذا درجت حكومة اسماعيل على معالجة الأزمة المالية بطريقة سلبية ، إما بزيادة الضرائب أو عقد القروض التي تزيد من أعباء الحكومة وحاول اسماعيل في أوائل عام ١٨٦٩ أن يرر تصرفاته أمام الشعب ومجلس شورى النواب ليزيل ما في نفوسهم وليرد على الأسئلة الحائرة في أذهانهم وليعالج بذلك أزمة الثقة القائمة ، فادعى أن جزءاً ضخماً من ديون الحكومة كان باقياً منذ عهد عمه محمد سعيد باشا وقدره (٢٢ مليون جنيه) وأنه سدد منه مبلغاً قدره (٥ ملايين) وصار الباقي (١٧ مليون جنيه تقريباً) (١١٧) وهذا كذب وبهتان بطبيعة الحال لأن عمه سعيد مات وعلى البلاد من الدين العام نحو أحد عشر مليون جنيه (كما ذكرنا) وهذه طبيعة الحكام الفاشلين أن يلقوا تبعاً فشلهم واسرافهم على غيرهم ولا سيما الأموات ولم يقف كذبه عند هذا الحد ، فقد كذب على الأحياء من أعضاء مجلس شورى النواب وأخفى عليهم أوجه اسرافه وهي ظاهرة للعيان .

وفي عام ١٨٦٩م افتتح اسماعيل قناة السويس في احتفال دولي فخم دعا إليه كثيرا من ملوك أوروبا وأمرائها ، وبلغت النفقات على حفلات الافتتاح نحو مليون ونصف من الجنيهات تقريبا " فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القروض ، فكان الخديوي في هذا الموقف شبيها ببعض الزوات والأعيان في الاستدانة للاتفاق على إقامة الحفلات والولائم والظهور بمظهر الفخفخة والبدخ، أمام قَرم ليس في قلوبهم ذرة من الأخلاص لضيقتهم ، فان ضيوف حفل افتتاح القناة ومعظمهم من ذوي الرؤوس المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالي والسياسي في أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة " (١١٨) .

وفي عام ١٨٦٠م حرمت الدولة العثمانية على اسماعيل الاستدانة وعدم فرض ضرائب جديدة ، وذلك بموجب فرمان ١٨٦٩، فانصرف اسماعيل لتدبير المال بحيلة جديدة ابتدعها اسماعيل صديق المفتش (ناظر المالية) حيث تفتق ذهنه عن تكليف الملاك بدفع ضرائب ست سنوات دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة علاوة على الضريبة السنوية في مقابل إعفائهم على الدوام من نصف المربوط على أطيائهم ، وهذا هو مضمون ما يعرف ب(قانون المقابلة) وقد صدر هذا القانون دون عرضه على مجلس شورى النواب وشغلت الحكومة بتنفيذه في عام ١٨٧٢، وقد حصلت الحكومة منه حتى يناير ١٨٧٣ نحو سبعة ملايين جنيه ، وعلى الرغم من أن قانون المقابلة جعل دفع أموالها اختياريا ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه الى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان والى الضغط والاكراه والضرب بالكرباج بالنسبة الى سائر الأهالي ، ولم يدع اسماعيل المجلس الى الانقعاد حتى حصل على فرمان الجامع من الباب العالي

سنة ١٨٧٣م الذي استعاد فيه حق عقد القروض وفرض الضرائب ، ومن ناحية أخرى أصبح في حل من شروط قرض سنة ١٨٦٨ السالف .

وتتابعت أحداث الأزمة المالية في مصر في سنوات (١٨٧٣-١٨٧٦) فعقد اسماعيل في سنة ١٨٧٣ أكبر قروضه قيمة (٣٢ مليون جنيه) وابتدعت الحكومة القرض الداخلي المعروف بدين الرزنامة سنة ١٨٧٤ وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين جنيه ثم استدانته عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥ باعت الحكومة أسهم مصر في قناة السويس الى الحكومة الانجليزية بثمان بخس هو أربعة ملايين جنيه (١١٩) وفي ابريل عام ١٨٧٦ توقفت الحكومة عن دفع أقساط الديون . فتحرك الأجانب بضراوة خوفا على أموالهم وأنشأوا ما يسمى بصندوق الدين الذي يعتبر خزانة فرعية بجانب خزانة البلاد وكان هذا هو أول تدخل فعلي في شئون مصر لغرض الوصاية عليها .

وفي ٧ مايو ١٨٧٦ أصدر اسماعيل مرسوما بوقف العمل بقانون المقابلة حتى لا يؤثر بتنفيذه على موارد الضرائب فكان ذلك ضربة قوية لطبقة الملاك في وقت لم تكن الحكومة قادرة على ارجاع المبالغ التي جمعتها بمقتضى هذا القانون، وبذلك فضل اسماعيل مصلحة الأجانب ، وأخيرا فرضت الرقابة الثنائية على مالية البلاد للتدخل الفعلي في شئونها والاشراف على مواردنا ، فتولى الرقابة على المالية المصرية مراقبان أحدهما انجليزي لمراقبة الإيرادات العامة والآخر فرنسي لمراقبة المصروفات وأنشئت لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة وتردد صدى ذلك في مجلس شورى النواب وفي الصحافة وفي الجيش ، وأخذت الأمور تنتقل من سئ الى أسوأ مما زاد الحركة الوطنية حماسا ودخلت في مرحلة جديدة هي مرحلة الثورة .

أيقن اسماعيل بعد فوات الأوان أن الأجانب يريدون تجريدته من سلطته وأنهم يتحدثون بوجوب خلعه ، فتوجه الى الروح الوطنية المتحفزة ضد تدخل الأجانب وطغيانهم - يستعين بها فأمر بانتخابات جديدة لمجلس النواب سنة ١٨٧٦ ، وبذلك ارتفعت درجة حرارة الحركة الوطنية .

وفي عام ١٨٧٧ نقص النيل نقصا شديدا هدد الأرض الزراعية في مصر وعانت البلاد بسبب جفاف الأراضي فان معظمها لم يزرع بسبب نقص المياه ، وعلى الرغم من ذلك فقد كثرت الضرائب الجائرة على الفلاحين وعجز كثير منهم عن دفعها ، وبدأت ظاهرة عملية انسحاب الفلاحين من مسؤولية أراضيهم وهروبهم من زراعتها وذهابهم الى بلاد أخرى لأنهم كانوا يقاضون أمام المحاكم لعدم أداء الضرائب المتأخرة عليهم .

وفي عام ١٨٧٨ م نيت البلاد بفيضان مدمر زاد أحوال الفلاحين سوءا على سوء .

وقد وصف مراسل (التيمس اللندنية) في ٥ من ديسمبر ١٨٧٨ م حال البلاد اذ ذاك فقال : " أن الحقيقة المرة التي لا يكاد العقل يصدقها أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتسح عددهم وديارهم هم الفلاحين الذين كانوا يقاضون أمام المحاكم لعدم أداء الضرائب المتأخرة عليهم هذا على الرغم من رقابتنا الأوروبية كلها " (١٢٠) .

وقد أشار مؤلف كتاب : " تاريخ المسألة المصرية " (١٢١) الى أنه في أثناء ذلك كان انتزاع الضرائب من الفلاحين مستمرا بهمة لا يتورها ملل ولا فتور يثبت ذلك ما كتبه مراسل التيمس (الاسكندري) في مفتتح عام ١٨٧٩ قال : " يقول أهل الدلتا أن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبي بنفس الطرق التي كانت تجبي بها الضرائب فيما مضى ، وقد يعجب الناس من وقوع

ذلك بازاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع الطريق وأن أراضي شاسعة قد تركت بورا لنقل الأعباء المالية المفروضة عليها وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد بعن حليهن وأن أقلام الرهون غاصّة بالمرايين يحملون وثائقهم وأن المحاكم لا عمل لها سوى النظر في قضايا غلق الرهون اجابة لطلب هؤلاء المرايين " (١٢٢) .

وبلغ من فساد الحال أن فئات من المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى جاءوا الى القاهرة بعرائض يسألون فيها تخفيف الضرائب وكلهم يعلن أنه لا يمكن بقاؤها على ما هي عليه وجموعهم محتشدة أمام أبواب النظارات حيث يعرضون النظر في غدوهم ورواحهم ومعرضاتهم مكدسة فوق أرض أقلام المصالح (١٢٣) .

إنشاء مجلس الوزراء :

وازدادت الحالة سوءا رغم وجود الرقابة الثنائية على المالية المصرية واضطر اسماعيل تحت ضغط الرقيبين الى اصدار مرسوم بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوربية عرفت بلجنة التحقيق العليا لتحقيق العجز في أبواب الايرادات وأسبابه ولتقترح ما تراه من وسائل الاصلاح لها ، ووضعت للجنة تقريرها وكان من بين ما قررته أن يحدث الخديو تغييرا في نظام الحكم وينزل عن سلطته المطلقة الى وزارة مسئولة يدخل فيها وزيران أوربيان أحدهما انجليزي للمالية وآخر فرنسي للأشغال وبذلك تكونت أول وزارة مسئلة عن الخديو ، وقبل اسماعيل هذا الاقتراح وأصدر أمره الى نوبار باشا في ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ بإنشاء مجلس النظار (١٢٤) وتحويله مسئولة الحكم وقد جاء في خطاب تشكيل أول وزارة مسئولة في تاريخ مصر الحديث على لسان الخديو اسماعيل ما يلي :

((....أريد عرضا عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة أن يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى أنني أروم القيام بالأمر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه...وينعقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأنني أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفا لعواندنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحكام الشريعة الغراء...)) (١٢٥) .

وبذلك انتهت الرقابة الثنائية وحل محلها الوزيران الأجنيبيان في أول وزارة مصرية وقد عرفت هذه الوزارة بالوزارة الأوربية نظرا لوجود وزيران أوربيين بها ولميلول رئيس الوزراء نوبار باشا الأوربية ومجاراته للأجانب والواقع أن الحكم المطلق انتقل بانشاء هذه الوزارة من الخديو الى الأجانب " فلم تكن لجنة التحقيق التي أشارت بالوزارة المسئولة لتهدف الى إعطاء مصر نظاما مماثلا لنظام أوروبا ، باقامة حكم نيابي برلماني وانما كانت ترمي من وراء ذلك الى نقل السلطة من الخديو الى وزارة فيها وزيران أجنيبيان ، أي الى نقل السلطة من الخديو الى الأجانب والدائنين فكان هذه الفكرة فكرة سياسية استعمارية وليست فكرة قانونية دستورية (١٢٦) .

ولقد سلكت هذه الوزارة سلوكا جعل الدوائر المصرية وغير المصرية في القاهرة والاسكندرية تصفها بتهكم قائلة : " الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة للخديو ومسئولة أمام نفسها فقط(١٢٧) ذلك لأن مجلس شورى النواب ، حاول أن يجعل هذه الوزارة مسئولة أمامه عن أعمالها ولكن رئيس الوزراء نوبار ومعه الوزيران الأوربيان يطلبون وزير المالية لمساءلته أمام نواب الشعب كان يراوغ في الحضور وبدلا من أن يحضر كان يطلب إيفاد بعض أعضاء المجلس الى وزارة المالية للاطلاع على ما يريدون من معلومات .

ووصل الى علم الجرائد الوطنية سلوك وزير المالية الانجليزي أمام المجلس فانبرت "جريدة التجارة" مدافعة عن حقوق المجلس وكرامته وأخذت تشهر بمسلكة المشين قائلة : " أن طلب وزير المالية حضور أعضاء المجلس طلب غير رسمي " واستنكرت عليه هذا باعتباره " أوربي يعرف ما هو البرلمان ويقدره حق قدره " (١٢٨) .

وكشفت جريدة التجارة عن مقاصد وزير المالية الاستعمارية قائلة في تحليل مماطلته للمجلس : لا بد له من مقاصد سياسية في هذا التأخر " وأخذت عليه عدم احترامه لنواب الأمة ولطالب المجلس الذي هو " أعلم الناس بقدره وأحرصهم على اعتباره وأولاهم بمراعاة حقوقه وصيانة حرمة لا بل لو لم تكن تلك المقاصد السياسية لكان أول ساع في تأييد ذلك البرلمان وتشجيده واعلاء كلمته واحياء سنته علما منه بأن تأييده يستتب عليه الاصلاح المطلوب (١٢٩) ."

تخفيف الضرائب :

اعترض أعضاء مجلس شورى النواب على مسلك وزير المالية الانجليزي وتأخر ما يريدونه من معلومات من وزارة المالية على الرغم من تحريرهم له الاستعجال المرة تلو المرة ، واتفق رأيهم على الاعتراض على فداحة الضرائب وطلبوا تخفيفها من الحكومة من أجل رفع الضيق والظنك عن الناس .
والمعروف أن الضرائب في مصر لم تكن لها قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهالي ومواعيد الجباية بل كانت المسألة مزروكة لأهواء الحكومة وكلما احتاج وزير المالية الى النقود كان يطلب من كل مدير مبلغا من المال لاحتياج الحكومة اليه فيصدع المدير بالأمر من غير بحث فيما اذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا فيوزع المال المطلوب

على المراكز ويأمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب . فهوى الحكومة اذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب فى ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبى وما يدخل خزائن الحكومة بل كانت الأيدى تتقاسمه من يوم جبايته الى حين انفاقه .

وقد زادت الضرائب فى عهد اسماعيل زيادة مضطردة وبدأت الزيادة منذ تورط اسماعيل فى القروض اذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب فكان يزيد بها كلما احتاج الى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون ، من أجل ذلك إبتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب كالسدد والرى والاعانة وضريبة ترعة الابراهيمية وضريبة المواشى وعوائد الأغنام وعوائد دواب الركوب والعربات ، وما فرض على الأشخاص مثل الوير كو (أى الضرائب على أرباب الحرف والصناعات) والضريبة الشخصية ، وضريبة الملح وعوائد على القباينة والدلالين ، وغير ذلك من الضرائب التى كانت عبئا فادحا بل ظلما بالغا ، ومما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت فى عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠م فى أوائل عهد توفيق باشا قضى بالغاء نيف وثلاثين صنفا منها (١٣٠) .

والواقع أن الفلاحين قد هبوا يحتجون على فداحة الضرائب وأتوا الى القاهرة بعرائضهم الى مجلس شورى النواب والى مجلس النظار (مجلس الوزراء) ولكن كثيرا من الأوربيين كانوا يعتقدون أن هذه الحركة بسبب دسائس الخديو اسماعيل لافساد الحالة أمام الوزارة الأوربية ، وكان من جملة المعتقدين لهذا الرأى اللورد كرومر عضو صندوق الدين واللورد ففیان القنصل الانجليزى وكتب اللورد كرومر فى كتابه (مصر الحديثة) يقول فى هذا الصدد : " وكانت الأدلة

في خلال ذلك تدل على أن الحديو قام بدس الدسائس لوزرائه حتى أن اللورد ففیان كتب في ١١ يناير يقول: " أن في البلاد حركة خواطر ظهرت من ورود عدة وفود ومشايخ من المديريات تريد الاعتراض على كل تشديد يراد اتخاذه في جباية الضرائب الآن وقيل أن مجلس النواب سيعارض في زيادة المال على الأطنان العشورية حسبما تنوي الحكومة لأن أكثر هذه الزيادة تقع على الأغنياء من المالكين ، ولو أن هذه الحركة طبيعية لعدت أمرا محمودا ولكنني علمت من مصدر يوثق به أن كبراء مجلس النواب اجتمعوا سرا بأمر الحديو وقيل لهم أن الحديو لا يغضب من معارضتهم لوزارة نصبت رغم ارادته وكلها في يد الأوربيين (١٣١) .

وعلى كل حال فان هذه الظروف قد أتاحت للمجتمع المصري أن يعبر عن رأيه بالشكوى من هذه الضرائب لأول مرة في حكم أسرة محمد علي وقد كان محروما من ذلك قبل هذا التاريخ ، فقد سنل مفتش الأقاليم القبلية دوما عمن يرفع الأمر اليه فيما لو كان لأحد من الناس شكوى فأجاب : " أن الفلاح لا يجوز له الشكوى من الضرائب لأنها تجبى بأمر المراجع العليا فان الحكومة هي التي تطلب هذه الضرائب ، ولمن ترفع الشكوى بعد هذا (١٣٢) (١؟) .

ومجمل القول أن مناقشة نواب الشعب بشأن الضرائب كانت في الواقع ثورة على النظام الضرائبي الجائر دفعهم اليها ماصار اليه حال الفلاح المصري من الضنك والفقر الى درجة جعلته يضح بالشكوى وهو الحمل الوديع ، وساعدهم عليها من ناحية أخرى جو الحرية الجديد وانتهت المناقشة بتقرير المجلس الغاء بعض الضرائب وتخفيف البعض الآخر .

المسألة الدستورية :

أصدر الخديو اسماعيل مرسوما بتاريخ ٦ من يناير ١٨٧٩م يقضي بإصدار القوانين المالية بمجرد التصديق عليها من الخديو ومجلس النظار ولم يشتر المرسوم الى مهمة مجلس شورى النواب ، وضرورة عرض مشاريع القوانين المالية وغيرها عليه لإقرارها بعد مناقشتها في المجلس ، ولما كان هذا المرسوم يتجاهل حقوق المجلس في التشريع ، فقد تقدم زعيم المعارضة عبد السلام المويلحي وزميله محمود العطار باحتجاج ذكر فيه : " اننا لم نر لمجلس النواب في هذا الدكرتو (المرسوم) اسما ولا خيرا ، ومع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل انما يقصد به الأهالي لا غير وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولا من عرضه عليهم .. قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والحاماة عن حقوقهم ... فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بهؤلاء الأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفي على دولة رئيس النظار ... وبالجملة أن الذي نراه أن لا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة وخصوصا في هذه المسألة التي ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعا من الاجحاف بحقوق مجلس النواب (١٣٣) .

وقد كان لهذا الاحتجاج صدى كبيرا في جميع الأوساط فقالت جريدة " التجارة " : " أن من تصفح ذلك التقرير علم أن في السويداء رجالا سودتهم نفوسهم فلا تسام خسفا ولا تضام عسفا " (١٣٤) .

وحضر نوبار رئيس النظار في جلسة تاريخية بناء على قرار المجلس وتلقى المجلس عليه احتجاج المويلحي والعطار ، فأدلى نوبار ببيان مبهم قصد به التهريب من مواجهة المسألة ، وذكر بأنه لا يستطيع الاجابة على هذه المسألة الا بعد

الرجوع الى مجلس النظار ثم عرضها على الأعتاب السنية يعني الخديو ، ولكن المويلحي (الذي يجب أن تخلد ذكره في سجل النواب الأحرار) لم يتراجع عن رأيه الذي اتسم بالسلوك الحر الجري في مناقشة مطالب الأمة بحرية وشجاعة وقد تبين من سياسة نوبار أنه لم يقصد الا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار .

واتسعت حركة المعارضة ضد وزارة نوبار داخل مجلس شورى النواب وفي الصحافة وفي الجيش وعلى المستوى الشعبي ، وأصبح الرأي العام في مصر معينا ضدها بعد أن قامت بتعطيل بعض الجرائد اليومية (١٣٥) .

نوبار وشخصيته الاستعمارية :

نوبار باشا أرمني مسيحي (١٣٦)، أتى إلى مصر في ركاب خاله بوغوص بك وزير محمد علي ليدخله في خدمة مصالحها المدنية ، وكان لا يعرف من اللغة العربية الا قليلا من لغة العوام ، " ولاشك أن ذلك إذا أضفنا إليه غربته عن الدين الاسلامي كان سببا في عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية (١٣٧) وهو الذي سعى لتوطيد دعائم الانجليز بمصر ، وكان ذا نزعة أوربية مجتة ، فهو الذي سعى لاجتاد نظام الخاكم المختلطة الذي أضرت بمصلحة البلاد ، حتى غضب عليه اسماعيل فخرج من مصر الى أوروبا ، ثم جاء في ركاب الانجليز عندما قويت شوكتهم بتدخلهم في مالية البلاد وبمساعدهم كان رئيس أول وزارة في مصر المعروفة بالوزارة الأوربية ، وصدق عليها هذا الاسم لوجود الوزيرين الأوربيين بها وليول رئيسا الأوربية وتفضيله الأجانب عن المصريين . وقد سعى نوبار لدى الانجليز أن يسيطروا حياتهم على مصر ، مؤكدا لهم أن اسماعيل لا يعارض في ذلك اذا ما ردت له انجلترا أملاكه وأعطى أموالا وفيرة (١٣٨) .

بهذا الماضي جاء نوبار الى رئاسة الوزراء ، وزاد على ذلك أنه لجأ الى سلب السلطة نهائيا من الخديو ، كما أن وزارته وقفت موقفا عدائيا لأعضاء مجلس شورى النواب ، ولم يخضع وزراؤها لمراقبة نواب الشعب .

اسقاط الوزارة الأوربية :

زاد استياء الشعب من سياسة نوبار واتسعت حركة المعارضة ضدها ، فقد غضب عليها الأهالي لارهاقهم من جباية الضرائب وجاءوا الى القاهرة ييشون شكواهم ، وغضب عليها مجلس شورى النواب لأنها تجاهلت سلطاته ، كما غضب عليها الخديو لتجريدته من السلطة ، وقد تهرم الموظفون الوطنيون عامة بها لأنها أنقصت من مرتبات بعضهم وعزلت البعض الآخر ، في وقت كانت تكيل المال للموظفين الأجانب وتؤدي لهم الرواتب الضخمة ، ومجمل القول أن الرأي العام المصري كله من ناحية والخديو من ناحية أخرى كان يبغي اسقاطها ، وكان من الجلي أنه لادوام لهذه الحال .

وجاءت الشرارة الأولى من الوزارة نفسها فقد قررت في أول فبراير ١٨٧٩ تسريح ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش من أجل توفير المال بمحجة أن الحكومة عاجزة عن الانفاق عليهم ، ولم يكن الضباط قبل القرار ينالون رواتبهم بانتظام اذ كان متأخرا لهم مرتبات عشرين شهرا ، " فكان هذا العمل من الوزارة بمثابة مشعل ألقى في مستودع بارود (١٣٩) " ولاسيما أن تنفيذ القرار جاء والضباط متجمعون في العاصمة ، فقد استدعاهم وزير الحربية الى العاصمة لابلأغهم بأمر تسريحهم ، فحرك هذا العمل الثورة في نفوس الضباط ، وقاموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة الحربية في ١٨ من فبراير ١٨٧٩ يتبعهم جمع حاشد من الأهالي وكان يشترك في هذه المظاهرة أربعة أعضاء من مجلس شورى النواب يرافقون المظاهرة راكبين حميرهم (١٤٠) .

وقد اعتدى المتظاهرون على نوبار عند خروجه من وزارة المالية ، وأوسعوه ضربا ولكما وطرحوه أرضا ، صادف ذلك مجي وزير المالية الانجليزي " السير ريفرس ولسون " قاصدا وزارة المالية فأحرق به المتظاهرون وقبضوا عليه وأشبعوه ضربا أكثر مما نال نوبار ، وحسوهما في وزارة المالية ، وعندما علم الخديو بهذا ركب من قصره مسرعا الى مقر الحادث وأطلق سراح نوبار والوزير الانجليزي وأمر الضابط بالانصراف بعد أن هدأ خواطرهم ووعدهم بالنظر في مظالمهم ولكن لم ينصرف المتظاهرون فأمر بتفريقهم بالسلاح بعد أن تعرضت حياته للخطر ، فتفرق المتظاهرون .

ويقال أن الخديوي كان من وراء هذه المظاهرة ، فقد قيل أن شاهين باشا أبلغ الخديو تدميرهم المر فاجابه اسماعيل بقوله : " ولم هم ساكتون (١٤١) ، وقد نفى اللورد كرومر اشراك اسماعيل فيها فقال في كتابه " مصر الحديثة " على أن لكل ما قيل من ممالأة اسماعيل باشا للمتقضين والمتمردين لايزيد عن الظن والتخمين ومن المحال اقامة الدليل على عمله بما دبر الضباط من الاعتداء على نوبار باشا والسير ريفرس ولسون بل إنه يرجح أن القلق الذي أبداه حين سمع بخروج الضباط على الحد كان طبيعيا صحيحا " (١٤٢) .

والحق أن اسماعيل أستغل المظاهرة لصالحه في التخلص من وزارة نوبار وأصر على عزها وأعلن للأجانب أنه لن يكون مسئولا بعد ذلك عن الأمن والنظام اذا لم يعزل نوبار من منصبه فوافقه الأجانب ، غير أن المستر فيفان قنصل بريطانيا أبلغه : " أن قيمة استقالة نوبار ... شخصية ولا يترتب عليها أي تغيير في نظام الحكم " (١٤٣) .

واقترحت الحكومة مبلغا من المال دفعت منه متأخرات الجنود دون أن تعاقب أحدا من الثائرين " فعرفت الجندية بذلك قوتها فلم تعد تنسأها وربما تفرخت الثورة العربية كلها من بيضة تلك الثورة (١٤٤) " .

وزارة توفيق :

وافق الأجانب على اسناد الوزارة الى نجل الخديو الأمير محمد توفيق بشرط أن يكون للوزيرين حق الاعتراض على أى عمل لا يوافقان عليه وصدر أمر الخديو باسناد الوزارة الى توفيق فى ١٠ مارس ١٨٧٩ م .

فض مجلس شورى النواب :

وعقب تولى توفيق رئاسة الوزارة كان الوزيران الأوربيان يبغيان أن تكون لهما الكلمة الأخيرة فى شئون البلاد ، لكنهما رأيا أمامهما قوة جديدة متمثلة فى مجلس شورى النواب الذى يصر على محاسبة الوزارة ، وهذه القوة فى طريق اكتمال وضعها البرلمانى ، وكان هذا لا يروق للأجانب بطبيعة الحال ولا يرغبون أن تنال مصر هذه الحرية ، وعقد الوزيران عزمهما على التخلص من المجلس ، واستقر رأى الوزارة بعد ترويض توفيق على طاعة الأجانب على فض المجلس بمجة انتهاء مدته ، واستصدرت الوزارة مرسوما من الخديو بفض مجلس شورى النواب ، وذهب مصطفى رياض باشا (ناظر الحقانية والداخلية فى نظارة توفيق وكان معروفا بميله الاستبدادية) الى المجلس لإبلاغه بالمرسوم المذكور .

وفى جلسة تاريخية (الخميس ٤ من ربيع الآخر ١٢٩٦ هـ) ذهب رياض ومعه المرسوم وبعد تلاوته فى المجلس ، أبى الأعضاء أن يفضوا المجلس وانبرى للرد على رياض بعض الأعضاء قائلين إن المجلس طلب النظر فى مسائل مالية الى الآن لم ترد له من وزارة المالية ، ولابد من استمرار المجلس لأجل رؤية تلك

المسائل ، ولو انفض المجلس قبل النظر فيها ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية .

فرد رياض بأن ما قاله الأعضاء هو بخلاف لائحة المجلس ، وأنه لا يمكنه منفردا أن يجيب على المجلس قبل الرجوع الى مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شئ من الأهالي مما يكدر الراحة .

وأصر الأعضاء على أنه لا يمكن صرف المجلس الا اذا نظر في المسائل التي طلبها وفي الميزانية ولا تحصل اجراءات ولا قوانين من النظار الا بالاشتراك مع مجلس النواب ، ثم قال "عبد السلام المولحي" زعيم المعارضة لرياض باشا : ومن ضمن ما قلموه سعادتكم أن أهالي مصر همج وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق (١٤٥) .

واستقر رأى المجلس على المضي في اجتماعاته ، وعلى ارسال صورة من هذا الخضر الى الخديوى وأخرى الى مجلس النظار .

وعندما علمت الصحف بعزم الحكومة على فض المجلس ذهبت تدافع عن حقوقه ، فذكرت جريدة " مصر " قائلة : " لكن بأى أحكام القانون وأى أوجه الانصاف تفض الحكومة مجلسا لم تر منه ما يخالف مصلحة الوطن لم يداخلها الريب فى حسن نيته وعلو همته . . . " ثم أشارت الى أهميته بالنسبة للحكم الشورى قائلة : " ان انتقال حكومتنا من الاستبداد الى الشورى قد أوجب وجود هذا المجلس . . . فانه لا بد للحكومة الشورية من مجلس نواب (١٤٦) .

وقد أشاد مراسل جزيرة " التيمس " اللندنية القاهرى بموقف المجلس فى هذه الجلسة التاريخية فقال : " ان مجلس شورى النواب لم يعد موزعا للاستهزاء ، وأن أعضائه أظهروا أدلة كثيرة على حياتهم واستقلالهم ، وأن ليس آخر هذه

الأدلة أقلها شأنًا " ثم شبه موقف النائب " محمد راضى " الذى كان أول من رفض الأمر بانتهاء المجلس بموقف " ميرابو " الفرنس (١٤٧) فقال : " وقد أيسد الخطيب زملاؤه كما أيد الأعيان فى ملعب التنس بفرساي خطيبهم " ميرابو " فى بعض المواقف المشهودة " ثم أشاد بموقف المجلس فى مداومة جلساته بعد هذه الجلسة قائلا : " وعلى ذلك لا يزال مجلس شورى النواب المصرى يعقد اجتماعاته وهو الآن يتشدد فى وجوب خضوع النظار الأجانب والمصريين لأرادته وجعلهم مسئولين أمامه عن أعمالهم ، فالأعضاء فى الواقع ينوون تحويل الحكومة المسئولة اسما الى حكومة مسئولة فعلا (١٤٨) .

النتجاء النواب الى اسماعيل :

وقد أراد النواب أن يشعروا الخديو - وهو الذى أتاح لهم الحرية فى البداية - بأن حركتهم موجهة الى الوزارة وأرادوا أن يضمنوه الى جانبهم ، ففى يوم ٢٩ مارس ١٨٧٨ قدم النواب عريضة الى اسماعيل وقع عليها جميع الأعضاء اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتهائنها حقوقي المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقتئذ وكانت تنوى إصداره والذى تعلن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة افلاس وأنها بصدد إلغاء قانون المقابلة . وأعلن النواب عزمهم على رفض هذا المشروع وطلبوا من الخديو أن يتدارك الحالة التى نشأت عن موقف الوزارة من المجلس .

مشروع السير ريفرس ولسون :

لم يكتف الأجنب بحرمان الخديو من سلطانه والتجريح على حقوق مجلس شورى النواب بل أسأوا الى طبقة ملاك الأراضى فى مشروع " ريفرس ولسون " الجديد الذى يفضل مصلحة حملة السندات على مصلحة الشعب المصرى ، فقد قرر المشروع فرض ضريبة جديدة على الأراضى ، واتجه المشروع

الى الغاء قانون المقابلة ، وكان معنى ذلك الغاء جميع الالتزامات التي نشأت عن قانون المقابلة ، كما كان مشروع ريفرس ولسون يرمي الى وضع نظام للاعفاء من السخرة نظير مبلغ معلوم من المال يؤدي الى الحكومة .

وكان الغرض من هذه الفكرة أن تفرض السخرة على الطبقات الميسورة ثم يعفى من يراد تسخيرهم من السخرة نظير بدل يدفعونه (١٤٩) .

قامت قيامة الطبقات الميسورة عندما سمعت نبأ هذا المشروع ، فأخذ قادة الفكر من النواب والأعيان والعلماء والتجار يكتفون من الاجتماعات لانقاذ البلاد من التدخل الأوربي الذي جر عليها الافلاس .

الجمعية الوطنية :

اجتمع الاحرار في منزل الشيخ "علي البكري" نقيب الأشراف ثم في منزل اسماعيل راغب باشا وعقدوا بدارهما "جمعية وطنية" تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم يتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس ولسون السابق ، ويجعل البلاد قادرة بضمانتهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة بعد ابعاد الوزيرين عنها وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب .

واتفق الوطنيون على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم سميت "لائحة الوطنية" أو "الحضر الأهلي" تتضمن أولا : مشروع تسوية مالية عارض بها الأهالي مشروع ريفرس ولسون ، وتقوم على أساس ان إيرادات الحكومة تفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة بعكس مشروع الوزارة الذي كان يعد البلاد في حالة افلاس ، ثانيا : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله للسلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية

أمامه (١٥٠)، وقد وقع على هذه اللائحة ستون من أعضاء مجلس شورى النواب وستون من العلماء في مقدمتهم شيخ الأزهر وبطريك الأقباط وحاخام اليهود و٤٢ من الأعيان والتجار و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و٩٣ من الضباط . وبذلك نرى أن الموقعين كانوا في مجموعهم ٣٢٧ توقيعاً تنقسم كالاتي

٦٠ من أعضاء مجلس شورى النواب بنسبة = ١٨,٣٥ %

٦٠ من علماء الأزهر وغيرهم من الهيئات الدينية الأخرى = ١٨,٣٥ %

٤٢ من الأعيان والتجار بنسبة = ١٢,٨٤ %

٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين بنسبة = ٢٢,٠٢ %

٩٣ من الضباط بنسبة = ٢٨,٤٤ %

وبالنظر الى الموقعين على هذا البرنامج الوطني نعلم أنهم من مختلف المراتب في الحياة الإجتماعية ، وكان هناك شئ واحد يجمعهم هو أنهم كانوا على درجة من الثقافة ، وكان الضباط أغلبية فيهم وهذا مما يعطينا مؤشراً الى زيادة قوة الضباط وازدياد نفوذهم وأن ذلك أصبح ملموساً في ذلك الوقت ، وبدا أنهم صانعوا المستقبل القريب .

قدم الأحرار هذه اللائحة الى الخديو اسماعيل فقبلها ، ووجد اسماعيل في يده مستنداً وطنياً بدأ يعمل به ضد نفوذ الأجانب وأعلن لقناصل الدول الأوروبية في اجتماعه بهم في ٧ من ابريل بسراي عابدين موافقته على المشروع الأهلي ، وأنهى اليهم ما تضمنه هذا المشروع وأنه عهد الى " شريف " المعروف بميوله الدستورية تأليف وزارة وطنية بعد استقالة وزارة توفيق تجاوزاً مع عواطف الشعب ، وقام محمد شريف باشا في هذا الاجتماع وتكلم قائلاً : " أن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهيناً لنوابها وأن اعلان تفليسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام وأنها مستعدة لتضحية كل ما يلزم لاجتناب ذلك العار (١٥١) .

واحتج الوزراء الأوربيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو لها
وبعنا اليه بهذا الاحتجاج في ٧ من ابريل ١٨٧٩ ، ولم يعبأ اسماعيل بذلك ، وعهد
الى محمد شريف (١٥٢) باشا بتأليف الوزارة وهي الوزارة التي أطلق عليها
الشعب " الوزارة الوطنية " وفرح الشعب بها وأقيمت الحفلات الوطنية فى
كل مكان ابتهاجا بالعهد الجديد ، كما أخذت الجرائد فى الاشادة باللائحة
الوطنية ، وبالحكومة الوطنية ، فنشرت جريدة " الوطن " مقالا للشيخ على
الليثى قال يثنى فيه على تحالف أهل الوطن ضد التدخل الأجنبى :

" وعقدوا عزمهم أن لا يسوسهم الا وطنى يركن اليه فنبذوا ادارة
الأجانب وتحالفوا على الوفاق وتساوت العلماء والعظماء ونواب الأمة فى هذا
الاتفاق واشتركوا فى تأسيس لائحة وطنية بها تنتظم مآليتهم وتلتزم ادارة
داخليتهم وعضدهم مجلس النواب وعضدوه ٠٠٠ " ثم أشار الى صلاح حكم
أهل البلاد لمعرفةهم بأحوال معيشتهم ورفقهم بالأهالى قائلا : " إن صلاح
الحكومة مرتبط بسياستها ، ونجاح سيرتها دأع الى تولية المستبصرين من رجالها
مناصب ادارتها ، اذ صاحب البيت أدرى بما فيه وأرفق بأهلله فى أوامره
ونواهيه ، وكانت ادارة الأجانب لمصر غير مألوفة لأهلها سيما وقد سلكت
منهجاً غير معتاد فى عقدها وحلها " (١٥٣) .

موقف الأجانب من الحركة الوطنية :

كان موقف الأجانب فى مصر وخارجها ازاء هذه النهضة المصرية موقفا
يدعو الى الرية والتوجس من نياتهم فقد أعلن كبار موظفيهم فى القاهرة شبه
اضراب عام عن العمل وعدم التعاون مع الحكومة الجديدة ، واحتج أعضاء
صندوق الدين على شريف باشا عندما أصدر مرسوما فى ٢٢ من ابريل
١٨٧٩ والذى يقضى بتسوية الديون طبقا لللائحة الوطنية . وعندما أظهر

شريف باشا رغبته في دفع كوبون مايو الذي قرب أجله بالفائدة المنقوصة (٥٪) أعلن صندوق الدين أنه لا يتسلم هذا القسط (١٥٤) وحينئذ ظهرت نية الفرنسيين ، والانجليز بصفة خاصة لاحتلال مصر .

وزارة شريف ومجلس شورى النواب :

وقفت وزارة شريف موقفا وطنيا بالنسبة لمجلس شورى النواب فقد أقرته على دوام انعقاده تأييدا لموقفه التاريخي في مواجهة رياض باشا وزير الداخلية عندما ذهب اليهم بأمرهم بفض المجلس ، وكان شريف باشا معروفا بميوله الدستورية فأعد مشروع لائحة أساسية جديدة للمجلس تلاثم النهضة الجديدة لمجلس شورى النواب .

وفي جلسة ٢٦ من جمادى الأولى (١٧ من مايو ١٨٧٩) حضر شريف الى المجلس وأنهى اليه أنه معين من طرف الحكومة ليقدم للمجلس لائحته الأساسية (١٥٥) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعتا بناء على اللائحة الوطنية ، ثم أشار شريف الى أن المقصود من هذا العمل : " أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل وما يلزم تنقيحه في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب والاقرار عليه منه وصدور الأمر بذلك " ثم أشار عليهم شريف بتعديل ما يريدون تعديله من هذه اللائحة قائلا : " فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وان تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك (١٥٦) " قدم شريف لهم اللائحة الأساسية لمناقشتها وقرارها أما لائحة الانتخاب فكانت تحت التبييض .

وبذلك أعطت وزارة شريف للمجلس حقوقه كاملة في التشريع ، حيث أعلن رئيس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شيء من القوانين الموجودة الا

بإقرار المجلس بما فى ذلك القوانين الأساسية التى تقرر النظام الدستورى ، وعلى هذا الأساس أصبح مجلس شورى النواب بمثابة جمعية تأسيسية تنظر فى لائحة المجلس الأساسية وقد كون المجلس على وجه السرعة لجنة من بين أعضائه للنظر فى اللائحة فكانت بمثابة اللجنة الدستورية وكان على رأس هذه اللجنة زعيم المعارضة عبد السلام المويلى تلميذ الأفغانى .

وعندما انتهى مجلس النظار من اعداد لائحة الانتخابات الجديدة أرسلها شريف باشا الى المجلس ثم أحيلت الى اللجنة الدستورية السالفة للنظر فيها وتعتبر لائحة الانتخاب هذه أول مشروع وضع فى مصر لقانون الانتخابات .

أول دستور للبلاد :

يعتبر مشروع اللائحة الأساسية الذى تقدم به شريف الى المجلس أول مشروع دستورى نيابى كامل وقد اعتبره الأستاذ عبد الرحمن الرافعى جديرا بأن يسمى دستورا لأن الحكومة ارتضته دستورا للبلاد وقدمته الى مجلس شورى النواب لينال اقراره الا أنه لم يصدر به المرسوم الخديو .

وقد حول هذا المشروع مجلس شورى النواب سلطة البرلمان الحديثة فى اقرار القوانين واقرار الميزانية (مادة ٨٨، ٣٧) وجعل الوزارة مسؤولة أمامه (مادة ٣٦) كما قرر للخديوي حق حل المجلس وتجديد انتخابه متى حصل خلاف بينه وبين مجلس النظار وأصر كل منهما على رأيه ورفضت الوزارة أن تستقيل (مادة ١١) ونص على أن يكون النائب وكيلًا عن عموم الأمة المصرية (مادة ١٣) وأن يكون تعيين رئيس المجلس ووكيلاه بمعرفة المجلس (مادة ١٣) وأن يكون للنائب حرية كاملة فى ابداء آرائه وقراراته (مادة ٩) ومتمتعًا بالحصانة البرلمانية فلا يجوز حبسه ولا إقامة الدعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم

يكن ذلك بقرار صادر من المجلس المذكور فيما عدا الأحوال التي يضبط فيها حالة كونه متلبسا بجناية جسيمة مثل القتل (مادة ٢٥) وأن يكون الحكم في صحة انتخاب النواب من حق المجلس دون غيره (مادة ٢٩) (١٥٧) .

وكان من أهم مبادئ هذا الدستور تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم في مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهذه فكرة جلييلة تدل على سداد نظر نواب الشعب ، لأنها تثبت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية وتأييدا لاعتبار السودان جزءا لا يتجزأ من الدولة المصرية يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التي يتمتع بها بقية المصريين . ويرى بعض أساتذة القانون الدستوري أن هذه اللائحة لاتعتبر دستورا ويبي هذا البعض رأيه على : " أن هذه اللائحة لم تصدر بشكل رسمي ولم يوافق عليها مجلس شورى النواب إذ أن الدول الاستعمارية أطاحت بالخديو اسماعيل ومجلس النواب قبل أن يتمكن الخديو من الموافقة على اللائحة بشكل رسمي (١٥٨) .

ولكننا إذ نظرنا الى الظروف والملايسات السياسية التي في ظلها وضعت هذه اللائحة فإننا نستطيع أن نجزم بأنها تستحق أن يطلق عليها لفظ دستور ، ذلك لأنها جاءت نتاجا للحركة الوطنية التي نشأت في مصر في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، وارتضت الحكومة هذه اللائحة دستورا للبلاد وقدمتها الى المجلس لتتال اقراره ، وعدم صدور المرسوم الخديوي بهذا الدستور كان بسبب اعتداء الدول الأوربية على هذه النهضة السياسية ، وبسبب خطل السياسة العثمانية ، فهذه اللائحة بحق جديرة بأن تسمى أول دستور للبلاد فهي في الواقع كانت أول عمل وطني كامل أثبت فيه نواب الأمة كثيرا من الحقوق الدستورية الحديثة للشعب .

خلع اسماعيل :

مضى المجلس بهمة عالية يعدل ما شاء من مواد اللاتحتين ولكن وقع ما حال دون اتمام هذا العمل الوطني الكبير ، وذلك أن الدول الأوربية تآمرت بالخدوي اسماعيل وسعت في خلعه من العرش لدى الباب العالي حتى تم لها ما أرادت في ٢٦ من يونيو سنة ١٨٧٩ وأصدر الباب العالي فرمانا بخلع اسماعيل وتنصيب ابنه توفيق خديويًا على مصر وذلك قبل أن يصدق اسماعيل على اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب الجديدتين .

عصر توفيق :

على الرغم من أن المصريين لم يقابلوا عزل اسماعيل بحماس وابتهاج إلا أنه كان يحذوهم الأمل في تولية توفيق لما شاع عنه من صفات العفة والاستقامة والاقتصاد والورع وغير ذلك من الصفات التي حبيته إلى الشعب وكان لميله إلى مجالسة الأفغاني وسماع دروسه وإرشاداته قبل توليه الحكم سبب كبير في محبة الوطنيين له ، فقد راح توفيق يعدهم ويمنيهم في لقاءاته بهم أنه سوف يجري الإصلاح المنشود ساعة أن يعتلي منصب الخديوية .

ومن ثم اتفقت آراء أهل الحل والعقد (كما يقول الشيخ محمد عبده) على صلاحية توفيق لمنصب الخديوية بدلا من والده اسماعيل فكانت الأغلبية تنظر إلى توفيق على أنه مبعوث العناية الإلهية في مصر نظرا لرضى السيد جمال الدين الأفغاني عنه وكان كل من يتردد على جمال الدين من الوطنيين يظهر من الميل إلى ولي العهد توفيق ولكن سرعان ما خابت الآمال في توفيق عندما اتضحت نيته المخبوءة في الاستبداد بالأمر والاستسلام لمطامع بريطانيا وفرنسا .
فما كاد توفيق يتولى الأمور في البلاد حتى سائر الأجانب في القضاء على الحركات الدستورية الوليدة ورغب في جمع السلطة في يده والعودة بالبلاد إلى

نظام الحكم المطلق ومن ثم كان أول عمل لجأ اليه توفيق أنه حل مجلس شورى النواب ، فقد شددت الحكومتان الانجليزية والفرنسية الوطأة عليه تريدان منه أن يسقط الوزارة الوطنية ويقضي على البرلمان ، وقد كان ما أرادتا فقد بدأ توفيق عهده بأن رفض أن يوقع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه محمد شريف باشا رئيس النظار .

وأصدر توفيق أوامره بحل مجلس شورى النواب ، وكانت آخر جلسة لمجلس شورى النواب بتاريخ ١٦ من رجب ١٢٩٦هـ (٦ من يوليو ١٨٧٩م) فقد وردت افادة من وزارة الداخلية في هذه الجلسة بفض المجلس مضمونها "أن النظر في اللائحتين يقتضي زمنا طويلا ولذلك نرى الترخيص لحضرات النواب بالتوجه الى بلادهم وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم واقتضى تحريره لحضراتكم بما ذكر(١٥٩)، وقد تعطلت الحياة النيابية في أوائل حكم توفيق نحو سنتين وبدأت في أوائل حكمه نهضة وطنية جديدة تزعم الجيش فيها طليعة النضال الوطني وهي ما تعرف بالنهضة العربية .

هوامش الفصل الرابع

- (١) نشأ محمد علي في مدينة (قوله) إحدى المدن الإسلامية البلقانية التابعة لأقليم مقدونيا ، وقصد ولد عام ١٧٦٩م . وكان أبوه (ابراهيم أغا) رئيس خفر المدينة المنوط اليهم حفاة الطرق ، ومات والده وسه لايتجاوز الرابعة عشرة من عمره فنشأ في كفالة عمه طوسون ، ثم توفي عمه فكفله حاكم المدينة ، ونشأ نشأة عسكرية صرفه تعتمد على الخشونة والمغامرة وانتظم في سلك الجهادية ، وعمل في شبابه بتجارة الدخان ، وقد لازمه الميل إلى ممارسة التجارة والتطلع إلى أرباحها الوفيرة حتى أنه احتكر تجارة القطر المصري بآجمعها ، وإبان حوادث الحملة الفرنسية على مصر انتظم محمد علي في سلك كتيبة عثمانية من جنود (قوله) أرسلها السلطان ضمن جيشه لإخراج الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١م ، وكان محمد علي معارفا لهذه الكتيبة ، وإبان عصر الاضطراب السياسي بمصر (١٨٠١-١٨٠٥م) ظهر نجمه كما سبقت الإشارة إلى ذلك .
- (٢) ظهرت الدعوة الوهابية في جزيرة العرب حوالي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي على يد زعيمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب المولود في بلدة (العينة) من إقليم نجد (١٧٠٣م) ونشأ نشأة دينية وعمل قاضيا في نجد وكان حنبلي المذهب ، وحارب كثيرا من البدع والخرافات التي سادت في العصر العثماني وأمر بهدم المزارات التي أصبح الناس يتوجهون إليها من دون الله ، ودعا إلى نيل ما لم يرد في القرآن والسنة حتى يخلص الإسلام من البدع والرجوع به إلى بساطته الأولى ، وقد أفتى بذلك أئمة الامام ابن تيمية . وقد وجدت دعوته انصارا لها في جزيرة العرب فتحالف مع أمير الدرعية محمد بن سعود الذي عمل على نشرها بعد السيف وتعاهد مع زعيمها على ذلك سنة ١٧٤٤م فاجتاحت نجد وامتدت إلى الحجاز وأطراف العراق ، وتوفي ابن عبد الوهاب سنة ١٧٩٢م بعد أن قويت دعوته في جزيرة العرب ، وهددت سلطان الدولة العثمانية .
- (٣) عبد الرحمن الراجعي ، عصر محمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤-١٢٥ .
- (٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٢٧٢ .
- (٥) المصدر السابق ، ج ٤ ص ٩٠ .
- (٦) المصدر السابق ، ج ٤ ص ٥٣ .
- (٧) كان هذا الجيش نحو أربعة آلاف رجل وازدادت القوات المصرية بعد ذلك في السودان حتى وصلت عام ١٨٤٢م إلى ١٨٠٠ جندي .
- (٨) تقع الخرطوم على بعد ١٨٠٠ كيلو متر من أسوان مع احتساب تعاريج النيل وسميت الخرطوم لأن ملتقى النيلين (الأبيض والأزرق) يشبه خرطوم الفيل .
- (٩) عبد الرحمن الراجعي ، عصر محمد علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .
- (١٠) فتح إقليم خط الاستواء في عصر اسماعيل حفيد محمد علي .

- (١١) السودان من ١٨٤١ إلى ١٩٥٣، الناشر رئاسة مجلس وزراء مصر، المطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٩٥٣م، ص ١.
- (١٢) صحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، ص ١٤٤.
- (١٣) المرجع السابق، ص ١٤٤-١٤٥.
- (١٤) كذا أحمد فوزي قلغا على مركزه بعد موت السلطان محمود، فقد كان مقربا إليه، وبعد تولية ابنه عبد المجيد الذي كان في السادسة عشرة من عمره، خاف فوزي على مركزه من عبد المجيد الذي عين خسرو باقا في منصب الصدارة العظمى وكان بينه وبين فوزي عداوة قديمة، فخاف على نفسه من عواقب الأمور المرتقبة فأقدم على تسليم الأسطول التركي محمد علي عدو خسرو للودود.
- (١٥) انظر: نص المعاهدة والملحق في كتاب محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي طبعة بولاق، القاهرة ١٩٤٢م ص ١٥٩-١٦٠.
- (١٦) انظر: حسين مؤنس، الشرق الاسلامي في العصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨.
- (١٧) دكتوراه هيلين ريفلين، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، ضمن سلسلة مكتبة التاريخ العربي الحديث دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧م، ص ٣٦٣.
- (١٨) د. هيلين ريفلين، الاقتصاد والادارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٤-٣٠٥.
- (١٩) على الرغم من أن بدو الصحراء في مصر ظلوا منذ أقدم العصور يمتازون بجهيم للاستقلال والحرية إلا أنهم كانوا أدوات طبيعة وقوية في إجماد أي جهد يبذله سكان مصر المساكين لنفسهم ليعيشوا في السواحل، واستجد بهم محمد علي للطواف بالبلاد للحيلولة دون هروب الفارين سواء من القرى أو من الجيش.
- (٢٠) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.
- (٢١) د. هيلين ريفلين، الاقتصاد والادارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.
- (٢٢) المرجع السابق، ص ٢٩٧.
- (٢٣) المرجع السابق، ص ٢٩٨.
- (٢٤) المرجع السابق، ص ٣٠٢.
- (٢٥) د. هيلين ريفلين، الاقتصاد والادارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦.
- (٢٦) انظر: محاضر مجلس شورى النواب، محضر جلسة ٢٠ من ذي القعدة ١٢٩٣ هـ بدفتر رقم ٣٠٧ من سجلات مجلس شورى النواب المودعة بمكتبة مجلس الشعب بالقاهرة.
- (٢٧) صحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.
- (٢٨) د. هيلين ريفلين، الاقتصاد والادارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥.
- (٢٩) انظر: في انشاء المدارس مخطوطة: خليل أحمد الرجيبي، تاريخ محمد علي باشا مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٢٣٩٠ تاريخ تيمور.

- (٣٠) انظر د. عبد العزيز الشناوي ، الوحدة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر الناشر بدار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٣ ص ٢٠-٢١ .
- (٣١) انظر : د. أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨ ص ٣٩-٤٠ .
- (٣٢) المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (٣٣) المرجع السابق ، ص ٣٢ .
- (٣٤) المرجع السابق ، ص ٥٥٩ .
- (٣٥) د. أحمد شلبي ، الأزهر تاريخه وتطوره ، القاهرة ١٩٦٤ ص ٢٢٩-٢٣٠ .
- (٣٦) انظر : محمد أمين حسونة ، كفاح الشعب من عمر مكرم الى جمال عبد الناصر القاهرة سنة ١٩٥٥ ، ص ٢٦١ .
- (٣٧) انظر : رفاعه الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية ، مطلب أنه ينبغي للعلماء الشرعيين أن يتشبهوا أيضا بمعرفة المعارف البشرية كالعالم الحكيمية العلمية ، ص ٣٧٢ .
- (٣٨) يعتبر المستشرق الإنجليزي ادوارد ولیم لين أعظم وأشهر مستشرق انجليزي ، وقد زار مصر ثلاث مرات ، المرة الأولى من ١٨٢٥-١٨٢٨ م والثانية من ١٨٣٣-١٨٣٥ م والثالثة من ١٨٤٢-١٨٤٩ م وتظاهر باعتناق الاسلام وتسمى باسم منصور ، وعاش بمجي السيدة زينب ودرس بالأزهر على طائفة من علمائه ، وبرع في العربية وترجم كتاب ألف ليلة وليلة الى الانجليزية ثم أصدر قاموسه الشهير في العربية والانجليزية ، ووضع عدة كتب عن مصر أشهرها " المصريون المحدثون ثمانيهم وعاداتهم " ترجمه الى العربية عدلي طاهر نور ١٩٧٥ م .
- انظر : عدلي طاهر نور ، المستشرق الكبير ادوارد ولیم لين ، القاهرة ١٩٧٣ .
- (٣٩) انظر : ادوارد ولیم لين ، المصريون المحدثون ثمانيهم وعاداتهم في القرن التاسع عشر ، تعريب عدلي طاهر نور ، الطبعة الثانية ، دار النشر للجامعات المصرية ١٩٧٥ م ، ص ١٨٦-١٨٧، ٣ .
- (٤٠) انظر : الأمام محمد عبده ، المنار عدد ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠٢ م ، مرجع سبق ذكره .
- (٤١) بيير كرايبس ، اسماعيل المقري عليه ، ص ١٢ من الترجمة العربية لقواد صروف .
- (٤٢) بدأ الانجليز في مد السكة الحديد من الاسكندرية الى القاهرة في سنة ١٨٥٢ م وتمت في عصر سعيد سنة ١٨٥٦ م وأكملوا مد الخط بين القاهرة والسويس في سنة ١٨٥٨ م .
- (٤٣) انظر : عبد الرحمن الرافي ، عصر اسماعيل الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٨ م الجزء الأول ص ١٠ .
- (٤٤) انظر : الأمر الصادر الى ناظر الجهادية في ٦ من الحرم ١٢٦٥ هـ في كتاب تقويم النيسل لأمسين سامي باشا ، الجزء الثالث المجلد الأول ، ص ١٤ .

- (٤٥) انظر : د. جمال الدين الشيال ، رفاعة الطهطاوي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٨ ص ١٢ ، ص ٣٠ ، ص ٣٩ .
- (٤٦) هو دستور سنة ١٨١٤م الذي ظل معمولاً به حتى ثورة ١٨٣٠م .
- (٤٧) علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، طبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٩ ج ١ ، ص ١٩٣ .
- (٤٨) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٠ .
- (٤٩) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٥٠) علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ١ ، ص ١٩٣ ، طبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٩م .
- (٥١) انظر : أحمد غرابي ، كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية ، مطبعة مصر ، القاهرة ، لم تذكر سنة الطبع ص ١٦ .
- (٥٢) المرجع السابق ذات المكان .
- (٥٣) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ٥٣ .
- (٥٤) د. عبد العزيز الشناوي ، السخرة في حفر قناة السويس ، الطبعة الثانية دار المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٥م ، ص ١ - ٢ .
- (٥٥) وقع محمد سعيد على عقد الامتياز الأول في ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ وكان عقداً مبدئياً ثم وقع على عقد الامتياز الثاني في ٥ من يناير ١٨٥٦ وقد حوى الامتياز الأخير جميع المكاسب التي تضمنها عقد الامتياز الأول بالإضافة الى امتيازات أخرى جديدة .
- (٥٦) فتحت القناة في ١٧ من نوفمبر ١٨٦٩ أي أن مدة الامتياز تنتهي في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ .
- (٥٧) انظر : د. عبد العزيز الشناوي ، قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بانشائها ، معهد الدراسات العربية بالقاهرة سنة ١٩٧١ - الجزء الأول صفحات من ٦٨ - ٩٦ ، ص ١٦٧ - ٢٠٣ .
- (٥٨) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ٥٧ .
- (٥٩) أبحرت هذه الفرقة المكونة من ١٢٠٠ مقاتل إلى المكسيك في سنة ١٨٦٢م واشتركت في حرب المكسيك مع الجيش الفرنسي ، وظلت حتى جلب الجيش الفرنسي عن المكسيك في عام ١٨٦٧ وقد فني معظم رجال هذه الفرقة ، ولم يعد منهم سوى ٣٠٠ جندي وبعض الضباط .
- (٦٠) انظر : د. عبد العزيز الشناوي ، قناة السويس ، مرجع سبق ذكره ، المقدمة .
- (٦١) كان مجلس الأحكام المصري يعقد اجتماعاته بالقلعة في مقر الديوان العالي وتسجل جلساته في سجلات الديوان العالي ، وكان أعلى هيئة قضائية في مصر .
- (٦٢) بيير كرابينس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .
- (٦٣) انظر : لائحة استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس في كتاب : د. عبد العزيز الشناوي السخرة في حفر قناة السويس ، ص ٣٤٦ .
- (٦٤) بيير كرابينس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ .

- (٦٥) المرجع السابق ، ص ٣٢٧-٣٢٨ .
- (٦٦) المرجع السابق ، ص ٣٣٠-٣٣١ .
- (٦٧) المرجع السابق ، ص ٣١٤ .
- (٦٨) ارتفعت أسعار القطن في مصر في تلك الأيام ارتفاعا جنونيا ، جعل كل مالك أرض في مصر تزرع قطننا يصيب كسبا لم يحلم به من قبل ، فبعد أن كان سعر القطن في سنة ١٨٦٢ قد بلغ ١٢ ريسالا اذا به يرتفع الى ٢٣ ريسالا في سنة ١٨٦٣ ثم يقفز الى ٣٦ ربيع ريال في السنة التالية ثم الى ٤٥ ريسالا في سنة ١٨٦٥ ، وأنهالت الطلبات على مصر من الخارج لشراء القطن ، وكانت مصلحة مصر تقضي بتلبية هذه الطلبات وساد الاعتقاد في ذلك الوقت بأن الحرب الأهلية الأمريكية ، سيطول أمدتها الى فترة غير محدودة ، وأنها ستنتهي بالقضاء على زراعة القطن في أمريكا ، وأن مصر كسب لها أن تزود مصانع النسيج في إنجلترا .
- انظر : الفصل الضائي الذي كتبه د. عبد العزيز الشناوي في كتابه السخرة في حفر قناة السويس بعنوان جناية سعيد وشركة القناة على الاقتصاد المصري (الفصل الرابع عشر) ص ٣٠٠-٣١٦ .
- (٦٩) ظفرت الشركة بتعويض ضخم (٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه) دفعته مصر مقابل إلغاء السخرة وتعديل بعض شروط المشروع لصالح مصر ، وكان هذا المبلغ يقرب من نصف رأس مال الشركة .
- (٧٠) انظر : تفصيل هذه الفتوح في مؤلف عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج ١ الفصل الخامس .
- (٧١) انظر : محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٣٩ ، ج ٥ ، ص ٧-٨ .
- (٧٢) عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص ٦١٥-٦١٦ ، وكتاب الدستور المصري للدكتور مصطفى أبو زيد ص ١٧-١٨ ، ونص قانون السياسة في الجزء الخامس من كتاب محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية ، ص ٤٤ وما بعدها .
- (٧٣) عصر محمد علي ، ص ٦١٦-٦١٧ .
- (٧٤) عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص ٢٦٤ ، وتاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل لالياس الأيوبي ، ج ١ ، ص ٣٦٩-٣٧٢ .
- (٧٥) الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل ، ج ١ ، ص ٣٧٤ .
- (٧٦) تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل ، الياس الأيوبي ، ج ١ ، ص ٣٧٤ .
- (٧٧) عصر اسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج ١ ، ص ٧٣ ، والمرجع السابق ص ٣٨٢ .
- (٧٨) خديوي : فارسي معرب بمعنى ، السلطان والمالك والأمير ، وتأتي في التركية بمعنى الوزير ، انظر : قاموس برهان قاطع .
- (٧٩) عصر اسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج ١ ، ص ٨٠-٨١ ، وكتاب الياس الأيوبي ج ١ ، ص ٤٥٧ .

- (٨٠) كان يتألف من نظار الدواوين السبعة التي نظمها قانون السياسة ١٨٣٧ وبعض الباشوات الذين يصطفهم الخديوي .
- (٨١) الدستور المصري ، د. مصطفى أو زيد ، ص ٥٢-٥٣ .
- (٨٢) نص الأمر الكريم الصادر من اسماعيل الى نوبار باشا في كتاب محمد خليل صبحي ، الجزء السادس ص ٣٥٨-٣٥٩ ، وفي كتاب عصر اسماعيل ، لعبد الرحمن الرافعي ، ج ٢ ، ص ٧٤ .
- (٨٣) المرجعين السابقين نفس المكان .
- (٨٤) الأمر العالي الصادر من اسماعيل الى نوبار في كتاب محمد خليل صبحي تاريخ الحياة النيابية ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ والأمر العالي الصادر من الخديوي توفيق الى مصطفى رياض ص ٣٧٥ وفي كتاب عصر اسماعيل للرافعي ، ج ٢ ، ص ٧٣-٧٤ .
- (٨٥) عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص ٦٢٠ .
- (٨٦) عصر اسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج ١ ، ص ٤٦ .
- (٨٧) المرجع السابق نفس المكان .
- (٨٨) انظر : د. بطرس بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة ، ص ٥٣٠ .
- (٨٩) ظلت مصر من الناحية القانونية تابعة للدولة العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، ففي ديسمبر من هذا العام أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ، وبذلك زالت السيادة العثمانية على مصر .
- (٩٠) مبادئ القانون الدستوري ، د. السيد صبري ، ص ٢٦٨ .
- (٩١) فرمات ١٢ فبراير ١٨٤١ ، عصر محمد علي ، ص ٣٦٤-٣٦٥ .
- (٩٢) فرمات ١٢ فبراير ١٨٤١ ، عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي ، ص ٣٦٤-٣٦٥ .
- (٩٣) السخرة في حفر قناة السويس ، ص ٩ .
- (٩٤) اليأس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل ، ج ١ ، ص ١٦٢ .
- (٩٥) عصر اسماعيل ، عبد الرحمن الرافعي ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ .
- (٩٦) انشر : البند الثاني من لائحة تنظيم مجلس شورى النواب الداخلية وهي منشورة في كتاب محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية الجزء الخامس .
- (٩٧) تيزدور وتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص ٨٤ .
- (٩٨) تيزدور وتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص ٨٠ .
- (٩٩) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٤١ وما بعدها .
- (١٠٠) محمد عمارة ، الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، ص ٤٧٧ .
- (١٠١) قليب طراري ، تاريخ الصحافة العربية ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .
- (١٠٢) محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، ج ١ ، ص ٣٦ .
- (١٠٣) جريدة (مصر) عدد ٣٢٢ (الجمعة ٧ فبراير ١٨٧٩) .

- (١٠٤) جريدة (مصر) عدد ٣٣ (الجمعة ١٤ فبراير ١٨٧٩).
- (١٠٥) المصدر السابق بنفس المكان.
- (١٠٦) جريدة (التجارة) عدد ١٥٣ الاثنين ٢٣ ديسمبر ١٧٧٨.
- (١٠٧) فيليب طرازي . تاريخ الصحافة العربية ، ج ٢ ، ص ٢٨٢-٢٨٤ .
- (١٠٨) فيليب طرازي . تاريخ الصحافة العربية ، ج ٢ ، ص ٢٧٦-٢٧٧ .
- (١٠٩) أحمد أمين ، زعماء الإصلاح ، ص ٧٠ .
- (١١٠) محمد رشيد رضا . تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، ج ١ ، ص ٣٨ .
- (١١١) جريدة (التجارة) بالعدد الصادر في (٨ فبراير ١٨٧٩) .
- (١١٢) المصدر السابق .
- (١١٣) انظر نص المقال الذي نشرته جريدة (التجارة) وتسبب في تعطيلها بالعدد الصادر في ١ من فبراير ١٨٧٩ م .
- (١١٤) انظر جريدة التجارة عدد ١٣ من فبراير ١٨٧٩ م .
- (١١٥) الياس الأيوبي - تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .
- (١١٦) كانت ديون اسماعيل ثلاثة أنواع . سائرة ، وثابتة ، وداخلية . فالسائرة : جاءت من أعمال تمت لاسماعيل ولم يدفع أجورها نقدا بل بقيت ديناً عليه ، والثابتة : عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل من المصارف الأوروبية بضمان ثابت كدخل بعض مصالح الحكومة ، والداخلية : عبارة عن ديون مصرية بحته عقدها اسماعيل عندما تعذر عقد القروض السائرة والثابتة ومنها دين الرزنامة .
- (١١٧) من مقالة العرش بجلية افتتاح مجلس شورى النواب في دور الانعقاد الثالث (١٨٦٩) بتاريخ ١٥ من شوال ١٢٨٥ هـ دفتر رقم ٢٩٢ من محاضر جلسات مجلس شورى النواب .
- (١١٨) عبد الرحمن الرافعي - عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٣٤ .
- (١١٩) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩ .
- (١٢٠) تيودور روتشتين - تاريخ المسألة المصرية - ص ٦٩ .
- (١٢١) عنوان الكتاب الانجليزي هو
- " خراب مصر " ولكن المصريين وضعوا له عنوان آخر أخف على السمع وأقرب للمعنى من العنوان الانجليزي وهو : " تاريخ المسألة المصرية " .
- (١٢٢) المرجع السابق ص ٧١ .
- (١٢٣) المرجع السابق نفس المكان .
- (١٢٤) كانت الوزارة يومئذ يطلق عليها نظارة ويطلق على الوزير ناظر وعلى مجلس الوزراء " مجلس النظر " وظل مصطلح نظارة وناظر معمولاً به حتى عهد السلطان حسين كامل سنة ١٩١٤ عندما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، فحلت لفظة وزارة بدل نظارة ووزير

بدل ناظر . انظر : النظارات والوزارات المصرية طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص ١٨٧ .

(١٢٥) انظر نص الأمن العالى المنشور فى كتاب " النظارات والوزارات المصرية " - سالف الذكر ، الجزء الأول ص ٧٥ - ٧٦ ، وفى كتاب تاريخ الحياة النبوية لمحمد خليل صبحى ج ٦ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(١٢٦) انظر د. مصطفى أبوزيد فهمى ، الدستور المصرى ص ٥٢ .

(١٢٧) الياس الأيوبى - تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل ج ٢ ص ٤٥٣ .

(١٢٨) جريدة التجارة فى عددها الصادر بتاريخ ١١ فبراير ١٨٧٩ .

(١٢٩) جريدة التجارة فى عددها الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٧٩ .

(١٣٠) انظر عبد الرحمن الرافعى - عصر اسماعيل - ج ٢ - ص ٢٦١ .

(١٣١) انظر اللورد كرومر - مصر الحديثة - ج ١ - ص ٧٥ .

(١٣٢) المصدر السابق ص ٥٧ .

(١٣٣) انظر : دفتر رقم ٣٠٧ من دفاتر محاضر مجلس شورى النواب ، جلسة السبت ١٠ من صفر سنة ١٢٩٦هـ .

(١٣٤) جريدة التجارة عدد ٣ فبراير سنة ١٨٧٩م .

(١٣٥) نشرت جريدة " التجارة " بعض المقالات الجريئة التى اعترضت فيها على مسلك وزارة نوبار ، وعصفت فيها بمجلس شورى النواب فقامت الحكومة بتعطيلها لمدة خمسة عشر يوما ، بحجة اثاره الخواطر وكذلك عطلت جريدة " الوطنى " لمسلكتها المشابهة .

(١٣٦) نحن لا نقدح فى جنسه أو دينه ، فكلم من أجنبى أخلص لمصر كالسيد جمال الدين الأفغانى ، وكم من مسيحي غريب عنها دافع عن حقوقها أمام الأطماع الأجنبية كأديب اسحاق الشامى محرر جريدتى "مصر" و "التجارة" .

(١٣٧) الياس الأيوبى ، تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل ج ٢ ص ١٥٠-١٥١ .

(١٣٨) د. عبد العزيز الشناوى ، حادث جريدة البسفور ، بحث فى المجلة التاريخية المصرية ج ٩ ، ١٠ فى مجلد واحد ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٦٤ .

(١٣٩) تيودور روتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ص ٢٢ .

(١٤٠) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج ٢ ، ص ١٧١ .

(١٤١) الياس الأيوبى ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ .

(١٤٢) لورد كرومر ، مصر الحديثة ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(١٤٣) تيودور روتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص ٧٥ .

(١٤٤) الياس الأيوبى ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٤٧١ .

- (١٤٥) انظر محضر جلسة ٤ من ربيع الآخر ١٢٩٦هـ بدفتر رقم ٣٠٧ من دفاتر محاضر جلسات مجلس شورى النواب المخفوفة بمكتبة مجلس الشعب .
- (١٤٦) جريدة " مصر " عدد ١٨ مارس ١٩٧٩ م .
- (١٤٧) ميراو أحد قادة الشعب الفرنسي ايان حوادث الثورة الفرنسية .
- (١٤٨) تيودور روتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص ٨٥ - ٨٦ .
- (١٤٩) د. عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية في مصر ، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٧ .
- (١٥٠) انظر : نص اللائحة الوطنية مصورة بخطها الأصلي في كتاب : " تاريخ الحياة النيابية في مصر " ، محمد خليل صبحي ، ج ٥ ، ص ٩٩ .
- (١٥١) الياس الأيوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٤٧٩ .
- (١٥٢) كان شريف باشا من أصل تركي وعلى درجة كبيرة من القراية لأسرة محمد علي ، وهو من ناحية أخرى يحظى بفضى الحركة الوطنية وزعمائها لاعتداله وإخلاصه للبلاد ، بجانب ثقافته فقد تلقى تعليمه القانوني في فرنسا .
- (١٥٣) جريدة " الوطن " عدد ١٩ من ابريل سنة ١٨٧٩ .
- (١٥٤) تيودور روتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص ٩٤ .
- (١٥٥) اللائحة الأساسية لمجلس النواب تكون مشتملة على بيان سلطنة وطريقة انتخاب أعضائه ومواعيد اجتماعاته الدورية أى العادية والطارئة ، ولكل مجلس نيابي لائحتان أساسية ، ونظامية ، أما اللائحة النظامية : فهي لائحة داخلية للمجلس تشمل على نظامه الداخلي وحضور الأعضاء وانصرافهم وطريقة مناقشتهم وما الى ذلك .
- (١٥٦) محضر جلسة ٢٦ من جمادى الأولى ، دفتر رقم ٣٠٧ من دفاتر محاضر جلسات مجلس شورى النواب .
- (١٥٧) انظر : النص الأصلي للدستور المنشور مصورا بالوثائق الرسمية في كتاب " تاريخ الحياة النيابية " محمد خليل صبحي ، ج ٥ ، ص ١٢٨-١٣٦ .
- (١٥٨) د. مصطفى أبو زيد ، فهمي ، الدستور المصري ، ص ٢٧ .
- (١٥٩) محضر جلسة ١٦ من رجب ١٢٩٦هـ دفتر رقم ٣٠٧ من دفاتر محاضر جلسات مجلس شورى بمكتبة مجلس الشعب .

الفصل الخامس

النهضة العربية

(١٨٧٩-١٨٨٢م)

نضجت الحركة الوطنية المصرية وأوشكت أن تؤتي ثمارها في أوائل عهد توفيق وتبلورت هذه الحركة عن ظهور اتجاهات ثلاثة على الساحة المصرية ، كلها تنشد تغيير الوضع في البلاد والحد من التدخل الأجنبي .

الأول : الاتجاه الدستوري وأصحاب هذا الاتجاه يكافحون من أجل وضع الدستور وفصل السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بدلا من تركيز السلطة في يد الخديوية التي كانت تحكم البلاد حكما استبداديا أدى الى تدهور الأوضاع فيها وتدخل الأجانب في شئونها . ويتبع هذا الاتجاه بعض الصحفيين والمثقفين بالوعى الدستورى وكان مركز نشاطهم ومحط آمالهم فى مجلس شورى النواب واتخذوا من الصحافة منابر لاعلان آرائهم والدعوة اليها ، وكان من بين أصحاب هذا الاتجاه اسماعيل راغب باشا (١) الذى كان رئيس مجلس شورى النواب فى أول أدوار انعقاده (١٨٦٦-١٨٧٠م) ، وعبد السلام المويلحى زعيم المعارضة فى مجلس شورى النواب وسلطان باشا من أبرز أعضاء مجلس شورى النواب ورئيسه فى أدوار النهضة (١٨٧٦-١٨٧٩) وكان شريف باشا من أكبر أنصاره ويود أن يتم التغيير فى البلاد دستوريا وبالطرق السلمية .

الثانى : الاتجاه الاسلامى وأصحابه يكافحون من أجل اعادة عظمة الاسلام والحد من النفوذ الأجنبى على العالم الاسلامى ، ولم شمل المسلمين من أجل مقاومة الاستعمار ، ووسيلتهم فى ذلك هى الجامعة الاسلامية تحت قيادة

حكومة دستورية ويتزعم هذا الاتجاه (جمال الدين الأفغانى) و (محمد عبده) وغيرهما من أصحاب الاتجاه السلفى فى مصر ، وكان مركز هذا الاتجاه وبوتقته الدائمة هى الأزهر ، وقد كان هذا الاتجاه قويا منذ مجئ جمال الدين الى مصر غير أنه ضعف عندما نفى زعماءه فيما بعد .

الثالث : الاتجاه الثورى وكان أصحاب هذا الاتجاه يرون ضرورة اصلاح الأمور فى الجيش ومحاربة الفساد والتدخل الأجنبى فى البلاد ولو أدى الأمر الى استعمال العنف ، ومنهم من يرى ضرورة القضاء على الأسرة المالكية وكان يتزعمه ضباط الجيش وعلى رأسهم أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى ومحمود سامى البارودى ، وقد قوى هذا الاتجاه وظل يكسب التأييد وتبعه جمهور غفير من الشعب المصرى وسيطر فى النهاية على قيادة الحركة الوطنية وأخذ يوجهها واستوعب كثيرا من أنصار الاتجاهين الأولين بعد أن ضعف شأنها وضيق الحاكيم الخناق عليهما . ولما كان ضباط الجيش بيدهم القوة فقد كان من الصعب التغلب عليهم وقد أثبتوا جدارتهم أكثر من مرة فى فرض ارادتهم كما رأينا وكما سنرى فيما بعد .

ولعل من المفيد أن نذكر أن جذور المراهة قد نمت وتأصلت لدى رجال الجيش منذ أن انخرطوا فى صفوف المدارس العسكرية وعانوا من مساوئ التفرقة العنصرية التى كانت تمارس بوضوح فى تلك المدارس بين المصريين وبين من هم من أصل تركى أو شركسى أو أرمنى كما سبق أن أوضحنا ذلك ، ومن ثم فقد ولدت هذه التفرقة العنصرية حقدا خطيرا ظل يزداد مع الزمن ، حتى اذا غدا هؤلاء التلاميذ رجالا قادرين على المعارضة فى الجيش برزوا الى ساحة النضال وخاصة فى أواخر عصر اسماعيل وأوائل عصر توفيق .

ويذكر عرابي في مذكراته أن اسماعيل لم يكن مناصرا للمصريين ، وفى
 زمنه أعيد كل شئ الى أيدي الأتراك والشراكسة وصار المصري فى الجيش
 مجردا من الحماية ومن الترقية بعد أن حدثت بارقة أمل فى عصر سعيد .

ومن ثم كانت الأحوال فى الجيش تؤذن بانفجار قريب فقد كان الضباط
 المصريون يشعرون بالمدلة والمهانة أمام الضباط الأتراك والشراكسة وغيرهم من
 المرتزقة الأجانب فى الجيش المصرى فنشأت بينهم حركة ترمى الى انصاف
 الضباط المصريين واعطائهم حقوقهم المشروعة فى المناصب العسكرية ، ووضع
 حد للاضطهاد الذى كانوا يعانونه من رؤسائهم الترك والشراكسة فى الجيش .
 واتصل زعماء الضباط بالأفغانى ومدرسته فقويت حركتهم وتنظمت
 معارضتهم وكان من نتيجة هذا الاتصال أن تبلورت حركة الضباط وأصبح لها
 برنامج فكرى وفلسفة ثورية بجانب البرنامج العسكرى الذى يتلخص فى رفع
 الحيف والغبن الذى وقع ويقع على الضباط المصريين .

وقد بدأ هؤلاء العسكريون نضالهم عن طريق تكوين الجمعيات السرية ،
 والجمعيات السرية كانت يومئذ نشاطا محوطا بالخطر ، ولهذا فان أدلة تكوين
 هذه المؤسسات السرية ضاعت لأن سجلاتها كانت تدمر فور وقوع الخطر أو
 احتماله كما أن مصادر تكوينها غير معروفة ومفقودة أيضا ، وكان نشاطها بلا
 شك هو النواة الأولى للأحزاب السياسية فى مصر .

وكان الأزهر على الرغم من أن محمد على قد قضى على نفوذه فى بداية
 حكمه ، الا أنه ظل قطب الرأى السياسية وفى صحنه نشأت الجمعيات السرية
 وكانت كلها ملهمة من الأزهر ، ويرجع بعض المؤرخين (٢) أن نوعا من
 المجموعات السرية تكونت فى صحن الأزهر فى عصر سعيد باشا وأنها كانت

نحت سيطرة المسلمين الهنود الذين كانوا يتعلمون في الأزهر في ذلك الحين وبواسطة محمد السنوسى الذى تلقى تعليمه في الأزهر أيام شبابه .

وأهم الجمعيات السرية التى كان لها دور فى الحياة السياسية وتطورت مع الزمن هى الجمعية التى تكونت من ضباط الجيش وفى مقدمتهم (أحمد عرابى) و (على الروبى) و (عبد العال حلمى) و (على فهمى) ، وتذكر وثائق الخارجية البريطانية بأن الأمير (حليم باشا) آخر أبناء محمد على باشا (الذى بقى على قيد الحياة) قد انضم إلى هذه الجمعية لأنه كان حاقدا على اسماعيل فقد كان من المفروض أن يتولى الحكم بعد اسماعيل باشا لأنه أكبر أفراد الأسرة بعده ولولا التغير الجوهري الذى أحدثه اسماعيل باشا فى نظام الحكم حيث تمكن عن طريق استعمال الرشا والهدايا من استصدار فرمان من السلطان العثمانى فى ٢٧ من مايو سنة ١٨٦٦ يقضى بتحويل الولاية بالإرث إلى الابن الأكبر للخديوى اسماعيل بحسب ترتيب البكوية .

وقد بدأت هذه الجمعية نشاطها مبكرا فالكولونيل (ستانتون) القنصل الانجليزى العام كتب تقريراً أكد فيه أن حليم باشا قد وجدت معه بعض المنشورات ذات الصيغة الثورية ، وكان المنشور عبارة عن خطاب به معلومات عن الأسلحة والذخائر اللازمة لمشروع عسكري وثورة ضد اسماعيل ، وعندما حققت السلطات مع حليم أنكر الأمر كله ، غير أن اسماعيل ظل يضطهده ، وقد ساد شعور فى مصر بأن اتهام حليم كان أحد المكائد التى يتقن اسماعيل تدبيرها ، وكان الرأى العام فى مصر يعطف على حليم باشا لأخلاقه وصلته بالوطنيين ، ويبدو أن الأمر كان كذلك لأنهم لو عثروا معه على مثل هذه المنشورات لكانت كفيلة بمحاكمته ولكنها دبرت لاجباره على مغادرة البلاد فقد ظل يشكو بعد ذلك من اضطهاد اسماعيل له إلى أن نفى من مصر (٣) .

وعلى الرغم من أن على مبارك أطلع اسماعيل على سر تشكيل جمعية الضباط وأسماء أعضائها إلا أن اسماعيل لم ينكل بأفرادها وقدر أهميتها وظل يحاول استمالتها اليه الى آخر عهده ومن المظنون أنه أراد أن يستغل الجمعية ضد النفوذ الأوروبي في عام ١٨٧٩ وقد جربت مجموعة الضباط الأحرار قوتها في أول حركة لها فتمحرت في ١٨ من فبراير سنة ١٨٧٩ ونجحت في إسقاط وزارة نوبار كما سلف ذكره .

وتردد بعض أفراد الجمعيات السرية المصرية من المدنيين والعسكريين على الجمعية الماسونية المصرية لخدمة الأغراض الوطنية ، فكان المجمع الماسوني المصرى يضم حوالى ثلثمائة عضو منهم كثير من الشخصيات القيادية في مصر ، ذكر منهم (جاكوب لاندو) : الشيخ محمد عبده ، و جمال الدين الأفغانى (٤) ويعقوب صنوع ، وعبد السلام المولحى ، و سعد زغلول ، وأديب اسحق ، و ابراهيم اللقاني ، وسليم النقاش ، وبعض الضباط أمثال : لطيف سالم و سعيد نصر وآخرين (٥) .

نفى الأفغانى من مصر :

بعد أن اتصل جمال الدين الأفغانى وجماعته بالضباط في الجيش وبثهم من روحه ، زادت هواجس توفيق ، وخشى تأذر المدنيين والعسكريين فعزم على التخلص من السيد جمال الدين الأفغانى ، واستيقظت القاهرة ذات يوم على خبر مؤلم ألم الوطنيين جميعا ، ذلك الخبر هو أن الخديوي توفيق (محبوب الأفغانى) قد أمر بنفى الأفغانى الى الهند ، ولم يكتفى توفيق بهذا النفي بل أعلن على الناس بلاغا رسميا نشر في جريدة الوقائع المصرية حاول فيه تشويه سمعة الأفغانى ونسب اليه : " السعي في الأرض بالفساد " " وأنه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا " (٦) .

وكان نفي الأفغاني من مصر من الأسباب التي ساعدت على اشتداد التذمر والثورة لدى الوطنيين والحزب الوطني وخاصة في الجناح العسكري وعلى رأسهم أحمد عرابي ، وكان من نتائجه أن اتحد الجناح المدني مع الجناح العسكري في الحركة الوطنية ، وأنشأوا جمعية وطنية عرفت بالحزب الوطني في نوفمبر ١٨٧٩م ، وجعلوا مركزه حلوان لكي يكون بعيدا عن عيون السلطة بيد أنه سرف يعلن عن نفسه فيما بعد في بيانات رسمية عندما يشتد عوده وينجح في بعض الحركات الثورية .

وزارة رياض باشا :

لم تطل وزارة شريف باشا التي ألفها بعد تولية توفيق (٢ يوليو سنة ١٨٧٩) ذلك لأن ميول شريف الدستورية لم تكن لتتفق مع ميول توفيق الاستبدادية ، وظلت هذه الوزارة حتى اطمأن توفيق على منصبه بمجيئ الفرمان السلطاني باسناد الخديوية اليه الذي صدر في ٧ أغسطس ١٨٧٩م ، ولم يكند توفيق يطمئن على مركزه حتى أعلن رغبته في التخلص من شريف باشا لأن شريف تمسك بالدستور وخالفه الخديو في وجهة نظره ، ولعدم اطمئنان الأجانب لشخصية شريف ، ولقد حاول شريف أن يقنع توفيق باصدار الدستور المعطل منذ حل مجلس شورى النواب ، كما طلب اليه تشكيل مجلس الشورى تنفيذا لما وعد به في كتابه اليه بتأليف الوزارة فرفض الخديوي ، فقدم شريف استقالته وتعاهد هو وزملاؤه على ألا يشتركوا في وزارة دون أن تجاب مطالبهم ولعل هذا أول عهد من نوعه في تاريخ الوزارات المصرية ، ولقد بر الوزراء بعهدهم ما عدا اثنين منهم هما مصطفى فهمي باشا ومحمود سامي البارودي باشا فقد اشتركا في الوزارة التي أعقبت وزارة شريف ثم في وزارة رياض .

وألف الخديو وزارة من غير رئيس بعد استقالة وزارة شريف في ٢٨ أغسطس ١٨٧٩، ثم أرسل توفيق الى مصطفى رياض باشا يستدعيه من أوروبا وعهد اليه بتأليف وزارة جديدة برياسته في ٢١ من سبتمبر ١٨٧٩ م . وكان رياض باشا من عائلة مصرية تعرف بعائلة الوزان وكان أبوه ناظرا لدار الضرب (الصربانة) المصرية والتحق منذ صباه بالوظائف الأميرية ، ثم بوظائف الجيش حتى وصل الى رتبة بكباشي وعين رائدا لعباس الأول سنة ١٨٥٢ ونال الخطوة عنده فراقه الى رتبة أميرالاي وجعله مهردار له (حامل الختم) ثم عينه مديرا للجيزة ، حتى صار في عهد اسماعيل عضوا في المجلس الخصوصي الذي كان بمثابة مجلس النظار ، ثم صار ناظرا في أول نظارة سنة ١٨٧٨ . ويرجع اختيار الخديو توفيق لرياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته اياه في الميل الى الحكم المطلق والرغبة عن نظام الشورى والاذعان للتدخل الأجنبي ، فقد نال رضا الدوائر الأجنبية منذ أن اختير عضوا في لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ وكان اختياره بطلب من الأجانب ، وهذا يدل على ارتياحهم لمسلكه وسياسته (٧) .

عودة الرقابة الثنائية :

وأسفرت اجراءات توفيق السياسية عن عودة الرقابة الثنائية على المالية المصرية فقد أصدر مرسوما في ٤ سبتمبر ١٨٧٩ باعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية وتعيين السير افلن يارنج (اللورد كرومر) مفتشا (رقبيا) على الايرادات والمسبو (دي بلنير) رقبيا على الحسابات ، وكان هذا التعيين بترشيح كل من الدولتين الانجليزية والفرنسية .

” وان من تهكمات التاريخ المصري المرة أن هذين السيدين الجديدين قررا اتباع الخطة التي من أجلها عزل اسماعيل وقضى على الحكومة النيابية فلقد تقرر

أن تنقص فائدة الدين الموحد ، وألا يدفع الى أرباب الديون السائرة إلا بعض ما يستحقون ، وأن يضحى بمخصصات الباب العالي المالية نفسها إذا لم يكن من المال ما يكفي موظفي الحكومة ، ومعنى ذلك أن ما كان في أيام اسماعيل والوزارة الدستورية عملا استبداديا لا يمكن السكوت عليه ، أصبح الآن سياسة حكيمه وخطة مالية قوية (٨) " ولم تؤد فوائد الديون المستحقة في مايو ١٨٧٩م إلا بفائدة ٦٪ كل ذلك لم يصبح جائزا فحسب بل ومحمودا أيضا .

واستاءت بعض الأوساط الشعبية من هذه الاجراءات فرفعت الى الحكومة بعض العرائض التي اعترض فيها مقدموها على العهد الجديد . فكان جزاء الموقعين عليها أن اعتقلتهم الحكومة ، ونفت قادتهم الى اقليم النيل الأبيض (٩) وعلى الرغم من حالة البلاد السيئة فقد شحنت وظائف الحكومة بالأوربيين ذوي المرتبات العالية ففي عام ١٨٧٩م استوردت الحكومة بأشارة الرقيبين طجما ما لا يقل عن ٢٠٨ أوربي ليعملوا في الحكومة وفي عام ١٨٨٠م جئ بعدد ٢٥٠ أوربيا وما وافى شهر مارس من عام ١٨٨٢م حتى كان في خدمة الحكومة المصرية نحو (١٣٢٥ موظفا أوربيا) يتقاضون كل سنة مرتبات منتظمة غير منقوصة قدرها (تيودور روتشتين) بمبلغ ٣٧٩٠٥٦ جنيها (١٠) هذا في الوقت الذي كان فيه عدد الموظفين الوطنيين ٩٢٠٠ موظف ومن ذلك يتضح أن الموظفين الأوربيين يبلغون ١٠٪ من مجموع الموظفين ، وأنهم فضلا عن ذلك يشغلون المناصب الكبرى ويتقاضون مرتباتهم بانتظام في حين أن الموظفين المصريين لم يكونوا يشغلون الا الوظائف الصغرى ولم يتقاضوا قط مرتبي شهرين بتتابع وانتظام .

وصفوة القول أن نظام المراقبة الثنائية كان كما وصفه أحد الأوربيين بقوله " كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية نظاما سياسيا أخص أغراضه ايقاع الخلل في

دولاب الحكومة المصرية وتقيح حكومة المصريين في نظرهم ووقف كل اصلاح تشريعي أو إداري يمكن أن يمس بأي وجه من الوجوه مصالح الدائنين الأجانب (١١) .

حركة سبتمبر ١٨٨١:

كان وصول الحالة الى هذه الدرجة السيئة يستدعي التحرك من الحركة الوطنية وكانت قد تبلورت زعامتها في الجيش بعد تقليص أظافرها المدنية بنفسى الأحرار وعلى رأسهم جمال الدين الأفغانى وتعطيل الحياة النيابية ، وكان تعيين "عثمان رفقى باشا" وزيرا للحرية في عهد نظارة رياض باشا (سبتمبر ١٨٧٩ - ١٨٨١) وكان شركسيا متعصبا لجنسه ايدانا بتفجير الصراع ، ولقد قال عنه عرابي في مذكراته :

" هو رجل جاهل متعصب لجنسه ، غافل عما ينتج من سياسة التفريق والاستخفاف بالعنصر الوطنى من احراج الصدور ، فخيلى له نفسه أن يمنع ترقى المصريين العاملين في الآليات تحت السلاح ، ثم شرع فعلا في سن قانون فحواه : الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح ، وصدرت أوامره بذلك ليتمكن من النكاية بأبناء الوطن وحرمانهم من الرتب ، وجعلهم أنفارا تحت تسلط الترك والجرکس " (١٢) .

دفعت هذه الحوادث رجال الجيش على تجميع صفوفهم وتوحيد زعامتهم فاجتمعوا في ليلة ١٤ من صفر ١٢٩٨ هـ في منزل عرابي وكانوا جميعا في هياج لأن عثمان رفقى أراد أن يفرق شملهم بعملية تنقلات مقصودة وخاصة بعبد العال حلمي وأحمد بك عبد الغفار وقالوا : " وليس الأمر كذلك فقط بل إنه قد كثر اجتماع العنصر الجرکسي في منزل خسرو باشا الفريق وهم يتذاكرون في تاريخ دولة المماليك في كل ليلة بحضور عثمان ويلعنون خيرى (خاير) بك

لتسليمه واذعانه للسلطان سليم ، ويقولون انه قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم * (١٣) .

وتفاوض الضباط الوطنيون في شأن انتخاب رئيس لحركتهم يتقون به كل الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، فاجتمع رأيهم على (أحمد عرابي) وقالوا له : " إنا فوضنا إليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك (١٤) " وحزم رجال الجيش أمرهم بزعامة (أحمد عرابي) الذي تلقى تعليمًا بسيطًا في الأزهر ثم التحق بالجيش حتى بلغ إلى رتبة أميرالاي ، وكان يتمتع بقدرة فائقة في قوة الشخصية ولاسيما في الخطابة ، وكانت الشخصيات التي تبوأ الزعامة تحتاج إلى قدرات فائقة في قوة الشخصية واستخدام مهارتها الشخصية وبلاغتها اللسانية بانتصارها عن طريق المواجهة الشخصية (١٥) وكان عرابي ممن يتمتعون بهذه الصفات .

وعندما نظم العرابيون أنفسهم بدأ نشاطهم في الظهور ، وأخذت السلطة تتعقبهم وكونوا لهم خلايا في الجيش ، وسعى (عثمان رفقي) إلى حثفه بأنفه فأمر بالقبض على (أحمد عرابي) وصاحبيه (علي فهمي) و(عبد العال حلمي) (في فبراير سنة ١٨٨١ م) ، وأحالهم إلى مجلس عسكري لحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان بسبب تقديمهم عريضة إلى رئيس النظار مصطفى رياض طالبوا فيها بما يلي :

أولاً: عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن .

ثانياً: تشكيل مجلس نواب من نيهاء الأمة تنفيذًا لوعود الخديو .

ثالثاً: ابلاغ الجيش العامل إلى ١٨٠٠٠ جندي تطبيقًا لتسوية ١٨٤٠ .

رابعاً: تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن اختلاف الأجناس والمذاهب .

وتسببت هذه المطالب في القبض عليهم ومحاكمتهم كما سلف ، بيد أن التشكيل في الجيش كان قد أضحى يقظا قويا فما كاد زملاؤهم بالجيش يعلمون بخبر اعتقالهم حتى ثاروا وقادوا الجند الى قصر النيل حيث كان الزعماء معتقلين، واقتحموا القصر عنوة وأطلقوا سراحهم ، ولم يكتف الثوار بذلك بل طالبوا باقالة عثمان رفقي من منصب وزير الحربية ، ونجح الثوار في ضغطهم فقد ارتعشت يد السلطة ونزل توفيق عند طلبهم تجنبا للعاصفة ، فأقال رفقي من وزارة الحربية وعين مكانه محمود سامي البارودي الذي كان موضع ثقة العراقيين وبذلك اشتد ساعد العراقيين وتطورت حركتهم وزادت شهرة أحمد عرابي حتى غدا زعيما وطنيا اتجهت اليه الأفكار ، وعقدت عليه الآمال لتحقيق مطالب الشعب ، وتبينت الأمة أن لها قوة في الجيش يجب أن تعتمد عليها في أخذ مطالبها الدستورية والحد من التدخل الأجنبي .

وحاولت الحكومة إعطاء المسكنات للجيش للحد من غضبه فعملوا بدفع مرتباتهم المتأخرة اليهم ووعدوهم باتباع العدل في ترقيةهم ، وراح رياض بعد ذلك يعد العدة مع توفيق للتخلص من عرابي وأصحابه للقضاء على حركة الجيش الناشئة قبل استفحال أمرها . واشتدت الرقابة على تحركات العراقيين ولقاءاتهم واجتماعاتهم بحلول وغدا محمود سامي البارودي المعروف بصداقته لعرابي وجماعة الدستوريين هدفا لمضايقات حقيرة ، وكثيرا ما أنزل له الخديو ورياض على حكمهما .

وتبلورت خطة رياض وتوفيق لاستئصال قوة الجيش في أغسطس على أن يرسل الفرقتين اللتين يقودهما عرابي وأعز أصدقائه عبد العال حلمي الى أطراف البلاد احدهما الى الاسكندرية والأخرى الى دمياط ، وعرضا هذه الخطة على محمود سامي البارودي وزير الحربية لتنفيذها فرفض ، وقدم استقالته

وعين الخديو مكانه صهره (داود باشا يكن) وهو رجل رجعى متطرف يعمل لصالح الخديوى والأجانب .

وكترت الدسائس للايقاع بالعرايين على يد داود باشا ورجاله وكثير من الجراكسة ، حتى عد منها عرابى فى مذكراته ثلاث عشرة دسيسة (١٦) وفهم العرايون بذلك أن هذا التغيير انما يستهدف الايقاع بهم واستبعادهم فعزموا على الرد السريع فى الوقت المناسب ، وحدث ما توقعه العرايون ، فقد أصدر داود باشا يكن أمره فى ٨ من سبتمبر ١٨٨١ بإبعاد الفرقتين ، فصمم عرابى على الا يطيع هذا الأمر .

وعزم على القيام بمظاهرة عسكرية سلمية فى ميدان عابدين وأرسل الى جميع الفرق العسكرية البيادة والسوارى والطوبجية ووضع لها خطة محكمة ، وهى حضور جميع أليات الجيش المراقبة فى القاهرة الى ميدان عابدين فى أصل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة الى الخديو وقوامها : اسقاط الوزارة وتأليف المجلس النيابى وزيادة عدد الجيش ، وأن يكون حضورها فى الساعة العاشرة (عربى) الرابعة (أفرنجى) عصر يوم الجمعة ٩ من سبتمبر ١٨٨١ (١٥ من شوال ١٢٩٨ هـ) .

ثم أرسل عرابى الى وزير الحرية أن يخبر الخديو " بأن جميع الأليات ستحضر الى ميدان عابدين فى الساعة المذكورة لعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها ، ثم كتب عرابى الى " قناصل الدول مؤكدا لهم أن لا خوف البتة من تلك المظاهرة على رعاياهم لأنها متصلة الغاية بأحوال البلاد الداخلية " (١٧) .

حاول الخديوى أن يثنى العرايين عن عزمهم ولكنه لم يستطع ، وتجمع الجيش فى الوقت الخدد وجمهور غفير من الناس يحيطون به فنزل الخديوي لمقابلة

أحمد عرابي الذي تقدم اليه بدوره في كوكبة من ضباط (ثلاثين ضابطاً) لعرض مطالب الأمة ، وكان عرابي راكبا جواده وشاهرا سيفه فطلب منه الخديوي أن يترجل ويغمد سيفه ، ففعل ثم أقبل على الخديوي وحراسة من خاصة ضباطه لا يفارقونه ، وأشار بعض مستشاري الخديوي الأجانب عليه أن يطلق النار على عرابي من مسدسه فيقتله في الحال ، ولكن توفيق رفض قائلا : " أفلا تنتظر الى من حولنا من العسكر ؟ " أي أنه خشى عاقبة هذا العمل ، ثم صاح توفيق بعرابي قائلا : ماهي أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ .

فأجابه عرابي بقوله : " جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة " فقال وما هي هذه الطلبات ؟ فقال عرابي : " هي اسقاط الوزارة المستبدّة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي وإبلاغ الجيش الى العدد المعين في القرمات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها " .

فقال توفيق : " كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن أبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد احساناتنا " فرد عليه عرابي بقوله : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذي لا إله إلا هو اننا لانورث ولا نستعبد بعد اليوم " (١٨) .

وعندما وصل الحوار الى هذا الحد رجع الخديو الى السراي مستجيبا الى نصيحة مستشاريه الأجانب خوفا من تطور النقاش الى ما لا تحمد عقباه ، وبعد رجوع توفيق الى السراي أرسل المستر (كوكسن) ومعه المستر (أوكلن كلفن) المراقب المالي الانجليزي وخاطب الأخير عرابي بالنيابة عن الخديو قائلا :

" إن طلب اسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك " (١٩) .

فرد عليه عرابي بقوله : " اعلم حضرة القنصل ان طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أعمد اليها إلا لأنهم أقاموني نائبا عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن أخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالي الذين أنابونا عنهم في طلب حقوقهم واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ " .

فقال القنصل : " علمت من كلامك أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها " .

فرد عرابي : " كيف يكون ذلك ومن ذا الذي يعارضنا في أحوال داخلتنا فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا " (٢٠) .

فقال القنصل : " وأين هي قوتكم التي ستدافع بها ؟ فرد عليه عرابي قائلا : " عند الإقتضاء يمكن أن نحشد مليوناً من العساكر يدافعوا عن بلادهم يسمعون قولي ويلبون اشارتي " فقال القنصل وماذا تفعل إذا لم تجب الى ما تطلب ؟ " . فرد عرابي : " أقول كلمة أخرى ، فقال القنصل وما هي ؟ فقال عرابي : " لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط " (٢١) .

قبول مطالب عرابي :

انقطعت الرسائل بين عرابي وتوفيق مدة ساعة تداول فيها الخديوي مع مستشاريه في الموقف وانتهى الى قرار هو أنه لابد من اجابة مطالب العرابيين لأن

الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى توفيق أية قوة يعتمد عليها ، بيد أنها تنفذ بالتدريج ، وبدأ الأمر بسقوط وزارة رياض ، وقدم رياض باشا استقالته ، ولما عرض توفيق على عرابي تعيين حيدر باشا يكن رئيسا للوزراء ، لم يوافق عرابي لصلة القرابة التي بين توفيق وبين حيدر ، وعرض عرابي على توفيق تعيين محمد شريف باشا فقبل الخديوي .

وبعد صدور أمر الخديوي باحابة مطالب الأمة ، توجه عرابي الى السراي وشكر له إرضاء " ضمير الأمة " فأقسم له توفيق بأنه مرتاح لما فعل (!!) وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صافية (!!!) فشكره عرابي وانصرف ، اصدر أوامره الى القوات المربطة في الميدان بالرجوع الى مراكزها ، ماعدا (آلاي) السودان فإنه قضى ليلته في ضيافة آلاي الحرس بقشلاق عابدين (٢٢) .

ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة بل رحل الى أوروبا خوفا على حياته فأبحر من الاسكندرية يوم الأربعاء ١٤ من سبتمبر ١٨٨١م ولم يعد من أوروبا الا بعد أن شبت الحرب في مصر بين العراقيين والانجليز وتبين له رجحان كفة الانجليز في ميدان القتال (٢٣) .

وزارة شريف (الثالثة) (١٤ سبتمبر ١٨٨١ - ٤ فبراير ١٨٨٢) :

وتفاوض عرابي مع شريف في الوزارة وأكد شريف وجهة نظره في رفض كل من محمود سامي البارودي ومصطفى فهمي لأنهما لم يوفيا بالعهد الذي تعاهدا عليه من قبل ، وقال شريف : " فقد اتفقنا على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس نواب استقالت وزارتنا ولا يشترك أحد منا بعد ذلك في الوزارة الجديدة ولكنهما نكثا بالعهد وقبلا الدخول في وزارة رياض باشا التي قامت بعد وزارتنا والتي سقطت بالأمس لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما " وأصر عرابي على اشتراكهما ، وكان شريف مستقل الرأي لا يقبل أن

يتلقى الأوامر من غيره ، بالإضافة الى أنه كان يشعر بخطور تدخل الجيش فى السياسة ، وأن هذا يؤدى الى فساد الحكم ، وعلى الرغم من ذلك فإنه قبل فى النهاية اشتراك كل من البارودى ومصطفى فهمى فى الوزارة الأولى للحريية والثانى للخارجية .

وقد أدت أنباء هذه الثورة الى الذعر فى أوروبا عامة والمجلس فى فرنسا خاصة ، وذلك على الرغم من أن عرابى أصدر منشورا الى الأجانب يشرح فيه لمثل الدول الكبرى الأمور التى دفعت الجيش الى فعل ما فعل ، وأكد لهم أن العهد الجديد " سىظل محافظا على ما لجميع رعايا الدول الموالية لمصر من المصالح " وترى الأجانب لرجال الحركة الوطنية ، وأعربوا عن رغبتهم فى تنحية الجيش عن السياسة وانصراف رجاله الى مراكزهم فى الجيش .

والواقع أن شريف باشا من ناحية أخرى لم يقلل الوزارة الا بعد أن عاهده العرباين أن لا يتدخل الجيش فى السياسة وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة كما قلم له الكبرياء والأعيان التماسا أعلنوا فيه ثقتهم فى حكومتهم ، وأنهم ضامنون ألا يقع فى المستقبل شئ من الحوادث من رجال الجيش الذين هم أبناؤهم وإخوانهم (٢٤) .

بيد أننا يجب أن نلاحظ أن موقف الأعيان فى حقيقته كان يمثل موقفا مختلفا عن موقف العرباين ، فالأعيان يكونون طبقة الملاك الموسرة ومعظمهم من الأتراك والشراكسة ، وشريف باشا نفسه كان تركى الأصل ومن أغنى أغنياء مصر وتلك الطبقة لها امتيازاتها التى تتعارض مع تطلعات رجال الجيش الذين هم من الفلاحين ، ولم يكن من المنتظر أن يدافع شريف عن حقوق الفلاحين ، وكل ما كان يجره شريف أنه كان ينوى (كما قال لأحد الأجانب) فى المستقبل دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، وأنه يأمل أن يصبح هذا المجلس

بالتدريج الممثل الشرعى لحاجات مصر الداخلية ، وبذلك تزول عن الجيش
الصفة التى انتحلها لنفسه فى الحركة الأخيرة (٢٥) .

بذلك نرى أن شريف كان يرى أن حركة الجيش يجب أن تقف الى هذا
الحد من الاشتراك فى السياسة ، وأن الأمر يجب أن يؤل بعد ذلك الى مجلس
نيابى يكون كفيلا بأن يحقق مطالب الأمة نافيا بذلك الشرعية التى انتحلها
الجيش لنفسه فى نيابته عن الأمة .

أما عرابى فانه أبدى من ناحيته حسن استعداد للتعاون مع شريف تطمينا
للأجانب من ناحية ، ولتساؤلات الباب العالى الذى أرسل وفدا الى الخديوى
لاستيضاح الأمر عن الحركة العرابية ، وكانت الحكومة قد أخبرت محمود سامى
البارودى ناظر الجهادية بوجود سفر الألاى السودانى بقيادة عبد العال حلمى
رفيق عرابى الى رأس الوادى بالشرقية فقبل عرابى تطمينا للنفوس وتسكيتا
للقلوب ولكنه اشترط أن يصدر الخديوى أمرا بانتخابات جديدة لمجلس النواب
قبل سفره (٢٦) .

وسافر عرابى بالفعل فى ٨ من أكتوبر ١٨٨١ وودعه عند محطة السكة
الحديد كثير من الناس والزعماء وخطب له الخطباء والشعراء مودعين وممجدين
عمله فى قمع الظلم وضرب الاستبداد وكان من بين هؤلاء الخطباء الخطيب
الوطنى الكبير (عبد الله النديم) الذى صحبه فى سفره واستحق بعد ذلك لقب
خطيب الثورة العرابية ثم خطب عرابى بدوره فى جموع مودعيه مادحا عمل
الجيش من أجل مستقبل الأمة فى حياة أفضل تقوم على الشورى "لتنظر الأمة
فى شئونها وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتقدمة فى العالم " .

ابتهاج المصريين :

استبشر المصريون بالعهد الجديد وقرب زوال عهد الاستبداد كما اعترافهم الابتهاج لشعورهم بأن الجيش هو ساعدهم الأمين ضد الظلم وضد أطماع الأجانب في البلاد ، ولا نجد معبرا عن شعور المصريين يومئذ أصدق من المسر بلنت صديق العراقيين (٢٧) ولتركه يصف لنا هذا الشعور كما شاهده بنفسه ، يقول :

" كانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التي مورت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرني أنى حظيت بمشاهدتها بعينى رأسى ، ولو أنى كنت سمعت بها سمعا لشككت فيها ، وعندى أنها لم يكن لها شبيه في الأيام التي رأيتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظمير فى الأيام التي يمكن أن أرها ، فجميع الأحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الخديو على ما ظهر اقل منهم شعورا بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثانية البغيضة ، وقد وثق بأن شريف لا بد أن يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابي ، ثم ان شريف وزملاءه من وجهاء الأتراك الأحرار لم يكونوا كذلك أقل سرورا بعودة السيطرة اليهم بل ان الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصارا على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التي اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها ، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهائية ، فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد سوغت اللجوء للقوة ، وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ مئات السنين .

"وقد حدث فعلاً أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضاً في شوارع مصر ويتعانقون على غير تعارف سابق ويتهيجون معاً بعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل ، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة ، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستترة من قيودها السابقة واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلاخوف أينما شاءوا في الأقاليم ، وبلا وجل من تداخل البوليس والجواسيس وقد سرت عدوى السرور الى كل الطبقات ، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعاً ، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية ، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم ، وأن رياضا قد أخطأ ، وأن أعمال عرابي اذا لم تكن كلها سيديدة فليست كلها خطأ ، وكان المسلك الذي سلكه عرابي نحو الخديو ، والوزراء الجدد مسلكاً صحيحاً نبيلاً ، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو فكانت خطته ودية ، كما أنه أظهر لشريف باشا ومحمود سامي الذي عاد فتقلد وزارة الحربية أنه وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانباً ، ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين ، وكل الخطب التي ألقاها في ذلك العهد ، وبعضها مدون في الكتب الزرقاء ، مشبعة بهذا المعنى الحكيم ، وتنم عن تشبعه هو نفسه بأسمى الآراء الانسانية التي كانت من مقومات عمله السياسي ، وليس في هذه الخطب الا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات ، ولا يمكن أن نجد فيها أثراً للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التي كان هو نفسه في مقدمة المعترفين بفوائدها ، وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركي المطلق القديم قد انتهى . وابتدأ عصر جديد من الحرية الأهلية والسلام وحسن النية المتبادلة بين جميع الناس ، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم

حتى سار عرابي في طليعة فرقته الى رأس الوادي بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل (٢٨) .

اعلان برنامج الحزب الوطني :

رأت العناصر القيادية في الحزب الوطني أن تدلي بملخص لمبادئهم في بيان رسمي : " برنامج الحزب الوطني " لإيقاف الرأي العام العالمي على مقاصد الحركة الوطنية ، وقد نشر هذا البيان المسر "بلنت" في جريدة "التمس" اللندنية بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢م وقد تلقاه المسر "بلنت" عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده وكان وقتئذ رئيسا لتحرير جريدة " الوقائع المصرية " ومحمود سامي البارودي وعرابي وفيما يلي نورد ملخصا للنقاط الرئيسية به :

- ١ . يرى الحزب الوطني المحافظة على الروابط الودية بينه وبين الباب العالي ، ولكنه سيقاوم أي محاولة للعودة بمصر الى عصر الباشوات الأتراك .
- ٢ . سيقى الحزب على ولائه للخديو توفيق طالما يرعى العدل ويحافظ على وعوده التي أعطاها في سبتمبر ١٨٨١ م .
- ٣ . يوافق الحزب على الاتفاق المالي والديون المصرية مع مراعاة بأن هناك عدة تعديلات واصلاحات يمكن اجراؤها بدون عنف ، ويجب أن تتم وذلك مثل إعادة النظر في اعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقوانين البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها .
- ٤ . رجال الحزب يبتعدون عن الاختلاط الذين يحدثون القلاقل في البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يحولهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية ، ففقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، بواسطة مجلس النواب

- وحرية المطبوعات وبتعميم التعليم ، وأمرء الجيش الآن هم حراس هذه الأمة التي لا صلاح لها حتى فتح مجلس النواب (٢٩) .
٥. الحزب الوطني حزب سياسي وليس حزبا دينيا، وعلى الرغم من أن أغليته مسلمون إلا أنه يحمي الأقباط واليهود ، ويعتبر الجميع سواء سياسيا وأمام القانون .
٦. يرغب الحزب في إعادة بناء البلاد ماديا وأدبيا ، ولا يكون ذلك إلا بحفظ القوانين ونشر التعليم وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة الأمة (٣٠) .
- بهذا البيان الذي أصدره زعماء الحزب الوطني (محمد عبده ومحمود سامي البارودي وأحمد عرابي) نلاحظ أن الحزب قد غدا حركة شعبية كبيرة تدافع عن حقوق الوطن ، وتتولى مسئولية تمثيل الأمة واطاعة كل آمالها في رجال الجيش المصري الذين هم على حد تعبير البيان : " حراس الأمة التي لا صلاح لها" وقد غدت أعمال الحزب علنية بعد أن كانت سرية .
- وتوالى الدعم الشعبي لحركة الضباط ، ففي ١٨ سبتمبر ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) توجه وفد كبير من وجوه البلاد وأعيانها الى وزارة الداخلية وعلى رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباطة وحسن باشا الشريعي والشيخ علي الليثي والشيخ الصباحي وعبد السلام المولحي وغيرهم وقدموا الى شريف باشا عريضتين موقعا على كل منهما من ١٦٠٠ من عمد البلاد وكبار الأهالي والعلماء ، (٣١) الأولى: عبارة عن ضمانات لتعهدات الجيش .
- والعريضة الثانية: تتضمن طلب إنشاء مجلس النواب .

وقد أجاب شريف أعضاء الوفد معربا عن اخلاصه في مساعدتهم وصرح لهم بأن تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما نقصده من الاصلاح فانصرف الوفد مؤملا الخير على يد شريف باشا .

اعادة الحياة النيابية :

رفع شريف باشا تقريرا الى الخديو في ٤ من أكتوبر ١٨٨١م بشأن عودة الحياة النيابية واجراء انتخابات عامة طبقا لللائحة مجلس شورى النواب القديمة على أن تعرض الوزارة مشروع اللائحة الأساسية على المجلس المنتخب ، وهي لائحة تكفل النهوض به الى مستوى المجالس النيابية الحديثة ، وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدي مأموريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها وعونا على تأمين المصريين تأمينا كافيا على النفس والعرض والمال ، على أن يفتح المجلس في غرة صفر ١٢٩٩هـ - (٢٣ ديسمبر ١٨٨١م) (٣٢) .

وفي نفس اليوم الذي رفع فيه شريف تقريره الى الخديو صدر الأمر العالي لاجراء الانتخابات محمدا ٢٣ ديسمبر لافتتاح مجلس الشورى ، وكان صدور هذا الأمر العالي بعقد المجلس على القاعدة المقررة سنة ١٨٦٦م سببا في اختلاف شديد بين شريف وعرابي ، فان شريف كان يريد أن يتم الانتخاب على تلك القاعدة القديمة الضيقة (لائحة انتخاب ١٨٦٦) بينما كان عرابي يصّر على تنفيذ قانون الانتخاب الاكثر ديمقراطية والذي وضعه شريف باشا نفسه في الأشهر الأخيرة من عهد اسماعيل ، والذي حال عزل اسماعيل دون إقراره (٣٣) ولاشك أن عرابي كان مصيبا في ذلك لأن النظام الجديد يجب أن يبدأ بروح ثورة ٩ سبتمبر ، وقد دافع عرابي عن رأيه بقوة ، غير أنه اضطر أخيرا الى الاذعان عندما هدده شريف باشا بالاستقالة اذا لم يوافق في رأيه ، وكان يريد بدء هذه القصة من جديد ليكون المجلس صورة لعهد ، فيبدأ لا من حيث انتهى

في سنة ١٨٧٩، بل من حيث يجب أن يبدأ ، وكان يرى أيضا أن يخول للمجلس في اللائحة الجديدة حق مناقشة الميزانية كلها ليتجاوب مع تطور العهد ، ولم يسمع عرابي أمام هذا الاصرار سوى الاذعان (٣٤) وكان هناك جانب من أقطاب الوطنيين يرى الصبر في الوصول الى الأهداف الوطنية وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده الذي نسب اليه قوله : " لقد ظلمنا ننتظر حريتنا مئات السنين أفيصعب علينا أن ننتظرها بضعة شهور أخرى ؟ " (٣٥) .

وعلى الرغم من أن شريف باشا أراد أن يبعد المظنة عن احتمال تدخل الحكومة في الانتخاب ، فأصدر مرسوما الى جميع المديريات والمحافظات ينيه فيه عن ترك الانتخابات حرة ، على الرغم من ذلك ، فقد أتت هذه الانتخابات بمجموعة كبيرة من العناصر القديمة التي كانت من مرشحي الحكومة في عهد اسماعيل ، وكان هناك حوالي ٢٣ نائبا جديدا من مجموع عدد أعضاء المجلس البالغ ٨٩ عضوا ، وجاءت غالبية الأعضاء من عمد البلاد وأعيانها ، " ولم يكن هؤلاء في الواقع نوابا عن الأمة بقدر ما كانوا نوابا عن طبقة أصحاب المصالح في البلاد من العمد والأعيان والملوك.... فقد جاء المجلس طبقا لا قوميا في تكوينه ، فلم تمثل به فئة المتعلمين وأصحاب الأعمال وذوي الدخل من الطبقة البرجوازية الناشئة (٣٦) " وعلى الرغم من ذلك فقد كان أعضاؤه يتسمون بروح التشيع لاتجاهات الثورة العرابية في اقرار قواعد العدل ، والوقوف ضد الأطماع الأجنبية .

في غضون ذلك عين أحمد عرابي وكيلا لوزارة الحربية ، وذلك نظرا لأن الحكومة توجست خيفة من ابتعاده عن العاصمة وخافت من جمعه الأنصار بعيدا عن رقابتها في الشرقية ، فاقترح البارودي تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ، فعظم نفوذه بذلك ، وصار قريبا من الأحداث وحاول الاشتراك في صنعها .

وافتح توفيق مجلس النواب في ٢٦ من ديسمبر ١٨٨١م وألقى فيه خطابا علنيا أعرب فيه عن اهتمامه بمصالح المصريين ، وعنايته أن ينال المجلس ثقة الشعب والحكومة ، وحث أعضاء المجلس على احترام الاتفاقيات الدولية ، وطبقا للمادة الثالثة من اللائحة الأساسية القديمة أصدر توفيق أمرا بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس ، وكان سلطان باشا يظهر ولاءه للعرايين ولكنه في نفس الوقت كان على اتصال سري بالخديو (٣٧) وبدأ الخديو يحاول عن طريقه فرض سيطرته على المجلس بالتوجيه أحيانا وبالتأمر أحيانا أخرى ، وحاول عرابي من ناحيته أن يتدخل في تعيين كل من "عبد الله فكري باشا" و "أديب اسحاق باشا" لسكرتارية المجلس ، وهما من خاصة رجال الحركة العرابية من الجناح المدني .

وبدأ المجلس في مباشرة أعماله في انتخاب لجانه الداخلية ، ومراجعة صحة انتخاب أعضائه ، كما قرر في جلسته المنعقدة في ٢٩ ديسمبر وضع دستور للبلاد (كان يسمى بلغة ذلك العصر اللائحة الأساسية) كانت الوزارة قد عزمست على وضعه وتقديمه الى المجلس لاعتماده بعد مناقشته ، فكان تشكيل هذه اللجنة بمثابة استعجال للوزارة ، وكان على رأس هذه اللجنة عبد السلام بك الموليحي تلميذ الأفغاني .

شريف يقدم الدستور الى المجلس :

أنجزت وزارة شريف وضع الدستور على أحدث النظم العصرية ، وفي جلسة ٢ من يناير ١٨٨٢ (١٢ من صفر ١٢٩٩هـ) قدمه شريف الى المجلس وألقى في الأعضاء خطابا بهذه المناسبة لفت نظرهم فيه الى وجوب مراعاة مبدأ التدرج في الحياة النيابية ، وأخبرهم أن حكومته قد التزمت بعدم اعتماد أي قانون جديد دون عرضه على المجلس ، وخيل للأعضاء بأنه يحترم حقوق المجلس.

وخلاصة الدستور الجديد الذي قدمه شريف الى المجلس أنه كان يتضمن القواعد الأساسية للنظام النيابي وذلك مثل : تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق اقرار القوانين ، بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ، والزامها بعدم فرض اى ضريبة أو اصدار أى قانون أو لائحة الا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية ، فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ (٣٨) ، وكان هذا الدستور مقتبسا من الدستور الذى وضعه شريف باشا أيضا فى نهاية عصر اسماعيل سنة ١٨٧٩ والذى حال عزل اسماعيل والتدخل الأجنبى دون اقراره وتنفيذه (٣٩) .

تدخل بريطانيا وفرنسا للعصف بالاصلاح النيابى :

وفى ٨ من يناير ١٨٨٢ توجه القنصل الانجليزى فى مصر وفى صحبته القنصل الفرنسى وقدا الى توفيق مذكرة مشتركة مؤرخة فى ٧ من يناير ومكتوبة بصفة رسالة برفية من وزارتى خارجيتهما اليهما فى مصر تعلنان فيها وقوفهما بجانب الخديو وتأييد سلطته وحقوقه فى حدود الفرمانات الصادرة من الباب العالى له ، ومعنى ذلك أن الدولتين قد أعطت نفسيهما حق تدعيم سلطة الخديو فى مصر ، معنى ذلك أيضا اغراؤه للسعى فى استرداد سلطته المطلقة وضرب النظام النيابى الوليد .

وقد قابل الشعب بمختلف طبقاته وهيئاته تلك المذكرة بالاستنكار والسخط العام ، وقابل الضباط المذكرة بالاحتجاج الشديد وخاف شريف عاقبة ذلك ، فتوجه الى الخديو يصحبه الوزراء وتداولوا فى الأمر فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى تركيا مع الاعراب عن عدم قبولها ، كما توجه شريف الى معتمدى فرنسا وانجلترا وانهى اليهما اعتراضه على المذكرة ، وكتب القنصل

الانجليزى ادوارد مالت الى دولته يقول : " ان المذكرة أبعدت عنا كل ثقة لقد كان كل شئ يسير سيرا حسنا وكان ينظر الى إنجلترا كما ينظر الى دولة باردة مخلصه حامية لمصر ، أما الآن فالمصريون يعتقدون أن إنجلترا ألقت بنفسها فى أحضان فرنسا تحملها أسبابا خاصة بحربها التونسية على التدخل هنا (٤٠) " .

وقد كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا فى مجلس النواب والستزم الأعضاء خطة الاعتدال التى دعى اليها محمد عبده وشريف باشا لكن بعد تقديم هذه المذكرة انحازت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب المتطرفين وتمسك المجلس بحق مناقشة الميزانية ، وزادت الأمور تدهورا حين قدم قنصلا الدولتين طلبا الى شريف ألا يحول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وكان هذا التدخل على حد تعبير المؤرخ عبد الرحمن الرافعى : " تحديدا بالغيا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، اذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية " (٤١) .

وترتب على هذا أن المجلس تشدد فى موقفه وأعلن باجماع الآراء أنه لا يقبل القانون الأساسى كما وضعه شريف وأنه سيضع مشروعا من عنده ينص على رقابة تامة على أبواب الميزانية ، بما فى ذلك مرتبات الموظفين الأجانب التى لم تحددها عقود ستكون تحت سيطرة المجلس ، وبذلك رأى الأوروبيون أن المجلس يستطيع بذلك أن يعزل كثيرا من أبناء الأعمام والأخوال والأخوة والأبناء والأصدقاء سيحرمون من مرتباتها وهذا أمر لا يطاق (٤٢) .

ولم يكن من المنتظر أن تتخلى العناصر الوطنية عن مكاسبها التى حققتها بعد ثورة سبتمبر ١٨٨١ ، وكان شريف باشا مازال متمسكا بآرائه التى سبق أن أعلنها ، ورأى أن لزعماء المجلس ورؤساء الجيش حق تقرير الميزانية فى الحال

واتفق رأيهم على اسقاط شريف باشا وذهب وفد منهم في ٢٠ من فبراير الى الخديوى وطلبوا منه أن يسقط وزارة شريف باشا ويستبدل بها وزارة أخرى تكون أشد نزولا على رغبات المجلس ، فتظاهر الخديوى بالرفض أولا ثم رضى أخيرا ، وأراد أن يلقى بمسئولية التغيير على كاهل زعماء الحركة الوطنية فأعطاهم حرية اختيار رئيس الوزراء الجديد وذلك لكي يحفظ لنفسه حرية العمل فيما بعد ، وقبل الزعماء المسئولية ورشحوا لرئاسة الوزراء محمود سامى البارودى ، ويعزو بعض المؤرخين عزل شريف باشا الى خطط دبرها محمود سامى البارودى الذى كان شديد الطموح الى السلطة والجاءه والى العرش أيضا (٤٣) .

ويذهب الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الى القول بأن " الثورة العربية قد بدأت تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة من يوم أن اتفق زعمائها على اسقاط وزارة شريف باشا فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور في تلك الأوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسي وثقافته واختباره ما يجعل منه كفاية ممتازة في الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحرية فحسب ، وكان من أعلام الأدب وكبار الشعراء وله في ذلك المقام الذي لا يبارى ، لكن هذه المزايا ليست هي المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة في ذلك العصر المضطرب ، أضف الى ذلك أن النشأة الحربية اذا اجتمعت الى الشعر والأدب تثير في النفس روح الخيال والتطلع الى أقصى مراتب المجد والعلو (٤٤) .

وعلى كل حال فثمة عوامل دفعت الى هذا التغير وكان في مقدمتها مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢م ، تلك المذكرة التي أثارت الشعور الوطنى ورجحت كفة المتطرفين ، وكان على التيار المعتدل أن يتضم اليهم ويترك جانب شريف الذى

يحاول أن يحسك بدفة الحركة ويوجهها (حسبما يرى في نظره) نحو الاعتدال ،
وبتنحية شريف وتعيين البارودي بدأت الحركة العربية مرحلة جديدة من
مراحل الثورة .

وزارة الثورة :

أصدر توفيق أوامره باسناد رئاسة الوزراء الى البارودي في ٣ فبراير ١٨٨٢ ،
وكان البارودي قد تشاور مع العراقيين في تأليف الوزارة ، وتم اتفاقهم على أن
تكون مؤلفة من : محمود سامي البارودي للرئاسة والداخلية ، وأحمد عرابي
للحربية والبحرية وعلي صادق باشا للمالية ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية
والحقانية ، وعبد الله باشا فكري للمعارف وحسن باشا الشريعي للأوقاف
ومحمود فهمي رفيق عرابي في النضال لوزارة الأشغال (٤٥) .

والملاحظة على هذه الوزارة أنها كانت في مجملها من العراقيين أو ممن لف
لفهم ومشى في تيارهم ، وسوف تتطور الأمور على يد هذه الوزارة تطورا
سريعا كما سنرى فيما يلي ، وابتهج الشعب المصري بهذه الوزارة ، وعلى
الأخص لأن زعيم الحركة الوطنية وهو عرابي كان من بين أعضائها وانتظر
الشعب والجيش على يدها الخير الكثير للبلاد .

والذي يتصفح كتاب الأوامر العالية لسنة ١٨٨٢ يلاحظ أن كثيرا من
أنصار عرابي صدرت لهم الانعامات الخديوية لترقيتهم وانصافهم في الجيش بناء
على طلب عرابي ناظر الجهادية يومئذ ومنهم حوالي ٣٥ رقوا الى رتبة اللواء
(باشا) وكان على رأسهم أقطاب الثورة العربية في الجيش وهم : أحمد عرابي
(باشا) ومحمود فهمي (باشا) ويعقوب سامي (باشا) وعلي فهمي (باشا) وعبد
العال حلمي (باشا) (٤٦) وغيرهم ممن ظلوا سنين عددا بعيدين عن هذه
المناصب ، وتقلد كثير منهم المناصب العالية .

أما عرابي فقد عظم شأنه وأصبح الرئيس الفعلي للوزارة وصار له الأمر والنهي في جميع الوزارات الأخرى ، وكانت المسألة الدستورية أهم تحد يواجهه وزارة الثورة ، وكان عليها أن تنجز مشروع الدستور في أسرع وقت ممكن .

دستور الثورة :

كان أهم شيء اعتنت به وزارة البارودي هو وضع الدستور وإقراره على المبادئ التي رفضها شريف باشا والتي تسببت في الاطاحه به عندما اختلف مع زعماء مجلس النواب ، وكانت الوزارة الجديدة تؤيد المجلس في طلباته ولا تعارض بين المجلس والوزارة في هذه المرحلة ، فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٧ من فبراير ١٨٨٢ (١٨ من ربيع الأول ١٢٩٩ هـ) برئاسة الخديوي للنظر في مشروع الدستور الذي طالما تعطل وقام مجلس النواب بتتقيقه ، وتقرر فيه مبدأ سيادة الأمة ، وحق مجلس النواب في نظر الميزانية ، وحقه في اختيار موظفي الدولة وملاحظتهم ، وعدم فرض ضرائب جديدة الا بموافقة .

ثم أقره مجلس الوزراء وأرسله إلى مجلس النواب صحة عهد الله باشا فكبرى وزير المعارف ، وحسن باشا الشريعي وزير الأوقاف ، وتم تصديق مجلس النواب عليه بعد اجراء بعض التعديلات التي رآها المجلس ، ثم أرسل الى الخديو في نفس اليوم لاعتماده وصدر به المرسوم الخديوي في نفس اليوم أيضا (٧ فبراير).

كما أصدر الخديو في ذات اليوم أيضا ثلاثة مراسيم أخرى اتفقت الحكومة مع المجلس في اصدارها ، الأول : يقضى بجعل نيابة الأعضاء مدة خمس سنوات بدلا من ثلاث تبدى من تاريخ انعقاد المجلس (٤٧) ، والثاني : يقضى ببقاء سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث : يقضى بتحديد مدة

الاجتماع فى تلك السنة وجعل نهايتها يوم ٢٦ من مارس ١٨٨٢ ، وبذلك تكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر (٤٨) .

ولقد جاء هذا الدستور محققا لاتجاهات الثورة العربية فى نظام الحكم دون سواه ، فلم يتعرض الدستور لاقرار حقوق الأفراد العامة أو تنظيم السلطة القضائية على الرغم من التغيير الذى كان يعد منذ عهد اسماعيل فى مجال انشاء محاكم مدنية تقضى بالقوانين الوضعية بدلا من محاكم الشرع التى كانت تسير على القوانين الشرعية المستمدة من الفقه الاسلامى على مذهب الامام الأعظم أبى حنيفة ، وتحديد اختصاصها فى حدود ضيقة هى أمور الأحوال الشخصية وقد أشار فى المادة رقم (٤٠) أن السلطة القضائية من اختصاص المحاكم المدنية والادارية .

وانصب الدستور كله حول شكل الحكم وتحديد علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية على ضوء المبادئ الدستورية الحديثة ، ولم يكن هذا الا بسبب الخلل الواقع فى نظام الحكم بالبلاد ، فهناك تبعية عثمانية ، وتدخل أوربى وخديوية مستبده ، ونظام الحكم لذلك فى حالة فوضى كاملة ، فكان طبيعيا أن تتوجه الأنظار الى اصلاح هذا الخلل ، ولكن هيهات .

وجاء هذا الدستور فى نظر رجال القانون الدستورى بمثابة عقد لا منحة لأن منطق الحوادث يدل بوضوح على أن ارادة الخديو لم تكن هى العامل الوحيد فى اصدار الدستور ، فقد صدر الدستور بناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة مجلس النظار ، ومنطق الديباجة يدل على ذلك أيضا ، فقد جاء فى ديباجة هذا الدستور : " نحن خديو مصر ٠٠ بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٠٠ بناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت (٤٩)٠٠ " .

موقف الانجليز والفرنسيين من الدستور :

نظر الأوروبيون بعامة والانجليز والفرنسيون بخاصة الى الوزارة الجديدة على أنها عبارة عن قيام الحكم العسكري المطلق ونظروا الى الدستور على أنه العمل الذى لو قدر له أن يتجح لجذب البساط من تحت أقدامهم فى هذه البلاد. وعلى الرغم من أن محمود سامى البارودى طمأن الأجانب فى الكتاب الذى أرسله الى الخديو عن تنصيبه وقال فيه : " على أنه سيكون هذا القانون (أى الدستور) كفيلا باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية ، ورعاية جميع الحقوق والواجبات مانعا كل المنع من مس كل شرط يتعلق بالدين وتسديداته (٥٠) " على الرغم من هذه الاشارة المطمئنة للأجانب التى تدل على أن حقوق الدائنين الأجانب ستكون مضمونة ضمانا كافيا ، الا أن الأجانب زادت مخاوفهم وخاصة أن الدستور نص فى بعض مواده على أن كل معاهدة أو تعاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام أو امتياز لا يكون قانونيا الا بعد موافقة المجلس وهذه المادة كانت فى نظر بعض الكتاب الأوروبيين : " أسوأ نذير للموظفين الأوروبيين الذين لم يكن لهم فى مصر غير السلب والنهب (٥١) " .

وقد عبر عن هذه المخاوف الأوروبية الرقيبان الأوروبيان (كلفن ودي بليير) فأرسلا معا مذكرة مشتركة عقب تأليف وزارة البارودى أعترضوا فيها على هذا الانقلاب وتحملت في هذه المذكرة ، روح السخط على النظام الدستوري وتخويل البرلمان حق تقرير الميزانية ، وطلب الرقيب الفرنسي من حكومته قبول استقالته احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير الذى يهدد مصالحهم ، وتمت استقالته ، أما الجانب الانجليزى فكان يتحين الفرص لكى يتدخل فى مصر تدخلا عسكريا منفردا ، وهذا الأمر لم يفتن اليه العرباويون وانما توهموا بأن الدولتين تتنافسان

على مصر ولن تدع احدهما الاخرى تتدخل في مصر منفردة ، ولكن ستأتى الرياح بما لا تشتهي السفن كما يقولون .

أعمال المجلس :

اتسمت أعمال المجلس فى ظل النظام الجديد بروح الاستقلال عندما تناول كثيرا من القضايا التى تتعلق بالتعليم والقضاء والرى والزراعة والمالية والاقتصاد والادارة والمواصلات ، وكان تناوله لها بوعى سياسى يدل على معرفته بواجباته النيابية ، وأنجز المجلس فى الدور الأول (٥٢) من أدوار انعقاده (٧ من فبراير حتى ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٢) عدة مهام كان من أهمها أن المجلس أقر ضرورة عرض المعاهدات والاتفاقيات الدولية عليه قبل عقدها ، وبحث مسألة المحاكم المختلطة وقرر أن تكون رئاستها للقضاة المصريين غير أنها كانت رئاسة شكلية حيث كان للقضاة الأجانب السيطرة فى هذه المحاكم .

كما عالج المجلس غلاء الأسعار وخاصة فيما يتعلق بأسواق الشعب الضرورية وأخصها الغلال ، واتخذ قراراً لعلاج غلاء الغلال بمنع تصديرها الى الخارج ، ووافق المجلس على قبول مشروع لانشاء خزان أسوان لتوفير مياه النيل للرى ، كما طالب الأعضاء بضرورة تعميم التعليم ، وقال عبد السلام المولى فى ذلك : " ان العلم من ضروريات الوجود المعنوى للانسان كما هو الحال فى الغذاء والماء من كونها من ضروريات وجوده الحسى " .

وعند انعقاد المجلس أحس الشعب بأن المجلس يمثل خير تمثيل فانهالت العرائض عليه من جميع الأوساط الشعبية ، فى كثير من جهات القطر ، وقد عبرت هذه العرائض فى مجموعها عما كان يحسه الشعب اذ ذاك من الحاجة الى العدل ، ولهذا رأى المجلس انتخاب لجنة من أعضائه للنظر فى هذه العرائض كما

تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) لإحالة المعقول منها الى جهات اختصاصه .

ونظر المجلس أيضا في مشروع قانون الانتخاب وألف لجنة لدراسته وأتمته ، ثم أقره المجلس بعد موافقة مجلس النظار ، ويعتبر هذا القانون آخر عمل تشريعي قام به مجلس النواب لسنة ١٨٨٢ (٥٣) فقد تم انتهاء أعمال المجلس في دورته الأولى والأخيرة في ٢٦ من مارس ١٨٨٢ وأتاب الخديوى عنه رئيس الوزراء محمود سامى البارودى لشكر المجلس على ما قام به من جليل الأعمال .

وصفوة القول أن مجلس النواب فى عصر وزارة البارودى كان مجلسا كامل السلطة ، وكانت الوزارة مسئولة أمامه عن أعمالها ، وهو بهذا يختلف عن مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل (١٨٦٦-١٨٧٩ م) الذى كان أداة طيعة فى يد الخديو ، وكان صورة مظهرية لاستكمال أبهة الحكم وعظمته .

بداية الاضطراب :

ما كادت دورة مجلس النواب تنتهى حتى ساءت الأحوال فى البلاد ، وأخذ الأوربيون يدفعون بالبلاد الى حافة الحرب ، وبدأت المؤامرات للايقاع بالعراقيين وكان منها : مؤامرة الضباط الجراكسة فى ابريل ١٨٨٢م لاغتيال رؤساء الحركة العراقية ، وتقرر الحكم عليهم فى محكمة عسكرية بالنفى الى السودان والتجريد من رتبهم ومناصبهم (٥٤) ورفض توفيق التصديق على الأحكام بايعاز من قنصل إنجلترا (٥٥) ثم لجأ الخديو أيضا الى القناصل يطلب منهم تدخل الدول الأجنبية وخاصة إنجلترا وفرنسا فزاد ذلك من سخط العراقيين ، كما زاد من سخطهم أيضا محاولة توفيق اقحام السلطان العثمانى فى هذا فقد أرسل مبعوثا اليه يعرض عليه الموضوع وذلك لهدف تشويبه صور

العراقيين لديه ، وفي النهاية تم تعديل الحكم بالنفي خارج القطر المصرى فى أى مكان شاءوا مع احتفاظهم برتبهم ارضاء للخديوى .

محاولة عقد مجلس النواب :

ازدادت الأمور تعقيدا بين توفيق والوزارة العراقية عندما قابله البارودى بمقابلة عنيفة لامة فيها على موقفه وخضوعه لمشورة القناصل ثم قررت وزارة البارودى استدعاء مجلس النواب للاتعداد غير العادى للنظر فى الخلاف بين الخديوى والوزارة (٥٦) وكان قرار استدعاء المجلس على جانب كبير من الخطورة لأن عرض الخلاف بين الخديوى والوزارة على مجلس النواب مع اصرار الخديوى على موقفه معناه التمهيد لخلعه ، ولما كان استدعاء المجلس للاتعداد لا يكون الا بأمر من الخديوى طبقا لأحكام الدستور (مادة ٩) لذلك استخدمت الوزارة نفوذها فى استدعائهم عن طريق المديرين ولّى أكثرهم الدعوة ، غير أن غالبيتهم لم ترفض عقد المجلس بصفة رسمية ، ثم قاموا بالتوفيق بين الخديوى والوزارة ، ولعب سلطان باشا رئيس مجلس النواب دوره ، (فقد كان على اتصال سرى بالخديوى وكان يمالئ العراقيين كما سبق أن ذكرنا) (٥٧) فى عدم اجتماع المجلس وعندما اتصل القنصلان بعرايى لمناقشته فى الوضع السياسى قال لهما : " ان المجلس الآن هو الحاكم وهو أول خاضع له " فاتصل القنصلان بسلطان فأعرب لهما أن المجلس يرى ابعاد عرايى عن مصر حينما من الزمن ، فلما سألت النظارة سلطان باشا عن هذا التصريح أنكره تماما ، (٥٨) وبذلك نرى أن سلطان باشا كان يلعب دورا مزدوجا فى غاية الخطورة أسهم به فى فصل مجلس النواب عن الحركة العراقية ، ومن هذا الحين فقد سلطان باشا ثقة العراقيين .

وتحرك القنصلان بعد أن اطمأنّا الى الصدع الذى حدث فى كيان الحركة الوطنية بانفصال المجلس عن العربيين واستعملا لغة التهديد فقدما مذكرة رسمية الى البارودى فى ٢٥ من مايو ١٨٨٢م طلبا فيها استقالة الوزارة وابعاد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبة ومراتبه ونياشينه واقامة عبد العال حلمى وعلى فهمى فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومراتبهما ونياشينهما (٥٩) فاستقالت الوزارة احتجاجا على مطالب الدولتين فى (٢٦ من مايو) ، وعلى قبول الخديو لها ، وقيل توفيق الاستقالة بسرعة لأنه يبغي التخلص منها وعم الاستياء لذلك ، لأن قبولها يعنى رضوخ الخديو لمطالب الدولتين ، وهى معاداة صريحة للحركة الوطنية ، وحاول توفيق تكليف شريف باشا بالوزارة فرفض كما رفض غيره أيضا ، وظل عرابى على اتصال بالجيش ، وحاول توفيق تأليف وزارة برئاسة عندما لم يقبلها أحد ، واضطر الى ارجاع عرابى الى منصبه بالوزارة وأحيلت أعمال بقية النظارات على وكلائها . وواصل سلطان باشا دسائسه ، فقد صرح (مسر مالت) القنصل الانجليزى بأن رئيس مجلس النواب صرح له بأن لا يمكنه بعد الآن أن يعتمد على أعضاء المجلس فان كراهيتهم لكل تدخل أجنبى تزداد كل يوم عما قبله (٦٠) ، ولما أدرك أعضاء الوزارة موقف سلطان باشا اجتمعوا به وواجهوه بشأن المذكرة التى قدمها القنصلان ، وقال له الأعضاء : " هل يمكن لنا أن نجتمع المجلس ؟ فأجاب سلطان : أظن أن ذلك لا يكون الا بأمر الخديو فنسأله فى ذلك ولا ريب يوافق عليه فقال له أحد النظار : الخديو الذى كنت تطلب خلعته ان لم يكن قتله ؟ (٦١) وقال له أحد أعضاء الوزارة : " اجتماع مجلس النواب حق للشعب ونحن نوابه ولا بد لنا أن نطلب النواب الى القاهرة حتى لو أراد عرابى أن يوافق ما طلب من ابعاده ارضاء للسياسة الأجنبية فليفعل ، أما

نحن فلا نخضع لمل هذه المطالب مهما أدى اليه الخلاف (٦٢) فرجع سلطان عن رأيه تجباً للموقف الخارج الذي وضعه الوزراء فيه مع حيرة فيما وعد به سيده الخديو والقنصلين ، وفيما اضطر اليه من موافقة الثائرين .

مبعوث السلطان :

أرسل السلطان عبد الحميد مبعوثاً من طرفه لاستطلاع الأحداث في مصر وهو المشير درويش باشا الذي وصل الى الاسكندرية في ٦ من يونيو ١٨٨٢ ثم سافر الى القاهرة بعد ذلك ، فأرسل اليه الخديو مندوباً لاستقباله ، كما أرسل اليه العرابيون مندوباً آخر ، واستقبل درويش كليهما بالبشاشة ، وعندما أرسل اليه الخديو رشوة قدرها خمسون ألف جنيه وحلها قدرها خمسة وعشرون ألف جنيه زاد اقباله عليه وانحاز اليه نهائياً ، وصار يعمل لتأكيد سلطته على الرغم من محاولته استقطاب العرابيين ، فقد اجتمع بهم وقال لهم : " نحن جميعاً يحترمون بعضنا بعضاً وأنتم أولادي لمكانتي من السن ، وقد أرسلني مولانا السلطان لتقرير الاتفاق بين عائلته المصرية العزيرة " ، وطلب منهم كثيراً من الصبر وضبط النفس لأن قطع الأسطولين الانجليزي والفرنسي رابطة في ميناء الاسكندرية ، ثم قال لهم : " قبل كل شئ يلزمنا ابعادهم ثم وجه حديثه الى عرابي قائلاً له : وأنت أنت وحدك الأمر الناهي في مصر ، أنت مع كونك لست الا ناظر للجهادية بيدك السلطة العليا بأسرها ، هذا ما أغضب الدول المتحدة (٦٣) " ثم أشار عليه أن يستقيل من الوزارة ويذهب معه هو وكبار الضباط ، الى اسلامبول لحسم الخلاف مع السلطان .

فشكر عرابي درويش باشا على رأيه وقال له بأنه ليس حريصاً على السلطة التي أراد أن ينسبها اليه ، ثم ذكر بأن سلطته الحقيقية " غير معتصبة فالأمة هي التي أفضت الي بها " فالواجب أن أنظر الى الأمة وأفكر في شكواها

وأبدي له استعداداه لاتباع نصيحته بشرط أن يعطيه باسم السلطان والخديوي وأسمه (درويش) كتابا فيه تصريح ببراءة ذمته هو وزملاؤه من التبعات جميعا في كل ما جرى في البلاد الى الآن ، ثم أعقب هذا الطلب بقوله : " وحيث أنسي تعهدت للقناصل بحفظ الأمن في الديار المصرية .. فأرجو أن تعفيني من ذلك بطريقة رسمية معروفة (٦٤) وكان عرابي يطلب هذا الطلب لحرته بسوء نية الدولة العثمانية والخديوي ، فوعده درويش باشا باجابة طلبه بعد مشاورة الخديوي . وفشل درويش باشا في تهديد العرايين ، وتمكن العرايون من ارسال عريضة الى السلطان يطلبون فيها خلع توفيق الذي تحالف مع الاستعمار (٦٥) وفي غضون ذلك اتفقت إنجلترا وفرنسا على ارسال قطع أسطوطها الى ميناء الاسكندرية لتدعيم سلطة الاجانب والخديوي ولادارة المعركة بالقوة القاهرة ، الأمر الذي اضطر معه عرابي الى استدعاء احتياطي الجيش وجمع مجندين جدد ، وحاول توفيق من ناحية أخرى ارسال منشورات بأوامر مضادة الى حكام الأقاليم يبلغهم فيها أن يوقفوا عملية جمع الاحتياطي والتجنيد وأكد لهم فيها أن الأساطيل الأجنبية إنما " جاءت لأغراض ودية " . وما كادت سفن إنجلترا وفرنسا تصل الى ميناء الاسكندرية حتى تطورت الحوادث بسرعة ، إذ حدثت في أعقاب ذلك مذبحة رهبة بالاسكندرية .

مذبحة الاسكندرية ١١ يونيو ١٨٨٢ م :

هاجت الخواطر في البلاد ، وتأكد الأوروبيون من عداوة الشعب لهم لاحساسهم بسوء أعمالهم ، فاستعد الأوروبيون بالسلاح ، وحدثت الشرارة الأولى للاحتكاك بالاسكندرية ، فقد دبر الأجانب مذبحة مروعة للأهالي الآمنين ، كان الهدف منها إظهار عرابي بمظهر العاجز عن المحافظة على الأمن والنظام في البلاد وقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال لاستغلال الجاليات الأوروبية في عملية

صدام مسلح واضطراب تكون زريعة للتدخل الأوربي واستخدام القوة (٦٦) وبدأت المذبحة في ١١ من يونيو عندما اعتدى أحد المالبطين (كان يعمل خادما لدى قنصل الاسكندرية الانجليزي) على أحد الوطنيين الذي كان يعمل عريجيا وقتله فأشعل بذلك نار الفتنة ، وأخذ الأروام والمالبطين يطلقون الرصاص من أعلى بيوتهم على الأهالي في الطرقات وهاجم الوطنيون بعضهم التي لا تدفع عنهم من الأذى شيئا وبذلك دارت معركة غير متكافئة بلغ عدد القتلى فيها في اليوم الثاني ٢٣٨ قتيلا كما ذكر أحد المراقبين السويسريين ، وقد أخذ الشيخ محمد عبده بهذا العدد في مذكراته (٦٧) وكان من هذا العدد من المصريين ١٦٣ ومن الأوربيين ٧٥ ، مع ملاحظة أن كثيرا من قتلى الأوربيين أصيب برصاص في قمة رأسه أي أنه قتل بيد الأروام والمالبطين الذين كانوا يطلقون من أعلى بيوتهم بغير حساب .

كل هذا وعمر لطفى باشا محافظ الاسكندرية كان متذكرا في ثياب مدنية ويراقب الأحداث عن بعد ولم يتدخل بقواته لحفظ الأمن ، مما يدل على تواطئه وخيائته ، فقد شاهده بعض الناس في بعض الأماكن فسأله : كيف تكون هنا والمذابح على خطوات منك ؟ فقال : " لست بقائد وهذا لا يعني فسأله لم لم تحضر بلباسك الرسمي على حصانك شاهرا سيفك في خمسين من عساكر المحافظة وبذلك كان الأمر ينتهي ؟ فأجابه : انصرف ليس هذا من شأنك وهل أنت محافظ البلد ؟ " وتأكدت خيانة عمر لطفى عندما طلب انزال العساكر الانجليز الى الاسكندرية لعبز عرابي عن المحافظة على الأمن مع أنه عمل على عدم اخبار عرابي عن طريق التلغراف بالأحداث الا بعد أكثر من ثلاث ساعات من وقوع المذبحة ، وذلك لكي لا يتدخل عرابي .

ونبه الأوروبيون على رعاياهم بالهجرة من الاسكندرية لمعرفةهم مسبقاً بضرب المدينة عن طريق الأسطول الإنجليزي وطلبوا منهم أن يكتبوا ما لديهم من أملاك فكتبوا قوائم لأموالهم ، وزادوا فيها ما شاءوا ، لأن القناصل أرادوا أن يريح رعاياهم عن طريق التعويضات بعد ضرب الاسكندرية المتوقع من الأسطول الإنجليزي .

ولما كانت الحرب لا مناص منها فقد بدأ الأجانب يغادرون البلاد خوفاً على أنفسهم من الحرب ومن غضبة الأهالي ، كما رغب القناصل فى رحيل الجاليات الأوروبية ، وقد استقبلت السفن الإنجليزية بعضهم . وسافر الخديو الى الاسكندرية يوم ٣ من يوليو بعد مذبح الاسكندرية بمحنة تهدئة الوضع بها ولكنه كان يريد أن يكون بجانب الأسطول الإنجليزي الذى شجعه فى الحى لتثبيت سلطته .

وزارة راغب باشا :

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالت وزارة البارودى حتى حوادث الاسكندرية ، ولم يكن الخديو يميل الى تأليف وزارة أخرى لأنه يود أن تضطرب الأمور ويتم التدخل الإنجليزي لكى يتخلص من عرابى غير أن قنصل ألمانيا والنمسا ضغطا على توفيق لتأليف وزارة يظل بها عرابى للحربية ، فاستدعى توفيق كلا من شريف باشا ومصطفى فهمى باشا وعمر لطفى باشا وغيرهم وطلب منهم تأليف الوزارة فلم يقلل أحدا منهم وانتهى الأمر بترشيح اسماعيل راغب باشا وهو معروف بولائه للعرايين وكراهيته لتوفيق ، وكان من رجال الخديو اسماعيل المخلصين من قبل ، واغتبط عرابى باختياره وصدر مرسوم اليه بتأليف الوزارة فى ٢٠ من يونيو ١٨٨٢ ، وقد تسلم اسماعيل راغب الوزارة والبلاد مقدمة على حرب أكيدة وعلى الرغم من وطنيته المعروفة

وصدق مدنيته الا أنه لم يكن يستطيع أن يسلك بالبلاد سبيل النجاة من المخاطر المحدقة بها .

وأعلن راغب باشا برنامجا لوزارته الجديدة يطمئن فيه الأجانب ، ويتلخص هذا البرنامج في أن حكومته سوف تحترم الاتفاقيات الدولية والدستورية ، كما أصدر عفوا عاما عن المشتركين في حوادث الخلاف بين العربيين والنديوى لتهدئة الخواطر وإزالة الفرقة ، وأرسل برنامجا هذا الى توفيق وطلب منه اقراره اذا حاز قبوله لأنه كان يسمى الظن بنوايا النديوى ، فأقره النديوى .

قابلت الأساط البريطانية تأليف الوزارة بالعداء لأنها كانت تود أن تظل الأمور مضطربة لكي يتسنى لها التدخل المسلح في البلاد .

مؤتمر الأستانة :

دعا رئيس وزارة فرنسا الدول الكبرى لعقد مؤتمر للدول الأوروبية الكبرى لبحث المسألة المصرية ، فلبى الدعوة كل من (إنجلترا وألمانيا والروسيا وإيطاليا والنمسا) أما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة أنها أوفدت درويش باشا الى مصر لحل المسألة ، وكان من العجيب أن يجتمع المؤتمر في ٢٣ يونيو ١٨٨٢م لبحث مصر مصر دون أن يشترك فيه أى ممثل عن مصر أو الدولة العثمانية .

وقرر المؤتمر عدم تدخل أى دولة أوروبية لاحتلال مصر أو السعى للحصول على الامتيازات فيها ، وترك المؤتمر الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلى وجعله في حالة استثنائية " هي حالة الضرورة القصوى " معنى هذا أن المؤتمر أسفر عن اتفاق تام بالتدخل في حالة خاصة ، وعلى بريطانيا أن توجد الأسباب المؤدية الى هذه الحالة ، وقد كان .

ومن العوامل التي سهلت مهمة بريطانيا داخل المؤتمر موقف ألمانيا وتدخلها في المسألة المصرية بجانب الإنجليز ضد عدوتهم فرنسا ، فقد كان بسمارك مستشار ألمانيا يخشى ازدياد نفوذ فرنسا في اسلا مبول .

وحدث تحول في الموقف الفرنسي سهل على بريطانيا التدخل منفردة فقد اجتمع مجلس وزراء فرنسا برئاسة فريسنية في ٤ من يوليو وقرر الامتناع عن التدخل حربيا مع بريطانيا ، معلنا أن التدخل يخالف تعهد الدول في مؤتمر الأستانة (٦٨) والواقع أن فرنسا كانت تود أن توفر قواها لحرب متوقعة مع ألمانيا فاتجهت الى اتفاق ودى مع بريطانيا وإخلاء الطريق لها في مصر .

ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ :

بينما كان مؤتمر الأستانة يواصل اجتماعاته كانت الأمور في مصر تسير بسرعة نحو التدخل الإنجليزي الوشيك وأوعزت بريطانيا الى قائد أسطولها (الأميرال سيمور) أن يخلق الدرائع للتدخل وإيجاد حالة الضرورة القصوى التي أقرها مؤتمر الأستانة ، وكانت القسوات المصرية قد بدأت في اعداد الاستحكامات بالاسكندرية وبدأ عرابي يصدر أوامره باجراء الترميمات في حصول المدينة ، لتقوية دفاعاتها ، وتركيب بعض بطاريات المدفعية في حصونها .

وعلى الرغم من أن مصر لها الحق في أن تقوم بالاصلاحات اللازمة في حصونها الا أن قائد الأسطول الإنجليزي احتج على ذلك واعتبر أن هذا عملا هجوميا وأنه تهديد لأسطوله الآمن في مياه الاسكندرية ، ولم يكتف بذلك بل طلب تسليم الحصون التي زعم أنها تهدد أسطوله في اذار نهائي بتاريخ ١٠ يوليو وكان سلوك القائد الإنجليزي في احتجاجه على اجراء التحصينات أمرا

عجيباً ومدعاة لاستهزاء بعض الانجليز أنفسهم في البرلمان الانجليزى فقد قال بعض الأعضاء :

" أجد رجلاً يحوم حول بيتي وعلائم الاجرام بادية عليه فأبادر الى احضار الأقفال والمزاليج وأحكم سد نوافذه ، فيقول أن هذا اهانة له وتهديداً ويحطم على أبوابي ويعلن أنه انما فعل ذلك دفاعاً عن نفسه ليس غير (٦٩) " .

وأن هذا الاحتجاج الانجليزى لشبيهه أيضاً باحتجاج الذئب على الحمل بأن الحمل عكر عليه الماء لوجود الأسباب الواهية غير المعقولة للهجوم عليه وافتراسه ، وكما لم ينفع الحمل رد احتجاج الذئب : بأن الماء يأتي من ناحية الذئب ولا يعقل أن يتمكن الحمل من أن يعكر الماء عليه . فكذلك لم ينفع المصريين ردهم على قائد الأسطول الانجليزى ، فالطمع لا الحق فى كثير من الأحيان هو الدافع للأقوياء على افتراس الضعفاء ، ولن يسأل المعتدى بعد انتصاره أقال الحقيقة أم قال الكذب .

وقد نفذ الانجليز ما عزموا عليه وبيتوا له ، ففي الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ من يوليو ١٨٨٢ قام الأسطول الانجليزى بضرب مدينة الاسكندرية ، وعلى الرغم من محاولة القوات المصرية الرد على الضرب بمثله الا أنه لم يكن هناك مجال للمقارنة بين القوة الانجليزية وقوة الجيش المصرى المتداعية من أيام محمد على والتي قضى عليها الاسترخاء العسكرى ، وكان سيمور موقفاً قبل الضرب كما قال الأجانب بأنه " لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شيخاً لا حراك فيه " (٧٠) .

واستمر الضرب من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً فتهدمت معظم الحصون وأصبحت المساكن بأضرار بالغة فتدمر كثير منها

واشتعلت النار فى المدينة وهجرها السكان وانسحبت القوات المصرية منها بعد أن تكبدت خسائر فادحة فى الأرواح والتمتاد ، وتحولت الاسكندرية الى مدينة أشباح الأمر الذى سهل مهمة الانجليز فى النزول إليها ، وكان من السهل مقاومتهم بدلا من الانسحاب الى داخل البلاد ، وخاصة لأن الأسطول الانجليزى لم يكن الى وقت نزولهم قد تلقى المدد من جنود البر .

وفى غضون ذلك كان توفيق قد لاذ الى مكان أمين بقصر رأس التين بالإسكندرية بعد أن حضر اجتماعا للوزارة للرد على قائد الأسطول الانجليزى يوم ١٠ يوليو وتظاهر بالموافقة على رفض مطالبه ، وبعد أن نزل سيمور بالاسكندرية فى ١٣ يوليو استقبله توفيق بقصر رأس التين ، وانحاز توفيق الى الانجليز انحيازاً تاماً ، وأذاع سيمور فى المدينة منشوراً أعلن فيه أنه مكلف بحفظ النظام فى المدينة من قبل الخديو .

هكذا كان سلوك الخديو توفيق فهو مع الانجليز على أهل البلاد التى آوته وأسرته ، وعندما طلب منه أحد الضباط الذين فى معيته أن يتدخل لدى قائد الأسطول الانجليزى لعدم ضرب المدينة والوقت لم يزل يسمح بذلك قال (أى الخديو) : " فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى فيها طوبة ، حرب بحرب ، وكل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين " (٧١) .

وأحرقت المدينة فعلا على يد أروام بلباس عرب ، وبعض عربان أولاد على استعملهم توفيق لذلك ، وخرج سكان المدينة منها على غير هدى لغير قصد والفزع ملء نفوسهم ويصف الأستاذ محمد عبده هذا المشهد المؤلم فيقول : كانت المهاجرة تكون خطوطا سوداء ، تارة عريضة وأخرى رقيقة متحركة فى كل جهة أشبه بسلسلة انسانية طويلة ، هنا ينزلون ، هناك يمشون ببسطة ، لا وقاية ولا يمشى على طرفى تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة .

" ٠٠٠ وكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين ، فى حالة عقلية أشبه بالجنون سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم ٠٠٠ فى هذه الحالة حالة شعب طرد من بيته - كان الحر شديدا وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يحتن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض يتضاربن فى أخلاط لا يمكن التعبير عنه (٧٢) " .

موقف عرابي :

اضطر عرابي الى إصدار الأوامر الى جنوده بالانسحاب من المدينة وعسكر بالجيش عند كفر الدوار ، وأقام هناك الاستحكامات اللازمة للدفاع وقام بسد ترعة الحمودية فشحت المياه بالاسكندرية وهددت الجاليات الأوربية التي عادت اليها ، فى الوقت الذي أرسل اليه توفيق في ١٧ يوليو بأن يكف عن المقاومة ويأمره بالحضور اليه لتلقي الأوامر ، فأجاب عرابي بالرفض وقال أنه لم يفعل ذلك إلا بناء على قرار مجلس الوزراء برئاسة الخديوي الذي قرر رفض طلبات سيمور ولو أدى الأمر الى القتال ، وطلب ايفاد الوزراء (الذين كانوا محتجزين بجمعية الخديوي) للتشاور في الموقف ثم قال : إن كان سيمور قد أعلمكم بعدوله عن الحرب فهذا طلب للصلح ونحن على استعداد للصلح.

ولما تأكد لعرابي انحياز توفيق تماما الى الانجليز أرسل رسالة الى وكيله بالقاهرة (يعقوب سامي باشا وكيل الحرية) يطلب منه فيها عقد جمعية عمومية من أهل الحل والعقد في البلاد للنظر في موقف الخديو وإصدار قرار في شأنه بسبب انضمامه صراحة الى أعداء البلاد .

تأليف الجمعية العمومية :

أسرع يعقوب سامي بمجرد أن وصلته رسالة عرابي في تأليف مجلس لإدارة الحكومة مكون من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين لإدارة شئون الدولة في غيبة مجلس الوزراء ، واستقر رأي هذا المجلس الجديد على دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار الموظفين للحضور فوراً الى مقر وزارة الداخلية للاجتماع على هيئة (جمعية عمومية) في ليلة الثلاثاء ٢ من رمضان ١٢٩٩ هـ - (١٨ يوليو ١٨٨٢ م) وبلغ عدد المجتمعين (٤٠٠ عضواً) على رأسهم شيخ الأزهر وقاضي القضاة ومفتي الديار المصرية ، وكبار العلماء والرؤساء الروحانيين من المسيحيين واليهود وبعض النواب وكبار الموظفين والتجار والأعيان ، وقرر المجتمعون مواصلة الاستعداد للدفاع عن البلاد واستدعاء الوزراء لاستجلاء حقيقة الأمر منهم ، وإيفاد لجنة للمصالحة الى الاسكندرية .

وصلت لجنة المصالحة الى الاسكندرية واجتمعت بالخدو وأبلغته بقرار الجمعية العمومية ، وفشلت في مهمتها ، وتحققت من انحياز الخديو للإنجليز، وانحاز منها عضوان الى معسكر الخديو هما على مبارك وأحمد السيوفي . وأصدر توفيق أمراً بعزل عرابي وتعيين عمر باشا لطفى الخائن بدله وبرر هذا العزل بمخالفة عرابي لأوامره ، وأذاع بذلك منشوراً في الاسكندرية . فردت الجمعية العمومية بالقاهرة على الخديوى باجتماع فى ٢٢ يوليو قررت فيه بقاء عرابي فى منصبه ، كما قررت وقف أوامر الخديو ونظاره ، وعدم تنفيذها ، وكان الحاضرون فى هذا الاجتماع أكثر عدداً من الاجتماع السالف ، وتولى الامام محمد عبده خلال الاجتماع قراءة منشورات الخديو على المجتمعين ، ثم تلى فتوى شرعية من بعض كبار علماء الأزهر (هم الشيخ محمد

عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى) بخروج الخديوى توفيق عن الدين وذلك لانهزاه الى الجيش المحارب لبلاده .
ونال عرابى ثقة الشعب الذى اعتبره بطلا قوميا ووقف بجانبه وأطلق عليه : (حامي حى الديار المصرية) وتولى زعماء الحركة العرابية من المدنيين تعبئة شعور الشعب المصرى ضد توفيق الخائف وضد الاحتلال ، وكان على رأس هؤلاء الزعماء الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية، فى الوقت الذى فقد فيه توفيق تأييد الشعب وأصبح رمزا للخيانة هو ومجموعة من وزرائه الذين انحازوا اليه وعلى رأسهم على مبارك ، هذا الرجل الذى أوفدته الجمعية العمومية مع لجنة للتوفيق والمصالحة فانحاز الى ولى نعمته بالاسكندرية وترك اللجنة تعود الى القاهرة كما سبق أن أشرنا ، كما انحاز الى توفيق أيضا اسماعيل راغب باشا رئيس الوزراء وكان ظن العرابيين به قبل ذلك خيرا ، الى غير هؤلاء الذين فضلوا مستقبلهم الشخصى على مستقبل بلادهم ، ورضوا بأن يكونوا فى معية ولى نعمتهم توفيق وتكون بلادهم فى قبضة الانجليز .

المعارك :

أحكم عرابى خطته العسكرية الدفاعية عند كفر الدوار ، وتربث الانجليز بعد الامدادات من القوات الانجليزية المتمركزة فى مالطة وقبرص وجبل طارق والهند ومن انجلترا ذاتها ، وكان العرابيون يظنون أن الانجليز لن يستخدموا قناة السويس فى زحفهم على البلاد حفاظا على حيادها ، واعتمد عرابى على وعد من دلسيس بالحفاظ على حياد القناة ، فعندما أحس دلسيس بأن الجيش المصرى قد يتحرك ناحية القناة ، كتب تلغرافا لعرابى يقول له فيه : " من المستحيل أن عساكر الانجليز تمر من القنال " (٧٣) .

ومع ذلك فقد كان الانجليز يدبرون سرا لغزو مصر من ناحية القنال واتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على العاصمة ، وذلك لصالحيتها استقبال السفن الآتية من البحر المتوسط ومن البحر الأحمر وقربها من العاصمة ، وخوفا من فيضان النيل الذى يغمر الدلتا فى شهور (أغسطس سبتمبر أكتوبر) فيعسوق التقدم نحو القاهرة اذا ما تقدم الانجليز من جهة كفر الدوار ، أما من ناحية الاسماعيلية فالأرض صحراوية يسهل التقدم منها .

ومع قناعة عرابى بوعد دلسيس فان بعض زملائه وعلى رأسهم محمود فهمى رئيس هيئة أركان حرب الجيش أشار عليه بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد والاسماعيلية وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذ الاسماعيلية قاعدة عسكرية (٧٤) ولكن عرابى لم يصغ الى رأى رئيس أركانه واكتفى بأنه أقام حامية عسكرية عند التل الكبير .

وصدرت التعليمات من الحكومة البريطانية فى ٢٢ من يوليو الى قائد الجيش الانجليزى باحتلال بور سعيد والاسماعيلية واقتحمت بعض السفن القناة فى ٢٦ يوليو وتمركزت فى بحيرة التمساح على مقربة من الاسماعيلية ثم احتل الانجليز السويس فى ٢ من أغسطس ، ومع استعداد الانجليز للزحف على القاهرة من هذه الناحية فقد ظلوا فى التمويه من ناحية كفر الدوار باشغال معارك بسيطة لشغل الجيش المصرى عن الناحية الرئيسية التى أخذ الانجليز فى الاعداد للهجوم منها وهى الجبهة الشرقية .

هذا وكانت قوة الجيش المصرى لا تزيد فى مجملها عن ١٩ ألف مقاتل موزعين على كفر الدوار وأبى قير ورشيد ودمياط وانضم الى هذه القوات بعض المتطوعين والعربان الذين لا يصلحون لخوض المعارك النظامية ، وكان عدد القوات الانجليزية المهاجمة قد وصل قبل معركة التل الكبير الفاصلة الى حوالى

٥٠ ألف مقاتل (٧٥) وبذلك نرى أنه مع فساد خطة عرابي العسكرية فقد كان الجيش المصرى أقل عددا بكثير من القوات الانجليزية وأقل تسليحا وتدريباً وإذا أضفنا الى ذلك عوامل الخيانة التى حدثت وما قام به سلطان باشا من رشوة البدو والقاطنين غربى القناة ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نيابة عن الخديو ، واتخذ الانجليز من هؤلاء البدو مرشدين للزحف فسى تلك المناطق الصحراوية ، التى كان من الصعب عليهم اجتيازها دون ارشادهم الى مسالكها ودروبها .

وقد احتل الانجليز بور سعيد والاسماعيلية فى ٢٠ من أغسطس ، وهكذا اعتدت بريطانيا لأول مرة فى تاريخ القناة على حيادها الذى كفلته المادة ١٤ ، ١٥ من عقد امتياز قناة السويس (٧٦) .

وكانت بريطانيا تحرص على الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية على مصر ، وإفهام السلطان بأن تدخلها فى المسألة المصرية إنما هو لتأييد الخديو حاكم مصر الشرعى من قبل السلطان ، وطلبت من السلطان أن يعلن عصيان عرابى وتورط السلطان فأعلن عصيان عرابى فى منشور نشرته صحف استانبول فى ٦ من سبتمبر ، وذلك كشرط لارسال قوة تركية الى مصر ، ولما كانت بريطانيا قد انتصرت فى معركة التل الكبير الرئيسية فقد بادرت بابلاغ الباب العالى بأن الأمر لم يعد يحتاج الى ارسال جيش تركى لأن القوات البريطانية قد تمكنت من اخضاع الثورة .

وهكذا فان سياسة الباب العالى فى هذه الفترة قد اتسمت بسوء النية والتخبيط الشديد ، فقد رفض الأتراك حضور مؤتمر الآستانة فى أول الأمر ، ثم اشتركوا فيه بعد فوات الأوان ، وعندما طلب العثمانيون إرسال جنودهم الى مصر اشترط الانجليز عليهم إعلان عصيان عرابى أولا ، ولما أعلن السلطان

عصيان عرابى رفض الانجليز ارسال قوات تركية بحجة أنهم قد تمكنوا من اخذ الثورة ، ولا شك أن اعلان عصيان عرابى كان له تأثير كبير فى المعارك على الروح المعنوية للجنود عندما وزعه عملاء الخديو عليهم بمعرفة سلطان باشا ، ويذكر عرابى أنه رأى تأثير ذلك باديا على الضباط (٧٧) .

وبعد أن احتل الانجليز بور سعيد والاسماعيلية بقيادة القائد الانجليزى (الجنرال ولسلى (٧٨) تقدموا فاحتلوا (نفيشه) فى ٢٣ من أغسطس ونفيشه أول محطة غربى الاسماعيلية وعندما تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين أحدهما جنوبا الى السويس والآخر شمالا الى بور سعيد ، ثم تابع الانجليز زحفهم فى منطقة خالية من الاستحكامات فاستولوا على (المسخوطة) فى ٢٥ من أغسطس ، وتأثرت معنويات الجيش المصرى عندما وقع رئيس أركانه محمود فهمى فى الأسر بعد معركة المسخوطة ، ثم استولى الانجليز على الخمسة (٧٩) فى ٢٥ من أغسطس والقصاصين (٨٠) فى ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر .

انتقال عرابى الى الجبهة الشرقية :

كان عرابى ما يزال فى جبهة كفر الدوار ، وعندما بلغته أنباء احتلال الانجليز لتلك الأماكن ، تأكدت لديه (أخيرا !) نيتهم فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق ، فذهب مسرعا بعد قوات الأوان الى معسكر التل الكبير وركز قواته هناك .

وحاولت القوات المصرية زحزحة الانجليز من القصاصين فى معركتين متتاليتين : الأولى فى ٢٨ من أغسطس ، والثانية فى ٩ من سبتمبر ولكنهم فشلوا على الرغم من ضروب الشجاعة التى أبدتها جنود الجيش المصرى فى ميدان القتال ، ولكن الفارق الشاسع فى السلاح والتدريب والتخطيط

الانجليزى كانت من أهم عوامل الهزيمة ، بالإضافة الى خيانة الضباط (على بسك خنفس) الذى أفشى خطط العربيين الى القائد الانجليزى وسلمه الرسم الذى وضع لها ، وذلك بسبب مساعى سلطان باشا الذى تمكن من استدراج على خنفس الى الطابور الخامس الذى كان يعمل ضد عرابى فى الجيش وفى الجبهة الداخلية (٨٩) .

معركة التل الكبير :

أدرك عرابى بعد فوات الأوان ضرورة تجميع معظم قواته فى التل الكبير والتي قدرت بنحو اثني عشر ألف جندي من الجنود المدربين ، ماعدا بضعة آلاف من العربان ، وبعض المجندين المحدثين ، وقد ترك عرابى بعض القوات فى جهة كفر الدوار بقيادة طلبية باشا عصمت ، وفى دمياط بقيادة عبد العال حلمي ، وخاض معركة فاصلة فى التل الكبير لم تستعمل فيها تلك القوات المبعثرة .

وعلى الرغم من أن عرابى أقام على عجل بعض الاستحكامات الدفاعية على طول جبهة تمتد شرقي التل بطول ستة كيلو مترات متجهة من السكة الحديد جنوبا الى الشمال في انتظار القوات الانجليزية الزاحفة في اتجاه القاهرة على الرغم من ذلك الا أن هذه الاستحكامات لم تتم ولم تكن محكمة لأنها أقيمت على عجل ، هذا بجانب ضعف التسليح .

وزحفت القوات الانجليزية في ثلاثة عشر ألف جندي بأحدث الأسلحة وكان هجومهم من شمال التل الكبير ليلة ١٣ من سبتمبر ومعهم بعض العربان والضباط الخونة الذين باعوا ذمهم وأرشدوا الانجليز على الطريق خلال الصحراء ، ويذكر بعض المؤرخين أن المصريين فروجئوا بالهجوم فقد " كانوا نائمين بعد أن سهرروا في سماع ذكر أرباب الطرق فاستيقظوا على صوت البنادق

" (٨٣) وأحاط الانجليز بمعسكر العرابيين ، وعلى الرغم من صمود بعض القوات المصرية للهجوم بقيادة البطل محمد عبيد الذي استشهد في المعركة ، إلا أن غالبية الجيش العرابي دُحر من المفاجأة ولاذ بالفرار على غير هدى .
وتعتبر معركة التل الكبير من المعارك الفاصلة ، فقد فتحت الطريق الى القاهرة وقضت على قوة عرابي ، وهي صفحة محزنة في التاريخ الحربي المصري ، فقد اعترى عرابي بعدها شعور بالخوف والانهازامية وعاد مسرعا الى القاهرة واجتمع في ليلة ١٤ من سبتمبر بأعضاء المجلس العرقي وقرر التسليم ، ولم يتمالك وانهار نفسيا وطلب العفو من الخديو الذي رفض طلبه وكان أمرا مؤسفا أن يستسلم عرابي لأعدائه بهذه السرعة وهو رمز الحركة ويطلب العفو من خصمه بهذه السهولة " وكان أولى به أن يكافح الى آخر قطرة من دمه ليكون مثالا للكفاح والجهاد ، ولكنه أمر مخز لنهاية قائد .

السبب في عدم وجود المقاومة الشعبية :

وهنا تجدر الإشارة بأنه عندما دخل الانجليز القاهرة في ١٥ من سبتمبر لم تقم هناك مقاومة شعبية مثل التي حدثت ابان الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١ م) وكان الانجليز يتوقعون مثل تلك المقاومة ، ومرد ذلك راجع الى أن قيادة المصريين كانت ابان الحملة في يد زعامة شعبية واعية قادرة على تجميع الجماهير في سرعة خارقة كما رأينا ذلك ابان الحملة وابان أحداث عصر الاضطراب السياسي (١٨٠١-١٨٠٥ م) وقد عصف محمد على بهذه الزعامة وقام بتصفيتها ، وانتقلت هذه القيادة وأصبحت في الجيش على أيام عرابي ، فلما سقط الجيش في التل الكبير سقطت مصر ، ونعم الانجليز فيها بهدوء دام أكثر من ربع قرن ، وذلك لأن الأمة كانت بلا قيادة طبيعية شعبية ، وكانت

عملية التغريب قد تمت بنجاح في عصر محمد علي وحلفائه وأصبحت البلاد جاهزة لكي يتسلمها السيد الغربي وقد كان (٨٤).

وعاد الخديو الى العاصمة في موكب المنتصر في حراسة الجنود الانجليز ، وبدأت موجة الانتقام من العربيين وكل من تعاون معهم (٨٥) كما حدثت مظاهر غير وطنية ، فقد استعرض الخديوي جيش الانجليز في ميدان عابدين وأقام مأدبة للضياف الانجليز . وقدم سلطان باشا (الذي دخل في مقدمة الجيش الانجليزي) هدايا لضباط الجيش الانجليزي (٨٦) .

وساد البلاد جو من الانحلال الخلقي قال عنه الامام محمد عبده " تمخضت السلطة لآلهة الشر فقلبوا الطبايع وبدلوا الخلق ، وغيروا خلق الله ، وكانوا على ذلك قادرين سقطت الهمم ، وخربت الذمم وغاض ماء الوفاء وطمست معالم الحق وحرقت الشرائع ، وبدلت القوانين ولم يبق الا هوى يتحكم وشبهوات تقضي ، وغيط يحتد ، وخشونة تنفذ ، تلك سنة الغدر والله لا يهدي كيد الخائنين " (٨٧) .

ويقول أيضا عن انقياد بعض الخونة لأرباب السلطة : " وقد وجدوا لذلك أعوانا من خلفاء الدناءة ، وأعداء المروءة ، وفاسدي الأخلاق وخبثاء الأعراق رضوا لأنفسهم قول الزور ، وافتراء البهتان ، واختلاق الافك ، وقد تقدموا الى مجلس التحقيق بتقارير مشحونة من الأباطيل ليكونوا بها علينا من الشاهدين " (٨٨) .

وتحدث العقاد عن ذلك الفساد الخلقي الذي أعقب الاحتلال فقال : " وأعقب الثورة (العربية) ما أعقبها من نكال ومن خيانة الأصحاب ومكائد الأعداء ، فنكصت الأخلاق شر نكوص ، وران اليأس على الضمائر فمات فيها رجاء الخير أو قرب أن يموت " (٨٩) .

واعتذر كثير من الناس عن اشتراكهم في الثورة ، ونفض كثيرون يدهم من اخوانهم المهزومين ، وتزلف مآت وألوف ورموا أنفسهم في أحضان أعدائهم الغالبين .

وقبضت السلطات الانجليزية والخلية العميلة على معظم رجال الثورة ومن ناصرهم (ماعدا عبد الله النديم الذي اختفى) وأودعتهم السجون في القاهرة والأقاليم وخاصة سجن المنيا (٩٠) .

وأصدر الخديو أوامره بالتحقيق مع زعماء الثورة وشكلت لذلك لجان التحقيق ، كما أصدر أمره في ٢٨ من سبتمبر ١٨٨٢ بتأليف محكمة عسكرية لحاكمة العربيين ، وكان من العجيب أن ييدي الانجليز عطفهم على عرابي ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم ويتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان ، الأمر الذي دفع عرابي الى التردى فى حالة من الضعف النفسى والادلاء بتصريحات فيها تملق للانجليز ، وذلك مما دفع البعض الى القول بأنه كان هناك اتفاق سابق بين الانجليز وعرابي (٩١) ، وذهب البعض الآخر الى وصف عرابي عندما سلم نفسه للانجليز بهذه السهولة " بحب الحياة الذى جعله يؤثرها على الواجب الوطنى فكانت الهزيمة المعنوية الأخلاقية (٩٢) " بالاضافة الى الهزيمة العسكرية.

وحكمت المحكمة العسكرية على زعماء الثورة السبعة بالاعدام وهم : (أحمد عرابي) و(عبد العال حلمي) و(محمود سامي البارودي) و(على فهمي) و(محمود فهمي) و(يعقوب سامي) و(طلبة عصمت) ، ثم خفف الحكم الى النفي الى جزيرة سيلان ، وأصدر توفيق أوامره بمصادرة أملاكهم وتجريدتهم من رتبهم وألقابهم ومحو أسمائهم من سجلات الجيش .

وقد توفى عبد العال حلمي بسيلان في ١٩ مارس ١٨٩١ ، كما توفى بها أيضا كل من محمود فهمي في ١٧ يوليو ١٨٩٤ ، ويعقوب سامي في أكتوبر

١٩٠٠ وعاد منهم الى مصر بعد صدور العفو من عباس حلمي الثاني كل من طلبه عصمت في ١٩٠٠ بعد أن تدهورت صحته ومات بمصر في تلك السنة ، وعاد البارودي في سبتمبر ١٩٠٠ بعد أن فقد بصره ومات في سنة ١٩٠٤ ، وعاد عرابي وعلى فهمي في سنة ١٩٠١ وكانت وفاة عرابي في ٢١ سبتمبر ١٩١١ .

كما حكمت المحكمة على بقية المشتركين بالنفي خارج البلاد لمدة تتراوح بين سنة وعشرين سنة ، وكان نصيب الشيخ محمد عبده النفي الى الشام لمدة ثلاث سنوات ومعه جماعة من العلماء والكبراء أهمهم الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي الذي سجل مشاهداته عن فترة النفي في كتاب سبقت الاشارة اليه (٩٣) .

كما حكمت المحكمة على البعض الآخر بملازمة بلادهم تحت مراقبة البوليس مع تجريد هؤلاء جميعا من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف (٩٤) .

بهذا نكون قد أنهينا مرحلة من مراحل الحركة الوطنية كان طابعها الكفاح ضد امتيازات الأتراك والشراكسة والأجانب المستأثرين بخيرات البلاد ، وكان شعار الكفاح فيها أن مصر للمصريين ، أما الدور الباقي من أدوار الحركة الوطنية فسيكون له طابع الكفاح ضد الاستعمار الانجليزى بشتى الوسائل ، ولن نسبق الأحداث بالحكم عليها ، فذلك موضوعه الفصل السادس من هذا الكتاب .

هوامش الفصل الخامس

- (١) قال الامام محمد عبده عن راغب باشا أنه من أصل يوناني ولكنه كان مسلما ، وكان دستوريا . وكانت علاقته بعرايى شريفه ، وقد بقى مع الحزب الوطنى حتى الحرب ثم انحاز الى توفيق ابان الحرب العربية . (من رأى الأستاذ الامام محمد عبده فى الثورة العرابية ذكره عنه الفريد سكاون بلنت فى كتابه : " التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر " ج ٤ ، ص ٦٤٢ من الترجمة العربية المنشورة فى سلسلة اخترا لك) .
- (٢) جاكوب لندو ، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ترجمة وتعليق سامى الليثى ، نشر مكتبة مديولى ، القاهرة لم يذكر سنة الطبع ، ص ٨١ .
- (٣) المصدر السابق ، ص ٨٣ .
- (٤) يذكر الأستاذ محمد عبده أنه فى أواخر أيام اسماعيل حاول البعض ادخال الماسونية الى مصر ، وكانت جميع الحافل المصرية متصلة بالحافل الأوربية وقد انضم الأفغانى الى أحد هذه الحافل ولكنه لم يجد لها قبسة فخرج منها ، وكان اسماعيل قد أخذ يشجع الماسونية بنية الاستفادة منها وذلك عندما وقع فى أزمانته ولكن الماسونية لم تبلغ يوما ما مركزا قويا فى مصر ولم يذكر عن نفسه أنه انتسب اليها . انظر : الفريد سكاون بلنت ، مرجع سبق ذكره ، ج ٤ ، ص ٦٤٣ .
- (٥) جاكوب لاندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥-٨٦ .
- (٦) انظر: نص هذا البلاغ منشورا فى جريدة الوقائع المصرية عدد ٣١ من أغسطس ١٨٧٩ وفى الأهرام عدد ٢٨ من أغسطس ١٨٧٩ م .
- (٧) انظر ترجمة واقية لمصطفى رياض فى كتاب الثورة العرابية لعبد الرحمن الرافعى الطبعة الثانية القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٣٥-٤١ .
- (٨) تيودور روتشتين ، فصول المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٥٨ .
- (٩) المرجع السابق ، ص ٥٩ .
- (١٠) المصدر السابق ، ص ٦١ وانظر أيضا لنفس المؤلف تاريخ المسألة المصرية مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .
- (١١) تيودور روتشتين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .
- (١٢) أحمد عرايى ، كشف الستار ، مصدر سبق ذكره ، ج ١ ، ص ١٥١ .
- (١٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٥٢-١٥٣ .
- (١٤) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٥٣-١٥٤ .

- (١٥) : حثف وضع الزعامة في هذه الأيام فالزعيم يتصل بتلاميذه وأنصاره عن طريق الكتب والصحافة . فلا تعييم شخصيته بقدر ما يعييم أفكاره وبراهينه .
- (١٦) : انظر بيانا مفصلا بهذه الدساتير في مذكرات عرابي ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٢١٩-٢٢٩
- (١٧) : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣١-٢٣٢ .
- (١٨) : هذه رواية عرابي في مذكراته التي سبق أن أشرنا إليها " كشف الستار " ويفضل عليها عبد الرحمن الرافعي رواية المسر بلنت التي سمعها من عرابي نفسه حين قص له الواقعة وذكرها بلنت في كتابه (التاريخ السري للاحتلال) وهي في قول الخديو ورد عرابي عليه كما يلي : " قال الخديوي : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز فقال عرابي ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم " وهذه الرواية في نظر الرافعي أصدق وأدق من رواية عرابي التي دونها في مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيما للكلمات والعبارات ، ونحن نحيل الى رواية عرابي ولهذا أتبناها في المتن مهما كان فيها من تعديل للكلمات عن النص الذي ألقاه عرابي في حينه لأنها رواية وطنية فلا يجب إهمالها .
- انظر عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية ، ص ١٢٧-١٢٨ .
- (١٩) : انظر مذكرات عرابي ، مصدر سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .
- (٢٠) : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .
- (٢١) : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .
- (٢٢) : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .
- (٢٣) : عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية ، ص ١٣٠ .
- (٢٤) : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
- (٢٥) : انظر : تيودور روتشتين ، فصول : المسألة المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .
- (٢٦) : مذكرات عرابي ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .
- (٢٧) : قال عرابي عن الظروف التي جمعه بالمسز بلنت : " وفي تلك المدة حضر الى منزلي الرجل الكريم المتفاني في حب الحق والعدل والحرية محب الشرقين عموما والمصريين خصوصا (المسزو لفرن سكاون بلنت) ، وكان معه صاحبه العلامة القس (لويس الصابونجي) وعرض علي قبول صداقته لي فقبلت منه ذلك فبعد يده الى ومددت يدي اليه وتصافحنا وتعاهدنا على الصداقة والاخلاص وكنت أظن أننا بواسطته ونفخامة مركزه في قومه (الانجليز) وشدة غيظه على الحرية ، نتمكن من تذليل الصعوبات التي يلقيها قناصل الانجليز هنا في طريق حريتنا ونجاح بلادنا ، والمسز بلنت هو مؤلف كتاب التاريخ السري للاحتلال الانجليزي لمصر التي سبقت الإشارة اليه . انظر مذكرات عرابي ، ج ١ ، ص ٢٧٠ .

- (٢٨) انظر : بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ من الترجمة العربية ، انظر أيضا : الثورة العرابية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٨-١٣٩ .
- (٢٩) يبدو واضحا بأن هذا البيان بأسلوب الامام محمد عبده وبلاغته المعهودة .
- (٣٠) انظر : برنامج الحزب الوطنى كاملا فى كتاب : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر ، سابق الذكر ، ص ٥٥٦ ، وانظر أيضا فى كتاب : عبد الرحمن الرافعى عن الثورة العرابية ، ص ١٤٤-١٤٧ ، وفى كتاب مصر للمصريين ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .
- (٣١) مذكرات عرابى ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .
- (٣٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٢-٢٧٥ .
- (٣٣) روتشتين ، المسألة المصرية ، ص ١٤٤ .
- (٣٤) انظر : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، د. عبد العزيز رفاعى ، نشر وزارة الثقافة ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٥٥ .
- (٣٥) روتشتين ، المسألة المصرية ، ص ١٤٦ .
- (٣٦) فجر الحياة النيابية ، ص ١٥٧ .
- (٣٧) جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ص ٤١ .
- (٣٨) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ١٨٥ .
- (٣٩) راجع أهم مبادئ دستور ١٨٧٩ فى صفحات ٢٣٩-٢٤١ من هذا الكتاب .
- (٤٠) د. عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية ، ص ١٦١ .
- (٤١) الثورة العرابية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٤ .
- (٤٢) روتشتين ، فصول من المسألة المصرية ، ص ٧٢-٧٣ .
- (٤٣) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ١٩٦ .
- (٤٤) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ١٩٦ .
- (٤٥) انظر : الوقائع المصرية عدد ٥ من فبراير ١٨٨٢ .
- (٤٦) انظر : كتاب الأوامر العالية المصادرة فى سنة ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ صفحات ٨٠٧،٦ .
- (٤٧) كانت مدة المجلس السابق (١٨٦٦-١٨٧٩م) ثلاث سنوات .
- (٤٨) د. عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية فى مصر ، ص ١٦٨ .
- (٤٩) انظر : د. مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٢٨-٢٩ وانظر النص الكامل للدستور فى محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٥ ، ص ١٩٨ وما بعدها .
- (٥٠) انظر : نص الكتاب فى الوقائع المصرية عدد ٥ فبراير ١٨٨٢ م .
- (٥١) روتشتين ، المسألة المصرية ، ص ١٦٦ .

- (٥٢) قهر له أن يكون الدور الأول والأخير حيث قامت الثورة العربية بعد ذلك وانتهت بالاحتلال الإنجليزي للبلاد في سبتمبر ١٨٨٢ .
- (٥٣) تنظر ملخصاً وافياً لأعمال المجلس في كتاب : د. عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية في مصر ، ص١٧٥-١٩٠ .
- (٥٤) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية ، ص٢٥٧-٢٦٠ .
- (٥٥) روتشتين ، المسألة المصرية ، ص١٨٣ .
- (٥٦) يلاحظ أنه عارض في هذه الدعوة من بين أعضاء الوزارة كل من عبد الله فكري وزير المعارف وعلى صادق وزير المالية ومصطفى فهمي وزير الخارجية وكان قرار دعوة مجلس النواب بأغلبية أعضاء مجلس الوزراء .
- (٥٧) أوضح الامام محمد عبده في مذكراته التي جاءت في كتاب محمد رشيد رضا من تاريخ الامام أن سلطان باشا كان خائناً للبلاد ، وكانت أعمال سلطان على عكس أعماله هو (الامام) فالأستاذ الامام كان ينهى عن الثورة ويسعى لمنعها الى أن نزل الجيش الأجنبي في البلاد محارباً لأهلها حينئذ صار عوناً لهم على قتال عثموم ، ولسطان كان داعية للثورة وزعيمها في الظاهر وعدوا لأمير البلاد محرضاً على قتله ، واتهامه ببيع البلاد للأجانب ، فلما جاء الاحتلال الأجنبي صار نصيراً له وعدوا لوطنه خائناً له ، يشترى به ثناً قليلاً وأنعم عليه توفيق بعد الاحتلال بعشرة آلاف جنيه جزاء إخلاصه له (تاريخ الامام ، ج ١ ، ص٢٣٣-٢٣٥) .
- (٥٨) فطرس السابق ، ج ١ ، ص ٢٤١ .
- (٥٩) تنظر : عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية ، ص ٢٧١-٢٧٢ .
- (٦٠) محمد رشيد رضا ، تاريخ الامام محمد عبده ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .
- (٦١) فطرس السابق ، ذات المكان ، وقد علق الامام محمد عبده على هذا الحوار بقوله في مذكراته : "قبل هذا جاء كلام في الخديوي في جلسته فطلب سلطان باشا قتله وأبى عرابي وكان سلطان يقول : اقبلوا فاصبان سلالة الجناة الناهيين الذين باعونا للأجانب "
- (٦٢) فطرس السابق ، ج ١ ، ص ٢٤٢-٢٤٣ .
- (٦٣) فطرس السابق ، ج ١ ، ص ٤٤٣ .
- (٦٤) د. جلال يحيى ، العالم العربي الحديث ، ج ١ ، ص ٣٧٤ .
- (٦٥) روتشتين ، المسألة المصرية ، ص ١٩٢ .
- (٦٦) د. جلال يحيى ، العالم العربي الحديث ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .
- (٦٧) كان تقدير عدد القتلى في تقرير لجنة الأطباء الأوربية ٤٩ قتيلاً من الجانبين منهم ٣٨ من الأجانب والباقيون من المصريين ، وعندى أن تقرير المراقب السويسري محايد ولهذا أخذ به الامام محمد عبده وهو أدعى بالثقة من التقدير الرسمي للأطباء الأوربيين .

- انظر : الرافي ، الثورة العربية ، ص ٢٩٣-٢٩٤ .
- (٦٨) عبد الرحمن الرافي : الثورة العربية ، ص ٢٢٥-٢٢٧ .
- (٦٩) روتشتين ، المسألة المصرية ، ص ٢١٦ .
- (٧٠) جون نبيه ، عرابي باشا ، ص ١٧٧ : نقلا عن عبد الرحمن الرافي ، الثورة العربية ، ص ٣٤٢ .
- (٧١) مذكرات الامام محمد عبده في كتاب رشيد رضا ، ج ١ ، ص ٢٥١-٢٥٢ .
- (٧٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .
- (٧٣) مذكرات الامام محمد عبده ، تاريخ الامام ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .
- (٧٤) انظر : عبد الرحمن الرافي ، الثورة العربية ، ص ٤٠١ .
- (٧٥) المصدر السابق ، ص ٤٠١ .
- (٧٦) انظر : د. السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٢٩٩ .
- (٧٧) مذكرات عرابي المخطوطة ، ص ٣٩ نقلا عن كتاب الثورة العربية لعبد الرحمن الرافي ، ص ٤٢٨ .
- (٧٨) عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة الانجليزية على مصر الى السير جارت ولسلي فسي ١٥ من أغسطس ١٨٨٢ .
- (٧٩) الخمسة محطة تبعد نفشة غربا باثنين وعشرين كيلو مترا وتبعد عن التل الكبير بأربعة وعشرين كيلو مترا .
- (٨٠) القصاصين تبعد عن التل الكبير مسافة خمسة عشر كيلو مترا .
- (٨١) يذكر الأستاذ الامام محمد عبده في مذكراته أنه في ٢٧ من أغسطس وصله خبر بأنه تم القبض على فارسين من قبيلة أولاد علي كانا في طريقهما من الاسكندرية الى الشرقية وضبط معهما منشورات من سلطان باشا ووسائل منه الى رؤساء القبائل وبعض الضباط يدعوهن الى ترك عرابي والانحاق بالجيش العثماني الذي جاء لاحتضار العصاة كما اعرفا بأن جنديا انجليزيا يسمى (جيل) حمل معه ثلاثين ألف جنيه من سيمور لاستمالة عربان غزة ، وأن مبلغا لا يقل عن المبلغ السابق سيصحب القائد الانجليزي الى الزقازيق ، وكان مركز الخيانة بالاسكندرية في مكتب المخابرات العسكرية الانجليزية الذي يعمل بمشورة سلطان باشا الذي عرف مقدار سلطة النقود على الناس فأخذ في توزيعها باسم الخديوي والسلطان .
- انظر : تاريخ الامام محمد عبده ، ج ١ ، ص ٢٥٨-٢٥٩ .
- (٨٢) التل الكبير : اسم لمدينة من أعمال الشرقية عرفت بهذا الاسم لوقوعها على التل المتخلف عن أطلال مدينة (بيوم) القديمة ، وهذا التل يقع على الضفة اليسرى لروعة الاسماعيلية ، ويرتفع عن السكة الحديد بثلاثين مترا شمالا بانحدار نحو القصاصين ، والمسافة بين التل الكبير والقصاصين تبلغ نحو ١٥ كيلو مترات .
- انظر : محمد رمزي " القاموس الجغرافي للبلاد المصرية " القسم الثاني ، ج ١ ، ص ٦٦ .

- (٨٣) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية ، ص ٤٣٤ .
- (٨٤) انظر : مقالا للأستاذ الامام محمد عبده في مجلة المنار عدد ٢ يونيو سنة ١٣٢٠هـ عن الحسابات التي أصابت الشعب المصري في عصر محمد علي وخلفائه .
- (٨٥) محمد عبد الجواد القاياتي ، نفحة البشام في رحلة الشام : القاهرة سنة ١٣١٩هـ ، ص ٤-٥ ، وهذا الكتاب به عرض واف لحياة مجموعة ممن اشتركوا في الثورة العربية ابتداء من القبض عليهم ومحاکمتهم ثم نفيهم الى الشام ، وكان من بينهم الامام محمد عبده .
- (٨٦) لقد كافأ الخديوي محمد سلطان باشا على خيائه بأن أنعم عليه بالنيشان المجدي من الدرجة الأولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه ، وأنعمت عليه ملكة بريطانيا بوسام (سان ميشيل وسان جورج) الذي حوله لقب (سير) ، انظر الرافعي ، الثورة العربية ، ص ٤٥٩ .
- (٨٧) ، (٨٨) من خطاب للامام محمد عبده بعثه من السجن الى أحد أصدقائه ، انظر : تاريخ الامام ، ج ١ ، ص ٢٦٧-٢٧٣ .
- (٨٩) انظر : عباس العقاد ، سعد زغلول القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٦٩ .
- (٩٠) انظر : رحلة الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .
- (٩١) دى فريسيه ، المسألة المصرية ، ص ٤١٦ ، نقلا عن الرافعي ص ٤٦٣ .
- (٩٢) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية ، ص ٤٦٣ .
- (٩٣) انظر : أسماء هؤلاء المنفيين الى الشام في كتاب الشيخ القاياتي ، سالف الذكر .
- (٩٤) انظر : الأحكام التي صدرت على العراقيين المنشورة في جريدة الوقائع المصرية أعداد : ١٨٨٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ من سبتمبر ١٨٨٣ .

الفصل السادس

مصر

من الاحتلال الى ثورة يوليو

١٨٨٢ - ١٩٥٢ م

حركة مصطفى كامل :

كان مصطفى كامل ثمة كفاح جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وأحمد عرابى وغيرهم ، وان شئت فقل ثمة كفاح النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد ولد فى ١٤ من أغسطس سنة ١٨٧٥م وشهدت طفولته مجى جمال الدين الأفغانى الى مصر وتطور الوعى السياسى بها على يديه ، كما شهدت فترة صباه الثورة العرباية وفشلها فى تحقيق كرامة الأمة ، وعاش فترة شبابه الميكر وشهد آثار اليأس المدمر الذى أصاب نفوس المصريين عقب الاحتلال الانجليزى ١٨٨٢ فأخذ يبعث الأمل فى نفوس المصريين بكلماته الخالدة : " لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة " ، وبدأ مصطفى كامل حركته باحياء الشعور الوطنى وتجلية روح المصريين التى ران عليها الخضوع المهلك ، فحارب ما أحدثه المستعمر من يأس فى النفوس ، وكان ظن الجميع أن مصطفى كامل يحاول مستحيلا ، لكنه كان يقول : " قد قيل لى أكثر من مرة إنى أحاول محالا ، وحقيقة تصبو نفسى الى هذا الخال " ويقول : " إنى أريد أن أوقف فى مصر الهرمة مصر الفتاة " (١) .

وكان مصطفى كامل يعتمد على الكفاح فى مجالين : المجال الخارجى والمجال الداخلى ، فأما برنامجه الخارجى فيعتمد على إبراز قضية مصر فى المحافل الدولية وفى الصحافة الأوربية وخاصة الصحافة الفرنسية وكان يقوم

على انتهاز الأحداث الدولية لصالح مصر ، وفي هذا الصدد اعتمد على فرنسا التي كانت تحقد على الوجود الإنجليزي في مصر فلم تكن توافق عليه وحاولت إثارة العراقيل في وجه بريطانيا وأصرّت على مطالبتها بتحديد موعد للجلاء عن مصر وأصرّت على امتيازاتها في مصر وناصرت حركة مصطفى كامل الذي حاول استغلال هذا الموقف وأخذ في نشر مقالاته في صحفها والقاء محاضراته في محافلها .

كما اعتمد أيضا في مجال الكفاح الخارجي على مناصرة حركة الجامعة الإسلامية لصالح مصر ، فكان يرى أن المحافظة على العلاقة مع العثمانيين فيه رد لأطماع الأوربيين وعامل مساعد من الناحية القانونية فمصر من الناحية القانونية كانت ما تزال حتى بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ تابعة للدولة العثمانية وولاية من ولاياتها ، فكان هذا يمثل عقبة قانونية فلى وجه الإنجليز ، وقد حاول الإنجليز شراء هذا الحق القانوني لتسقط هذه التبعية ، كما حاول مصطفى كامل أن يستفيد من هذه العلاقة القانونية ، لأن مصر بمفردها لا تستطيع اخراج الإنجليز دون معونة الدول الإسلامية وخاصة تركيا ، فكان يود أن يظل محافظا على التبعية العثمانية الى أن يتمكن المصريون من اخراج الاحتلال الإنجليزي ، ثم بعد ذلك يكون السعي للاستقلال عن الدولة العثمانية ، وطلب من السلطان أن يشترط على دول أوربا لعقد الصلح ، جلاء الإنجليز عن مصر ، مقابل جلاء الجيش العثماني عن بلاد اليونان ، وقد كان اقتراحه آية في الوطنية (٢) كما يدل على أنه يلعب بالورقة العثمانية ولا يلعب العثمانيون به ، ونظرا لنزعه الإسلامية فقد وجد تعاطفا من الدولة الإسلامية .

أما برنامج مصطفى كامل الداخلي: فكان يقوم أولا على نشر العلوم والمعارف ونشر الوعي الوطني في مصر ليقاظ المصريين ، وكان يطالب

بإدخال الدين فى التعليم ، ومن أجل ذلك رماة أعداؤه بأنه مناصر للجمود ويروم أن يدعو الى دعوة دينية جديدة بيد أنه يرى أن محاربة الجمود باسم الدين لن يكون الا بالدين الحقيقى نفسه فيجب كشف الحقيقة الدينية بأصالتها للناس لكي ينتفى عنها الجمود والزيغ العثماني .

وبعد إعلان الاتفاق الودى بين المجلتزا وفرنسا سنة ١٩٠٤ (الذى بموجبه تعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها " بأن لا تعرقل عمل المجلتزا فى مصر لا بطلب تحديد أجل للاحتلال البريطانى ، ولا بأى صورة أخرى " وهذا الالتزام من جانب الحكومة الفرنسية مقابل التزام الحكومة البريطانية أن لا تعرقل عمل فرنسا فى مراكش) ومعنى هذا الاتفاق اقرار فرنسا للاحتلال البريطانى فى مصر ، بعد هذا الاتفاق أدرك مصطفى كامل أن معارضة فرنسا للوجود الانجليزى بمصر نوع من المساومة لتعويض فرنسا عما فقدته فى مصر ، وأدرك زيف المعارضة الفرنسية ، ومن ثم نجد مصطفى كامل بعد هذا الاتفاق يضاعف جهوده فى المجال الداخلى ، فأخذ يركز جهوده فى الاعتماد على النضال الداخلى ، فأسس نادى المدارس سنة ١٩٠٦ وجمع حوله فيه صفوة المثقفين فى مصر الذين تشربوا مبادئه وتشبعوا بتعاليمه من أجل خدمة الوطن ، وبذلك سرت روح الوطنية الى الطبقة المثقفة من الأمة ، كما آمن مصطفى كامل بأن العمل السياسى يحتاج الى تنظيم فأنشأ الحزب الوطنى فى سنة ١٩٠٧ الذى ساعد فى جمع الأحرار تحت لواء هذا الحزب وزاد من ضغطه على الاستعمار الانجليزى .

ويرجع الفضل الى مصطفى كامل فى أنه هو الذى وحد عناصر الأمة من المسلمين والأقباط واليهود ، فكان يرى أن المسلمين والأقباط فى مصر أمة واحدة لا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد ، فهم يتحدون فى العادات والتقاليد

والتاريخ ، ومن ثم توحدت الأمة فى ثورة ١٩١٩ فكان المسلمون والأقباط يدا واحدة وتعانق الهلال والصليب وهذا بفضل جهوده (٣) ، وكان يعارض أن ينقسم المجتمع فى مصر الى مسلمين وأهل ذمة كما كان على ذلك العثمانيون . وبعد أن توفي مصطفى كامل فى ١٠ من فبراير ١٩٠٨ بقيت روحه تبعث على الثورة ، وخلفه فى تزعم الحركة الوطنية محمد فريد فاتسع نطاق الحركة الوطنية وأصبح الوطنيون أشد رغبة فى التصادم مع السلطات الانجليزية بالمظاهرات والاضراب ، ثم تطورت الحركة أخيرا باستعمال السلاح فى المقاومة مما أوحى الخديوى والانجليز منها ، فاشتد اضطهاد هذه السلطات لفريد وأعدائه من الوطنيين ، ونبتت فكرة النقابات العمالية والنقابات الزراعية والمطالبة بحقوق الفلاحين واعادة النظر فى نظام الضرائب والتشديد فى مطالبة الحكومة بالدستور .

قيام الحرب العالمية الأولى

واعلان الحماية الانجليزية على مصر :

قامت الحرب العالمية الأولى باعلان الحرب بين إنجلترا وألمانيا فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وقد اضطربت الأحوال فى مصر بسبب نشوب الحرب العظمى فان الحكومة وقفت من الحرب موقف المستعمرات البريطانية وذلك بسبب تأثير وجود الاحتلال البريطانى ، مما كان له وقع أليم فى نفوس الوطنيين ، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية فى البلاد ووضعت الرقابة على الصحف ، فمنعت بذلك كل وسيلة من وسائل اعلان الرأى فى الصحافة والاجتماعات والمنشورات ، فلجأت الحركة الوطنية الى العمل السرى . وفى ديسمبر ١٩١٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ، وبذلك زالت السيادة العثمانية على مصر ، ولما كان الخديوى عباس الثانى مناصرا للحركة

الوطنية وللدولة العثمانية فان الحكومة البريطانية أعلنت خلعه في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ وأصدرت أمرا بتعيين السلطان حسين كامل على عرش مصر وكان أكبر الأمراء الموجودين من أسرة محمد علي ، وبدأت مصر تتحرك بسرعة الى العنف وتطورت الحركة الوطنية الى الثورة ، ف وقعت محاولتان لقتل السلطان حسين كامل الذي عينه الانجليز وتنبأ زعماء مصر بالثورة فكتب محمد فريد في مذكراته في سنة ١٩١٥ يقول : " ان الأفكار الارهابية تسربت من الشبان الى من هم أكبر منهم سنا وتدل على أن التدمير والفكرة الثورية عمت أو ستعم قريبا جميع الطبقات " وقد سئل محمد فريد مرة قبل قيام الحرب : " ماذا نفعل لو انتصرت بريطانيا ؟ فأجاب فريد : نجتهد حينذاك في تجهيز الثورة فى مصر" (٤).

وصفوة القول أن الروح التى بعثها مصطفى كامل فى الأمة المصرية بعد الاحتلال الانجليزى لمصر هى التى مهدت السبيل الى ثورة الشعب المصرى فى سنة ١٩١٩ .

ثورة ١٩١٩ :

ان ثورة ١٩١٩ تعد مرحلة هامة فى تاريخ النضال المصرى وحلقة جديدة فى سلسلة الانتفاضات القومية التى دعمت الفكر الثورى فى البلاد ، ودفعته الى الأمام خطوات على طريق التحرر والثورة ، فحين انتهت الحرب العالمية الأولى هب الشعب المصرى يطالب بالاستقلال التام ، وبجلاء جيش الاحتلال الانجليزى طبقا للمبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكى " ولسون " والتى كانت تتلخص فى حق كل شعب فى تقرير مصيره بنفسه .

وكانت هذه الثورة فى جوهرها ترجع الى تدمير المصريين من الاحتلال الأجنبى ، وإخلافه الوعود الكثيرة فى الجلاء عن البلاد ، وزيادة التدخل

الانجليزى فى شئون مصر ، وإلغاء دستورها ومحاولة الانجليز فصل السودان عن مصر . ثم اعلان الحماية على البلاد ، فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، واعلان الأحكام العرفية التى كبتت شعور الشعب حتى وصل الى مرحلة الانفجار فى سنة ١٩١٩ حين أصرت بريطانيا على استمرار الحماية ، ويئس الشعب من الوصول الى حقوقه بالطرق السلمية ، كما كانت الثورة أيضا بسبب سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على مرافق البلاد ، حتى ساءت حالة البلاد .

وكان تأليف الوفد المصرى الى مؤتمر الصلح فى باريس فى نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة سعد زغلول معجلا لظهور الثورة حيث تحدى الوفد إرادة بريطانيا لقد تألف الوفد المصرى الى مؤتمر الصلح كهيئة شعبية تتكلم باسم الشعب المصرى وتطورت هذه الهيئة فتحوّلت الى حزب سياسى ، ورأس هذه الهيئة سعد زغلول وهو من زعماء الحركة الوطنية فى مصر ، وكان عظيم الايمان بمصر ومستقبلها ، قوى الشخصية كبير الجراة فى التعبير عن مطالبها والمناذاة بحقوقها ، وسرعان ما اتصل سعد وزملاؤه بمعتمد إنجلترا فى مصر (سير ريجنالد ريجنت) وفى هذه المقابلة طالب سعد بإلغاء الأحكام العرفية ، وأن تكون صداقة مصر لإنجلترا صداقة الند للند ، كما طالب بالاستقلال التام لمصر ، وأكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وخاصة المالية ، ورأت بريطانيا خطر الحركة الجديدة فرفضت سفر سعد وزملائه ، وأمام اصرار سعد وزملائه على موقفهم لجأت السلطات البريطانية الى التهديد ثم القبض عليهم فى ٨ مارس ١٩١٩ ، ونفيهم الى مالطة ، فكان ذلك بمناسبة الشرارة التى اشعلت نار الثورة .

وبدأت الثورة كمادة كثير من الثورات فى بدايتها مظاهرات سلمية تطوف انحاء القاهرة مطالبة بالاستقلال ، هاتفه بسقوط الحماية الانجليزية وتصدت القوات الانجليزية للمتظاهرين عندما اشتدت حماسهم واستمر اضطرابهم فى

الأيام التالية ، وأطلقت القوات الانجليزية النار على المتظاهرين ولم ترهبهم سياسة القمع الانجليزية واستمروا فى مظاهراتهم وانضمت جميع طوائف الشعب اليها وامتدت الحركة الى الأقاليم واتخذ العنف مظاهر شتى تعبيرا عن غضبة الشعب ، فقطعت السكك الحديدية وأسلاك التليفونات ، وتعطلت المواصلات فى جميع نواحي القطر .

والعجيب فى هذه الثورة أنها شبت دون تدبير سابق ودون أن تكون هناك أى هيئة أو جماعة دعت اليها ونظمتها ، وعلى غير انتظام ، وظهر فيها فضل الشعب ويعتقد بعض المؤرخين أن الثورة ليست وليدة الوفد ، ولا وليدة سعد زغلول بل كلاهما (الوفد وسعد زغلول) وليد ثورة ١٩١٩ (٥) .

وعلى كل حال فقد تزعم الوفد طليعة النضال فى هذه الفترة ، وتبلورت زعامة مصر فى شخص (سعد زغلول) الذى استطاع أن يقود الحركة الوطنية بقدر ما سمحت له الظروف الداخلية فى مصر والظروف العالمية ، وكانت الظروف العالمية ملائمة للمطالبة بالاستقلال وتقرير المصير ، وخاصة بعد أن نادى الرئيس " ولسون " (٦) بحق كل شعب فى تقرير مصيره ، وطرب الشعب المصرى لسماع تلك المبادئ وطالب بتطبيقها على مصر ، كما ثارت روسيا ضد الحكم القيصرى وأعلنت مقاومتها للاستعمار .

بيد أن بريطانيا خرجت منتصرة من الحرب وأصبحت أعظم دولة فى العالم واعترف اصدقائها بمركزها فى مصر ، فقامت ثورة الشعب المصرى واستخدمت فى ذلك جميع صنوف القهر وبلغأت الى سياسة الاعتقال والاضطهاد وعينت (لورد اللنى) وهو من رجال الجيش البريطانى مندوبا فوق العادة لمصر والسودان ووكلت اليه مهمة قمع الثورة ، فأمن فى اذلال

الشعب المصرى ولكن سياسة الإذلال والقمع والاضطهاد لم تؤد الى نتيجة نظرا لاصرار الشعب على المقاومة والمطالبة بحقوقه .

وأمام اصرار الشعب اضطرت بريطانيا الى التصريح لسعد زغلول بالعودة الى مصر وبدأت تفكر فى النظر فى مطالب المصريين ، ولكنها لجأت الى سياسة المسكنات فأعلنت من جانبها فى ٢٨ من فبراير ١٩٢٢ انتهاء الحماية البريطانية على مصر وأن مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ووعدت بالغاء الأحكام العرفية غير أنها تحفظت فى هذا الاعلان بتحفظات أربعة هى :

- ١- الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى .
- ٢- ضرورة تأمين المواصلات البريطانية .
- ٣- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
- ٤- مسألة السودان .

وهذه الأمور الأربعة ظلت معلقة حتى تعقد اتفاقية بين الطرفين لحلها . وأوشكت ثورة ١٩ أن تنجح لولا أن الانجليز هموا الشعب المصرى بدستور سنة ١٩٢٣ ، ومع أن الدستور كان خطوة الى الأمام فى ذلك الوقت ، فقد أكد بعض حقوق الشعب التى لم يكن أحد يعرف بها رسميا قبل ذلك الا أنه كان ذرا للرماد فى العيون وتحذيرا للروح الوطنية .

وينص دستور ١٩٢٣ على أن الإسلام دين الدولة الرسمى واللغة العربية لفتها الرسمية كما ينص على أن مصر دولة ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية فى أسرة محمد على وشكل الحكم بها نيابى ، كما ينص على أن جميع السلطات مصدرها الأمة وأن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب كما لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك وللملك ومجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا

بالضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ومجلس النواب ، وأما السلطة التنفيذية فتتولاها الملك وأما السلطة القضائية فتتولاها المحاكم ، وقد أعطى هذا الدستور الملك سلطات كبيرة منها حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده وحق إصدار مراسيم فى غيبة البرلمان وتعيين الوزراء وأقالمتهم .

ومع أن الوفد كان يمثل الشعب لم يشترك فى وضع الدستور ، فقد تمسك الشعب المصرى به مدة طويلة وحكم ذلك الدستور مصر فترة ليست بالقصيرة تمتد الى أكثر من عشرين عاما ، وفى خريف ١٩٢٣ عاد سعد زغلول الى مصر فكان زعيم مصر الأول بلا منازع ونجح مرشحوا الوفد فى الانتخابات نجاحا تاما على جميع الأحزاب ورأس سعد زغلول الوزارة التى أطلق عليها (وزارة الشعب) ولم تكن تتمتع بثقة الانجليز ولا بثقة الملك فالانجليز يخشون الشعب المصرى ، كما أن الملك الذى وقف من الثورة موقف التريص كان يدافع عن بقائه فقد لم يعجبه أن يكون الشعب مصدر السلطات وكان يرى أن الحكومة يجب أن تستلهم حكما من ارادته هو .

والواقع أن حياة مصر السياسية سرعان ما سيطرت عليها الحزبية المتعصبة والتطاحن الحزبى ونظرت الأحزاب فى كثير من الأحيان الى مصالحها الخاصة قبل كل شئ فعملت على البقاء فى كراسى السلطة والتربع عليها أكبر مدة مستطاعة ولم توجه العناية الكافية الى مصالح الشعب ووضع مصلحة الوطن فى المرتبة العليا وتحول كفاح الشعب المصرى الى خطب تلقى فى البرلمان والتى أراد بها الانجليز أن تكون امتصاصا لغضب هذا الشعب فى عام ١٩١٩ .

وعلى كل حال فان الأسباب التى أدت الى فشل ثورة ١٩١٩ هى نفس الأسباب التى حركات حوافز ثورة ١٩٥٢ ، وكانت هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل الثورة .

أولاً : أن القيادات الثورية أغفلت اغفالاً يكاد يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساساً للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة ، ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً فى مفهومه الاجتماعى ، إلا أن قيادة الثورة لم تنبه لذلك .

ثانياً : ان قيادة ثورة ١٩١٩ لم تستطع أن تمهد بصرها عبر سيناء فلم تنبه إلى خطورة تصريح بلفور ١٩١٧ الذى أنشأ إسرائيل لتكون فاصلاً يمزق امتداد الأراضى العربية وقاعدة لتهديدها ، ومن ثم حرم النضال العربى من الطاقة المصرية فى خطر ساعات الأزمة ، وتمكن الاستعمار من التعامل مع أزمة عربية مفرقة .

ثالثاً : أن القيادة الثورية لم تستطع أن تتلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت ، إن الاستعمار اكتشف أن القوة الاستعمارية تزيد ثورات الشعوب اشتعالاً ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى .

وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لا مضمون له ، وحرية جريحة تحت حراب الاحتلال (٧) .

وتتدرج كفاح الشعب من مرحلة الثورة إلى مرحلة دوامة المفاوضات والمساومات الخزبية وأصبح الجلاء مطية كل حزب إلى الحكم والعبوة السياسية حتى كانت معاهدة ١٩٣٦ التى أكدت الاحتلال وجعلته مشروعاً باسم الاستقلال .

معاهدة ١٩٣٦ :

منذ أن أعلن الانجليز تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهم فى سعى متواصل لدى الحكومات المصرية المتعاقبة من أجل قبول الحكومة المصرية بروح هذا التصريح فى معاهدة ثنائية تجعل وجودها مشروعا فى وادى النيل على أساس من رضا الشعب وموافقته ، وبدأت على هذا الأساس سلسلة من المفاوضات المصرية الانجليزية منذ أول وزارة تشكلت برياسة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ فى ظل الاستقلال والدستور ، وانتهت المفاوضات فى عام ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة للتحالف والاستقلال بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ من أغسطس ١٩٣٦ فى لندن ووقع عليها من الجانب المصرى جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية فى مصر فى ذلك الوقت على رأسها النحاس .

وقد اشتملت هذه المعاهدة على شروط لمحقة لمصر وربطت البلاد بمجلة الامبراطورية البريطانية لمدة عشرين عاما ، ولم يكن من حق أحد من الطرفين أن يطلب تعديلها قبل مضى عشر سنوات وكان أهم ما قرره عدم الاعتراف بحرية مصر فى علاقاتها الدولية فى السلم والحرب وعليها دائما أن تتبع مشورة حليفها بريطانيا ، وعلى مصر فى حالة الحرب أن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية التى تكون من حقها استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها ، وضرورة بقاء القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، مع بقاء القوات البريطانية فى السودان بلا قيد ولا شرط مع استمرار ادارته طبقا لاتفاقيتى ١٠ ، ٢٠ يوليو ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى .

ولقد كانت هذه المعاهدة فى نظر الوفد عبارة عن اتفاق يحقق آمال مصر ويصون مصالح بريطانيا على أساس حر شريف ، بينما يرى البعض الآخر أن

المعاهدة لم تحقق مطالب المصريين بصفة نهائية ، ولكنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب .

ولكننا نرى أن هذه المعاهدة جعلت الاحتلال الإنجليزي لمصر مشروعاً بموجب اتفاق ملزم للمصريين ، كما جعلت من السودان مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تحت أمرة الحاكم العام البريطاني وعلى الرغم من ذلك فقد صدق عليها البرلمان المصري بمجلسيه (مجلس النواب بمجلسه المنعقدة فى ١٤ من نوفمبر ١٩٣٦) و (مجلس الشيوخ بمجلسه المنعقدة فى ١٧ من نوفمبر ١٩٣٦) .

وهكذا كانت " معاهدة ١٩٣٦ " بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ ، فقد كانت فى مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى (٨) .

ونشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فطلبت الحكومة البريطانية اعلان الأحكام العرفية ، ووضع الرقابة على المطبوعات طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ . وعندما زحفت قوات الألمان بسرعة الى العلمين بقيادة (روميل) سنة ١٩٤٢ ، وخرجت المظاهرات فى شوارع القاهرة منادية " الى الأمام يا روميل " وكانت الوزارة والقصر من الضعف حيث لا تقدر على منع المظاهرات ، وكان الشعور العام فى مصر ضد بقاء قوات الاحتلال ، وكان المصريون يتمنون هزيمة بريطانيا أمام أعينهم عند ذلك زاد انزعاج الحكومة البريطانية ، ففكرت فى فرض ارادتها .

حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ :

رأت بريطانيا أن تضمن الاستقرار في مصر ابان الحرب ، ولذا قررت أن يتولى حزب الوفد الحكم ، ورأى الملك في ذلك الوقت أن أخف الأضرار هو تأليف حكومة ائتلافية قومية من الأحزاب كلها ، ولو قبل النحاس تأليف وزارة ائتلافية لما تدخل الانجليز وحين رفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية تدخل السفير البريطاني في مصر وأرسل انذاره المشهور في ٤ فبراير ١٩٤٢ يقول فيه : " اذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج " (٩) وجاءت الدبابات البريطانية الى قصر عابدين لتأييد الانذار البريطاني وقبل الملك الانذار تحت التهديد بالخلع وقامت وزارة وفدية طوال مدة الحرب .

وقد اثبت حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ أن استقلال مصر خرافة مادام هناك احتلال وجيش بريطاني . ويقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعي في هذا الحادث : " ان مصطفى النحاس باشا هو المسؤول الثاني عن حادثة ٤ فبراير وليس عمله من الاستقامة الوطنية في شئ " وكان المسؤول الأول عن هذا الحادث هو الملك فاروق بطبيعة الحال .

لكن علينا أن نقدر موقف بريطانيا في ضوء الظروف والملايسات الدولية التي صاحبت الحرب فان هذه الظروف جعلت بريطانيا تخاف من عواقب الأمور المرتقبة في مصر بسبب تدمير المصريين وكراهيتهم للاحتلال الانجليزى ، فلجأت الى حل وسط لضمان الاستقرار في مصر ابان الحرب ولم يكن أحد في مصر يستطيع أن يخالف الانجليز سواء الملك أو الوفد أو غيرهما .

وعلى كل حال فإن هذا الحادث كان بداية هزة اجتماعية فى مصر ،
وبعد فكر ضباط الجيش فى تشكيل جهاز الضباط الأحرار السرى الذى خطط
لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

كارثة فلسطين ١٩٤٨ :

انتهت الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ وقد تدعم مركز الصهيونية فى
فلسطين بمعاونة بريطانيا دولة الانتداب التى مكنتهم فيها ، ثم جاء قرار الأمم
المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، بين العرب واليهود ، وقيام
دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وتدخلت الجيوش العربية لانتقاذ فلسطين
ومنها جيش مصر ، ولم تكن مصر مستعدة لهذه الحرب لفساد نظام الحكم ،
وانتهى التدخل فى فلسطين بالهزيمة وعقد هدنة دائمة فى رودس ، فى يناير -
يوليو ١٩٤٩ . وبالرغم من التوسع الاقليمى الذى حققته اسرائيل أثناء حرب
١٩٤٨ فانها تجاهلت أحكام اتفاقية الهدنة ، واستنت لنفسها سياسة ارهايصة
ازاء الدول العربية لتجبرها على قبول الأمر الواقع بتغير الأوضاع الطبيعية التى
نصت عليها اتفاقية الهدنة وتمادت فى توسعها الاقليمى فاحتلت منطقة أم
الرشش فى ١٠ مارس ١٩٤٩ وأنشأت مكانها ميناء ايلات ، كما احتلت
غيرها من المناطق وكانت الدول الكبرى تؤيدها وتساندها فى كثير من الأحوال
(١٠) .

الوضع العربى بعد انشاء اسرائيل سنة ١٩٤٨ :

انتهى فى عام ١٩٤٨ تنفيذ المخطط الاستعمارى فى فلسطين وقامت
دولة اسرائيل فكان ذلك ايذاناً ببداية مرحلة جديدة فى تاريخ العرب الحديث ،
وقد أدى قيام هذه الدولة الى أن تفتحت أعين العرب على مؤامرات الاستعمار
فى المنطقة وخيانة الرجعية العربية وتركزت فى أعماق الشعب العربى موجة من

الحزن والقلق والنقمة وبدا ذلك كله واضحا معبرا عن نفسه فى الانتفاضات الشعبية فى العراق والأردن والانقلابات العسكرية فى سوريا ومحاولات الانقلاب فى الأردن . . وازداد النضال الشعبى وارتفع مستواه الفكرى والتنظيمى . . فالتفت الجماهير حول شعارات الوحدة العربية ومقاومة الاستعمار .

ولم يغفل الاستعمار عن خطورة تلك الظواهر على وجوده وتهديدها لكيانه بالمنطقة كلها فراح يدعم ويقوى النظم الرجعية المتداعية بحمى الحكام العملاء كدعامات استعمارية وارتكازية له . . وفى نفس الوقت فقد كانت معظم جهوده موجهة الى محاولة تخفيف حدة التوتر بين العرب واسرائيل وعقد صلح يعترف فيه بالأمر الواقع .

ونشطت حركة التحرير العربية ولكنها حتى عام ١٩٥٢ لم تبد فى تشكيل خطر حقيقى على الاستعمار ، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى انقسام هذه الحركة ووقوعها أسيرة لمجموعة من المتناقضات أبرزها انقسامها الى تيارات عدة وصل التناقض بينها الى حد العداء .

أولا : الدعوة الدينية :

وكانت جماعة الاخوان المسلمين هى المعبرة عن هذا الاتجاه تدعو الى قيام الدولة الاسلامية وانشاء الجامعة الاسلامية ، والرجوع الى الشريعة الاسلامية لمجابهة كل المشاكل وأصبح لها فروع فى كثير من الدول العربية وكانت تركز فى مصر وكان أهم ما يعيها انقسامها الى تيارات عدة وصل التناقض بينها الى حد العداء . فى الوقت الذى كانت فى حاجة الى التزامب للوقوف أمام الاستعمار والملكية الطاغية الذين يقفان لها المرصاد .

ثانيا : الدعوة القومية :

وقد تنازعتها تيارات سياسية مختلفة ولكنها كانت تختلط فى أحيان كثيرة فتكون مزيجا متناقضا . . . وكان من أبرز تنظيمات هذه الحركة تنظيمان رئيسيان هما : حركة البعث العربى الاشتراكى ، حركة القوميين العرب . وقد فشلت هذه الدعوة فى تجميع الأمة لمقاومة اسرائيل والاستعمار لأنها كانت خاوية من الروح الاسلامية التى تساعد على الكفاح .

ثالثاً : الدعوة التقدمية :

وقد عبرت عنها الاحزاب الاشتراكية فى البلدان العربية وهى بلا شك دعوة تقدمية معادية للاستعمار ، ولكنها لم تكن تلائم المجتمع العربى لأنها غلبت الجانب الاجتماعى على الجانب الوطنى والقومى والدينى (١٩) كما اندس فى صفوفها دعاة الماركسية الذين لا تتلائم أفكارهم مع الواقع الاسلامى للبلاد العربية .

الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى

بمصر قبيل ثورة يوليو :

وفى مصر برز ثالوث خطر تمثل فى : رأس المال الأجنبى ، والاحتكار المخلّى ، والاقطاع ، كان يسيطر على الحياة الاقتصادية فيها وكان ذلك سببا رئيسيا لتخلف المجتمع المصرى .

وكان لا يمكن تطوير الاقتصاد المصرى دون التخلص من السيطرة الأجنبية على اقتصادنا القومى التى كانت تحول دون التوسع فى تصريف القطن المصرى خارج المعسكر الرأسمالى ، وأدى هذا الى تكديس المخزون لدينا من القطن ، وبالتالي أدى الى العجز فى ميزاننا التجارى . وغير ذلك من الأمثلة كثير ، وكان أيضا الاحتكار القائم سببا ثانيا فى عدم تطوير الصناعة المصرية ، فلقد استطاع بنك مصر على سبيل المثال ورأس ماله لا يجاوز مليون جنيه أن ينشئ

أكثر من عشرين شركة صناعية وتجارية يزيد رأسمالها على عشرة ملايين من الجنيهات . ويقول أنور السادات فى ذلك :

" البنوك ابتداء من البنك المركزى حتى أصغر بنك ، تحت سيطرة رأس مال أجنبى ، وحتى بنك مصر نجح الاستعمار مستعينا بالحكومة فى ذلك الوقت فى أن يقصى عنه القيادات الوطنية ويفرض عليه قيادة متعاونة مع الاستعمار ويربط نشاطه بالاستعمار (١٢) .

وكانت السيطرة الاقتصادية للاقطاع الذى أنفق معظم أمواله على بناء عمارات ضخمة لا يشغلها سوى أصحاب الدخول المرتفعة ، أو بناء قصور لكبار الملاك ، أو شراء أراضى متوسطى وصغار الملاك ولم تستفد الصناعة من دخل الاقطاعيين .

ويصف السادات تلك الفترة بقوله فى أحد خطابه : " كانت سيطرة الاستعمار والاقطاع ورأس المال المستغل على حياة الشعب واقتصاد البلاد ، وكانت بيد هذا التحالف السلطة السياسية من الدولة وكانت له الهيمنة الاقتصادية . وباستخدامها فرض على قوى الشعب العامل أوسع صنوف الاستغلال " (١٣) .

ونتيجة طبيعية لهذه السيطرة أصبح الواقع المصرى يتميز بمظاهر انخفاض الدخل الفردى بالمقارنة بدخل الفرد فى البلاد الأخرى واستمرار تزايد هذا الفرق بينهما .

كما أن الاقتصاد المصرى كان يعانى آثار التسيب النقدى وتخلف الفن الانتاجى ومستوى المهارة الفنية كنتيجة للاعتماد على وسائل الانتاج التقليدية ومضى التبادل التجارى بين مصر والدول الأخرى بلا تكافؤ أدى الى عجز مستمر فى ميزان المدفوعات .

ولا شك أن هذه الظروف وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعى والفساد المتفشى فى معظم مجالات الحياة والعلاقات الانسانية أثر على الواقع الاجتماعى فانقسم المجتمع المصرى فى مجموعة الى قوتين رئيسيتين :

أولا : قوى اجتماعية استغلالية تتمثل فى طبقتى الاقطاعيين والرأسماليين تحتكران القسط الأكبر من الدخل القومى والثروة الوطنية .

ثانيا : قوى شعبية مستغلة تتمثل فى العمال والفلاحين والحرفيين ويذهب نتاج عملها وكدحها الى التحالف الطبقي المشار اليه .

ويشخص السادات هذا الواقع تجسيدا أمينيا حتى يصف تلك الفترة بقوله : " تلك كانت صورة مصر ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . الاستعمار يمتص ثمار عرق الشعب العامل لينمى استثماراته العالمية ٠٠ وعلى ضفاف النيل يقبع مئات من الأجانب والمصريين والاقطاعيين وكبار الرأسماليين يكسبون الثروات ويعيشون فى بذخ واسراف وتبذير " (١٤) .

ويصف ذلك قائلا فى خطاب آخر :

" ان الغالبية العظمى من الفلاحين لم تكن تمارس الملكية أصلا أو تمارسها فى حدود لا تذكر - أقل من فدان - وعليها بالتالى أن تستأجر من كبار الملاك. أما العمال الزراعيين الذين لم يكن بوسعهم أن يستأجروا الأرض فقد كانوا فى قاع البؤس يقل أجر الواحد منهم عن أجر الماشية فى الحقل " (١٥) .

ونظرا على الواقع السياسى فى مصر فى تلك الفترة يظهر أن أبرز ملامح هذا الواقع يتمثل فى وجود سيطرة عسكرية تعبر عنها قوات الاحتلال البريطانية البالغ عددها ٨٠ ألف جندي على قناة السويس . وكان هذا الوجود وسيلة لحماية المصالح الاستعمارية فى الداخل عن طريق تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل والمسيطر فى ذات الوقت على الحكم .

وكانت معظم الأحزاب السياسية وهى وسيلة الديمقراطية فى ذلك الحين تحت قيادة ذلك التحالف السابق الذى وجه حركتها نحو تحقيق مصالحه الخاصة ، وكان من الواضح استحالة قيام قيادة وطنية من خلال الأحزاب التقليدية القائمة حينذاك .

- فحزب الأحرار الدستوريين يمثل كبار الملاك ، أى الاقطاع المتصل بالاستعمار والسراى .

- وحزب السعديين واقع تحت سيطرة نفوذ كبار رجال المال الذين يمثلون كتلة واحدة مع الاستعمار .

- وحزب الوفد يمثل الرأسمالية الوطنية فى مرحلة متخلفة عن غيرها كما أن قيادته أخذ يتسرب اليها بعض كبار الملاك وأخذت تقع تحت نفوذ بعض كبار رجال المال فأصبحت أعجز من أن تقود المعركة الوطنية ضد الاستعمار .

- كذلك فقد كانت اللجنة العليا (للحز الوطنى) مركبة من مجموعة من المنعزلين كثيرا عن الشعب والذين كان تأثيرهم وتأثرهم بالمجتمع محدودا .

هذه عجالة سريعة عن ملامح الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى بمصر قبيل الثورة ، غير أننا لا ننسى أن الحركة الشعبية الجماهيرية لم تكن غائبة عن مسرح التأثير السياسى وإنما عبرت عن نفسها فى شكل انتفاضات شعبية من الطلاب والعمال فى سنة ١٩٤٦ واشتعل الحماس فى مصر بالغاء معاهدة ١٩٣٦ فى سنة ١٩٥١ وبدأ كفاح الشعب المسلح عن طريق العمليات الفدائية فى منطقة القناة ضد جيش الاحتلال الانجليزى .

هوامش الفصل السادس

- (١) من رسالة مصطفى كامل الى الصحيفة الفرنسية مدام جوليت آدم في ١٢ سبتمبر ١٨٩٥ . انظر عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الرابعة مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٥٩-٦١ .
- (٢) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .
- (٣) يجب أن لا ننسى جهود جمال الدين الأفغاني في هذا المجال أيضا ، فقد جمع حوله بجانب المسلمين والمسيحيين واليهود في مصر ، فكان من تلاميذه ومريديه أديب اسحاق المسيحي ويعقوب صنوع اليهودي وغيرهما .
- (٤) فتحي رضوان ، مصطفى كامل العدد ٣٨٠ من سلسلة اقراء ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٣٧٨ .
- (٥) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٧ .
- (٦) ولسون هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ابان الحرب العالمية الأولى وقد أعلن مبادئ حق تقرير المصير لكل الشعوب في خطبه العديدة في عامي ١٧ ، ١٩١٨ .
- (٧) الميثاق الوطني ، الباب الثالث ، جذور النضال المصري .
- (٨) الميثاق الوطني ، الباب الثالث ، جذور النضال المصري .
- (٩) د. مصطفى صفوت ، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ص ١٥٦ .
- (١٠) خصصنا بعض الفصول في هذا الكتاب لدراسة قضية فلسطين .
- (١١) السادات ومسؤولية البناء والتحرير ، دار الشعب ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠ .
- (١٢) السادات ومسؤولية البناء والتحرير ، دار الشعب ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠ .
- (١٣) المرجع السابق .
- (١٤) المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- (١٥) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

الفضل السابع

ثورة يوليو سنة ١٩٥٢

منذ الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) بدأ صفوة من الضباط بالجيش يشعرون بما تعانيه مصر وما يعانيه شعبها ، فكانوا يألمون بما كانت تعانيه البلاد من عدوان وفساد فى نظام الحكم ، ولقد كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من البواعث الحقيقية لتكوين الضباط الأحرار ، وقد قال جمال عبد الناصر عن هذا الحادث فى كتابه فلسفة الثورة يصف مشاعر زملائه الضباط المصريين :

" كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح المعنوية ، فبعد أن كان الضباط لا يتكلمون الا عن الفساد واللهو أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس فى سبيل الكرامة وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا - مع ضعفهم الظاهر - ويردوا للبلاد كرامتها . ويغسلوها بالدماء ، ولكن غدا لناظره قريب ، والواقع أن هذه الطعنة ردت الروح الى بعض الأجساد ، وعرفتهم أن هناك كرامة يجب أن يستعدوا للدفاع عنها ، وكان هذا درساً قاسياً" (١) ومعنى ذلك أن هذا الحادث قد ساعد على قيام تنظيم الضباط الأحرار .

وقال انور السادات فى مذكراته عن ثورة ٢٣ يوليو :

" ان فاروق قد تعلم درساً من حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هو ألا يعارض سياسة بريطانيا . بل خرج من هذه الحادثة بحكمة خالدة هى أن يوفر لنفسه الأمان والسلام بتنفيذ كل ما تريده بريطانيا ، حتى يستطيع أن يتفرغ لاشباع شهواته .. وتطورت الأمور الى أبعد من ذلك فأنعمت عليه بريطانيا برتبة جنرال فى الجيش البريطانى " (٢) ومعنى ذلك أن هذا الحادث كان نهاية ملك .

وكان من نتائج هذا أن بدأ التجاوب بين الشعب والجيش وبدأ الضباط والجنود يمتنعون عن الاشتراك في قمع المظاهرات والحركات الوطنية ، ولما دخل الجيش حرب فلسطين ١٩٤٨ كانت هذه الحرب هي الشرارة التي ألهبت في الضباط جذوة الثورة فآلفوا من بينهم جماعة باسم (الضباط الأحرار) جعلوا هدفهم انقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من الانهيار الذي أوصلها اليه الاستعمار والملكية الفاسدة .

على أننا يجب أن نلاحظ أن فكرة هذا التشكيل كانت موجودة خلال الحرب العالمية الثانية كما سبق أن أشرنا غير أنها لم تدخل دور التكوين الا في حرب فلسطين فقد قال جمال عبد الناصر في هذا الصدد :

" في فلسطين كانت خلايا الضباط الأحرار تدرس وتبحث وتجتمع في الخنادق والمراكز ، في فلسطين جاءنى صلاح سالم وذكريا محي الدين ، واخترقا الحصار الى الفالوجا ، وجلسنا في الحصار لا نعرف له نتيجة ولا نهاية وكان حديثنا الشاغل وطننا الذي يتعين علينا أن نحاول إنقاذه ، في فلسطين جلس بجوارى مرة كمال الدين حسين وقال لى وهو ساهم الفكر شارد النظرات هل تعلم ماذا قال لى أحمد عبد العزيز قبل أن يموت ؟ قلت ماذا قال : ؟ قال كمال الدين حسين وفي صوته نبرة عميقة وفي عينيه نظرة أعمق : لقد قال لى : اسمع يا كمال نحن ميدان الجهاد الأكبر هو في مصر " (٣) .

وبدأ تنظيم الضباط الأحرار فى عام ١٩٤٩ واجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار فى أواخر سنة ١٩٤٩ وكانت تضم فى البداية : البكباشى جمال عبد الناصر والبكباشى أنور السادات والصاغ كمال الدين حسين والصاغ صلاح سالم وقائد الجناح جمال سالم وقائد الأسراب حسن ابراهيم

وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى والصاغ خالد محيى الدين والصاغ عبد الحكيم عامر .

وفى يناير سنة ١٩٥٠ اجريت الإنتخابات لرياسة هذه الهيئة فانتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها بالاجماع ثم فى سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ ، وفى تلك السنة اتفقوا على اختيار اللواء (محمد نجيب) لكى يكون قائدا للحركة فى يوم تنفيذها وبقي هذا الاختيار سرا بينهم ولم يفضوا به الى اللواء محمد نجيب الا قبيل معركة انتخابات نادى ضباط الجيش وهذه الهيئة هى قوام ثورة ٢٣ يوليو وصارت فيما بعد مجلس قيادة الثورة .

ملخص معركة نادى الضباط أنه كان قد تحدد يوم ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ موعدا لاجتماع الجمعية العمومية للنادى لانتخاب رئيس النادى وأعضاء مجلس ادارته وعلمت ادارة الجيش ، وعلم فاروق بأن الضباط متجهون الى إبعاد العناصر الموالية له من رياسة النادى الى صنيعة اللواء حسين سرى عامر ، وفى الوقت الذى أخذ فيه الأعضاء يفدون على دار النادى تلقت ادارته أمرا من ادارة الجيش بتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى .

بيد أن الضباط توافدوا دون أن يعلموا بهذا الأمر وبلغ عددهم نحو ٣٥٠ ضابطا يمثلون جميع أسلحة الجيش ، وعلى الرغم من صدور الأمر بالغاء الاجتماع فان الضباط قد اجتمعوا وأخذوا يتشاورون فى الموقف ، والقيت الخطب الحماسية وانتهى الرأى بينهم الى عقد اجتماع آخر للجمعية العمومية حددوا موعده ، وتحذوا بذلك أوامر السراى ، وفى أثناء الاجتماع أعلنوا أسماء الضباط الذين اتفقوا على ترشيحهم لمجلس ادارة النادى ، وجميعهم من الضباط الأحرار مؤيدون من زملائهم جميعا .

وحاول الضباط الأحرار في هذا الاجتماع أن يستقطبوا الشعب المصري لحركتهم لكي يحدث التجاوب بين الجيش والشعب فأصدرت الجمعية العمومية قرارا جماعيا بأن الجيش جزء من مصر يشعر بشعورها واحساسها نحو المحتل وأنه دائما في خدمة قضية البلاد (٤) .

وبعد الغاء (معاهدة ١٩٣٦) في نهاية عام ١٩٥١ قامت في منطقة القناة حركة مقاومة عنيفة ضد جيش الاحتلال الإنجليزي وقام تشكيل الضباط الأحرار بامداد حركة المقاومة بالأسلحة والذخائر والضباط (٥) ولا شك أن هذا الكفاح كان من العوامل الفعالة التي جعلت الإنجليز يفضلون الجلاء عن هذه المنطقة ، لأنهم رأوا أن مصر بدون استعداد قد زعزعت مركزهم في القنال ، فكم يكون مركزهم فيها ضعيفا اذا هي أكملت استعدادها الحربي فلا شك أن هذا الكفاح له أثره فيما انتهى اليه الإنجليز من تفضيل الجلاء في عام ١٩٥٤ .

قيام الثورة :

ولقد كان من المتفق عليه في اجتماعات الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أن يكون عام ١٩٥٥ هو العام الذي تقوم فيه الثورة ، ذلك لأجل أن يستكمل تنظيم الضباط قوته كاملة قبل أن تنطلق الثورة .

ولكن الأمور تطورت بسرعة في مصر بسبب سلسلة من الأحداث وقع أولها في نهاية ١٩٥١ حينما ألغت مصر معاهدة التحالف مع بريطانيا ، واجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٩٥٢ لكي تبحث الموقف الذي كان يتدهور بسرعة ويسوء يوما بعد يوم وفي هذا الاجتماع وبعد دراسة شاملة للموقف أصدر الضباط أول قرار لتحديد موعد لقيام الثورة وكان شهر نوفمبر ١٩٥٢ على أن يبدأ في الحال بتعبئة كل

قوى الضباط الأحرار داخل القوات المسلحة لمواجهة أى أحداث قد تطرأ على الموقف .

وكانت أسباب اختيار شهر نوفمبر لقيام الثورة هي كما ذكرها أنور السادات في مذكراته :

أولاً : الاستفادة من تنقلات القوات التي تتم في شهر يوليو من كل سنة لكي تحشد في القاهرة وحدات كاملة من وحدات الجيش الموالية للحركة والتي كانت مبعثرة بين صحراء سيناء والاسكندرية ، وكان ضباط أركان الحرب الذين ينظمون هذه التحركات من الضباط الأحرار .

ثانياً : أن يكون الملك والوزراء قد عادوا من مصيفهم الى القاهرة لكي تكون الضربة واحدة وكاملة وسريعة من غير حاجة الى معارك أو دماء . وأسفرت الانتخابات عن نجاح مرشحي الضباط الأحرار ، وعلى رأسهم اللواء (محمد نجيب) مدير سلاح المشاة رئيسا للنادي وسقط من الانتخاب الضباط المعروفون بأنهم صنائع الملك وعلى رأسهم اللواء (حسين سرى عامر) . غير أن أيام شهر يناير ١٩٥٢ راحت تمضى والحالة تسوء يوما بعد يوم ، ففي ٢٥ يناير ضربت قوات بريطانيا المسلحة دار المحافظة في الاسماعيلية حيث توجد بها قوات البوليس المصرى المجردة من كل سلاح اللهم من بنادق الحراسة القديمة وهدمتها فوق ضباط وجنود البوليس البواسل الذين أبوا أن يسلموا كما طلب منهم قائد الجيش الانجليزى (٦) وسفرت المعركة عن مقتل خمسين من رجال البوليس واصابة نحو ثمانين (٧) .

وقرعت أنباء هذه المذبحة اسماع أهل العاصمة وتوالت النذر منذ استفاضة الأنباء بأن يوم ٢٦ يناير سيكون يوما عبوسا قمطريرا ، ففي الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم تمرد جنود بلوكات نظام الأقاليم في ثكناتهم بالعباسية

سخطا منهم على ما أصاب زملاءهم بالاسماعيلية وخرجوا حاملين أسلحتهم في مظاهرة صاخبة وساروا بجمعهم من العباسية الى الأزهر واستمروا حتى جامعة القاهرة (فؤاد) وهناك اختلطوا بالطلبة وتبادلوا شعور السخط والهياج وسار الجميع في موكب المظاهرة متجهين الى العاصمة يطوفون الشوارع صائحين صاخبين وبدأت حوادث العنف واشعال الحرائق بالقاهرة ، وتطور العنف الى مظاهرة مفاجئة وكانت هذه أول مرة أضرم فيها النار فريق من أبناء القاهرة تحت سمع الحكومة وبصرها ، وكان هذا الحريق المدمر ختام الكفاح المجيد فى القناة ، وأشعلت الحرائق فى شتى نواحي العاصمة وكادت تقضى على عمرائها وعظمتها وجمالها .

ولقد كانت حوادث ٢٦ يناير من العنف بحيث فكر الملك فاروق وقت ذاك فى الهروب من مصر ، وأعد قائمة بمن يريدون أن يصحبوه فى هروبه ، وأعد حقائقه لذلك ، ووصلت تلك الأنباء الضباط الأحرار . فاجتمعوا على الفور ، وللمرة الثانية فكروا فى تقديم موعد قيام الثورة لكي يكون فى شهر مارس ١٩٥٢ بدلا من شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، الا أن الأمور لم تلبث ان بدأت تعود الى شبه استقرار ، مما دعا الملك لأن يعدل عن فكرته ، لكي يبدأ الفصل الأخير من حياته كملك .

اعلان الأحكام العرفية وإقالة وزارة الوفد :

اجتمع مجلس الوزراء فى مساء ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ يوم حريق القاهرة برئاسة مصطفى النحاس بمنزله اجتماعا استثنائيا عاجلا ، وفى هذا الاجتماع تقرر اعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ، ووقف الدراسة فى الجامعات وجميع المعاهد والمدارس الى أجل غير مسمى ، وتقرر فى هذا الاجتماع تعيين مصطفى النحاس حاكما عسكريا عاما ، وعلى أثر ذلك أصدر الحاكم

العسكري عدة قرارات بمنع التجول في القاهرة وضواحيها وبتدوير الجيزة منعاً باتاً فيما بين الساعة السادسة مساءً والساعة السادسة صباحاً اليوم التالي ابتداءً من مساء الأحد ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ ، كما أصدر أمراً عسكرياً آخر بمنع التجمهر ، ومعاقبة كل من يشترك فيه بالحس مدة لا تزيد عن سنتين ، وإذا كان حاملاً سلاحاً يعاقب بالسجن مدة خمس سنوات .

وهكذا كان آخر عمل لوزارة الوفد إعلان الأحكام العرفية في البلاد ، ذلك لأنها أقيمت في اليوم التالي ، وتسلم النحاس في مساء ٢٧ من يناير كتاباً اقالة وزارته موقعا عليه من الملك السابق فاروق ، وقد عبر فيه عن أسفه لما أصاب العاصمة من خسائر بسبب تقصير وزارة النحاس في حفظ الأمن والنظام (٨) .

وزارات الموظفين :

ومنذ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ الى يوليو سنة ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد وزارات من المستقلين أطلق عليها بعض المؤرخين " وزارات الموظفين (٩) " نظراً لأن رؤسائها لا علاقة لهم بالأحزاب ، وكانوا أصلاً من كبار الموظفين وأعضائها في الجملة من الموظفين لا من رجال السياسة ، وقد فرضت هذه الوزارات على البلاد فرضاً ، لأن البلاد كانت تريد وزراء لهم برامج سياسية معروفة ، أو ماضٍ في الجهاد تعرف منه صلة صاحبه بميول الشعب وما يشيده من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية ، وكان الشعب يريد وزراء تتجاوب آراؤهم ومناهجهم مع حاجات الشعب ومطالبه ، لا موظفين كل ماضيهم أنهم كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم . وكان قيام الموظفين يعني عودة الحكم المطلق وفيه تحطم للحياة السياسية في البلاد لأن الحياة السياسية لا تنهض في ظل وزارات الموظفين ، بل تنهض في ظل وزارات نابعة من اتجاهات

جماهيرية بحته تعبر عن آمال الشعب وتكافح عن قضيته ، وليس مهمتها تنفيذ أوامر الحاكم وتدعيم حكمه المطلق وبذلك دخلت البلاد في فوضى وزارية ، ففى بحر ستة أشهر تعاقبت على البلاد أربع وزارات :

١. وزارة على ماهر من ٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢ .
٢. وزارة أحمد نجيب الهملاى من أول مارس - ٢٨ يونيو ١٩٥٢ .
٣. وزارة حسين سرى من ٢ - ٢٠ يوليو ١٩٥٢ .
٤. وزارة أحمد نجيب الهملاى الثانية من ٢٢ يوليو - ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

قرار قيام الثورة :

وكان تعاقب هذه الوزارات بهذه السرعة مما يدل على مبلغ الفوضى وعدم الاستقرار في الحكم في فترة عصية في تاريخ مصر ، وكان الملك السابق فاروق ينوى في وزارة الهملاى الثانية أن يفرض سيطرته وإرادته على الجيش بعد إعلان عدائه له ، ومن أجل هذه الغاية فقد فرض صهره (إسماعيل شيرين) ليكون وزيراً للحربية ، وفي هذا امتهان لكرامة ضباط الجيش ، وقد كان إسماعيل شيرين هو نفس الرجل الذى سقط في انتخابات نادى الضباط رغم تزكية الملك له وكان معنى هذا أن صراعاً لابد أن ينشأ بين تنظيم الضباط الأحرار وبين الوزير الجديد .

وفكر تنظيم الضباط الأحرار بسرعة قبل فوات الأوان ، وكان رأيهم هو أنه : " إذا كان لابد من صراع فليكن هذا الصراع من أجل مصر " وحدد الضباط الفترة من ٢٢ يوليو إلى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ لبدء الثورة وأبلغ بها أعضاء التنظيم في جميع أسلحة الجيش ، وكان نص القرار :

" تحددت الفترة من ٢٢ يوليو إلى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ لبدء المشروع (١٠) " وكان المشروع هو الثورة .

ساعة الصفر :

وفي صباح الثلاثاء ٢٢ من يوليو ١٩٥٢ اجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار بمصر الجديدة ، وقرر الضباط في هذا الاجتماع أن تكون ساعة الصفر الليلة (ليلة ٢٣ يوليو) ووضعت الخطة بحيث يشترك في تنفيذها وحدات من جميع أسلحة الجيش ، وفي الساعة الواحدة والنصف من صبيحة الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، قام قواد الثورة باحتلال المراكز الهامة لأسلحة الجيش ووضعوا عليها حراسة مشددة ، وبذلك تم الاستيلاء على الجهاز الحربي الذي تركز فيه قوة الجيش وتم اعتقال كبار الضباط القدامى من قواد الاسلحة ومن في حكمهم قبل ساعة الصفر بوقت مناسب لأن قيادة الثورة خشيت أن يكون وجودهم أحرارا سببا في فشل الحركة ، أو أن يكون لهم تأثير في مجرى الحوادث .

وحدثت مقاومة للثورة هي الوحيدة من نوعها التي حدثت في تلك الليلة ، عندما ذهبت قوة للقبض على الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش وكان موجودا في مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة ، بيد أن القوة المكلفة بالمهمة تمكنت من التغلب على المقاومة البسيطة التي حدثت من الحراس ، وقتل في هذه الحركة اثنان من الجنود أحدهما من الحرس والآخر من جنود الثورة . وتم القبض على رئيس هيئة أركان الجيش كما اعتقلوا من معه من كبار اللواءات وأرسلوهم الى الكلية الحربية واعتقلوهم بها .

وتم احتلال كثير من المرافق الهامة بالعاصمة ، كالمطارات ومحطة القاهرة ، ومصالحة التلغراف والتليفونات ، والكبارى الهامة عند مداخل القاهرة ، وعسكرت فصائل أخرى في الميادين العامة بالعاصمة ، وسيطر الضباط الأحرار على العاصمة تماما .

البيلان الأول :

وفي الساعة الرابعة صباح يوم ٢٣ يوليو احتلت قوة من الجيش دار الاذاعة المصرية وبعد ذلك دخل البكباشي أنور السادات أحد قادة الثورة غرفة المذيع التي تلى فيها نشرة الأخبار الصباحية وأذاع بنفسه على الشعب البيان الأول للثورة بلسان القائد العام للقوات المسلحة في الساعة السابعة والنصف من صيحة ٢٣ يوليو وهذا نصه :

" اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره جاهل أو فاسد حتى تصبح بلادنا بلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا . وتولى أمرنا داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستلتقي هذا الخير بالابتهاج والرحيب .

" اما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق صراحهم في الوقت المناسب ، وإنني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية ، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس في صالح مصر ، وأن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوننا مع البوليس ، وإنني أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق " .

وتوالى بعد هذا البيان عدة بيانات بدأت تعرف بالثورة وأهدافها ، وعندما استمع الشعب الى هذه البيانات قابلها بالبشر والارتياح وفرح المواطنين . فقد كان الفساد قد بلغ ذروته وكان الشعب يتطلع الى الثورة كوسيلة لتحريره من الظلم والفساد .

خلع فاروق ومغادرته البلاد :

وكان الملك فاروق مقيما في الإسكندرية بقصر المنزه يبعث ويلهو وفوجىء بالثورة ولم يكن يعلم غرضها فلم تكن البيانات الأولى للثورة تحدد ما اعتزمت عليه ولكن بعد ذلك زحفت قوات الثورة على الإسكندرية بقيادة زكريا محيى الدين وانضمت اليها قوات الجيش والبحرية بالإسكندرية ، وقد انتقل الملك الى قصر رأس التين ، وفي يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ سلم رجال الثورة انذارا الى على ماهر (الذى قام بتشكيل وزارة جديدة بناء على رغبة الضباط الأحرار) لتبليغه الى الملك فاروق بالتنازل عن العرش وأذعن الملك وتنازل عن العرش لولى عهده الأمير أحمد فؤاد وكان هذا الانذار بامضاء الفريق محمد نجيب المتحدث باسم الضباط الأحرار ، في تلك الفترة ، كما طلب النوار من الملك أن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة مساء ٢٦ يوليو ، وأذعن الملك لارادة النوار ، وغادر البلاد الى منفاه في ايطاليا .

وبذلك طويت صفحة أسرة محمد على التى حكمت البلاد نحو مائة وخمسين عاما ، وكان فاروق هو العاهل الوحيد من أسرة محمد على الذى خلع بارادة الشعب ، ولم يحدث تدخل أجنبى ضد حركة الجيش . وقد توافدت الهيئات الشعبية ، وزعماء الأحزاب الى قيادة الثورة بالاسكندرية يؤيدون رجال الثورة ، ويعبرون لهم عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح .

والواقع أن قوة الجيش التي حققت الانتصار في ثورة يوليو لم تكن منفصلة عن الشعب وعن أمانيه في تحقيق الحرية ، وإنما كانت اداته في تحقيق ما يصبوا اليه ، وهذه المعاني قد أكدها الميثاق الوطنى فيما يلى :

" ان أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها لم تكن هى صانعة الثورة وإنما كانت أداة شعبية لها " .
لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة هى أنها استولت على الأمور فيه ، واختارت له المكان الذى لا مكان غيره وهو جانب النضال الشعبى .

" انها قامت بعملية تصحيح للأوضاع بالغ الأهمية والخطر فى تلك الظروف متحدية بذلك إرادة كل القوى الحاكمة التى أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبى " .

" إن الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه . إن الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى ومن ثم فتح الطريق أمام إرادة التغيير (١٩) " .
ولقد أذهلت هذه الضربة السريعة التى تمت فى سرية مطلقة المخابرات البريطانية وقد كان رجالها يملأون شوارع مصر وأجوائها فى تلك الأوقات وكان جهازها متغلغلا فى كل الأوساط وكانت له سمعة أسطورية بمعنى أن مجرد ذكر اسم قلم المخابرات البريطانية كان يعنى القوة التى لا قبل لأحد بها والمقدرة الخارقة على معرفة ما يجول حتى فى نفوس الناس قبل أن ينطقوا به وكان الانجليز مغرورين جدا بهذه المخابرات ، ومن ثم كانت الضربة مذهلة حينما قامت الثورة وليس لدى مخابراتهم علم سابق كما تعودوا فى كل الأحداث أن يتنبؤا بها قبل وقوعها .

ولقد تجاهل رجال الثورة بريطانيا كما تجاهلوا السفارة البريطانية تجاهلا تاما فطعن هيبتهم في الصميم من أول لحظة ولقد كانت السفارة البريطانية منذ ساعات مصدر السلطات في مصر وقبلة القصر الذي يحكم البلاد وكان هذا التصرف طبيعيا بعد كل تلك السنين الطوال من الاحتلال والاذلال ، أما بالنسبة لأمريكا فعلى الرغم من أن الضباط الأحرار كانوا يعلمون أن هناك صداقة وطيدة بين سفير أمريكا والمملك السابق إلا أنهم اتصلوا بالسفير الأمريكي ، وأبلغوه أن حركة الجيش حركة داخلية هدفها الإصلاح وعقد رجال الجيش صداقة مع السفير الأمريكي كانت لها فائدة في المراحل الأولى للثورة (١٢) .

ولم تتحرك بريطانيا نظرا لأن قبضتها قد تراخت عن مصر وعن الشرق عامة فلم تقو على التدخل كما تدخلت من قبل سنة ١٨٨٢ للحيلولة دون نجاح الثورة العربية .

وهناك عامل آخر منع بريطانيا من التدخل : وهو اليقظة الوطنية ، فقد كانت مصر خطط خطوات واسعة في الحركة القومية في النصف الأول من القرن العشرين وأصبح الشعب مسموعا في كل المجالات ، الأمر الذي لا يمكن مقارنته بوضع مصر إبان الثورة العربية وما كان فيها من تدخل أجنبي سافر منتشر في جميع مرافقها ، هذا على الرغم من وجود جيش الاحتلال بالقناة ، إلا أن الوضع الدولي والذي من جملته ضعف بريطانيا ، ويقظة الأمة المصرية وقوتها التي ظهرت بوضوح في كفاحها في القناة قبيل الثورة مباشرة ، هذان العاملان الجوهريان حالا دون التدخل الأجنبي للقضاء على ثورة يوليو ، وثمة عامل آخر هو عامل المفاجأة ، فقد كان لرجال الثورة الفضل في تدبيرها وانفاذها في سرعة حاسمة جعلت بريطانيا أمام الأمر الواقع ، ولم يكن في استطاعتها أن تضع

أمامها العراقيين مثلما فعلت في ١٨٨١ - ١٨٨٢ فقد كانت تكشف خطوات الثورة العربية خطوة بخطوة مما سهل لها رسم أبعاد الموقف ، ومن ثم أثرت بريطانيا موقف السكوت والتربص لما يأتي به الغد ، وأذاعت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ يوليو بياناً رسمياً قالت فيه :

" ان بريطانيا ترقب بحذر شديد الموقف القائم في مصر في الوقت الحاضر ولكنها لا تنوى أن تتدخل في هذه الحركة التي تعتبرها من شئون مصر الداخلية ولن تتردد بريطانيا في اتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة تعرض الأرواح والمصالح البريطانية للخطر " .

وإزاء هذا الموقف المتربص من بريطانيا لزمّت السفارات الأجنبية عامة موقف الصمت والحياد .

مبادئ الثورة :

كان على رجال الثورة أن يستوعبوا آمال الشعب في نضاله الطويل الذي خاضه ضد الأطماع الخارجية والاستبداد والفساد الداخلي ، ومن ثم بلوروا مطالب الشعب في مبادئ ستة ، هي تصوير صادق لأهداف النضال الشعبي ، أعلنتها الثورة لكي تكون اطاراً للعمل في المستقبل لبناء المجتمع الجديد وكانت على النحو التالي :

١. " القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين " وكان هذا المبدأ لمواجهة جيوش الاحتلال البريطاني الرابضة في منطقة قناة السويس .
٢. " القضاء على الاقطاع " وذلك في مواجهة تحكّم الاقطاع الذي يستبد بالأرض ومن عليها .
٣. " القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم " وذلك لمواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين .

٤. " اقامة عدالة اجتماعية " للقضاء على الاستغلال والاستبداد .
٥. " اقامة جيش وطنى قوى " للوقوف في مواجهة المؤامرات لإضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة .
٦. " اقامة حياة ديمقراطية سليمة " وذلك في مواجهة فترة الاضطراب الحزبى والتزيف السياسى التى سبقت الثورة ، وحاولت أن تطمس معالم الحقيقة الوطنية .

لقد كانت هذه المبادئ هى تجارب هذا الشعب في نضاله الطويل السدى خاضه منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر الميلادى حتى صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ومعنى آخر كانت حصيلة نضال زعماء الشعب من علماء الأزهر في عصر ما قبل الحملة الفرنسية وإبان الحملة الفرنسية وفي عصر الاضطراب السياسى الذى أعقب خروج الحملة الفرنسية وتوج بحركة عمر مكرم في ١٨٠٥ ، كما كانت حصيلة نضال الثورة العربية ، وكفاح مصطفى كامل وثورة ١٩١٩ وكفاح الشعب في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وهذا ما أشار اليه الميثاق الوطنى بانصاف حين أعلن " أن هذه المبادئ الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندتها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوزت معا تلقائيا وطبعيا من خارجه لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت في تلك الظروف دليلا لعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه (١٣) .

وتلك المبادئ الستة هى التى حددت معالم الطريق أمام ثورة يوليو وفتحت الآمال أمام الشعب لكى يتخلص من آلامه التى عاقت مسيرته طوال تاريخه الطويل ، وينتقل من عهد الاقطاع والاستغلال الى عهد تسوده الحرية

والعدالة الاجتماعية . وهذه المبادئ في حد ذاتها لا تعتبر نظرية ثورية متكاملة سبقت قيام الثورة ، وإنما كانت اطارا للعمل ، أو دليلا للعمل الثورى نحتته إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبى طوال العهد ، ولقد كان مجرد إعلانها في حد ذاته ، في جو المصاعب والظلام ، دليلا على صلابة إرادة التغيير الثورى ، وعنادها الذى لا يلين ، ويؤكد الميثاق الوطنى ذلك بقوله : " إن قوة الإرادة الثورية لدى الشعب المصرى تظهر في ابعادها الحقيقية الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسى يواجهه مشاكل المعركة ، كذلك فإن هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظـرة كاملة للتغيير الثورى.. " .

" إن إرادة الثورة في تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتها إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

وقال جمال عبد الناصر بعد ذلك (في بيان له في افتتاح مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول في ٢٦ مارس ١٩٦٤) عن هذه المبادئ " لم يكن هناك غير هذه المبادئ الستة مجرد اشارات الى طريق صعب وبعيد ومع ذلك فلقد بدأت يومها إغراقا في التفاضل خصوصا في جو الواقع الذى ولدت منه كرد عليه وقبول لتحديده . إن هذه المبادئ الستة بشكلها العام وببساطتها وبرغم كل التحديات التى كانت تواجهها استطاعت أن تكون سلاحا للإنسان المصرى ، يكفل له النصر في صراعه مع وحوش الأعماق ، وفوق ذلك فلقد استطاعت أن تحقق له النصر قبل أن يضيق صدره ، ويفرغ ما أختزنه في رثته من أنفاس الثورة ، ويصعد الى السطح ليملأ رثته بالهواء النقى عاندا الى الحياة منتصرا وسيدا " .

وخلاصة القول أن هذه المبادئ تعتبر من أهم المعالم على طريق الثورة نحو التحول الكبير الى الثورة السياسية والثورة الاجتماعية التى أرادت الثورة تحقيقها .

نظرة عامة على التطبيق :

بعد مرور الزمن اتضحت لنا الرؤية للحكم على أبعاد تلك التجربة الثورية ، ويمكننا الآن أن نلقى نظرة عامة على مدى نجاح الثورة في تحقيق تلك المبادئ الستة التى قلنا عنها أنها كانت حصيلة نضال الشعب المصرى على مدى نضاله الطويل .

بالنظر الى هذه المبادئ الستة بصفة عامة ، نجد أنها تنقسم الى قسمين :
فالثلاثة الأولى منها تتعلق بإزالة ما كان من نظم ، وهدم من أوضاع فاسدة وهى القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، ونستطيع أن نجزم بأن الثورة قد نجحت في هذا الى حد بعيد ، باستثناء ما شاب ذلك من أخطاء في التطبيق كفرض الحراسة الجائرة على كثير من المصريين والتمادى في ظلمهم عن طريق لجنة تصفية الأقطاع التى كان يرأسها عسكريون بقيادة المشير عبد الحكيم عامر ، والتى أشار الى مظالمها أخيرا محمد أنور السادات (١٤) .

والثلاثة الأخرى تتعلق بالبناء : وهى إقامة عدالة اجتماعية وإقامة جيش وطنى قوى ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة أما بالنسبة لإقامة العدالة الاجتماعية التى يرنوا اليها الشعب المصرى منذ نضال علماء الأزهر قبل الحملة الفرنسية وأثنائها وفي مطلع القرن التاسع عشر وما تلا ذلك من ثورات وانتفاضات شعبية ، وكانت في مقدمة مطالب الشعب على مر العصور ، وقد حاولت ثورة يوليو في هذا المجال أن تقوم بإعادة توزيع الثروة وخاصة فيما يتعلق بالاصلاح

الزراعى وتوزيع الملكية الزراعية على صغار الملاك والفلاحين ، ولكن مازالت هناك خطوات طويلة في هذا المجال لكي تحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية التى هى على رأس مطالب الشعب المصرى منذ قديم الزمان .

وبالنسبة لإقامة جيش وطنى قوى فإن الثورة قد حاولت في هذا المجال كثيرا بيد أنها أخفقت في عهد جمال عبد الناصر ، وذلك بسبب تدخل الجيش في الحياة المدنية ، وترك العسكريين الخدمة في صفوف الجيش وهجره جبا لمكاسب المناصب المدنية ، التى أتاحت لهم في عصر جمال عبد الناصر وسيطرة المشير عبد الحكيم عامر ، الأمر الذى جعل الحياة العسكرية غير مستقرة ، هذا بالإضافة الى اعتماد الجيش على الأسلحة الروسية وحدها وعلى الخبراء الروس الذين ثبت أخيرا عدم اخلاصهم لمصر ، وتدخل الروس بناء على هذا الاعتماد عليهم في الشئون العسكرية المصرية وضللو القادة المصريين .

وقد كشف النقاب أخيرا عن أن الاتحاد السوفيتى أبلغ عبد الناصر في مايو ١٩٦٧ أن اسرائيل قد حشدت عشر فرق عسكرية بقصد الاعتداء على سوريا ، وقد ثبت بعد ذلك كذب ذلك البلاغ (١٥) وكان القصد منه استدراج القوات المصرية الى الصحراء المكشوفة لتوجيه ضربة مفاجئة إليها ، وفي النهاية تركع مصر أمام التدخل السوفيتى في شئونها العسكرية والمدنية ، وذلك لحاجتها الى السلاح للدفاع عن كيانها ، ولم يكن لهذا السلاح مصدر آخر سوى الاتحاد السوفيتى ، كما زاد تدخل السوفييت بناء على ذلك في الحياة المدنية ، وتكونت في مصر شرذمة من عملاء الشيوعية أخذوا ينشرون الفكر الماركسى في البلاد .

وعلى ذلك يمكننا القول بأن الجيش المصرى القوى الذى أرادت الثورة أن تكونه قد أخفقت فيه وجانبها الصواب ، ومن ثم هزم ذلك الجيش في حرب

١٩٥٦ و حرب ١٩٦٧ ، وحلت نكسة أليمة بالشعب المصرى حطمت أعصابه ، ولم ينقذه منها الا ما حدث اخيرا من نصر في حرب رمضان المجيدة .
وفي عهد محمد أنور السادات حدثت تغيرات جذرية في هذا المجال فبعد قيامه بثورة ١٥ مايو ١٩٧١ بدأ فى تصحيح الأوضاع وتطهير الجيش والحياة العامة من مراكز القوى ، وبدأ يعمل على عدم تدخل الجيش فى الحياة المدنية وأن العسكريين للجيش فقط ، كما حرر الجيش من الخبراء الروس الذين كانوا قيذا على الارادة المصرية ، وأمر بطردهم من مصر فى عام ١٩٧٢ ، وبذلك بدأت أولى الخطوات على الطريق العسكرى السليم وإقامة جيش وطنى قوى استحق أن ينتزع النصر من العدو الإسرائيلى فى حرب رمضان ١٣٩٣هـ (أكتوبر ١٩٧٣) .

ورأينا بعد ذلك رجال الجيش وعلى رأسهم الفريق أول محمد عبد الغنى الجمسى وزير الحربية يضربون بيد من حديد لكل من تسول له نفسه من رجال الجيش التدخل فى الحياة المدنية ، فقد نشرت الصحف المصرية بتاريخ ٧ من نوفمبر ١٩٧٥ نبأ محاكمة عسكريين طلبا الانضمام لأحد المناير فى الاتحاد الاشتراكى (١٦) ، وقال وزير الحربية فى بيان أعلنه وزارة الحربية فى هذا الصدد : " إن القوات المسلحة أخذت من الماضى عبرة ودرسا عندما ابتعدت عن عملها العسكرى وتدخلت فى غير شئونها ، وكان ذلك ضمن أسباب نكسة عام ١٩٦٧ وأعلن الفريق أول محمد الجمسى فى بيانه : " أن القوات المسلحة تحترق عملها العسكرى ولا تقحم نفسها فى أى عمل آخر ، ولن تسمح لأى رجل عسكرى مهما تكن رتبته أو وظيفته العمل فى السياسة أو فى أى عمل آخر طالما أنه فى الخدمة العسكرية " (١٧) .

وأما بالنسبة لإقامة حياة ديمقراطية سليمة ، (فان هذه الحياة الديمقراطية السليمة) لم تقم حتى نهاية فترة السادات وقد أكد هذا محمد أنور السادات في خطابه الى الشعب المصرى فى ٢٠ من نوفمبر ١٩٧٥ فقال ما نصه بالحرف الواحد :

" ينبغي أن نكون أمناء مع أنفسنا ، لم تتحقق الديمقراطية الى هذه اللحظة" وعرض الرئيس ، بأمانة لبعض الأمثلة ومنها برلمان ١٩٧٥ فقد اعترضت الحكومة أيامها على بعض المرشحين ، وأغلقت بعض الدوائر على البعض الآخر ، وكان واضحا أن هذه ديمقراطية ناقصة ، والجلس المصرى السورى ١٩٦٠ كان مجلسا بالتعيين كما ذكر سيادته أن القائمين على الانتخابات فى الاتحاد الاشتراكى كانوا يحاولون التدخل مع بعض أفراد من السلطة التنفيذية لصالح مرشح دون آخر ، وحصل هذا فى سنة ١٩٦٤ واستمر حتى سنة ١٩٦٨ بعد هزيمة ١٩٦٧ (١٨) .

وأشار السادات فى خطابه السالف الذكر أن جمال عبد الناصر قد ركز السلطة فى يده من سنة ١٩٥٢ حتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ لأنه كان يرى أن ذلك كفيل أن ينجز وأن يوقف أخطاء كثيرة ، أو أنه سيعطى دفعة لانجاز أكبر ، أو يحل المشاكل ، ولكن تكونت مراكز القوى فى ظل هذا الحكم الفردى لأن تركيز السلطة فى يد واحدة أمر مستحيل (١٩) .

كما أكد السادات هذا المعنى من قبل فى خطابه الى أعضاء مجلس الشعب المنتخب فى ظل التنظيمات السياسية الثلاثة (يمين وسط يسار) ١٩٧٦ وهى أول انتخابات نظيفة منذ قيام الثورة ، فقال : " ان الانتخابات التى وقعت فى عام ١٩٥٧ كانت محوطة - بحكم الظروف - بقيود كثيرة منها : حق الاعتراض على بعض المرشحين ، ومنها اغلاق بعض الدوائر لمرشحين آخرين "

لم يكن هناك إذن برلمانا ديمقراطيا كاملا ، ولكنه كان مقيدا بما أسماه السادات مرارا باسم " الشرعية الثورية " وذلك تمييزا لها عن " الشرعية الدستورية " التي تعود فيها الحياة الى قوانينها ، وتستند فيها الديمقراطية الى نصوص ومؤسسات (٢٠) .

عودة الأحزاب :

منذ عام ١٩٧٦ ومصر تخوض تجربة الديمقراطية من جديد فقد سمحت الحكومة فى عهد السادات بتحويل الاتجاهات السياسية فى مجلس الشعب الى أحزاب ، فبرز الى الساحة الحزبية عدة أحزاب هى : الحزب الوطنى وهو حزب الحكومة ، وحزب الأحرار وحزب العمل وحزب الوفد الجديد وحزب الأمة وحزب التجمع التقدمى ، وتم إلغاء الاتحاد الاشتراكى تماما . لقد تعثرت هذه التجربة الديمقراطية فى نهاية عهد السادات واضطر الى إيقافها بحجة استكمال تحرير سيناء .

ومنذ تولى حسنى مبارك مسئولية الحكم فى أكتوبر سنة ١٩٨١ ومصر تخطو خطوات واثقة نحو الديمقراطية وسيادة القانون ، وتمت انتخابات عام ١٩٨٤ التى أبرزت الى الوجود أحزاب المعارضة المؤثرة فى مجلس الشعب وعلى الأخص حزب الوفد الذى أصبح له نواب يزيدون على خمسين عضوا بالمجلس لهم صوت مؤثر فى مناقشات القضايا القومية والخلية مما يبشر بمستقبل طيب للحياة الديمقراطية فى البلاد ، والأمل معقود على نواب الأمة فى إرساء دعائم حياة شورية سليمة تنتشل البلاد من التخلف والفوضى .

الثورة السياسية والاجتماعية :

عملت الثورة منذ يومها الأول على تحقيق الحرية السياسية والحرية الاجتماعية للشعب المصرى ، وسارت الثورة السياسية جنباً الى جنب مع الثورة الاجتماعية .

غير أن معالم الثورة السياسية غالبة فى المدة من ١٩٥٢ - ١٩٦١ وبعد عام ١٩٦١ كانت القرارات الثورية الاشتراكية التى أحدثت تغييراً اجتماعياً مذهلاً فى داخل البلاد .

فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ أى بعد مرور خمسة أعوام على الثورة بين جمال عبد الناصر للشعب سياسة الثورة ومنهجها فيقول :

" سارت معركة الحرية من أول يوم من أيام الثورة ... متجهة الى هدف واحد " لكل مواطن من أبناء هذا الوطن ، هو الاستقلال الكامل ، وفي نفس الوقت سارت معركة البناء ولم نفترض أن هذه الثورة ثورتان في وقت واحد ، ثورة ميسية وثورة اجتماعية ، وكل ثورة منهما لها خصائصها . إن الثورة السياسية والثورة الاجتماعية لم يصطدما ... صارت الثورة السياسية والثورة الاجتماعية على نحو متناسق .

" في الوقت الذى كنا بنطلب من القوات البريطانية أن تخرج من مصر ، كنا في نفس الوقت بنقضى على الاقطاع ، كنا بنحقق الاصلاح الزراعى في الوقت الذى يعمل ... ونتحدث علشان نقضى على الاستبداد السياسى (؟!!) كان التصنيع من أجل الشعب على قدم وساق ، وكانت التنمية في الاقتصاد القومى تأخذ مبيها ، وكان تحقيق الاستقلال الاقتصادى يأخذ طريقه .

" حينما قامت الثورة لم يكن هناك برنامج للثورة الاجتماعية ولكن كان هناك أهداف عامة ما كانش فيه برنامج مفصل وحينما بدأت الثورة .. وحتى

نسير في الثورة الاجتماعية جمعنا كل الوعود التي بذلت لهذا الوطن ، ولم ننفذ وعملنا على تنفيذها .

" حققنا الاستقلال الكامل في معركة واحدة متصلة .. المعركة الأولى كانت من أجل اخراج الانجليز من بلدنا .. والمعركة الثانية كانت من أجل تحصين أنفسنا ، ومنع الاستعمار من أن يعود إلينا بأي وسيلة من الوسائل ... " .

أولوية الثورة السياسية :

وكان طبيعيا أن تكون أولويات الثورة للتغيير السياسي ، وذلك نظرا لتحديد الثورة التي تتمثل في الاستعمار وأعوانه في الداخل والخارج فكان الأمر يقتضى منذ البداية معركة سياسية داخلية يقصد تطهير الجبهة الداخلية من قواعد الفساد وصنائع الاستعمار ، فبعد أن قضت الثورة على الملكية اتجهت بعد ذلك الى الأحزاب تدعوها لتطهير صفوفها . ولكن الأحزاب لم تستطع أن تتخلص من رواسب الماضي وتفهم حقيقة المرحلة الجديدة ، وبعد أن تأكد لدى الثورة عدم جدية العناصر الحزبية ، أصدرت الثورة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ باسم الشعب ، انه قد أصبح لزاما أن تغير الأوضاع التي كادت تودي بالبلاد والتي يستند عليها دستور سنة ١٩٢٣ ، ومن ثم كان قرار إلغاء دستور ١٩٢٣ .

وفي ١٨ يناير ١٩٥٣ أصدرت الثورة مرسوما (٢١) بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها . وأعلن حظر القيام في المستقبل بأي نشاط حزبي من أى نوع (؟!!) .

ولا شك أن حل الأحزاب كان ردة عن الديمقراطية أوقعت البلاد فريسة لحكم الفرد المستبد وحرمتها وقتا طويلا من أهمية الرأى الآخر المعارض وكبتت الحريات الشخصية وساد الحكم العسكرى وانفردت القوى الغضبية

العسكرية بالشعب تقلم أظافرها وتقص أجنحته ولم يعد هناك سوى المنافيقين والمتنفعين بالعهد الجديد وسادت الجاسوسية وزادت الرهبة في النفوس .

هيئة التحرير أول تنظيم سياسي للثورة :

وكان لابد من التفكير في تنظيم سياسي شعبى بديل ، يلائم تلك المرحلة الأولى من مراحل الثورة فتم اعلان أول تنظيم سياسى في ظل الثورة في ٢٣ من يناير ١٩٥٣ باسم " هيئة التحرير " ويتضح من أسمها أن الغرض منها يتلاءم مع أهداف المرحلة الأولى من مراحل الثورة وهى مرحلة تحرير الوطن من المستعمر في الخارج وأعوانه في الداخل من الملكية والاقطاع والرجعية ، كما يعمل على سد الفراغ السياسى الذى ترتب على الغاء الأحزاب ، وتحقيق الوحدة الوطنية بجمع شمل المواطنين في تنظيم واحد يقابل تحديات المرحلة المقبلة وقد جاء في بيان هيئة التحرير الأول ما نصه :

" انها طريق للعمل المفتوح أمام المصريين جميعا . فهى ليست حزبا ينتفع بمزاياه نفر دون نفر ، ويتعصب أفرادها لهذا الرأى دون ذلك ... بل هى مصر كلها منظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب ، متعددة وجوه النشاط ، وأيا كان المصرى ، وأيا كانت نزعاته وميوله فهو واحد في هذه الهيئة سبيلا للعمل والخدمة والانتاج .. " .

وقد جعلت هيئة التحرير شعارها " الاتحاد والنظام والعمل " وكان هدفها هو جلاء القوات الانجليزية عن وادى النيل دون قيد أو شرط ، وتحرير وادى النيل من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، وتمكين السودان من تقرير مصيره بنفسه ، هذا بالإضافة الى تحقيق مطالب الشعب المصرى فى الداخل ودعم الصلات مع الشعوب العربية ، والتعاون معها فى جميع المجالات .

وعلى الرغم من تكوين هيئة التحرير بهذه الأهداف السامية إلا أن الثورة لم تستطع أن تجعل منها تنظيماً قوياً يكسب ثقة الناس لأنها تكونت في ظروف لا تسمح بخلق تنظيم سياسي قوى ، واعتمدت على العسكريين الذين لا يحسنون فهم العقلية الشعبية ولا يجيدون المرونة السياسية وانتشر الضباط في مختلف تنظيمات الهيئة على امتداد الجمهورية ، وكانت حساسية قد بدأت تظهر بين المدنيين والعسكريين بعد أن أساء التصرف طائفة من العسكريين .

ولذا فإن تنظيمات هيئة التحرير قد خلت من الشخصيات السياسية النظيفة التي مارست العمل السياسي قبل الثورة وعفت عن الانتساب إليها العناصر الحزبية ، ولم ينهات عليها إلا نوع جديد من المستقلين والانتهازيين .

كما يقول اللواء محمد نجيب في مذكراته ويضيف قائلاً : وكان مفروضاً أن تكون هيئة التحرير هي أساس وحدتنا الوطنية في مواجهة قوات الاحتلال . . . ولكنها تحولت مع الأسف إلى هيئة ضعيفة متهاككة لا تظهر إلا في الاجتماعات العامة حيث أجادوا جمع الجماهير للاستماع إلى الخطب في السراقات (٢٢) .

الإصلاح الزراعي :

ولما كان المبدأ الأول للثورة ينص على القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ، فلا شك أن الاقطاع كان سنده الأول في البلاد ، ولذا لزم تقليص أظافر الاقطاع ، وكانت أول ضربة من أجل تحقيق الاستقلال السياسي هي قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في ٩ من سبتمبر ١٩٥٢ فقد كانت أحوال البلاد تقتضي توزيع الملكية الزراعية توزيعاً عادلاً ، ضماناً لتوفير لقمة الخبز للغالبية الكادحة من أبناء البلاد .

وبذلك كان قانون الاصلاح الزراعى ضربة حققت الانتصار فى مجالين فقد قضت على الاقطاع وقوضت دعائمه من ناحية ، ومن ناحية أخرى حققت نصرا فى مجال الثورة الاجتماعية ، وتوزيع الثروة توزيعا عادلا ، فقد قرر قانون الاصلاح الزراعى أنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأرض الزراعية أكثر من مائتى فدان ، وللغرد أن يتصرف فيما فوق ذلك الى أولاده فى مساحة أخرى لاتزيد عن مائتى فدان ، وللشركات والجمعيات الحق فى أن تمتلك أكثر من مائتى فدان من الأراضى التى تستصلحها لبيعها ، وكذلك يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها ، ويجوز للشركات الصناعية أن تمتلك مقسدا من الأراضى الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعى ولو زاد على مائتى فدان .

وتقوم الحكومة بالاستيلاء على الأراضى الزائدة على النصاب القانونى ، مقابل تعويض المالك بسندات أسمية على الحكومة بفائدة ٣٪ عدلت بعد ذلك بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ الى ١٥٪ ، وكان معنى ذلك أن تحديد الملكية لم يكن عقوبة تحل بالمالك ، وإنما كان الهدف منها تغيير هيكل الملكية الزراعية ومنع تركيز الملكية الزراعية فى يد قلة من الناس .

وقد وزعت الأراضى الزائدة على صغار الفلاحين والزراع بحيث يكون لكل منهم ملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة بشرط أن يكون المستفيد مصريا حسن السير والسلوك محترفا للعمل الزراعى فعلا ، وأن يقل ما يملكه على خمسة أفدنة ، وأن يكون قادرا على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منه . وبذلك نرى أن قانون الاصلاح الزراعى قد حطم كبار الاقطاعيين ، وأدى هدفه من الناحية السياسية بالمساعدة فى القضاء على أعوان الاستعمار فى الداخل وقد حقق هدفا اجتماعيا آخر فى منتهى الأهمية وهو فتح المجال أمام

الكادحين للحرية الاجتماعية ولتحرير الزراع من سيطرة الاقطاع المستغل ،
ومن ثم استعاد الفلاح حريته الاجتماعية لكي يباشر حريته السياسية بعيدا عن
سيطرة الاقطاع ، وجلس الفلاح لأول مرة محتلا مقعده في المجالس الشعبية
المنتخبة بطريقة التوجيهات التي كانت تأتي من القيادة الحاكمة ولم تكن الحرية
كافية لمناقشة قضايا البلاد .

الغاء الملكية واعلان الجمهورية :

رأت الثورة بعد الغاء الأحزاب أن الرجعية يجب القضاء عليها من
جذورها وأن تاريخ أسرة محمد على كان سلسلة من الخيانات في حق الشعب ،
وأنها طالما اشتركت في قهره مع الاستعمار وأعوانه ، فقد أصبحت الحالة ملحة
للقضاء على النظام الملكي الذي أجمعت الأمة في المطالبة بالقضاء عليه . ولذلك
أعلنت الثورة في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ باسم الشعب الغاء النظام الملكي
وحكم أسرة محمد على وألغت الألقاب في البلاد ، وأعلنت النظام الجمهوري
على أن يتولى قائد الثورة رئاسة الجمهورية . وقد كان الغاء الملكية وعلان
الجمهورية مطلباً شعبياً ملحا تحقق فيه للشعب المصري القضاء على أسرة دخيلة
طالما عملت من أجل مصالحها ، وكانت مطية الاستعمار متهاونة في حقوق
شعبنا .

والنظام الجمهوري يعتبر ضرورة سياسية ؛ لأنه أكثر نظم الحكم اتفاقا مع
منطق الديمقراطية وسيادة الشعب لأنه لا يفرض على سياسة الدولة شخصا
تختاره الصدفة بحكم توارث العرش كما هي القاعدة في النظام الملكي ، ولكنه
يقوم أساسا على اختيار الشعب لرئيس الجمهورية بالانتخاب لمدة معينة والملكية
الوراثية مرفوضة حتى لو أقرت بالتصويت الحر ، لأن أقرارها يعني أن الذين
أقروها سيتحكمون في مصير الناس الذين سيأتون بعدهم فكيف يعطى الناس

لأنفسهم هذا الحق ، إن لكل زمان رجاله ول هؤلاء الرجال حق تقرير مصيرهم بأنفسهم .

ومن ناحية أخرى فإن النظام الجمهورى يعتبر ضرورة قومىة تفرضها أوضاع العالم العربى بعد اعتداء الصهيونية عليه وخلقها لدولة اسرائيل وأصبحت الحالة ملحة للوحدة القومية العربية ، كان لا يمكن السير في طريق الوحدة العربية سوى بالقضاء على الملكية التى تعتبر عائقا حقيقيا في طريق الوحدة ، وسببا في التقوقع والعزلة .

الثورة وقضية الجلاء :

كان الواضح أن مصر لا تستطيع أن تباشر حريتها السياسية والاجتماعية وقوات جيش الاحتلال البريطانى رابضة في القناة لأن الاستعمار حليف طبيعى للرجعية والاقطاع ، ومن ثم عملت الثورة منذ اللحظة الأولى على تحقيق الجلاء والاستقلال في كل من مصر والسودان لأنه لا فائدة من جلاء الانجليز عن مصر مع بقائهم في السودان يهدد مصر اقتصاديا وحربيا ولأن مسألة السودان ظلت معلقة منذ معاهدة ١٩٣٦م فكان لابد من حلها وذلك بإعطاء الشعب السودانى حق تقرير مصيره بنفسه حتى يتحقق له الاستقلال والحرية .

ومن ثم تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة الى الحكومة البريطانية في ٢ من نوفمبر ١٩٥٢ بشأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير مصيره . ومما جاء في هذه المذكرة : " تؤمن الحكومة المصرية إيمانا وطيدا بحقوق السودانيين في تقرير المصير ، وفي ممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، ورغبة منها في بلوغ الهدف تبدأ على الفور فترات انتقال تستهدف غرضين :
١. تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

٢. تهينة الجو الحر المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير .

وأعلنت المذكورة بوضوح أنه في فترة الانتقال تكون السيادة للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير . وفي فترة الانتقال تكون السلطة الدستورية في يد الحاكم العام بمعاونة لجنة من ٥ أعضاء من سودانيين ومصرى وإنجليزى وهندى أو باكستاني ترشحه حكومته ، وحددت المذكورة سلطة الحاكم العام ، كما أقرت تشكيل لجنة مختلطة تشرف على التمهيد للانتخابات وإجرائها ، وأقرت تشكيل لجنة سودانية الإدارة ، كما بينت أن فترة الانتقال يجب أن تتجاوز ثلاث سنوات وتكون مهمة الجمعية التأسيسية تقرير مصير للسودان وإعداد الدستور (٢٣) .

وعلى أثر ذلك دخلت مصر في مفاوضات مع الحكومة البريطانية في أواخر عام ١٩٥٢ وأوائل عام ١٩٥٣ ، وفي هذه المفاوضات أكد المفاوضون المصريون على وحدة السودان شماله وجنوبه ، في الوقت الذى كان المفاوضون الإنجليز يحرصون دائما على إيجاد التفرقة بين الشمال والجنوب ، ورأوا ضرورة وجود ضمانات للجنوب فأنجلترا تحشى أن يتحيز الشماليون ، ثم عقدت اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير ، وتقرر فيها انسحاب القوات العسكرية المصرية والإنجليزية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى رغبته في الشروع في إتخاذ تدابير تقرير المصير حتى يتم تقرير المصير في جو حر محايد .

في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أصدر البرلمان السودانى بالأجماع قرار بالشروع في إتخاذ تدابير لتقرير المصير ، وعلى أثر ذلك بدأت القوات المصرية والبريطانية في الانسحاب من السودان . ولما استقر الوضع قرر مجلس النواب السودانى في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم مجلس الشيوخ في ٢٢ من ديسمبر

سنة ١٩٥٥ ، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، وأعلنت كل من مصر وبريطانيا اعترافهما بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

أما بالنسبة لقضية الجلاء عن مصر ، فقد كانت الثورة تدرك منذ البدايات أساليب الاستعمار وحيله ومن ثم حددت لنفسها طريقاً واضحاً وأصررت على مبدأين :

الأول : عدم قبول أية مخالفة عسكرية مع بريطانيا .

الثاني : عدم قبول أى نوع من أنواع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

وحاول الانجليز منذ اللحظة الأولى أن يدخلوا برجال الثورة فى دوامة المفاوضات والمساومات التى استمرت على المسرح المصرى سبعين عاماً ولكن رجال الثورة كانوا حسمين فقد أعلن جمال عبد الناصر فى تصريح له فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ لمراسل جريدة (نيويورك هيرالد تريبيون) قال فيه : إن مصر لا تستطيع اليوم أن تتحمل مزيداً من الماطلة والتسويق ، وإذا شعرت حكومة العهد الجديد بعد هذه الجهود المتصلة التى تبذلها مع الانجليز بمراوغة فإنها لن تصل الى كراسى الحكم إلا لتتولى قيادة الشعب فى حربه ضد الانجليز لأنها لن تكون حرباً رسمية وإنما ستكون حرب عصابات فدائية أشبه بقصة شمشون التى روتها التوراة ، سوف نخطم المعبد على رؤوسنا ليصيب رؤوس أعدائنا القانمين بينما أيضاً . . .

ومن هنا عرف الانجليز صلابة الثورة ، وعدم تهاونها أو انخداعها بأسلوب اللف والدوران القديم ، وحرصت الثورة منذ اللحظة الأولى على إعداد القوات المسلحة لخوض غمار المعركة ضد الاستعمار فى أية لحظة ، كما أقامت

مراكز لتدريب القذائيين داخل البلاد ، واستطاعت هذه المراكز أن تدرب ما لا يقل عن خمسين ألف فدائي .

وحاولت مصر تدعيم الجيش فليجأت أول الأمر الى أمريكا نظرا لأنها وقفت منذ البداية موقف الصداقة للثورة المصرية ، ونظرا لأن تصرفات السفير الأمريكي تجاه رجال الثورة تدعوا الى الثقة ، وطلبوا منه تسليح الجيش المصري الذي كان يفتقر الى السلاح ، فلقد كانت السياسة المرسومة في مصر بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ هي أن يظل الجيش ضعيفا مفتقرا الى السلاح والذخيرة والعتاد ، وما دام متعهد بتوريد الأسلحة هي بريطانيا فإن ذلك كان كفيلا بأحكام السيطرة على هذا الجيش ، وبالتالي على الشعب الذي لن يجد له حماية في جيشه وبذلك لن تقوم في مصر دولة لأن أولى مقومات الدولة هي أن يكون لها جيش قوى يستطيع أن يحميها من أية سيطرة أو تدخل يفرضان عليها من الخارج .

وحين طلب رجال الثورة من السفير الأمريكي بالقاهرة الاتصال بحكومته بشأن تسليح الجيش المصري بأموال مصرية ، جاء رد الحكومة الأمريكية في صورة نسخة مما يسمى (ميثاق الأمن المتبادل) وطلبوا من رجال الثورة عقد اتفاقية وقالوا لهم أنه بمجرد توقيعكم فلن تكونوا بحاجة الى دفع مليم واحد من أجل السلاح بل ستدفع الأسلحة على الجيش المصري مجانا ، هذا بخلاف المعونات الأخرى ، وقد كان العرض على الطريقة الأمريكية محاطا بالتشويق والدعاية المغرية ، فتارة يقولون أن أكثر من أربعين دولة تنعم بخيرات هذا الاتفاق اليوم وتسبح في بحوحة الرفاهية ، وتارة يقولون ولماذا تخصصون من ميزانيتكم أية مبالغ تنفقونها على التسليح في الوقت الذي يمكنكم فيه أن

توصلوا على السلاح بالجماع ، بل على أحدث الأسلحة أيضا فوقعوا على المعاهدة وبعدها يكون الطرفان (٢٤) .

بيد أن رجال الثورة أخذوا على أنفسهم منذ البداية ألا يدخلوا في محادثات جديدة ودفاع مشترك مع أحد وإلا استبدلوا نيرا بنير ، واستعماراً باستعمار ومن ثم رفض رجال الثورة العرض ، وأوضحوا لأمريكا أن مصر تريد شراء السلاح بما لها ولا تريد هبة من أحد ومع هذا فقد أرسلت أمريكا صفقة سلاح للبوليس المصرى كان ثمنها مدفوعا قبل الثورة ، فقدمتها أمريكا الى مصر دليلا على حسن النية من جانبها .

اتفاقية الجلاء :

واستمر رجال الثورة في إعداد البلاد للكفاح في القناة إذا حاولت بريطانيا المراوغة في الجلاء ، وحين أيقنت بريطانيا أن مصر جادة في موقفها القوي على طلب الجلاء الحقيقي ، وأدركت أن وجودها غير مرغوب فيه فعلا من جانب الشعب المصرى ، رضخت في النهاية وانتهى الأمر الى اتفاقية ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أقرت فيها بريطانيا الجلاء عن مصر في مدة لا تتجاوز ٢٠ شهرا تبدأ من تاريخ التوقيع على اتفاقية الجلاء ، وهكذا استطاع الشعب المصرى أن يزحزح عن كاهله هذا الكابوس الذى ظل يؤلمه ويفسد عليه حلو الحياة أكثر من ٧٠ عاما ، وأذاع جمال عبد الناصر بيانا على الشعب المصرى بهذه المناسبة في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤ .

"أيها المواطنون ، إن مرحلة من كفاحنا قد أنتهت ومرحلة على وشك ان تبدأ لقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع عملية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر الخالدة .. هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا ، وتعالوا بنى وطننا من جديد بالحب والتسامح والفهم المتبادل .. اللهم أعطنا

القوة لندرك أن الخائفين لا يصنعون الحرية ، والضعفاء لا يصنعون الكرامة ، والمتزدددين لن تقوى أيدهم المرتعشة على التعمير والبناء " وبذلك غادر آخر جندي بريطاني مصر يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٥٦ ورفع علم مصر فوق مبنى البحرية في بورسعيد وهو آخر مبنى جلت عنه القوات البريطانية في ١٨ يوليو وصار عيداً للجلاء من كل عام فضلاً عن كونه عيداً للجمهورية (٢٥) .

وحاولت مصر كسر (احتكار السلاح) فعقدت إتفاقية على شراء نفقة أسلحة من (تشيكوسلوفاكيا) في سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وبذلك تخلصت مصر من الحصار الأنجليزى الذى فرض عليها بعض الأسلحة من النوع البالى العتيق الذى لا يساير التطور ، وكانت صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ضربة قاضية للمعسكر الغربى نظراً لأن بريطانيا حرصت منذ معاهدة ١٩٣٦ على أن تكون أسلحة الجيش المصرى ومعداته من نفس أسلحة القوات البريطانية ، كما اشترطت على مصر ألا تستورد سلاحاً إلا من بريطانيا وحدها ، فكان خروج مصر من دائرة هذا الحصار واحتكار السلاح ضربة قاضية لبريطانيا وحلفائها فأعلنت كثير من صحف الغرب ودوائره السياسية أن هذه الصفقة من قبل العالم الاشتراكي فيها تهديد للسلام العالمى ولقد أُنْجِثَتْ مصر بعد ذلك للحصول على السلاح من المعسكر الشرقى وخاصة روسيا واعتمدت اعتماداً يكاد يكون كلياً على السلاح السوفيتى .

تأهيم شركة قناة السويس :

كانت شركة قناة السويس تمثل دولة داخل دولة ، وكانت صورة مزريسة للاستعمار الأوروبى ، فقد قامت منذ تأسيسها في عهد سعيد باشا والى مصر على استغلال البلاد شعباً وحكومة ، لخدمة مصالحها ، وبذل الشعب دمه ودمعه وعرقه في حفر قناة السويس ، فمن أجلها توسعت الحكومة فى فرض نظام

السخرة بشكل لم تشهد له البلاد من قبل مثيلا ، وربط المصريين بعضهم الى بعض بالحبال فى أيديهم ليقطعوا الصحراء من الزقازيق الى القناة سيرا على الاقدام ، وهناك سيقوا الى ساحات الحفر زمرا ، وماتوا من العطش أو الاعياء أو الجوع أو الأوبئة ، وسخرت الحكومة مواردها المالية والطبيعية فى خدمة الشركة (٢٦) .

وكانت شركة القناة تمثل تغلغل نفوذ إنجلترا وفرنسا فى أراضي مصر وكان من الطبيعى أن تشرف مصر المستقلة المنحرة على هذه القناة التى تمر بأراضيها والتى أنشئت بعرق وسواعد الفلاحين المصريين ، وأن الوقت للشعب المصرى الذى بذل التضحيات الجسيمة فى انشاء قناة السويس أن يستفيد من أرباحها الطائلة التى تذهب الى جيوب الأجانب ولا تستفيد منها مصر الا القدر القليل .

ومنحت لمصر الفرصة لتحقيق هذا الحلم حين رفضت إنجلترا والولايات المتحدة تمويل مشروع السد العالى ، فرأى جمال عبد الناصر الاستفادة من الظروف الدولية الموجودة فى سنة ١٩٥٦ من حيث انقسام العالم الى معسكرين شرقى وغربى اشتدت بينهما الحرب الباردة ففاجأ العالم فى مساء ٢٦ من يوليو ١٩٥٦ بقرار تأميم شركة قناة السويس ، حتى تستطيع الحكومة المصرية بموارد القناة الغنية إقامة مشروع السد العالى وغيره من المشاريع الاقتصادية المنشودة لبناء صرح الاقتصاد المصرى ، وتباشر سيادتها القومية على جزء مهم من أراضيها .

ومما جاء فى قرار التأميم : أن تنتقل للدولة المصرية جميع ما للشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا فى ادارتها وأعلنت الحكومة المصرية حرصها فى نفس الوقت على تعويض حملة

أسهم شركة القناة تعويضا عادلا وأعلنت عزمها على المضى فى ضمان حرية المرور فى القناة وفقا لاتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وعلى الرغم من حق مصر فى تأميم الشركة الا أن الدوائر الإنجليزية والفرنسية قابلت هذا الاجراء بالناداة بتأكيد الصفة الدولية للقناة ، وأعلنت تصميمها على المحافظة على هذه الصفة ، وهددتا باستخدام القوة ضد مصر ، ولم تقفأ عند هذا الحد بل أعلنتا تجريد الأرصدة المصرية .

وأعلن (أنتونى ايدن) رئيس الوزراء البريطانى فى ٨ أغسطس رأى حكومته فى تأميم مصر للقناة فقال :

" إن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس قد أوجد حالة خطيرة وأن وضع هذه القناة تحت إشراف دولى هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا " وأكد رئيس الحكومة البريطانية أن القناة ليست حيوية لمصر كما هى حيوية لغيرها من دول العالم .. وأن بريطانيا تتعرض لكثير من الأخطار اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لصيانة حقوقها .

وأعلنت الحكومة الفرنسية موافقتها على الآراء والاجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية ، وصرح (موليه) (٢٧) بأن جمال عبد الناصر يرمى الى إنشاء امبراطورية عربية من الخليج الفارسى الى المحيط الأطلنطى .

وبدأت مصر تجابه التحدى فى هذه المرحلة الهامة من حياتها " وهى مرحلة تحقيق الاستقلال السياسى وسيادتها على أراضيها ، وكان ذلك حقا من حقوق مصر المشروعة تقره القوانين والمواثيق الدولية ، بيد أن الاستعمار استمرأ السيطرة السياسية على أرض مصر وحكومتها المتعاقبة وقد تهاونت هذه الحكومات فى ما مضى فى حقوق مصر المشروعة فى عهد أسرة محمد على وذلك لارتباط مصلحتها بمصلحة الاستعمار وأعوانه فى الداخل والخارج .

وهددت الدولتان (بريطانيا وفرنسا) باستخدام القوة وأعلنتا التدابير للتعينة العامة وتحركت قواتهما المسلحة كما اتخذت تدابير اقتصادية لمصر . وعمدنا الى تحريض الموظفين والمرشدين الذين يعملون في قناة السويس على ترك عملهم محاولين بذلك عرقلة سير الملاحة في القناة ، وفي أغسطس أعلنت الحكومة المصرية رفضها لحضور مؤتمر لندن المزمع عقده في ١٦ أغسطس ١٩٥٦ من دول أوربية وآسيوية وأفريقية لمناقشة موضوع الاشراف الدولى على القناة ، وهذا المؤتمر عقد بدعوة من بريطانيا لبحث مستقبل جزء لا يتجزأ من مصر دون الرجوع اليها والتشاور معها في هذا الشأن .

ولكن الحكومتين البريطانية والفرنسية قررتا استخدام القوة لإيقاف مصر عند حدها بالرغم من الحوار الذى كان دائرا في مجلس الأمن الدولى واستعداد مصر لحل المشاكل بمفاوضات أخرى في جنيف في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ (كما أوصى بذلك مجلس الأمن) بين مصر من ناحية وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى .

وتكشف الموقف عن (مؤامرة الاعتداء الثلاثى) في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، فقد اتفقت الدولتان مع اسرائيل أن تبدأ بالاعتداء على مصر ، ثم تتدخلان بحجة حماية القناة ، ومازلنا لا نعلم على وجه التحديد الشروط التى أتفق عليها المتعاقدون ، ولكنها بطبيعة الحال كانت تتلخص في تدعيم مركز اسرائيل في المنطقة وذلك بقهر مصر أكبر أعدائها . ثم إعادة سيطرة بريطانيا وفرنسا على القناة ، وظنت تلك الأطراف أنها في إمكانها عمل ذلك بعيدا عن علم الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تجاهلتها الدول الثلاث تجاهلا تاما ، وكان ذلك من مصلحة مصر ، فلم تساند أمريكا عمل حلفائها الأحق ونادت بحل

المشكلة بالطرق السلمية ، وطلبت من حلفائها احترام قرارات الأمم المتحدة التي قررت وقف القتال وانسحاب المعتدين من الأراضي المصرية .
 وحينئذ وجدت روسيا الفرصة سانحة لتوجيه ضربة قاصمة لبريطانيا وفرنسا ، واكتساب نصر كبير في مضمار السياسة الدولية متيقنة أن الأمم المتحدة لن تقف بجانب المعتدين ، فوجهت انذارها المشهور بضرب لندن وباريس إذا لم يتم وقف إطلاق النار والانسحاب ، وذلك بعد أن تأكدت أن أمريكا لن تقف مؤيدة للمعتدين ، وأيدت الصين الشعبية الانذار الروسى ، وأعلنت عزمها على إرسال متطوعين لمساعدة مصر . وساندت دول العالم الثالث مصر في موقفها ، واضطرت الدول الثلاث الى وقف عملياتها وبدأوا في الانسحاب من القناة .

وكانت أمريكا ترى ضرورة الانسحاب حتى لا تجد روسيا فرصة تستطيع بها إرسال قوى حربية الى منطقة القناة ، وهكذا خرجت مصر منتصرة من هذه الأزمة . غير أنه يجب أن نلاحظ أن نتائج هذه الحرب هي التي ولدت فيما بعد حرب ٥ يونية ١٩٦٧ وهي الحرب التي منيت فيها مصر بهزيمة مؤلمة ، وذلك لأن اسرائيل انسحبت من سيناء وقطاع غزة مشرطة ضرورة حرية الملاحة في خليج العقبة ووضع قوات دولية في شرم الشيخ وخليج العقبة لكي تحافظ على سير الملاحة وأمنها بالنسبة لاسرائيل ، وبذلك خرجت مصر من حرب ١٩٥٦ فاقدة السيطرة على مضيق شرم الشيخ الذي كان لها هيمنة عليه قبل الحرب . ولم تحقق هذه الحرب القصيرة الأمل الذي كانت ترمى اليه كل من إنجلترا وفرنسا في القضاء على الثورة في مصر ، وإنما وضعت حدا فاصلا لعهد من العلاقات بين الانجليز والفرنسيين من جانب ، والعالم العربى من جانب آخر . . .
 لقد كان من الواضح أن خطط بريطانيا وفرنسا وضعت في اعتبارها الهجوم

الاسرائيلى ، وأكد هذا الهجوم فى أذهان العرب خوفهم الذى استمر أربعين عاما من الصهيونية ، والدولة اليهودية " كقوة معتدية توسعية " تستغل السدول الاستعمارية وتستغلها هذه الدول (٢٨) .

ومن النتائج التى تمخضت عنها هذه الحرب أيضا أن الاتحاد السوفيتى حظى بهيبة فى نفوس العرب للدور الذى لعبه أثناء هذه الحرب ، ومن المؤكد أن هذه الهيبة لم يكن الرعماء السوفيت ليحصلوا عليها اذا بذلوا الجهد وحدهم لعدة سنين ، وشعر العرب وخاصة مصر بعرفان مماثل للولايات المتحدة ، لمدة قصيرة جدا ، وأصبح هناك رصيد هائل من الآمال العربية ، لا لأن الولايات المتحدة نددت باستخدام القوة من جانب إنجلترا وفرنسا فحسب ، وإنما لأن الرئيس الأمريكى عارض أيضا الاجراء الصهيونى ، على الرغم من أنه كان فى أتون حملة انتخابية يحتاج خلالها لأصوات اليهود فى أمريكا .

وأخيرا يمكن القول بأن هذه الحرب كما وصفها البعض بأنها كانت فلسطين أخرى فقد حركت كل آمال العرب فى التحرير الكامل من كل نفوذ خارجى وولدت الحاجة الى اصلاح اجتماعى عاجل ، ومزيد من الوحدة العربية ، وحياد يشمل المنطقة كلها ، ولم يبق أمام العرب سوى دولة واحدة هى أمريكا ، تستطيع أن تفاهم مع العروبة الفتية . فلنرى ماذا تأتى به رياح السياسة بعدد ذلك فى أجواء الشرق الأوسط ؟ .

تنظيم الاتحاد القومى :

وأمام التحديات الخارجية برزت أهمية الوحدة القومية ، ومن ثم بادرت القيادة الثورية بإعلان تشكيل الاتحاد القومى فى ٢٨ من مايو ١٩٥٧ وكانت أهدافه المعلنة تتمثل فيما يلى :

- أن يكون تعبيراً سياسياً عن الوحدة الوطنية التي تأكدت بهزيمة العدوان الثلاثي ودحره ودعم الثورة الوطنية وهي تتجه نحو مرحلة الثورة الاجتماعية .
- مواجهة تحديات الاستعمار في مصر وفي العالم العربي .
- ارساء دعائم الممارسة الديمقراطية وحل المناقضات بين القوى الاجتماعية بطريقة سلمية .

وهكذا ظهرت الحاجة الى تنظيم جديد لتحالف قوى الشعب ، بعد أن أدت (هيئة التحرير) الغرض المنشود منها في فترة الثورة السياسية والاستقلال الوطني التي قطعتها الثورة في مسيرتها منذ القضاء على الملكية فـسـى ١٩٥٢ حتى خرجت منتصرة من حرب ١٩٥٦ وأكدت الجبهة الداخلية صلابتها أمام الأطماع الاستعمارية ، وتحقيق استقلال البلاد ، وكان لابد من تنظيم يصون هذا الاستقلال ويشارك في توجيه شئون الحكم ، عن طريق تكوين القيادات الشعبية الواعية بأهداف المجتمع ، ليساهم الأفراد في تحريك عمليات التطور في مختلف المستويات في القرية والمدينة ، وبين الفلاحين والعمال والموظفين وجميع القطاعات التي يتكون منها الشعب ، ولهذا كله نشأت فكرة الاتحاد القومي على اعتبار أنه يجمع قوى الشعب ومختلف طبقاته من أجل الوحدة الوطنية . في سبيل البناء الاجتماعي والسياسي .

وجاء في المادة (١٩٢) من دستور سنة ١٩٥٦ عن الاتحاد القومي وأهدافه ما يلي : " يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويتولى الاتحاد القومي الرشيد لعضوية مجلس الأمة .

ويجب أن نلاحظ أن مجرد انشاء الاتحاد القومى لم يكن ليقضى على المتناقضات فى المجتمع وكان من المؤمل أن يقضى تفاعل الطبقات فى اطار الاتحاد القومى على هذه المتناقضات ، غير أن تجربة الاتحاد القومى اصطدمت بقوة المصالح الرأسمالية والطبقات الرجعية التى انضمت الى تنظيماته ، وسعت الى شل فاعليته الثورية ، ومن ثم أصبح الاتحاد القومى مجرد واجهة تنظيمية عاجزة عن خدمة المطالب الجماهيرية الحقيقية .

وظهرت عدم فاعلية الاتحاد القومى بعد صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ فلم تقم لجان الاتحاد بدورها من أجل التعريف بتلك القوانين ، وشرحها للشعب ، ومراقبة تنفيذها ، وهذا ما أشار اليه الزعيم عبد الناصر فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية " أنا أعتقد أن الاتحاد القومى كان به عيب واحد هو أننا تركنا الفرصة للرجعية للتسلل اليه وتسيطر على المناصب الرئيسية . ونحن فى هذا كنا حسنى النية لأننا عندما كنا نريد أن نحل الصراع الطبقي بالوسائل السلمية ونقيم نوعا من التعايش السلمى بين الطبقات فى اطار الوحدة الوطنية سمحنا لكل الناس حتى الرجعية بالدخول فى الاتحاد القومى . فقد تصورنا أنه مهما يكن من خلاف بيننا وبين العناصر الرجعية فإنهم لا يزالون أبناء نفس الوطن ، وشركاء نفس المصير وأنا حرصنا على الوحدة الوطنية الا أن الطبقة الرجعية من كبار الرأسماليين والاقطاعيين لا يرضيها أن ترى امتيازاتها تنهار باسم الكفاية والعدل ، وأنها وهى ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكان اليه بدورها لتسلب النضال الشعبى ثمراته الاجتماعية ولو أدى ذلك الى فتح الطريق له حتى يعاود تحكمه من جديد فى مقدرات الشعب الذى تنتمى اليه ، يضاف الى هذا أن قوة الثورة فى مواجهتها لخصمية التغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثورى لتلتقى عليه

الجهود . فعلى الرغم من وضوح المد الثورى على هدى المبادئ الستة للثورة ،
الا أن التجربة الثورية لم تكن قد توصلت بعد الى حصيللة فكرية تقف من هذه
التنظيمات موقف العقيدة أو موقف الدليل النظرى الواضح . . وهو ما جعل
الفردية أساس التجمع فى تلك التنظيمات وليس " الجماهير " أو " العقائد " .
ومن هنا اكتشفت الثورة بتجربتها أن تحقيق التقدم على الأرض المصرية
يتطلب أمرين :

أولا : ثورة اجتماعية واعية يتحقق بها سيطرة الشعب على مصادر الثروة
ووسائل الانتاج ، وضرورة التخطيط القومى الشامل ، وتوزيع الناتج القومى
على أساس مشاركة العاملين فى الانتاج ، وضرورة سيطرة الشعب على السلطة
السياسية للمجتمع " ثم صدرت القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ وبدأت
بذلك مرحلة جديدة من مراحل الثورة المصرية وهى مرحلة التحول الاشتراكى
على أساس من الاشتراكية وديمقراطية الشعب العامل .

ثانيا : أصبحت الحاجة ماسة الى دليل للعمل الثورى يحدد السمات
الرئيسية للبناء الاجتماعى والسياسى وأهدافه ، فبعد مرور عشر سنوات على
الثورة لم يكن هناك من دليل سوى المبادئ الستة التى سبق أن أشرنا اليها .
وبعد مضى هذه الفترة ، أدرك الثوار فى مصر أنهم بحاجة الى دليل للعمل
الوطنى ، خاصة وأنه خلال هذه الفترة تبلورت الأفكار فى مصر عبر مسيرة
الثورة ، ومن ثم أقر المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى مايو ١٩٦٢ (الميثاق
الوطنى) كأساس نظرى لمرحلة التحول الاشتراكى .

ويلخص جمال عبد الناصر الغرض الاساسى من الميثاق الوطنى ودوافعه
وضرورته أثناء عرضه على أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية قائلا :

" الميثاق عبارة عن مبادئ عامة أو إطار للعمل و إطار للخطة .. نتج عن أية ؟ نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنين من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٢ عندنا تجربة وعندنا ممارسة ، وشايفين آمال المجتمع أيضا في المستقبل وفي الحياة حياة كريمة سعيدة ترفرف عليها الرفاهية .. من هذه الفترة ، فترة العشر سنين من آمال الشعب في مستقبله نبع الميثاق .. ، الميثاق هو عبارة عن إطار الخططة للعمل الاقتصادى والسياسى للمستقبل " فالميثاق الوطنى إذن جاء ثمرة تفكير طويل ، وإيمان عميق ، وتخطيط علمى يستهدف خلق مجتمع جديد قائم على الكفاية والعدل ، فهو يتميز بتحديد الصريح للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية . وكانت أهم الضمانات التى قررها الميثاق هى : كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية في جميع مستوياتها بحيث تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠٪ على الأقل باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها السياسية ومن هنا :

" فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم أغلبية الشعب ، كما أنها الأغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى في وضع مستقبلها وتوجيهه " (٢٩) .

الثورة الاجتماعية :

منذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهى تعمل جاهدة على تحقيق الرفاهية للشعب المصرى ، وتخليص البلاد من مشكلات الفقر والجهل والمرض التى عانى منها المجتمع المصرى أجيالا وأجيالا ، وكان لابد من ثورة اجتماعية لتحقيق هذه الأهداف السامية ، فقامت الثورة بعدد من الإجراءات الاقتصادية لتدوير الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما أقامت كثيرا من

المشروعات الاقتصادية الكبرى بهدف زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد .

ويلاحظ أن السنوات الواقعة بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ هي السنوات التي غلبت عليها التغيرات في مجال الثورة السياسية وتحقيق الاستقلال السياسي والوطني ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه السنوات شهدت كنسب من الاجراءات الثورية في مجال الثورة الاجتماعية .

وكان طرد الملك رمز الأقطاع والاحتكار ، هو المقدمة الأولى للسير في طريق الثورة الاجتماعية حتى وصلت الى مرحلة التحول الاشتراكي وهى المرحلة الكبرى التي بدأت سنة ١٩٦١ .

وفي ٢ أغسطس ١٩٥٣ قرر مجلس الوزراء إلغاء الرتب والألقاب المدنية وبذلك صفت طبقة البكوات والباشوات ممن صنعت منهم الملكية سدنه لها وخداما لأطماعها وكان هذا مما أكد لدى المواطنين بأنهم جميعا متساوون وألغيت كل الامتيازات الاجتماعية التي كانت تتمتع بها تلك الفئة من أفراد الشعب بحكم تعاونها مع الملكية .

ويعتبر قانون الاصلاح الزراعى وهو القانون رقم ١٨٧ الذى صدر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ والذى سبق أن تحدثنا عنه من أهم الاجراءات في مجال الثورة الاجتماعية من أجل تذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق عدالة اجتماعية بين جميع المواطنين .

تنمية الإنتاج القومى :

تسلمت الثورة خزانة الحكومة ووجدت بالميزانية عجزا كبيرا واحتياطيها هبط من ٧٥ مليون جنيه الى ١٦ مليون جنيه ، وفي أعقاب حريق القاهرة تهرب نحو ١٢٦ مليون جنيه الى الخارج كانت عملية التهريب يومئذ سهلة

ميسرة اشترك فيها فاروق نفسه وبعض أفراد الأسرة المالكة وكثير من الرأسماليين في البلاد ممن ينتهزون الفرص ، وترتب على ذلك ركود الحالة الاقتصادية قبل الثورة وتسلمت الثورة خزانة الحكومة وهى مدينة للبنك الأهلى في نحو ٥ ملايين من الجنيهات (٣٠) .

وقد عاجلت الثورة الحالة الاقتصادية للبلاد وقامت بشورة للإصلاح الاجتماعى وأخذت تعمل على زيادة إنتاج البلاد من الزراعة والصناعة ، ووضعت الثورة سياسة ثابتة من الناحية الاقتصادية أساسها تصنيع البلاد وتنمية انتاجها القومى بوجه عام فأنشأت في ٢ أكتوبر ١٩٥٢ مجلسا للتنمية والانتاج القومى ومهمته بحث المشروعات الاقتصادية التى من شأنها تنمية الانتاج القومى في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الري واستصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية ، وتنويع الحاصلات وتحسين وسائل الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية وتنمية الانتاج الحيوانى ومشروعات توليد القوى الكهربائية ، وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى والبحث عن البترول وغيره من المعادن وتشجيع الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة ، وتقوية حركة التصنيع بما يجعل الصناعات موردا رئيسيا للبلاد وتنظيم الأسواق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية للصادرات والنظر فى تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات وسبل الاستعانة بالمصارف الدولية والأجنبية والارتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية وغير ذلك مما ينعش الحياة الاقتصادية ويسير نهضة الانتاج فى البلاد .

وكان هذا المجلس أول خطوة من خطوات الثورة نحو النهوض باقتصاديات البلاد فإنه نهض بكثير من الأعمال الهامة لدراسة المشروعات الخاصة بالتنمية الزراعية والصناعية والتجارية وعمل على تنفيذها .

واتخذت الثورة في هذا المجال عدة اجراءات ذات أهمية بالغة في مساعدة المشروعات الانتاجية فساهمت في رأس مال كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية وخصصت جزءا من ميزانيتها السنوية لهذا الغرض كما عقدت قروضا داخلية لحث المواطنين على المساهمة في هذه المشروعات ثم اتجهت الثورة الى تشجيع رأس المال الأجنبي في مجال الاستثمار في البلاد فأصدرت في ١٩٥٢ القانون رقم ١٢٠ لتعدل به نسبة رأس المال المخصص للمصريين في الشركات وجعله ٤٩٪ بدلا من ٥١٪ بقصد اكتساب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في مشروعات التنمية .

وفي ١٦ يناير ١٩٥٤ أصدرت الثورة القانون رقم ٢٦ الذي يقرر أنه عند تأسيس الشركات أو زيادة رأس المال يجب عرض ٤٩٪ على الأقل من أسهمها في اكتتاب يقصر على المصريين وذلك لحث المواطنين على الاكتتاب في أسهم الشركات وللحد من سيطرة كبار الرأسماليين والممولين على الشركات .

واتجهت الثورة الى مشروع السد العالي لخدمة أغراض التنمية الزراعية والصناعية في البلاد ، واعتبر هذا المشروع من أضخم إنجازات الثورة وقد وفر للبلاد طاقة كهربائية ضخمة وقد وجهت الثورة هذه الطاقة لمصنع الحديد والصلب في أسوان وغير ذلك من مشاريع الصناعة في البلاد ، كما أفادت البلاد من هذا المشروع كثيرا في مجال الزراعة عن طريق توفير الكميات الهائلة من مياه النيل التي يحجزها السد في بحيرة ناصر للانتفاع بها في رى الأراضى أيام التحريق ، وتحولت بهذه المياه كثير من مساحات الأراضى الصحراوية والبور الى أرض زراعية خصبة كما قامت الدولة بتحويل كثير من مساحات

الأراضى التى كانت تروى برى الحياض الى نظام الرى الدائم وذلك مما أسهم فى التنمية الزراعية فى البلاد .

وقد قامت الثورة فى مبدأ الأمر فى أوائل ١٩٥٦ بالاعتماد على البنك الدولى للإنشاء والتعمير لعقد قرض لإنشاء السد العالى وأبدت الولايات المتحدة وبريطانيا استعدادهما لتقديم قرض مالى للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع ، ولكن عادت الدولتان وسحبتا ما كانتا وعدتا به من عروض كما مارستا الضغط على البنك الدولى للإنشاء والتعمير وتراجع هو الآخر عن المساهمة فى تكاليف المشروع ، وكان هذا بسبب مزاعم الاستعمار أن أحوال مصر الاقتصادية قد تدهورت وأنها لا تستطيع الوفاء بالتزامات هذا المشروع الضخم . والواقع أن الدول الاستعمارية أرادت أن توجه صفعة قاسية لسياسة الحياد التى بدأت تنتهجها مصر بالإضافة الى العلاقات التى بدأت تنمو مع الكتلة الشرقية .

وإزاء هذا التحدى قامت الثورة بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ من يوليو ١٩٥٦ ، حتى تستطيع الحكومة المصرية الاعتماد على موارد القناة الضخمة فى إقامة مشروع السد العالى وغيرهم من المشاريع المنشودة لبناء صرح الاقتصاد القومى ، وتباشر سيادتها القومية على جزء مهم من أراضيها . وعقب رفض مصر لمشروع إيزنهاور ، وقامت دول الغرب بحصار مصر شنته اسرائيل على سيناء وعقبه الهجوم العسكرى الأنجلو فرنسى على قناة السويس ، بيد أن مصر خرجت كما سبق أن أشرنا ، من هذه الحرب منتصرة ، ولم تحقق هذه الحرب القصيرة ما كانت ترمى اليه انجلترا وفرنسا من القضاء على الثورة فى مصر .

وعقب رفض مصر لمشروع إيزنهاور ، قامت دول الغرب بحصار مصر اقتصاديا ، لضعاف حكومة الثورة في الداخل ، فظلت أرصدة مصر من الدولارات مجمدة الى جانب أرصدها من الفرنك والاسترليني ولم تستأنف الولايات المتحدة مساعدتها الاقتصادية لمصر .

وخرجت مصر من حرب السويس وهي بحاجة الى مساعدات اقتصادية عاجلة بيد أن أمريكا تقاعست ورفضت مساعدة مصر ، وطلبت مصر الافراج عن أرصدها المجمدة في أمريكا لكي تستطيع شراء ما تحتاج اليه ، ولكن رفضت أمريكا أيضا . وأفسحت أمريكا الباب لروسيا التي حصلت مصر منها على مساعدات عاجلة وغير مشروطة في بادئ الأمر .

واضطرت مصر الى قلب ميزان تجارتها الخارجية نظرا لاستمرار تجميد دولاراتها وتجميد الاسترليني والفرنك ، وبعد أن كانت نسبة تجارتها الخارجية مع الغرب ٧٥٪ قبل حرب السويس أصبحت هذه النسبة مع الكتلة الصينية السوفيتية .

وقررت مصر تحطيم الحصار الاستعماري الذي فرضته الدول الغربية عليها ، فعمدت في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الى الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على أن يساهم في تمويل المرحلة الأولى للسد العالي بأن يقدم لمصر قرضا طويل الأجل في حدود ٣٥ مليون جنيه تسدد على ١٢ قسطا سنويا ابتداء من عام ١٩٦٤ بفائدة ٥ ، ٣٪ وهكذا بدأ العمل في السد العالي الذي ساعد بعد اكتماله في بداية السبعينات على رفاهية شعبنا وزيادة الدخل القومي في البلاد .

ثورة يوليه الاشتراكية ١٩٦١:

بدأ دور الثورة الاشتراكية في مصر حين فكرت مصر في الخروج من الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاستعمار عليها ، وأخذ الثوريون يدعون لثورة

اجتماعية واشتراكية أبعد مدى مما حققته الثورة ، ويجدد جمال عبد الناصر نقطة البدء في معركة الثورة الاشتراكية فيقول : " في سنة ١٩٦٠ تبين لنا أن الثورة التي قامت في سنة ١٩٥٢ على أن تكون ثورة سياسية وثورة اجتماعية قد أنهت دورها من الناحية السياسية وأنها لا تستطيع أن تندفع في طريقها الثوري من الناحية الاجتماعية في سنة ١٩٦٠ . كنت دائما اتكلم عن سيطرة رأس المال على الحكم ، لأنني في هذا العام بدأت أشعر بالخوف أو بالخطر من سيطرة رأس المال على الحكم . طبعاً كان لا بد للثورة الوطنية أن تأخذ طريقها ، ولا بد للثورة الاجتماعية أن تأخذ طريقها " وذلك أن خطر الرجعية كان قد زاد متمثلاً في الرأسمالية ، خاصة نتيجة لاستثمارهم للأموال في الصناعة والمشروعات الكبرى التي بدأت تشق طريقها في عهد الثورة . ولقد أوضح جمال عبد الناصر خطر سيطرة الرأسمالية على الحكم في قوله : " طلبت كشفاً بعدد من تزيد أرباحهم عن عشرة آلاف جنيه وذلك عن السنة الماضية والسنة التي قبلها فوجدت أن عدد من تزيد أرباحهم عن عشرة آلاف جنيه قد تضاعف في سنة واحدة " عندئذ أصبح لزاماً على الثورة في مصر أن تبني دولة جديدة بنظام اجتماعي جديد ، ونظام اقتصادي جديد بحيث لا يسمح للأقطاع أن يستبد ، ولا لرأس المال أن يتحكم ، دولة جديدة يكون النظام فيها معبراً عن آماني الشعب وطباعه لأن عملية خلق المجتمع الجديد تستلزم ضرورة أن يكون متمشياً مع طبيعة هذا الشعب ومصلحته وكفاحه وتطلعاته وأحلامه ورؤيته بالنسبة للمستقبل .. بمعنى أن تكون عملية البناء شاملة وكما نريدها نحن : " في الاقتصاد ، في العمل ، في الأجور ، في ساعات العمل ، في العلاقات بين أفراد المجتمع ، في الصحة ، في التعليم ، في التأمين الاجتماعي ، في الثقافة " (٣١) .

ومن ثم أرادت الثورة أن تقوم بتغيير جذرى في مجال الثورة الاجتماعية لتغيير وجه المجتمع تغيرا اساسيا في يوليو ١٩٦١ ، وتمثل الثورة الاجتماعية فيما اتخذ من وسائل للقضاء على الاقطاع ، والاحتكار ، وسيطرة رأس المال ، والقضاء على الاستغلال من الداخل والخارج وقد اعتمدت هذه الثورة على قاعدتين اساسيتين :

القاعدة الأولى : اقامة اقتصاد وطنى ، ثم العمل على تنمية هذا الاقتصاد ثم تطوير هذا الاقتصاد لمواجهة احتياجات المجتمع ، وهذا ما يسمى بالثورة الاقتصادية وهى التى تتعلق بتنمية مصادر الانتاج القومى وتطويرها بحيث تتضاعف الثورة الوطنية وقد قطعت الثورة شوطا لا بأس به في هذا المضمار قبل قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، وقد أشرنا الى بعض هذه الانجازات التى كان على رأسها إنشاء (مجلس للتنمية والانتاج القومى) ، ثم توجت أخيرا بمشروع السد العالى ، وتوسيع القطاع العام حتى يقوم بمهامه المنشودة في مجال خدمة الاقتصاد القومى .

وفي عهد أنور السادات بدأت ثورة كبرى في هذا المجال فأعلن سياسة الانفتاح الاقتصادى وخاصة مع الدول العربية والأوربية والولايات المتحدة بما يتمشى مع مصلحة البلاد وتنمية ثروتها ، في عالم أصبح الانفتاح الاقتصادى ضرورة من ضرورات المعسكرين الشرقى والغربى وعقدت أخيرا كثيرا من المعاهدات الأوربية ، وبدأت مشاريع استثمار رأس المال العربى في مصر واتاحة الفرصة أمامه لاجتذابه من الأسواق الأوربية والأمريكية التى تعود أن يرتادها .

وأتخذت الدولة أخيرا كثيرا من الاجراءات لحماية رأس المال العربى من المصادرة والتأميم ، وغير ذلك من الاجراءات التى كانت سببا في خوف أصحاب رؤوس الأموال العربية ، الأمر الذى جعلهم يشاركون في كثير من

المشروعات الاقتصادية في البلاد وخاصة بعد حرب رمضان ١٣٩٣هـ (أكتوبر ١٩٧٣م) ولو نجحت الدولة في مجال استثمار رؤوس الأموال العربية لجنت من وراء ذلك الخير الكثير .

والقاعدة الثانية : في مجال الثورة الاجتماعية هي العمل على إقامة عدالة اجتماعية ، وهي التي تتعلق بكثير من التشريعات التي تعمل من أجل القضاء على الاستغلال في جميع صوره وأشكاله ، كما تستهدف إعادة توزيع الناتج من الدخل القومي توزيعاً عادلاً ، وتقليل أظافر رأس المال حتى لا يطغى ، وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج وتوسيع مجال القطاع العام .

وفي هذا الصدد قامت الدولة باعلان ثورة تشريعية في عدة مجالات نلخصها فيما يلي : في يوليو ١٩٦١ صدر قانون رقم ١١٧ والذي ينص على تأميم عدد كبير من البنوك وشركات التأمين وغيرها من المنشآت ، وحيث تؤول ملكيتها الى الدولة ، وتتحول أسهمها ورؤوس أموالها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ ، يجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريقة الاقتراع في جلسة علنية . هذا بحيث تظل هذه الشركات والبنوك محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون ، كما تستمر في مزاولة نشاطها .

وكان الهدف من هذا التأميم تحقيق سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، فضلاً عن المصارف ومؤسسات الائتمان والتجارة الخارجية ، وبذلك تقضى على الاحتكار والاستغلال ، وتحقق فائضاً يوجه لتمويل خطة التنمية ، كما أنها تزيل " قواعد السيطرة الاقتصادية التي بدونها يتحول الاستقلال السياسى الى مظهر والى شكل كلاهما فارغ لا يساوى التضحيات ولا يشرف مقدارها " .

والسيطرة على البنوك كانت شيئا مهما ، لأنها هي التى تقوم بتجميع المدخرات القومية وتوجيهها نحو أنواع القروض المختلفة والمقروض أن البنوك ومؤسسات الائتمان توجه جزءا كبيرا من المدخرات التى تجمعها الى تمويل المشروعات الانتاجية القومية في صورة قروض بفوائد معتدلة مما يتضمن انتعاش اقتصاد البلاد ولكن الوضع في مصر كان حتى قيام ثورة ١٩٥٢ يقوم على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية بحيث أن أجهزة الائتمان من البنوك وشركات التأمين كان معظمها بأيدي الأجانب وبالتالي فقد خضعت لمشية الاستعمار وقصرت مهمتها على تمويل التجارة الخارجية بين مصر والدول الاستعمارية خاصة بريطانيا ، إذا أراد بعض رجال الأعمال في مصر قرضا مصرفيا لتمويل مشروع صناعي ليعود على البلاد بالخير أمتنعت تلك البنوك والمؤسسات عن تقديم القرض المطلوب وعلى العكس من ذلك كانت المصارف والمؤسسات الائتمانية تجمع المدخرات ورؤوس الأموال المصرية وتقوم بكثير من المشروعات الانتاجية في الخارج هذا الأمر فيه خطورة على الاقتصاد الوطنى ، وقد كشفت الاحصائيات التى أجريت في نهاية ١٩٥٦ عن بعض الحقائق المهمة وهى أن رأس مال البنوك الأجنبية الموجودة في مصر كان عندئذ نحو خمسة ملايين جنيه بينما كانت تتحكم في ودائع ومدخرات مصرية بلغت نحو مائة مليون جنيه ، فإذا عرفنا أن مجموع الودائع الوطنية في ذلك الوقت بلغت نحو مائتي مليون جنيه كان معنى ذلك أن هذه البنوك والمؤسسات الأجنبية وضعت خمسة ملايين جنيه لتتحكم في نصف المدخرات الوطنية .

هذا بالإضافة الى أن تبعية هذه البنوك والمؤسسات لمستثمرين أجانب تشكل خطورة على الاقتصاد القومى فتصبح مطية للاستعمار ينفذ بها أغراضه

في إحداث هزة عنيفة في حياة البلاد الاقتصادية ، وكان تأميم هذه المؤسسات فيه تحرير للاقتصاد المصرى والقضاء على السيطرة الأجنبية .

كما صدر القانون رقم ١١٨ في ٢٠ يوليو ١٩٦١ والذى يقضى بأن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المؤممة شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٩٪ من رأس المال وتؤدى الحكومة من الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال هذه الشركات والمنشآت بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة (٣٢) .

وهكذا تحول جزء كبير من الشركات والمنشآت والمشروعات الخاصة من القطاع الخاص الى القطاع العام الذى أصبح قلعة التنمية ومجالا واسعا لتطور الاقتصاد القومى وتحريره من سيطرة رأس المال الخاص وخاصة الأجنبى .

وفي ٢٥ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧ لتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ ، فنصت المادة الأولى على أنه لا يجوز لأى فرض أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ، ويعتبر في حكم الأراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الأراضى البور والصحراوية " وكل تعاقد ناقص للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله " .

كما نص هذا القانون على عدم الاخلال بحق المالك فى الانتفاع بما يملكه من الأراضى الزراعية وما فى حكمها فإنه اعتبارا من سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٢ لا يجوز لأى شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الايجار أو وضع اليد على الأراضى الزراعية ما فى حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فدانا كما لا يجوز الوكالة في ادارة أو استغلال

الأراضى وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر وينزل من القدر بمقدار ما يكون الشخص واضعا اليد عليه باعتباره مالكا ، وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام باطلا .

وقد نقم الاقطاعيون من قانون الاصلاح الزراعى ، ورأوا فيه افتياتا على حقوقهم الموروثة ، على الرغم من أن هذا القانون قد أجاز لهم التصرف بالبيع لصغار المزارعين فيما زاد عن النصاب الذى حدده هذا الزائد ، واشتروا بنمن ما باعوه كثيرا من العقارات المبنية التى درت عليهم أرباحا لا تقل عن ربحهم من الأراضى الزراعية أو استغلوه في الصناعة فلم يخسروا شيئا من قانون الاصلاح الزراعى ، اللهم الا السيطرة القديمة والمكانة الاقطاعية .

ويعتقد البعض أن توزيع الملكية الزراعية على صغار الملاك أفاد البلاد بوجود طبقة من صغار الملاك التى كان في تكاثرها وقاية لكبار الملاك من خطر الشيوعية التى لا تبقى على الملكية ، كبيرها وصغيرها ، فالشيوعية لا ترضى عن صغار الملاك ، بل تعدهم أعداءها الألداء ، ولا ترضى إلا عن طبقة المعدمين ، وتعتبرهم أساس المجتمع الشيوعى ، فطبقة صغار الملاك الزراعيين هم اذن الخصوم الطبيعيون للشيوعية وهم العقبة الكبرى في سبيل انتشارها ، ولو فطن الأغنياء الى حقائق الأمور لوجدوا في هذه الطبقة وقاية لهم من الشيوعية المدمرة (٣٣) .

وعلى ذلك يجب أن نلاحظ أن القوانين الاشتراكية قد منعت تسرب الشيوعية الى البيئة المصرية ، وذلك لأنها حلت الصراع بين الطبقات بالطرق السلمية .

كما أكدت هذه القوانين ضرورة ارتباط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية وهذا ما سجله ميثاقنا الوطنى حين قال : " أن الديمقراطية السياسية

لا يمكن أن تفصل عن الديمقراطية الاجتماعية أن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره .
 - أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية .
 - أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .
- وبهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرضى حكمها " (٣٤) .

الاتحاد الاشتراكي العربى :

وأمام التغيرات الجديدة برزت أهمية وجود تنظيم جديد يحرس المكاسب الشعبية التي صنعتها قوانين يوليو الاشتراكية ، سنة ١٩٦١ ، فإن الاتحاد القومى وهو التنظيم الثانى للثورة بعد هيئة التحرير قد وقف من هذه القوانين موقفا سلبيا نظرا لتسلسل العناصر الرجعية الى صفوفه ، واصبحت الحالة ماسة الى تنظيم بديل يجمع قوى الشعب العاملة من العمال والفلاحين والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية ، وهذه القوى هى صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة .

وهكذا عندما لم يؤد التفاعل بين الطبقات في (الاتحاد القومى) الى نقطة الالتقاء المنشودة ، كان لا بد من جعل التنظيم الجديد قاصرا على أولئك الذين ترتبط مصالحهم بالمصالح الاشتراكية أو هكذا رأى جمال عبد الناصر ففي سنة ١٩٦٣ أعلن قيام " الاتحاد الاشتراكي العربى " كتنظيم سياسى يجسد نظرية تحالف قوى الشعب العامل ، ومن أهم أهداف الاتحاد الاشتراكي ما يلى :

- تحقيق الديمقراطية السلمية بالشعب وللشعب .
- تحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل .

- حماية الضمانات التي قررها الميثاق للعمال والفلاحين وأهمها ضرورة تمثيلهم في المجالس الشعبية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ لأنهم أغلبية الشعب .
 - تأكيد مبدأ القيادة الجماعية .
 - تدعيم التنظيمات التعاونية والتقابية .
 - نقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجيا .
- ووسط ظروف بالغة الصعوبة والخطر استطاع شعبنا أن يحقق الكثير في مرحلة التحول الاشتراكي وأن يخطو نحو أهدافه بقوة وإيمان . وذلك على الرغم من السلبات التي تخللت هذه الفترة . ويعبر محمد أنور السادات عن هذه الفترة كأبلغ ما يكون التعبير فيقول :
- " هكذا خرجنا من حرب السويس الى فترة من أعظم فترات حياتنا .. تمصر ثم تأميم كل المصالح البريطانية والفرنسية على أرضنا " .
- " إن الثورة السياسية ضد الاستعمار كان يقرب تحقيق انتصارها وبدأت الثورة الاجتماعية تلح باعتبارها المطلب الذي جاء دوره كاملا ، من هذا المنطلق جاءت عملية التحول الاشتراكي العظيم ممثلة في قوانين يوليو الجيدة سنة ١٩٦١ " .
- ويقول السادات أيضا عن هذه الفترة : " في دور تجربة بلور الشعب المصرى خلاصة الممارسة في وثيقه أضافها الى الوثيقة الأولى .. الوثيقة الأولى كانت فلسفة الثورة والوثيقة الثانية ميثاق العمل الوطنى . كان الميثاق هو المحصلة للتجربة الكاملة من ٥٢ - ١٩٦١ (٣٥) .

سلبيات هذه المرحلة :

- وعلى الرغم من المكاسب التي حققها شعبنا في فترة التحول الاشتراكي وثورته الاجتماعية الا أنه قد ظهرت عدة سلبيات أحاطت بالعمل الوطنى ، وذلك شأن أى تجربة ثورية ونلخصها فيما يلى :
- أن بعض الكوادر المسيطرة على الاتحاد الاشتراكي كان لها صلة بالخارج وبالأفكار الماركسية التي أرادت أن تفرضها على أذهان شبابنا .
- عدم توافر الكوادر الواعية بتراث البلاد وحضارتها والتي يمكن أن تدعم هذه المواقع والأجهزة المسئولة عن عملية البناء الاشتراكي .
- أن بعض العناصر التي تولت مسؤولية العمل فى عدد من مواقع لم تهتم بالقاعدة مما حدا بها حفاظا على مصالحها ، وأن تبالغ فى رفع الشعارات ، وأن تتعلق القيادة الثورية مما أدى الى شيوع جو من النفاق السياسى .
- أخذ العمل فى الاتحاد الاشتراكي أسلوب العمل المكتبي ، وذلك بدلا من العمل وسط الجماهير .
- وجود بعض العناصر الانتهازية التي أثرت ثراء فاحشا مستغلة مناصبها فى التنظيمات الشعبية .
- اعتمدت الثورة فى هذه الفترة على اسناد كثير من المناصب القيادية الى أهل الثقة دون أهل الخبرة .
- عدم ولاء القيادة الكبرى فى القوات المسلحة للصالح الوطنى العام مما جعلها تشكل مراكز للقوى أسهمت الى حد كبير فى حدوث النكسة .
- تحول أجهزة الاعلام الى أبواق للدعاية الجوفاء بدلا من أن تكون منابر تقوم بالتوجيه والتوعية (٣٦) .

كانت هذه أهم السبلات التي أدى تراكمها الى حدوث النكسة في يونيو

١٩٦٧ .

الظروف والملايسات الدولية التي وقعت في ظلها النكسة :

اتبع الاستعمار استراتيجية الهجوم على النطاق العالمى ، وتبلورت هذه الاستراتيجية فى العدوان الأمريكى على فيتنام ، وعلى جمهورية الدومينيكان ، والانقلابات الرجعية فى أندونيسيا وغانا ، وفى اطار هذه السياسة تحركت أمريكا فى الشرق الأوسط ، وحاولت أن تغير الأوضاع فيه معتمدة على الضغوط الاقتصادية ، فتوقفت عن امداد مصر بالقمح الأمريكى ، وحاولت عزل مصر وزاد نشاطها فى التجسس على منطقة الشرق الأوسط خلال عامى ١٩٦٦ / ٦٥ وبدأت الصحف الأمريكية تتحدث عن احتمالات الحرب فى الشرق الأوسط .

واستطاعت اسرائيل أن تحصل على كثير من السلاح ، وتحولت الى مخزن للسلاح الأمريكى ، وأعدت خططها بالاشتراك مع الولايات المتحدة للهجوم على العرب ، وبدأت سلسلة من التحرشات الواضحة ابتداء من أوائل سنة ١٩٦٧ من بينها العدوان المدبر على قرية السموع الأردنية ، ثم حشدت القوات الاسرائيلية على حدود سوريا والتهديد بالرحف الى دمشق .

ومن ثم تحركت القوات المصرية الى سيناء ، وتم سحب قوات الطوارئ فى جوكان يميل الى المبالغة فى قوى الثورة العربية ، والى التقليل من قوة أعدائها بالاضافة الى المخادعة الأمريكية من جانب آخر ، والأخطاء الكبيرة التى ارتكبتها القيادة العسكرية المصرية آنذاك من جانب ثالث أدت الى نتائج معاكسة تماما له .

الاندفاع الى حرب ١٩٦٧ :

عباً جمال عبد الناصر جيش مصر في مايو ٦٧ وأصدر إليه الأوامر بالزحف الى سيناء بطريقة درامية هلل لها الشارع المصرى والعربى ، وتجمعت دوافع الحرب في المنطقة ووجدتها إسرائيل فرصة العمر التى استعدت لها في صمت ، ووصلت قوة الدفع الى درجة قصوى حتى لقد بلغت مبلغا شبيها بقوة الدفع التى تجتمع في عجلة دفاعة هائلة لا يجد الذين هياؤوا لها الحركة سبيلا الى وقفها .

ثم إن قادة إسرائيل ومن ورائهم أمريكا دفعوا بها دفعا لا راد له . وعلى الرغم من أننا دخلنا الحرب مع سوريا والمصير مشترك ، فإن جمال عبد الناصر عرض على سوريا خطة عسكرية غير خطة مصر العسكرية الحقيقية ، وسوريا هى الأخرى أيضا فعلت ذات الأمر ، وسبب ذلك عدم توافر الثقة تماما بين النظامين رغم أننا نواجه عدوا مشتركا وفي حرب عسكرية ، وهذا يحدث بين دولتين كانتا تعتبر نفسيهما من التشكيلة التقدمية غير الرجعية .

وهذه الواقعة رواها المرحوم المشير أحمد اسماعيل للصحفى موسى صبرى رئيس تحرير جريدة الأخبار (٣٧) .

وفي هذا الجو تمكنت إسرائيل من أن توجه ضربة قوية الى قواتنا المسلحة وبلغت في ذلك درجة من النجاح فاقت كل تصوراتها وأحلامها وحاول العدو تحقيق أهدافه وفي مقدمتها .

- فرض الصلح على العرب بالقوة .

- الاحتفاظ بالأراضى الجديدة في سيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن كخطوة جديدة في سبيل تحقيق حلمه الكبير في تكوين دولة اسرائيل الكبرى التى تمتد من الفرات الى النيل .

- تصفية الثورة العربية وتعميق الانقسام بين أجزاء الوطن العربى .

- حماية الاستثمارات البيزولية ، ودعم سيطرة الاستعمار عليها .

غير أن شعبنا رفض الهزيمة ، وتماسك أمام الصدمة التي هزته من اعماقه ، وخرج في هبة جماهيرية في ٩ ، ١٠ يونيو على أثر تنحي عبد الناصر ، برفض الاستسلام ويطالب عبد الناصر بالثبات أمام العدو وعدم الضعف وينادى بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، وطالب من أجل ذلك بإعادة بناء القوات المسلحة لاسترداد الأراضي ، وطالب بتخطيط إعلامي جديد لاكتساب الرأي العام العالمي للوقوف بجانب الحق العربي ، وتعرية موقف اسرائيل عالميا ، وإيضاح أنها رأس الجسر للاستعمار في الشرق الأوسط .

كما طالب الشعب بمحاكمة من تسبوا في نكسته ، وطالب بضرورة التغيير من أجل إعادة البناء العسكري والنفسى للوقوف على أرض صلبة أمام العدو المنتصر ومن ثم قضية التغيير قد طرحت نفسها بشدة عقب نكسة ١٩٦٧ ، " ومن السويس وسيناء وغزة والعريش أسهمت أصوات الأسرى من المصريين في المطالبة ببداية جادة وحازمة ، وبأن يتوقف الإسراف وتنتهى مظاهره وتكون هناك مقاييس للحساب ثوابا وعقابا وأن يوضع حد للامتيازات التى حصل عليها البعض بغير وجه حق ، وبأن يكون ثمة تكافؤ في التضحيات " (٣٨) .

وعلى اثر ذلك سقط الجناح العسكرى أمام قوة الجماهير وتفاعلها مع القيادة الثورية ، وبدأ المد العسكرى الذى امتد في جميع مرافق حياتنا الاقتصادية والسياسية ينقسر شيئا غير أن قوته كانت قد استشرت في الحياة المصرية وكون مراكز قوى جديدة ، عطلت الاصلاح ، وقد ظهر هذا واضحا في الأحكام الهزيلة التى أعلنتها المحكمة التى شكلت لحكمة من تسبوا في النكسة (٣٩) .

حركة العمال والطلاب في فبراير ١٩٦٨ :

واجهت الثورة حركة شعبية عارمة كان على رأسها العمال والطلاب عقب إعلان الأحكام الهزيلة التي أصدرتها المحكمة العسكرية ضد من تسبوا في النكسة من الجناح العسكري أو المخابرات ، وكانت هذه الحركة تعبيراً صادقا عن معاناة جماهير مصر بعد فترة نقد النفس التي مارسها المجتمع بإعلان المحاكمات العسكرية لقيادات الجيش المصري والتي اتضح منها أن الشرائح الجديدة المستفيدة من الثورة كانت قد هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية في مصر (٤٠) .

لقد صدر حكم المجلس العسكري ضد رجال الطيران وعلى رأسهم قائد سلاح الطيران السابق الفريق صدقي محمود ، وأدرك الشعب بوعيه واحساسه المرهف أن المحاكمة لم يقصد بها في واقع الأمر سوى امتصاص غضب الجماهير والالقاء بسئولية الكارثة بأكملها على عدد محدود من ضباط الطيران وابعادها عن المسؤولين الحقيقيين الذين زجوا بالبلاد في حرب لم يعدوا لها اعدادا جديدا ، كما أدرك أنه إن صحت مسئولية رجال الطيران وكان اتهامهم جديا لاقتضى ذلك الاطاحة بالرؤوس وعدم الاكتفاء بعقوبة الأشغال الشاقة .

وفي بداية الأمر قام عمال مصانع الطائرات بـ مجلس بمظاهرات في ٢١ فبراير سنة ١٩٦٨ أخذوا يرددون فيها نداءات تعبر عن عدم الرضا بالأحكام الصادرة فيما سمي بقضية الطيران وأصروا على التوجه الى مجلس الأمة ومنزل رئيس الجمهورية فتعرض لهم المسؤولون بالاتحاد الاشتراكي وحاولوا اقناعهم بالتوجه الى مكتب الاتحاد الاشتراكي بحلول لإعلان ما يريدون من قرارات وعند وصول المظاهرات الى قسم الشرطة تصدى لها مأمور القسم مع بعض

الجنود بالعصى وبعض رجال المطافئ بخرطوم المياه وأطلقوا عليها أعيرة نارية وأصابوا منهم بعض العمال وقبض على البعض الآخر .

واندلعت المظاهرات بالقاهرة أيام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من فبراير في دوائر أقسام الوايلي ومصر الجديدة والظاهر وباب الشعرية والأزبكية وقصر النيل وعابدين والسيدة والجيزة اشترك فيها آلاف من طلبة جامعة القاهرة وعين شمس والمدارس الثانوية وآلاف من العمال وغيرهم ، وكانت حصيلتها قتل شخصين واصابة ٧٧ من الأهالي منهم ١٢ باصابات نارية من رصاص و٢٤ باصابات نارية من رش و٤١ باصابات رصية من عصي كما أصيب بعض رجال الشرطة (٤١) .

وطالبت الجماهير في هذه الحركة بعدم التهاون مع المتحرفين والذين تسبوا في نكسة الوطن ، كما طالبوا بضرورة التغيير ومنع رجال الجيش من الانتشار في مرافق الحياة العامة وسقوط دولة المخابرات والمباحث ونادى المتظاهرون بالحرريات وإنهاء عهد الارهاب . وكان من بين الهتافات التي ترددت في المظاهرات على سبيل المثال :

" وديتوا فين فلوسنا لما اليهود تدوسنا " ، " هيكل هيكل يا كذاب بطل كذب يا نصاب " ، " البلد دى بلدنا واللى ماتوا أولادنا " ، " لا انتهازية ولا رجعية يا جمال الشعب ساخط على الأحكام " ، " تسقط دولة المخابرات " ، " تسقط دولة العسكريين " وحمل الطلبة لافتات كتبت عليها عبارات منها : " يجب إنهاء تحكم المباحث والمخابرات " ، " تسقط دولة المباحث " ، " القضية ليست قضية الطيران بل قضية الحريات " ، " تسقط صحافة هيكل الكاذبة " ، " لا حياة مع الارهاب ولا علم بلا حرية " ، " أطلقوا الحريات " ، " أفرجو عنا " ، " حرية الكلمة من أجل الشعب " ، " يسقط الظلم " .

ووزع الطلبة بعض المنشورات جاء في بعضها : " إن الحرية تؤخذ ولا تعطى وإن المقاومة السلبية هي الطريق لتسمع أصواتنا ولإجبار السلطة الحاكمة على احترام الحريات " وحدد المنشور الطلبات على النحو التالى : الأفراج عن جميع الطلبة المعتقلين - حرية الرأى والصحافة - مجلس نيابى حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة - إبعاد المخابرات والمباحث عن الجامعات - إصدار قانون الحريات والعمل به - توضيح حقيقة المسئولين في قضية الطيران - التحقيق في إنتهاك حرمة الجامعات وإعتداء الشرطة على الطلبة (٤٢) .

أما في مدينة الإسكندرية فقامت حركة طلابية مماثلة في جامعتها ، عقد الطلبة في بدايتها مؤتمرا في كلية الصيدلة يوم ٢٤ من فبراير حضره مدير الجامعة وبعض الأساتذة ، وأصدر المؤتمر بعض التوصيات كان من بينها : " أن نتيجة محاكمة المسئولين عن كارثة الطيران تعطى إنطبعا بأن المتهمين المقدمين الى المحاكمة لم يكونوا هم المسئولين الحقيقيين عما حدث ، فمن هم هؤلاء المسئولين الحقيقيين ، وأين هو العقاب الرادع الذى يتناسب مع ما حدث والمطالبة بمعرفة المسئول الذى أصدر الأمر بإطلاق الرصاص على العمال في حلوان ، وتوقيع أقصى عقوبة على هذا المسئول ، وضمان حرية الصحافة وحرية النقد البناء وإبداء كل رأى حر حتى تصل الى الشعب الأخبار الصحيحة عما يحدث في البلد ، كما طالبوا بتنحية الليثى عبد الناصر (شقيق جمال عبد الناصر) من منصبه في الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية لعدم ثقة الجماهير به ، كما أدانوا عملية التفرغ السياسى الذى خلق فئات من المرتقة يكون لائهم لمن عينهم لا للمبدأ ، كما أدانوا تدخل المباحث العامة في حرية الجماهير ، وأصر المؤتمر على أن تخرج توصياته من الجامعة رأسا الى رئاسة الجمهورية دون وساطة أى مسئول سياسى .

وفي مساء ذات اليوم ١٤ من فبراير سار طلبة المدينة الجامعية بالاسكندرية بمظاهرة للتعبير عن استيائهم من أحكام قضية الطيران . كما واصلوا مظاهراتهم يوم ٢٦ فبراير في أنحاء شتى من الاسكندرية وأصطدم رجال الشرطة بالطلبة المتظاهرين وأصلب بعض الطلاب وقبض على بعضهم .

وأعد بعض طلبة كليتي الصيدلة والهندسة منشورا في يوم ٢٦ من فبراير جاء فيه : " أيها الأخ المصرى ، لقد اجتازت البلاد فترة عصيبة من الفساد وتلا ذلك حكم لا يقوم الا على المصلحة الفردية ، وها أنت يا أخى على دراية تامة بالأحداث التى تمر بها البلاد ، وان كنت يا أخى ترضى بأن يكون مصر كل حر جدران المعتقلات فلن ترفع مصر رأسها بعد اليوم - اننا نحن طلبة الجامعات نطلب منك أن ترفع صوتك جانبنا " وطالبوا بإعدام كل من أصدر الأمر بإطلاق النار على شهداء حلوان ، وإعدام كل من أصدر الأمر باعتقال الطلبة ، وأن يطلق سراح الطلبة المعتقلين (٤٣) .

ثم صدر القرار باغلاق الجامعات لأجل غير مسمى أملا فى هدوء المشاعر التى بدأت تشتعل وحصر الحركة قبل أن تنتشر فى قطاعات أخرى من الشعب كانت تشعر بما يشعر به العمال والطلاب ولكنها لا تجرؤ على اعلان رأيها خوفا من حكم الارهاب الذى ساد مصر كلها .

والواقع أن حركة الطلاب والعمال كانت صدى حقيقيا لآلام الجماهير التى يعانى منها ملايين الشعب ، وتعبيرا صادقا عما كان فى صدور المواطنين ، وقد لمست بصدق وإخلاص فى عبارات بريئة كل العيوب التى أدت الى النكسة.

بيان القضاة :

لقد تجاوزت السلطة القضائية في مصر مع غضبة الجماهير على فساد الحكم ، كما تجاوزت مع آمال الشعب في اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وارساء قواعد العدل والنظام في البلاد .

فاجتمعت الجمعية العمومية لقضاة الجمهورية بالقاهرة في ٢٨ من مارس ١٩٦٨ وأصدروا بيانا تاريخيا طالبوا فيه بسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية ، والبعد بالقضاء عن كافة التنظيمات السياسية حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيدة ، وكان هذا البيان من المبررات التي استخدمت لارتكاب مذحة القضاء بعد صدور البيان وقد قال القضاة في بيانهم :

" اذا كانت المعركة المقدسة التي تعبأ لها كل الجهود تحتاج ولا شك الى جبهة داخلية صلبة تستند اليها قواتنا الباسلة الرابضة على خط القتال ، فلا جدال في أن صلابة الجبهة الداخلية تقتضى أول ما يقتضى ازالة كافة المعوقات التي اصطنعتها أوضاع ما قبل النكسة أمام حرية المواطنين ، وذلك لأن الانسان الحر على ما يقره الميثاق هو أساس المجتمع الحر ، كما أن الحرية هي القدرة على تحريك الانسان .

ومن هنا وجب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن في رأى والكلمة والاجتماع وفي المشاركة بالنقد والحوار والاقتراح وفي الاحساس بالمسؤولية والقدرة على التعبير الحر . ولا يكون الا بتأكيد الشريعة الذي يعنى في الدرجة الأولى كفاية الحريات لكافة المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على السواء .

ويمضى بيان القضاة يقول :

وتحقيقا لسيادة القانون ، وحتى يكون كما أراده الميثاق خادما للحرية وليس سيفا مسلطا عليها يتعين البدء فورا في ازالة كافة البصمات التي شوهت بها أوضاع ما قبل النكسة صورته ، ليأمن جميع المواطنين على حرياتهم وحرماتهم ، فلا تسلب أو تمس الا طبقا لأحكام القانون العام وحده وبحكم من القضاء العام وحده وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها .

ويركز البيان على استقلال السلطة القضائية فيرفض انضمام القضاة لكافة التنظيمات السياسية ويقول :

" ان قيام سلطة قضائية حرة مستقلة ، ينفرد الدستور بتأكيد استقلالها وبيان ضمانات أعضائها ، يعد ضمانة أساسية من ضمانات شعبنا ومن ثم دعامة أساسية من دعائم صلابة الجبهة الداخلية .

ولقد وجد الشعب في قضائنا دائما وفي مختلف الظروف الأمن والإنصاف واستقر ذلك في ضميره لما قام عليه هذا القضاء من أصول ثابتة تؤكد حريته وتدعم حيده ومن أبرز هذه الأصول البعد بالقضاة عن كافة التنظيمات السياسية حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيمة " .

وطالب البيان بتخصيص القضاة وتفرغهم فقال :

" إذا كانت الرغبة في التجربة قد منحت في بعض الأحيان سلطة الحكم الى غير القضاة المتخصصين المتفرغين ، فقد أثبتت هذه التجربة فشلها في القديم والحديث في الوقت الذي أثبت فيه قضائنا أنهم أبناء هذا الشعب من فلاحيه وعماله وجنوده ومتفقيه ومختلف فئاته يعيشون واقعة ويمثلون أحلامه فيلاتمون دوما بين النصوص الجافة ومفهوم العدالة المتطور " .

وأكد البيان أن النيابة العامة شعبة أصيلة من السلطة القضائية يسرى على رجالها ما يسرى على قضاة الحكم من ضمانات ويتوفر لهم ما لهؤلاء من حصانات .

وانتهى البيان التاريخي للقضاة بتسجيل مطالبهم فأثت على النحو التالي :

أولاً : يستكر القضاة اجراءات التوسع والعدوان التي أقدمت عليها عصابة الصهاينة العنصرية وهي اجراءات غير شرعية تتعارض مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة كما يستكرون في الوقت ذاته أعمال التدمير والتكبل التي تقوم بها هذه العصابة في الأراضي العربية .

ثانياً: يهيب رجال القضاء بالدولة أن تعبىء الشعب تعبئة كاملة .

ثالثاً: يرفض القضاء أى تنازلات تحت أى ضغط من الضغوط .

رابعاً: صلابة الجبهة الداخلية تقوم في الدرجة الأولى على تأمين حرية المواطن في الرأى والكلمة والاجتماع وتأكيد مبدأ الشرعية وسيادة القانون في ظل من رقابة السلطة القضائية فحسب .

خامساً : القضاء سلطة مستقلة عن باقى السلطات ورسالة سامية تصل بين القاضى وخالقه ولا يراعى القاضى في قضاؤه الا نصفه المظلوم والأخذ بيد الضعيف ولذلك عنيت جميع الدول مهما اختلف نظم الحكم فيها برسالة القضاء وعملت على استقلاله عن باقى السلطات وتوطيد سلطته ورعاية القائمين عليه - لا مراعاة لأشخاص القضاة ولكن لتوفير ضمانه من ضمانات الشعب في أن يعيش في جو من الأمن والعدالة والاستقرار .

سادساً : ينبغى أن تتوافر لرجال النيابة العامة ذات الضمانات التي توفرها الأمة لرجال القضاء باستقلالهم وعدم قابليتهم للعزل .

سابقاً : يرى رجال القضاء والنيابة محافظة منهم على استقلال القضاء وضمانات العدل أن يكونوا جميعاً بعيدين عن المشاركة في أية تنظيمات سياسية في الاتحاد الاشتراكي على كافة مستوياته .

ثالثاً : أن القضاء كما وصفه الرئيس بعبارة الخالدة صمام الأمن في وطننا ، كما أن تخصص القاضى السليم يجب الحرص عليه بعدم المساس باختصاصات السلطة القضائية وعدم اشتراك غير المتخصصين في أداء رسالة القضاء .

رابعاً : يرفع القضاة هذا رأى الى السيد رئيس الجمهورية اعتزازاً منهم بتقديره لرسالتهم واسهاماً برأيهم في التغيير المنشود (٤٤) .

شعار : " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " :

أراد الذين هزموا الشعب ألا يتحدث أحد بمؤاخذتهم بسبب الهزيمة ومنعوه من الكلام بحجة (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) ورفع عبد الناصر هذا الشعار ، وخفت بذلك صوت الأحرار ، ووضعت بذلك الكمادات فوق أفواه الشعب ، وارتفع صوت السوط .

وأتخذوا هذا الشعار حصناً يحميهم من مطالب الشعب فإذا طالب الشعب بحل أزمة المواصلات أو حل أزمة الاسكان أو غير ذلك من الأزمات التي زادت واستفحلت بسبب الأهمال والرشوة والعمولات والفساد ، صاحوا في وجهه قائلين (لا صوت أعلى من صوت المعركة) وخيم الصمت على أفواه الناس اللهم إلا قلة قليلة من الأحرار الذين تكلموا وكان مآلهم أن يسزج بهم في غياهب السجون ، منهم من قضى نحبه في السجن ومن خرج حياً خرج بعاهة لازمته وأقصى ما أصيب الشعب به في هذا العهد هو الخوف ، الخوف الذى سيطر على النفوس ، الخوف من الحاكم الظالم ، الخوف من أعوان الحاكم الظالم

وجواسيسه حتى وصل الخوف بالناس الى خوف الصديق من صديقه والزميل من زميله واستحالت البلد كلها الى سجن كربه .

وتسبب هذا الكبت في إنفجار الطلبة في الاسكندرية والقاهرة بمظاهرات هادرة تحتج وتطالب بالحرريات ، وتوجه الطلبة الى مجلس الأمة (الشعب) يطالبون بالحرريات ، كما توجهوا الى مبنى جريدة الأهرام وقذفوها بالحجارة وحاولوا حرقها وكانت هتافاتهم بسقوط محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام بؤرة الدعاية والتضليل والإفساد .

وكان شيئا قاسيا أن يوصم الطلبة بعد التحقيقات المزيفة بأنهم وقعوا فريسة لبعض عملاء اسرائيل الذين دبروا هذه المظاهرات لصالح إسرائيل ، وهكذا فالوطن الذى يطالب بالحرية لا يمكن أن يكون إلا عميلا في نظر من أضاعوا البلد وأفسدوها حتى هزمت على يد أقل الأمم وأحقرها .

وأستجابت القيادة القائمة للجماهير الملحة بضرورة التغيير ، فأصدرت بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ تأكيداً للمطالب الشعبية .

بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

هو عبارة عن خطة للتغيير بطريقة عملية أستجابة لمطالبة الجماهير القوية بعد النكسة بضرورة التغيير وأمام هذه المطالبة أعلنت القيادة القائمة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وهو محاولة لتطبيق مبادئ الميثاق الوطنى تطبيقا عمليا من أجل حشد كل قواتنا العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر ، وتعبئة كل الجماهير بما لها من امكانيات وطاقات من أجل واجبات التحرير والنصر .

وأعلن البيان أنه قد بدأ التغيير بإعادة تشكيل الوزارة الجديدة ، وكانت هذه الوزارة تختلف عن الوزارات السابقة فى التشكيل فقد كانت الوزارات

السابقة تعتمد فيها السلطة على أهل الثقة الموالين للثورة بصرف النظر عن خبرتهم في ميدان عملهم ، أما هذه المرة فقد جاء الى مواقع الحكم بصفوة من شباب هذا الوطن لا يدين أحد منهم بمنصبه لأى حال سوى اعتبار عمله وتجربته فى العمل السياسى ، وهم على أى حال يمثلون جيلا جديدا يتقدم نحو قمة المسئولية (٤٥) .

وكان معنى ذلك أن الثورة بدأت تغيرا واضحا حيث أعلنت أنها ستعتمد على أهل الخبرة ونبذت الفكرة القديمة فى اعتمادها على أهل الثقة الذين كونوا مراكز للقوى .

كما وعد بيان ٣٠ مارس باجراء تغييرات أخرى فى قيادات الانتاج وفى السلك الدبلوماسى وفى المحافظين وفى رؤساء المدن ٠٠ وأشار الى أن بعض هؤلاء المسئولين لم يكن على مستوى المسئولية سياسيا وتنفيذيا ومن الضروري عليهم افساح المجال للأقدر والأجدر (٤٦) .

الا أن هذا التغير لم يعد أن يكون تغيرا للأشخاص وكان الأسلوب كما هو فقد سار الأشخاص الجدد على نفس الأسلوب الذى سبقهم اليه غيرهم . وعلى الرغم من أن بيان ٣٠ مارس أشار بأن الثورة استطاعت أن تتخلص من مراكز القوى الا أن هذا كان مجرد وهم ، لأن مراكز القوى ظلت مسيطرة كالأخطبوط على الحياة المصرية وعاقبت مسيرة الشعب ، ووقفت فى وجه كل تصحيح وتغيير طالب به الشعب خوفا من ضياع نفوذها ومن ابراز ما كان خافيا من تصرفاتها .

مراكز القوى :

ظهرت فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧١ طبقات جديدة فى الأجهزة التنفيذية والقطاع العام والمؤسسات السياسية والعسكرية ، وكانت هناك

عناصر عسكرية أصلية قد تركت مكانها في الجيش واشتغلت بالعمل الإداري في المؤسسات والمصانع ، وشغلت كثيرا من المناصب الهامة في الحياة المدنية ، ونظرا لعدم خيرتها من ناحية ، وتوهمها أنها صاحبة حق في استغلال مراكزها من ناحية أخرى ، استشرى فسادها في البلاد وكونت مراكز للقوى لمحاربة الحفاظ على مكانتها وتوسيع نطاق قواتها ، وأرادت أن تكون تحالفا جديدا من المنحرفين متأمة بذلك على تحالف قوى الشعب العامل وحاولت عرقلة المسيرة الثورية .

ولقد حصلت هذه الفئة على امتيازات كثيرة دون وجه حق واستغل هؤلاء مراكزهم في السلطة للقضاء على مكاسب الثورة والاستفادة من منجزاتها لمصالحهم وتطلعاتهم الطبقية ، محاولين بذلك أن يرثوا الرأسمالية القديمة البالية ، وأشاع هؤلاء جوا من الذعر والخوف بين صفوف المعارضين من الشعب أو من تحدته نفسه بالمعارضة ، فكانت لهم سلطة في اعتقال الأحرار بدون أمر صادر من القضاء ، أو حتى موافقته وهكذا زج بالأحرار في غياهب السجون والمعتقلات بلا تهمة ولم تكن هناك مدة محدودة لذلك الاعتقال الأليم وقضى كثيرا من هؤلاء نحبه إبان فترة الاعتقال .

وهكذا استغلت مراكز القوى نقطة الحفاظ على الثورة لتضرب كل صوت معارض ، حتى تحول الوطن الى سجن كبير وأصبح كل من ينقد أو يناقش تنسب اليه تهمة عدم الولاء للثورة ، ويوضع في قوائم الثورة المضادة ، وكتب لذلك أصوات الأحرار .

وقد اتضحت أخيرا هذه الوسائل ونشر عنها الكتاب كثيرا من الكتب (٤٧) والمقالات بالصحف والجرائد ، وخاصة بعد أن رفعت الرقابة عن الصحف والمطبوعات في عهد محمد أنور السادات .

وثمة مقال للكاتب أحمد حسين نشره بجريدة الأخبار (٤٨) يوضح فيه مدى ما كانت عليه قسوة هؤلاء الجلادين فقد ذكر أنه في بداية الثورة ضاق ذرعا بالخلافات التي دارت بين اللواء محمد نجيب وبين جمال عبد الناصر ، وأنه أرسل برقية الى كل منهما نصها كالآتي :

ان مصر ليست ضيعة ورثتموها ، فتشاجران وتتصالحان على حسابها ، ان مصر ملك لشعبها ، وارادته هي العليا ، والشعب يريد دستورا يحقق الديمقراطية السليمة التي عاهدتم الشعب عليها ، وأيدكم من أجل تحقيقها وهو لن يتسامح أبدا مع من يتلاعب مشيئته .

وفي اليوم التالي قبض عليه وأخذ الى مبنى البوليس الحربي بالعباسية ، وبعد قليل رأى كثيرا من الاخوان المسلمين يجاء بهم مقبوضا عليهم وكان من بينهم الشهيد (عبد القادر عودة) وغيره ، وكان أول ما لفت نظره أنهم فى مبنى البوليس الحربي بدأوا يكتبونهم فى قوائم ليحرروا بها أمرا للقبض عليهم بأى شكل من الأشكال ويقول " فتحسرت على الأيام الماضية حيث كنا نسأل من جاء ليفتش بيوتنا فضلا على أن يقبض علينا اذا كان لديه أمرا من النيابة ، والويل له اذا كان لا يحمل هذا الأمر ، وها نحن أولاء يقبض علينا ولا نعرف بأمر من ولحساب من وتحت رحمة من " .

وبدأت أولى مراحل التعذيب بحملة من السباب تنهال عليهم فاعترض على ذلك (أحمد حسين) وقال : " يا أفندم أنا أعرف العسكرية تضرب بالنار ولكنها لا تسب " فكانت هذه الكلمة بداية للضرب الذى يؤدى الى الموت ، وكانوا الى جانب ذلك يجبروهم على الوقوف الليل بطوله الى جوار الحائط ووراءهم الجنود يحملون السلاح ، ثم تحدث كيف كانت تلفق التهم داخل

السجن الحربى للأبرياء وأنه كادت تلفق لهم تهمة التآمر على حياة عبد الناصر لولا أن عبد الناصر استبعد هذا (٤٩) .

وفى عهد سيادة القانون اتخذت الاجراءات القانونية الواجبة إزاء كل من شارك فى تعذيب أو قتل المعتقلين والمُسجونين السياسيين وخاصة بعد أن نص دستور مصر الجديد الذى أقره الشعب فى استفتاء عام فى ٢١ من سبتمبر ١٩٧١ على أن الاعتداء على الحرية جريمة . وقد كفل هذا الدستور لكل مواطن يقبض عليه أو يحبس معاملة انسانية فلا يجوز إيذاؤه بدنيا ومعنويا أو حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون ، ويحتم إبلاغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب ذلك فوراً ، ويؤمن له حق الاتصال والاستعانة بمن يرى ، كما يحتم إعلانة على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه ، كما يمنحه هذا الدستور الأخير حق التظلم أمام جهة القضاء من جراء حجزه ، مع وجوب الفصل فى هذا التظلم خلال فترة محدودة وإلا وجب الافراج عنه حتماً وينص هذا الدستور بالإضافة الى هذا كله فى المادة ٥٧ منه :

" إن كل اعتداء على الحرية للحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء " وهو نص لا نظير له فى دساتيرنا السابقة أملت الظروف القاسية التى مرت بها البلاد (٥٠) .

وعلى ذلك فقد بدأ كثيرون ممن تعرضوا للتعذيب أو ممن قتل ذووهم تحت وطأة التعذيب ، بدأوا فى رفع قضايا على الدولة لتعويضهم على ما نزل بهم (٥١) وما زال التحقيق جارياً فى هذا الصدد .

حركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ :

تولى السادات مسئولية قيادة البلاد بعد رحيل عبد الناصر ، فرفعت مراكز القوى شعار " الناصرية " تريد أن تحافظ على تكتلها وراء هذا الشعار ، وسعى السادات الى إسقاط هذه المراكز والقضاء عليها ، كان هذا هو المطلب الأساسي الذى طالبت به الجماهير حين طالبت بعد النكسة بالتغيير ، وقرر الرئيس في ١٥ مايو ١٩٧١ تصفية هذه المراكز المعادية لحرية الشعب وعلى الرغم من أن حركة التصحيح التى قادها بنجاح السادات كانت موجة الى المنحرفين لا الى ثورة يوليو بذاتها ، فقد حاول البعض إحتواء هذه الحركة وحاولوا إطلاق إسم الثورة عليها ، وفطن السادات الى تلك المحاولات فأعلن في حسم : " أولا : ليس هناك ثورة غير ثورة يوليو ، ثانيا : أن حركة مايو لا تصنع زعامة جديدة لأنور السادات .." وبلور هذا القول بموضوعية شديدة فقال : " إن مصر لم تكن تعيش قبل الثورة في عهد فاروق وهى لم تكن تعيش بعد الثورة في عهد جمال كما أنها لا تعيش بعد مايو في عهد أنور السادات ، وإنما هى كانت تعيش في كل ذلك عصر يقظة الشعب المصرى (٥٢) .

واتجه السادات الى إعادة ترتيب الأوضاع وإعادة تنظيم البيت المصرى من جديد فأعاد تشكيل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة كما أعاد التنظيمات النقابية ، حتى تصبح قوى الشعب العامة صاحبة الدور الاساسى في عملية البناء الجديد ، كما أعلن سيادة القانون ، وقيام دولة المؤسسات التى تعتمد على العلم والإيمان في بناء حياتها الجديدة ، وألغى كثيرا من أنواع الرقابة على حرية الشعب كالرقابة على التليفزيونات والبريد والصحافة ، وأخرج المعتقلين من السجون وقضى على كثير من عوامل الحقد التى نشرها هؤلاء الطغاة في البلاد وبدأ عملية تقنين الثورة بصياغة الدستور الدائم الذى أشركت

في وضعه جماهير الشعب ، ووضعت فيه كثيرا من الضمانات لأمنها واستقرارها ، لتضمن عدم نشوء مراكز قوى جديدة في ظل سيادة القانون ودولة المؤسسات ، وأعلن في برنامجه الجديد للعمل الوطني إنتماء حركة التصحيح لثورة يوليو مؤكدا عدة مبادئ : استمرار الثورة وحماية مبادئها في الحرية والاشتراكية والوحدة ، والتأكيد على المنهاج الاشتراكي حلا لمشاكل التخلف ، والاعتماد على التخطيط العلمى الدقيق والتكنولوجيا المتقدمة وابرار الجانب الأخلاقى فى فلسفتنا ونظرتنا الأساسية التى تسعى لتحقيق مجتمع ذى علاقات اجتماعية وإنسانية جديدة ، مع التأكيد على الممارسة الديمقراطية نصا وعملا وإشراك الجماهير فى توجيه سلطة الحكم عن طريق المؤسسات النيابية وإعطائها حق التعبير الخلاق ، والتأكيد على سيادة القانون واحترام الحريات ، والعمل على تقديم تعريف محدد للعمال والفلاحين حماية لنسبة الخمسين فى المائة المخصصة لهم والتي تعتبر الضمان الوحيد لتبوءهم مركز القيادة .

وبذلك سار السادات على طريق التصحيح خطوات موفقة مسلحا بالتصميم على نسخ العيوب والسلبيات التى أحاطت بقضية الديمقراطية والحرية ، وأرسى قيما ومبادئ للممارسة السليمة فى ظل سيادة القانون ودولة المؤسسات النيابية ، وأكد المحافظة على تحالف قوى الشعب العاملة باعتبار أنها هى الصيغة الملائمة لحشد طاقات المجتمع لمعركة التحرير ، فصرح غداة حركة التصحيح فى خطابه أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧١ : " يجب أن يستقيم بعد ذلك خطنا ويجب أن يزداد عمقا وأن يزداد اندفاعا ، وأقولها للتاريخ : أن عملية التصحيح التى قام بها الشعب فى ١٥ مايو فى الأسبوع الماضى لا تصنع زعامة جديدة لأنور السادات ولكن قيمتها وأصالتها أنها تعطى

القيادة والزعامة ويجب أن تعطى القيادة والزعامة لتحالف قوى الشعب العاملة".

وتأكيدا لدور الاتحاد الاشتراكي في المرحلة القادمة ، مرحلة التحرير ، أعلن السادات في بيانه الى الشعب في ١٠ من يونيو ١٩٧١ : أن التنظيم السياسي ليس فيه مكان للرجعية التي عزلها الشعب عن تحالفه ، وليس فيها مكان للذين وقفوا موقف العداء لخط عبد الناصر ، ولا من نبذتهم الثورة خلال تطورها حماية لمسيرتها ، وليس فيه مكان لأعداء الاشتراكية ، ولا للانتهازية أو مدعى الحقوق المكتسبة أو الموروثة .

وفي إطار اشاعة جو من الحرية أمام الشعب لتنفجر طاقاته الخلاقة ، عمل السادات على تشجيع حركة النشر ، اتاحة الفرصة للأقلام الشابة المعبرة عن آمال شعبنا في مرحلته القادمة ، كما قام بتطوير برنامج وأجهزة الاعلام لتقوم بمعالجة موضوعية للقضايا السياسية والاجتماعية ، والاسراع بتطوير التعليم ومناهجه لأنه وسيلة المجتمع في اللحاق بركب الحضارة العالمية .

وعلى الرغم من مسئوليات المعركة وحشد كل الطاقات من أجلها ، إلا أن السادات حاول أن يقلل من القرارات الاستثنائية وأخضع كل تصرف الحاكم لسيادة القانون ، وأكد أنه لا عودة الى الوراء في الممارسة الديمقراطية ، وفي هذا الصدد يقول في خطاب له في يناير ١٩٧٣ أمام مجلس الشعب : " اننى قد اخبرت أن تفتح الأبواب وتمارس الديمقراطية مع أننى أعرف أن للممارسة أعباءها وتكاليفها .. في ١٦ مايو انتهت مراكز القوى وخرج الشعب كله يدين هذه المراكز .. وخرج الشعب كله ينادى بممارسة الديمقراطية في النور وليس في الظلام " .

وبذلك خطى السادات خطوات سريعة نحو الإصلاح في النواحي العسكرية والمدنية . مما أهل الدولة للانتصار العظيم في حرب رمضان ١٣٩٣هـ (أكتوبر ١٩٧٣) .

وثمة ملاحظة هامة على فترة حكم السادات وأعنى بها أن المجتمع المصرى بدأ يخطط خطوات سريعة الى النظام الرأسمالى وفتح المجال أمام المشاريع الرأسمالية والبنوك الأجنبية المشتركة مع رؤوس الأموال المصرية ، وكان هذا أمرا طبيعيا بعد أن قويت العلاقات المصرية مع المعسكر الرأسمالى الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

والحمد لله رب العالمين

هوامش الفصل السابع

- (١) يا ولدى هذا عملك جمال ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- (٢) فلسفة الثورة ص ١٤ - ١٥ .
- (٣) فلسفة الثورة ص ١٢ .
- (٤) عبد الرحمن الرافعي / مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٤ ص ص ١٠٤ - ١٠٦ .
- (٥) مذكرات محمد أنور السادات - مرجع سبق ذكره - ص ٦٤ .
- (٦) مذكرات أنور السادات - مرجع سبق ذكره ص ٦٤ - ٦٧ .
- (٧) عبد الرحمن الرافعي - مقدمات ثورة ٢٣ يوليو - ص ١١٣ .
- (٨) عبد الرحمن الرافعي - مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ص ١٢٧ .
- (٩) المرجع السابق ص ١٢٨ .
- (١٠) مذكرات محمد أنور السادات . مرجع سبق ذكره ص ٧٠ .
- (١١) الميثاق الوطني .
- (١٢) مذكرات أنور السادات ، مرجع سبق ذكره ص ٧٨ .
- (١٣) الميثاق الوطني - الباب الأول .
- (١٤) انظر : خطاب محمد أنور السادات أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٠ ، الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية في ١٩٧٥/١١/٢١ .
- (١٥) من خطاب السادات في ١٩٧٥/٩/٢٩ .
- (١٦) كان قد أعلن في غضون عام ١٩٧٥ عن انشاء منابر للرأى داخل الاتحاد الاشتراكي لتنظيم المعارضة أو تشييطها ، ثم أعلن السادات عن تسميتها تنظيمات ، وحصر هذه التنظيمات في ثلاثة فقط : وسط يمين ويسار .
- (١٧) أنظر : الأهرام والأخبار بتاريخ ٧ من نوفمبر ١٩٧٥ .
- (١٨) انظر : في ذلك خطاب أنور السادات أمام اللجنة المركزية في ٧٥/١١/٢٠ وذلك حول كيفية اقامة ديمقراطية سليمة في مصر .
- (١٩) أنظر المصدر السابق .
- (٢٠) أنظر خطاب السادات في افتتاح مجلس الشعب في ١١ من نوفمبر ١٩٧٦ . الأهرام وغيرها من الجرائد عدد ١٢ من نوفمبر ١٩٧٦ .
- (٢١) المرسوم بقانون رقم ٢٧ في ١٨ يناير سنة ١٩٥٢ .

- (٢٢) أنظر مذكرات اللواء محمد نجيب تحت عنوان : كلمتي للتاريخ نشر بيروت لم تذكر سنة النشر ص ٨٩ .
- (٢٣) السودان من ١٨٤١ - ١٩٥٣ مجموعة وثائق صادرة عن مجلس وزراء جمهورية مصر ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٣ ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .
- (٢٤) مذكرات أنور السادات . مرجع سبق ذكره ص ١١١ - ١١٢ .
- (٢٥) حين نقضت بريطانيا اتفاقها بإشراكها في الاعتداء الثلاثي على مصر في ٣١ من أكتوبر ١٩٥٦ أصدرت مصر من جانبها قرارا بالغاء اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ وملحقاتها .
- (٢٦) د . عبد العزيز الشناوي ، السخرة في حفر قناة السويس ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٦٥ ص ٥ من المقدمة .
- (٢٧) رئيس وزراء فرنسا في ذلك الحين .
- (٢٨) أوسكين تشيلدرز ، حول العالم العربي ترجمة محمد عبد الله الشفقي ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٢٩) الميثاق الوطني ، الباب الخامس .
- (٣٠) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٣٩١ .
- (٣١) من خطاب جمال عبد الناصر في ٢٣ يوليو ١٩٦١ .
- (٣٢) د . طعيمة الجرف ، ثورة ٢٣ يوليو ومبادئ النظام الدستوري في ج . م . ع ، ص ٢٥٣ .
- (٣٣) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٧ .
- (٣٤) الميثاق الوطني الباب الخامس .
- (٣٥) السادات ومسئولية البناء والتحرير ، مرجع سبق ذكره ص ٣٥ .
- (٣٦) المرجع السابق ص ٣٧ .
- (٣٧) الأخبار عدد ١٨/٧/١٩٧٦ .
- (٣٨) سيد حامد النجاج ، مصر وظاهرة الثورة ص ٣٠٠ .
- (٣٩) أعلن في ١٩٦٧/٩/٢٥ عن اجراء هذه المحاكمات ، وانها ستشمل المسؤولين عن النكسة من العسكريين ، وتشمل أيضا الذين دبروا محاولة الاستيلاء على القيادة العليا للقوات المسلحة ، كما تشمل التحقيق في انحرافات جهاز المخابرات العامة عن مهمته الأصلية ، وصدرت هذه الاحكام في فبراير ١٩٦٨ .
- (٤٠) السادات ومسئوليات البناء والتحرير ن مرجع سبق ذكره ص ٦٣ .
- (٤١) أنظر المستشار محمد عبد السلام ، سنوات عصيبة ذكريات نائب عام القاهرة ١٩٧٥ ص ١٢٢:١٢١ .
- (٤٢) المرجع السابق ص ١٢٣ .

- (٤٣) يذكر النائب العام محمد عبد السلام أن طلبة كليتي الصيدلة والهندسة بجامعة الاسكندرية كانوا قد أعدوا هذا المنشور ولكنهم عدلوا عن توزيعه وأحرقوه في اليوم التالي ، وقد أقر به أحد محرريه.
- (٤٤) أنظر نص البيان المنشور بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٤ .
- (٤٥) أنظر بيان ٣٠ مارس . تحت عنوان تغييرات أخرى .
- (٤٦) أنظر بيان ٣٠ مارس تحت عنوان تغييرات أخرى .
- (٤٧) أنظر من هذه الكتب : ١- (سنة أولى سجن للكاتب الصحفي مصطفى أمين) ، ٢- (في الزنزانة) للمستشار على جريشة ، ٣- (سنوات عصية) للنائب العام محمد عبد السلام ، ٤- (سنوات المهوون لبراهيم سعده ، ٥- ومحاکمات الدجوى لشوكت التونى الخامى وغيرها .
- (٤٨) الأخبار عدد ١١/٢٧/١٩٧٥ .
- (٤٩) أنظر : المصدر السابق .
- (٥٠) أنظر : الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية . طبع هيئة الاستعلامات ، القاهرة سنة ١٩٧١ ، المادة ٥٧ .
- (٥١) من هؤلاء الذين رفعوا مثل هذه القضايا زوجة الدكتور أنور المقتى الذى قتل مسموما على يد مراكز القوى ، ومصطفى أمين الذى تعرض للتعذيب على يدهم وبعض رجال الجيش ، والاعوان المسلمين وكانوا من أكثر الجماعات تعرضا للتعذيب الوحشى .
- (٥٢) السادات ومسئوليات البناء والتحرير ، مرجع سبق ذكره ص ٦٨ .



الفهرس

٢

المقدمة

الفصل الأول

- ٦ مصر إبان العصر العثماني
- ١١ العلماء يقودون الشعب
- ١١ بروز المعارضة في الديوان العثماني
- ١٨ قيادة العلماء للحركات الشعبية
- ٢٠ أول وثيقة للحقوق
- ٢٦ على أبواب الثورة
- ٢٩ هوامش الفصل الأول

الفصل الثاني

- ٣٣ مصر إبان الحملة الفرنسية
- ٣٣ دوافع الحملة
- ٣٦ مركز علماء الأزهر في تقارير الخبراء قبل الحملة الفرنسية
- ٣٦ وقائع الغزو الفرنسي
- ٣٨ الأزهر محط الأنظار
- ٣٩ سياسة بونابرت الإسلامية
- ٤٣ مشاركة الفرنسيين في الأعياد الإسلامية
- ٤٥ علماء الأزهر بديوان القاهرة الفرنسي
- ٥٠ موقف العلماء من أولى حملات الغزو الفكري

٥٣	الأزهر يقود المقاومة
٥٤	ثورة القاهرة الأولى
٥٨	قصف الجامع الأزهر
٦٢	العلماء وحملة بونابرت على الشام
٦٣	بونابرت يغازل اليهود
٦٤	نداء بونابرت الى يهود العالم بالعودة الى أرض الميعاد
٦٧	رحيل بونابرت الى فرنسا سرا
٦٨	عهد كليبر
٧٠	ثورة القاهرة الثانية (مارس ١٨٠٠م)
٧٤	بطل من الأزهر يقتل كليبر
٧٦	عهد عبد الله جاك منو
٧٧	اغلاق الجامع الأزهر
٧٨	جلاء الفرنسيين عن مصر
٨٠	نتائج الحملة
٨٦	هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث

٩٣	الوضع السياسي بمصر عقب جلاء الحملة ١٨٠١-١٨١١م
٩٦	موقف الزعامة الشعبية إبان عصر الاضطراب السياسي
٩٦	بداية الصراع على السلطة
٩٧	سياسة العثمانيين بعد عودتهم
٩٩	دوافع هذه السياسة
١٠٠	ظهور محمد على

- ١٠١ الحكومة الثالثة
- ١٠٥ دور زعماء الشعب في خلع خورشيد وتولية محمد علي (١٨٠٥م)
- ١٠٥ بداية الثورة
- ١٠٦ دور طلبة الأزهر
- ١٠٨ مطالب زعماء الشعب
- ١١٠ العلماء ينادون بمحمد علي واليا على مصر (١٣ صفر ١٢٢٠هـ)
- ١١٢ العدل مطلب أساسى للمصريين
- ١١٤ نتائج هذه الحركة
- ١١٥ عصر محمد علي
- ١١٩ تصفية الزعامة الشعبية
- ١٢٢ اغتيال المماليك (مذبح القلعة)
- ١٢٤ القضاء على الاستقلال المالى للأزهر
- ١٢٦ الاستيلاء على جميع الأراضى المصرية
- ١٢٧ القضاء على نفوذ الأسر المصرية الكبيرة
- ١٢٩ القضاء على معارضة الجبرتي
- ١٣٧ الرأى في تنحية الزعامة الشعبية
- ١٤١ هوامش الفصل الثالث

الفصل الرابع

- ١٤٥ الوضع السياسى بمصر حتى عهد النهضة العربية ١٨١١ - ١٨٧٩م
- ١٤٥ محمد علي يحاول الاستقلال بمصر
- ١٤٨ فتح السودان
- ١٥٠ حرب اليونان

١٥٣	حرب الشام والأناضول
١٥٧	تدخل الدول الأوروبية
١٥٧	معاهدة لندن ١٨٤٠
١٦٠	النظام الاقصادى في عصر محمد على
١٦١	سياسة التجديد وآثارها السيئة على الزراعة
١٧١	انشاء المدارس الحديثة
١٧٤	التعليم في الأزهر في عصر محمد على
١٧٧	حالة الأزهر بعد مصادرة أوقافه
١٧٩	عصر عباس الأول
١٨٣	عصر محمد سعيد
١٨٦	امتياز قناة السويس
١٨٩	بدء الاقتراض من الخارج
١٩٠	عصر اسماعيل
١٩١	السخرة في حفر قناة السويس
١٩٤	حروب مصر في عصر اسماعيل
١٩٥	نظام الحكم في مصر من ١٨٠٥-١٨٨٢م
٢٠٠	السلطات الثلاث
٢٠٣	هل كان الخديوى مسئولاً أمام الشعب
٢٠٣	السيطرة الأجنبية
٢٠٤	السيادة العثمانية
٢٠٧	نشأة الحياة النيابية في ظل مجلس شورى النواب
٢١٣	نمو الوعي السياسى وعودة الروح

٢١٣	الأزمة المالية والتدخل الأجنبي
٢١٥	حضور جمال الدين الأفغانى الى مصر
٢٢٣	انتشار التعليم
٢٣١	انشاء مجلس الوزراء
٢٣٦	المسألة الدستورية
٢٣٧	نوبار وشخصيته الاستعمارية
٢٣٨	اسقاط الوزارة الأوربية
٢٤٠	فض مجلس شورى النواب
٢٤٣	الجمعية الوطنية
٢٤٦	وزارة شريف ومجلس شورى النواب
٢٤٧	أول دستور للبلاد
٢٤٩	عصر توفيق
٢٥١	هوامش الفصل الرابع

الفصل الخامس

٢٥٦	النهضة العرابية
٢٦٤	نفي الأفغانى من مصر
٢٦٥	وزارة رياض باشا
٢٦٨	حركة سبتمبر ١٨٨١
٢٧٣	قبول مطالب عرابى
٢٧٤	وزارة شريف (الثالثة)
٢٧٧	ابتهاج المصريين بالحركة العرابية
٢٧٩	اعلان برنامج الحزب الوطنى

٢٨١	اعادة الحياة النيابية
٢٨٣	شريف يقدم الدستور الى المجلس
٢٨٤	تدخل بريطانيا وفرنسا للعصف بالاصلاح النيابى
٢٨٧	وزارة الثورة
٢٨٨	دستور الثورة
٢٩٠	موقف الانجليز والفرنسيين من الدستور
٢٩٢	بداية الاضطراب
٢٩٥	مبعوث السلطان
٢٩٦	مذبحة الاسكندرية (١١ يونيو ١٨٨٢م)
٢٩٨	وزارة راغب باشا
٢٩٩	مؤتمر الاستانة
٣٠٠	ضرب الاسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢م)
٣٠٣	موقف عرابى
٣٠٤	تأليف الجمعية العمومية
٣٠٥	المعارك
٣٠٨	انتقال عرابى الى الجبهة الشرقية
٣٠٩	معركة التل الكبير
٣١٤	هوامش الفصل الخامس

الفصل السادس

٣٢٠	مصر من الاحتلال الى ثورة يوليو ١٨٨٢-١٩٥٢م
٣٢٠	حركة مصطفى كامل
٣٢٣	قيام الحرب العالمية الأولى واعلان الحماية الانجليزية على مصر

٣٢٤	ثورة ١٩١٩
٣٣٠	معاهدة ١٩٣٦
٣٣٢	حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٣٣٣	كارثة فلسطين ١٩٤٨ م
٣٣٣	الوضع العربي بعد انشاء اسرائيل ١٩٤٨ م
٣٣٥	الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى بمصر قبل الثورة
٣٣٩	هوامش الفصل السادس

الفصل السابع

٣٤٠	ثورة يوليو ١٩٥٢
٣٤٣	قيام الثورة
٣٤٥	اعلان الأحكام العرفية وإقالة وزارة الوفد
٣٤٩	البيان الأول للثورة
٣٥٠	خلع فاروق ومغادرته البلاد
٣٥٣	مبادئ الثورة
٣٥٦	نظرة عامة على التطبيق
٣٦١	الثورة السياسية والاجتماعية
٣٦٣	هيئة التحرير أول نظام سياسى للثورة
٣٦٤	الاصلاح الزراعى
٣٦٦	إلغاء الملكية واعلان الجمهورية
٣٦٧	الثورة وقضية الجلاء
٣٧١	اتفاقية الجلاء
٣٧٢	تأميم شركة قناة السويس

٣٧٧	تنظيم الاتحاد القومى
٣٨١	الثورة الاجتماعية
٣٨٦	ثورة يوليو الاشتراكية ١٩٦١م
٣٩٣	الاتحاد الاشتراكى العربى
٣٩٥	سليبات هذه المرحلة
٣٩٦	الظروف والملايسات الدولية التى وقعت في ظلها النكسة
٣٩٩	حركة العمال والطلاب في فبراير ١٩٦٨م
٤٠٣	بيان القضاة
٤٠٦	شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة
٤٠٧	بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م
٤٠٨	مراكز القوى
٤١٢	حركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ بقيادة أنور السادات
٤١٦	هوامش الفصل السابع
٤١٩	الفهرس

رقم الإيداع بدار الكتب
٨٥/١٦٨٤



للكمبيوتر . الطباعة . التصوير
ت : ٥٢٣٧٢٤٩ / ٥٢٣٧٢٥٠ / ٥٩٠٩٠٥٠ القاهرة